جمهورية السودان
جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية التربية – قسم اللغة العربية وآدابها

# ابْنُ جِنِّـــي
## ودوره في التأصيل النحـوي والصّرفي

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات النّحوية والصّرفية

إعداد الطالبة :
الزهراء عبد الحميد باكير

إشراف الدكتور:
الوليد حسن علي مسلم

1428هـ - 2017م

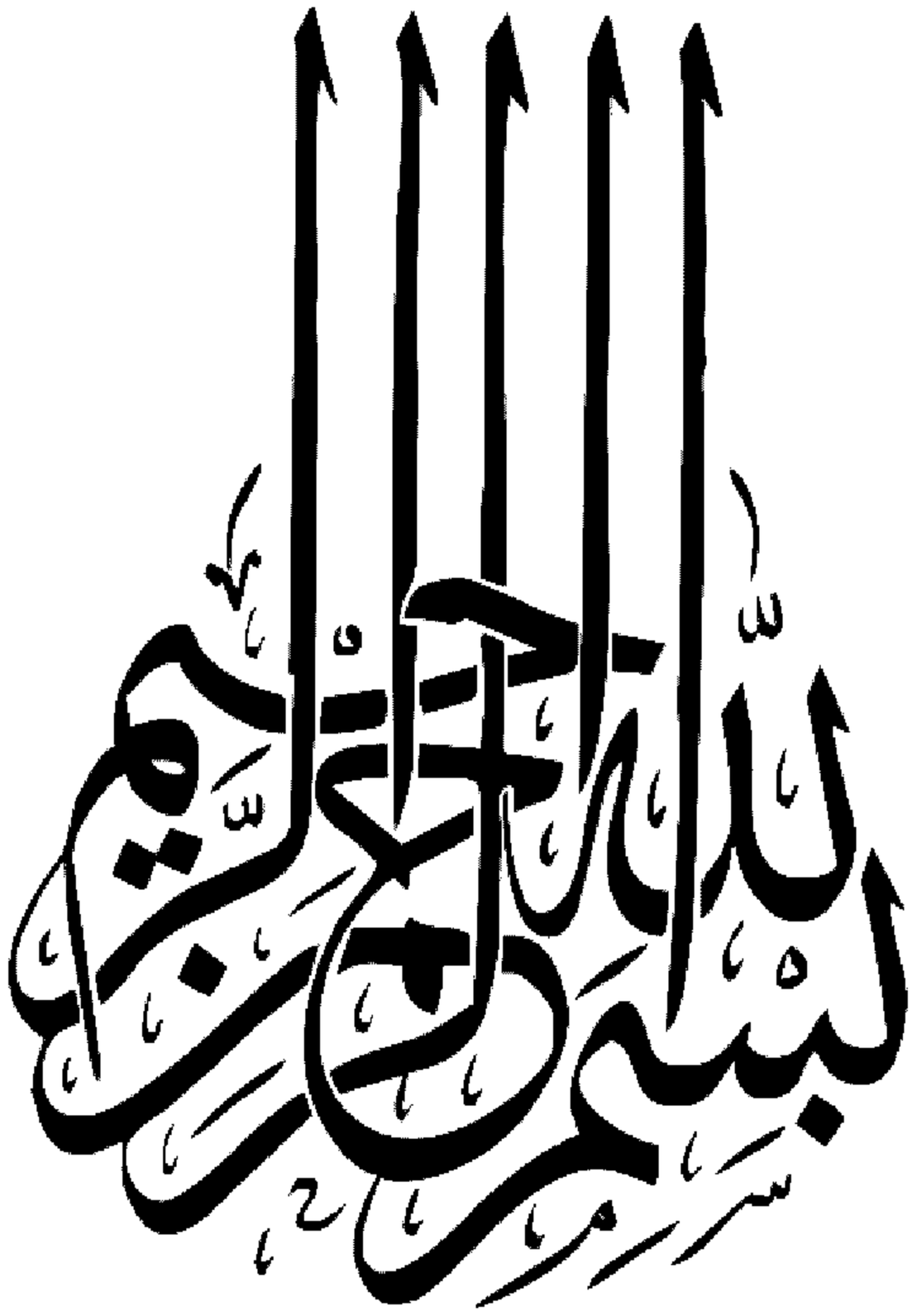
بسم الله الرحمن الرحيم

# الآيـــة

﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾

**صدق الله العظيم**

[**فاطر** : 28]

# كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لم يشكرِ اللهَ من لم يشكرِ الناسَ"[1].

لا يسعني في هذا الموقف الجليل، إلاّ أن أوجِّه أسمى آيات الشكر إلى رئيس الجامعة البرفسور"عباس حسن" وإلى كل من عميد كلية الدراسات العليا برفسور"عصام الدين برير" وعميد كلية التربية الدكتور "ياسر بابكر"، ورئيس قسم اللغة العربية الدكتور"إبراهيم نور الجليل"، على ما يبذلونه من جهود في إعمار هذا الصرح العلمي بالمناقشات والندوات العلمية المهمة، ولما لهم من إيادٍ بيضاء في تخريج أساتذة وباحثين من هذه الجامعة المباركة، ولا أنسى في هذا المقام أيادٍ بيضاء في تخريج أساتذة وباحثين من هذه الجامعة المباركة، ولا أنسى في هذا المقام أيضاً أن أشكر الأستاذ المشرف الدكتور"وليد حسن علي مسلم" على جهده المضني في نسديد خطوات هذا البحث، وتقويم اعوجاجه، وخُلق حسن، بارك الله جهوده وجزاه عني خير الجزاء وأرفعه وأحسنه.

---

(1)رواه أحمد، حديث رقم:21847، ج37، ص 166، و المنذري في الترغيب والترهيب،ج2، ص103، صححه الألباني.

# مستخلص البحث

ابن جني أحد علماء العربية في القرن الرابع الهجري، عُرف بجهوده العلمية في النحو، والصرف، وعلم اللغة، هذا مع معرفة واسعة بالقراءات ووجوها، وما يتصل بها من علوم دينية متعددة.

يتناول هذا البحث الجانب النحوي والجانب الصرفي عند هذا العالم، وهما جانبان مشرفان عند ابن جني، أغفلهما كثير من الباحثين في عصرنا، في حين ابن جني له شخصية مستقلة متميزة في علم النحو والصرف، استطاع الخوض في غمار كثير من المسائل، وترك أثراً واضحاً جلياً فيها لمن جاء بعده، من خلال آرائه ومناقشاته، أو من خلال تعريفاته وتحديداته لبعض المصطلحات كالإجماع والاستصحاب، وقد امتلك موهبة عقلية فذة، ويعد مع أستاذه أبي على الفارسي مدرسة في القياس العربي، وقد خلف ثروة علمية هائلة استفاد منها العلماء في الماضي والحاضر، مثل كتاب "سر صناعة الإعراب" وكتاب "المحتسب" في القراءات ، وكتاب "العروض"، وكتاب "الخصائص: الذي اعتمدنا كثيراً على نقولاته في مواضع متفرقة من هذه الرسالة.

وقد جعلت هذا البحث في أربعة أبواب، يسبقها تمهيد حول مفهوم التأصيل النحوي ولاحصر في، وكل باب قسّمناه إلى فصول، الباب الأول في التعريف بابن جني، والباب الثاني جهود ابن جني في التأصيل النحوي، والباب الثالث جهود ابن جني في التأصيل الصرفي، والباب الرابع والأخير من أُول الصناعة عند ابن جني.

والله الموفق

## Abstract

He is one of the Arabic language scientists in the fourth Hijri century. He was known by his efforts in syntax morphology and philology. Add to that he has a good knowledge in ways of reding Alkuraan and other related religion sciences.

This research deals with both syntax and morphology in Ibj Jinni. Both are bright sides of Ibn Jinni which were ignored by many researchers in our present time. However, alot of htem concentrated on the morphological side. We hae noticed, in this dissertation, that Ibn Jinni has an independent unique presence in syntax and morphology. He could tackle in many problems and left a prominent effectin them for those who came after. That was through his opinions and discussions or through his definitions and restrictions for some idiomssuch as consensus and …. He had a good mental talent. He and his teacher Abu Ali Alfarisi are considered as a reference in Arabic analogy. He left a great scientific cheritage which [trdrmy smf past scientists made use of it Examples of this heritage are "The Secret of Irab (Arabic Syntax) Graft". "AlMuhtasib" in reading ways. "AlAroud", "Alkhjassais" on whose texts we depend a lot in several parts of this dissertation.

I have made this research of four sections preceded by a preface about the concept of syntactic and conjugative rooting each section is divided into chapters. The first section is about introduction Ibn Jinni.

The second is about the efforts of Ibn Jinni syntactic rooting. The third section is about the efforts of Ibn Jinni in conjugative rooting. The third and last section is about the origins of craftsmanship. Allah is the supporter.

**مقدمــة:**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين. وبعد:

فإن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، وبالتالي هي لغة العقيدة لمليار ونصف مليار مسلم في العالم، وهي من أشرف اللغات وأعلاها مكانة، حيث صارت لغة الحوار والتواصل، ولغة العلم والفكر، وما تعدد لهجاتها وترادف ألفاظها إلا دليل على سعتها؛ فقد عربت وترجمت إليها العلوم والآداب من كل اللغات، وأصبحت لغة الحضارة الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

وقد أرسى قواعد هذه اللغة علماء أجلاء أقصى ما في جهودهم لخدمتها وإعلاء شأنها، وتفرغوا للغوص في أعماقها من أجل الحفاظ عليها، ورفع صرحها، ومن بين هؤلاء العلماء العالم النحرير الفذ: أبو الفتح عثمان بن جني الذي هو موضوع رسالتي بعنوان : **(ابن جني ودوره في التأصيل النحوي والصرفي)**. وذلك لما له من مكانة بين العلماء وجهود جبارة في إرساء قواعد هذه اللغة في النحو والصرف من خلال مؤلفاته العديدة القيمة في جميع فروع اللغة العربية، من أدب ونحو وبلاغة وصرف وغيرها.

وقد تطرقت في رسالتي لعصره ونشأته وحياته وثقافته وجهوده العلمية ونسبه ومولده وأساتذته وتلاميذه، وأهم المؤثرات التي أثرت في حياته العلمية، وكذلك مذهبه الديني والعلمي، ومكانته بين العلماء، وأهم مؤلفاته التي أثرى بها العلوم العربية، وتطرقت لأهم المسائل التي تفرّد بها بآراء خاصة، وما هي المسائل التي تابع من خلالها جهود سابقيه، وأهم ملاحظاته وآرائه فيها من خلال كتبه، ومن خلال ما كتبه العلماء الآخرون عنه.

وأسأل الله التوفيق والسداد

**أهمية البحث** :

إن أهمية هذا البحث تكمن في أهمية هذا العالم الجليل وأهمية الثروة العلمية واللغوية التي تركها لأبناء الأمة ، وقد رأيت من الوفاء لهذا العالم أن أسلط الضوء على جهوده في ميدان اللغة والنحو والصرف، وإن كان قد سبقني كثيرون ولكن هذا لا يعني أن البحث قد انتهى دوره.

فقد أفاد أبو الفتح بن جني اللغة العربية بالكم الهائل من المصنفات في جميع المسائل المتعلقة باللغة العرية والتي لا يستغنى عنها اللغويون في حياتهم، وخاصة الباحثون في ميدان اللغة، لذا فإن الحديث عن ابن جني، والتعرف به، ومعرفة ما ألفه في مجال اللغة والأبواب التي طرقها في هذا المجال، وما تفرّد به، وما تابع فيه من سبقه من العلماء، لهو جدير بالأهمية، ولذلك فإن الدراسة في جهود هذا العالِم المتميز، هي خدمة للغة القرآن الكريم، وبيان تميزها عن لغات العالم، وأيضاً تقرّب إلى الله عزّ وجل في خدمة لغة كتابه، وهناك دراسات سابقة للباحثين في ابن جني. الدراسات السابقة:

1/ **دراسة ليلى آل حماد:** بعنوان "نقد كتاب علل التثنية لابن جني" ، وقد تناولت فيه التعريف به، ودراسة كتابه لل التثنية من خلال المادة العلمية، وأظهرت أسلوب ابن جني في النقل والأدلة النقلية والعقلية في الكتاب، وبيان أثره في اللاحقين.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة:

- اتخذ ابن جني في معالجته للأفكار، طريقة السؤال والجواب، حتى إذا لم يجد سائلاً يسأله، تخيله تخيُلاً، وألقى السؤال على نفسه ليتولى الإجابة عنه.
- بينت الباحثة أن ابن جني لم يكن مجرد ناقد لآراء السابقين، بل كان ناقداً يستعرض، ويختار، ويوجز، ويُعلّق على ما يرويه عن النحاة السابقين، مؤيداً مستحسناً لها، أو رافضاً منكراً لها، مُبدياً الأسباب في الحالتين.

- ويثبت أن ابن جني لم يتأثر بآراء علماء البصرة فقط، بل أخذ بآراء الفريقين (الكوفيين والبصريين)، بالإضافة لآرائه الخاصة، وتختلف دراستها عن دراستي الحالية بأنها ركزت على قسم واحد من أقسام النحو، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على جهود ابن جني اللغوية والصرفية بشكل عام.

**2/ دراسة: بدر الدين الرفاعي:** بعنوان الصوتيات عند ابن جني. وقد تناول فيها الجهاز الصوتي عن ابن جني، والصوت والحرف، والحروف العربية ومخارجها وأقسامها، وتركيبها داخل الكلمة، وحروف المد والحركات. وهذه الدراسة تناولت مسألة واحدة من المسائل التي تعرض لها ابن جني.

**3/ دراسة: محمد وليد حافظ :** قراءة في فكر ابن جني في الخصائص على ضوء علم اللغة الحديث، تناول فيها علم اللغة العام، وتصور ابن جني لمراحل وضع ألفاظ اللغة، واجتماعية الظاهرة اللغوية، وأهمية القياس في اتساق النظام اللغوي.

وهذه الدراسة تضمنت مسائل لم تتطرق إليها الدراسة الحالية باعتبار بُعدها عن صلب الموضوع المراد بحثه، وهناك أيضاً الدراسات الأخرى فيما يتعلق بابن جني وهي أقل أهمية من سابقتها وهي:

- ابن جني النحوي: د. عبد الغفار هلال، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر 1970م.
- ابن جني النحوي: د. فاضل صالح السامراني، رسالة ماجستير،ط: دار النذير بغداد، 1969م.
- ابن جني وعلم الدلالة: الباحثة نوال كريم، رسالة ماجستير، كلية الأداب الجامعة المستنصرية.
- ابن جني وجهوده في دراسة الأصوات في ضوء علم اللغة الحديث، د. مصطفى محمد عويضة، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة عين شمس.

- الدراسات اللهجية والصوتية عن ابن جني: د. حسام النعيمي، نشرتها وزارة الثقافة العراقية عام 1980.
- ابن جني عالم العربية: د. حسام سعيد النعيمي.
- ملامح من النظرية الوظيفية التواصلية عند ابن جني في كتابه الخصائص د.هيثم محمد مصطفى.
- ابن جني وجهوده اللغوية والنحوية: الباحث سليمان سالم على باقشع.
- جهود ابن جني في الصرف: الباحث غنيم غانم عبد الكريم الينبعاوي.

**سبب اختيار الموضوع:**

هذا البحث هو عنوان:(**ابن جني ودوره في التأصيل النحوي والصرفي)** أردت من دراسته أن أظهر جهود هذا العالم الكبير في القرن الرابع الهجري في التأصيل النحوي والصرفي، وذلك من خلال كتبه، وأقوال العلماء فيه، وقد أفدت كثيراً في عملي هذا من كتب ابن جني، ولاسيما سر صناعة الإعراب. والخصائص، والمحتسب، والمنصف.

ومن الكتب القديمة أفدت أكثر ما أفدت من كتاب "سيبويه"*[1] ومن الكتب الحديثة ما كتبه الدكتور إبراهيم أنيس، ولاسيما الأصوات اللغوية، واللهجات، وموسيقى الشعر، واستفدت من كتب اللهجات العربية في التراث، وعلم اللغة، وكتب القراءات القر آنية في ضوء علم اللغة الحديث.

وابن جني علم من أعلام هذه اللغة الكريمة، رأى فيها ما ملك عليه حسه فواقف نفسه في خدمتها، واستكناه أسرارها، وقد رأيت من الوفاء لهذا العالم جليل

---

* سيبويه (148هـ- 180 هـ /765-796) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، يُكنى أبو بشر، الملقب سيبويه، إمام النحاة وأول من بسط علم النحو، أخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب أبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر، وورد بغداد ، وناظر بها الكسائي، وتعصبوا عليه، وجعلوا للعرب جعلاً حتى وافقوا على خلافه، من آثاره كتاب سيبويه في النحو.

القدر أن أقدمه لقراء العربية اليوم في دراسة علمية موضوعية، أحاول أن أعرف به وأن أضعه في المكان الذي يستحقه بين محبي اللغة العربية والغيورين عليها، وكذلك بين منظري الدراسات اللسانية الحديثة.

إن معظم كتب النحو تشتمل على الصرف، وقليلة تلك المؤلفات التي أفردت في الصرف على حدة، ثم إن مطلحات الصرف لم ينفرد بها ولم تختص به، وشاركه في معظمها علوم العربية الأخرى. وبقيت مباحث الصرف وموضوعاته متشاكبة مع العلوم العربية، ولم تقم حدوده الفاصلة، ولم تجمع كل مسائله الخاصة به على حدة، حتى لدى من فصل النحو عن الصرف، وقد أبان أبو حيان يرى أنه أبان عن منهجه في الفصل بين النحو والصرف، فقرر أن كتابه محصور في جملتين:

الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب، والثانية: في أحكامها حالة التركيب(1)

ونقل السيوطي *[1]عنه في أحكام الكلمة أنها قسمان:

قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو: ضرب ، ضارب، وتضارب، وكالتصغير والتكسير، وبناء الآلات ، وأسماء المصادر، وغير ذلك، وهو ما جرت عادة النحويين بذكره قبل علم الصرف وإن كان منه . وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقص، والإبدال، والقلب، والنقل، وغير ذلك[2]. وكان ممن خصوا الصرف بؤلفات على حدة: ابن ني في (التصريف المملوكي) ، ولم يكن له أثر كبير في إبراز مباحث هذا العلم على حدة، فنجد جمهرة اللاحقين جمعوا هذه المباحث إلى مباحث النحو سواء فصلوها بعنوام أن أوردوها ممزوجة.

---

(*) ارتشاف الضرب في لسان العرب من لسان العرب، أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد سابق الدين الخضيري السيوطي الشافعي الأشعري، المشهور بالحبر جلال الدين السيوطي، (الاقهرة 849- 911هـ / 1445م- 1505م) من كبار علماء المسلمين ، من شيوخه ابن حجر، ومن تلاميذه جلال الدين المحلي.

(1)السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق. عبد العال سالم كلام، ج6، ص 228..

وفي كل من هذه المواضيع مواضع للنظر، ومواطن للتعقيب والمراجعة سلمت من الباحثين والدارسين ولم تحرر، ومن الواضح أن التأليف في الصرف أو في أحكام الكلمة المفردة بات يتجه شيئاً فشيئا إلى دقة العلم، ومنهجيته.

إنّ أي تغيير يطرأ على الكلمة أو البناء إذا كان قياساً تضبطه القاعدة هو من مباحث الصرف، وأي تغيير لا يكون كذلك ليس من مباحث الصرف، أما ما هو قريب من القياس فهذا مطروح للبحث في الصرف لمحاولة إخضاعه للقاعدة والقياس، وهذا ما ينبغي أن يجرى عليه العمل ويكون، وإن لم يفصح عنه علماء العربية نحاةً أو صرفيين، وإني لا أجد وصفاً لعالم من المتقدمين بأنه صرفي، وموازنة حد الصرف، وموضوعه، ومباحثه في هذه الأعمال جميعاً يحتاج إلى بحث مفرد، ولن هناك حقيقة هي: أن خلافاً كبيراً وقع بين علماء العربية متقدمين، ومتأخرين، ومعاصرين في حدّ علم الصرف، وموضوعه، ومباحثه.

ثم كان أخيراً اتصال علماء العربية بالدراسات اللغوية والمعاصرة في الغرب وحاولوا أن يطبقوا على الصرف ما جاء به الغربيون، ولوحوا بأن دراسة الصرف بمنهج "المورفولوجي" ونظرياته أصلح من دراسته على ما قرره علماء العربية وأقوم[1].ورأوا بأن التغيرات التي تطرأ على الكلمة إن لم يرتبط بها معنى فلا تبحث في علم الصرف، وحقها أن تكون في علم الأصوات، أما الصرف فيختص بالتغييرات التي يترتب عليها معنى ما، وهذا المعنى هو معنى وظيفي اصطلاحي.

وكان من نتائج هذا أن زادت رقعة الخلاف، واتسع مداه في كنه الصرف، ومباحثه. ولا أريد أن أفرض رأياً دون رأي أو أنصر مذهباً أراه في مواضع الخلاف دون غيره، ولأن ما استبعده من الصرف قد يكون منه عند أحد الباحثين قديماً أو حديثاً، ورأيت أن أعرض من تراث ابن جني، وآثاره، وآرائه في كل ما

---

(1) غنيم غانم الينبعاوي: جهود ابن جني في الصرف، ص9.

يتصل بالكلمة المفردة من حيث هي مفردة ، وقد يكون الأولى ببعض هذا أن يدرس في الاشتقاق، أو في فقه اللغة، أو في الأصوات، أو في اللهجات ، أو في ضرورة الشعر، ، وما داناها من النادر والشاذ، ولكن الجامع بين هذا كله أنه يختص بالمفرد في ذاته لا باعتباره جزءاً من أجزاء الجملة، ورأيت أن هذا أقرب إلى عرض جهود ابن جني على ما جاءت عليه من أن أعمل فيها منهجاً حاسماً يقرر أن هذا من الصرف، وهذا ليس منه بُناءً على رأيٍ رأيته قد يخالفه غيري، وقد يخطئ ما أراد ابن جني نفسه.

**لمحة عن النحو والصرف قبل ابن جني:**

ما كتب في هذين العلمين قبل ابن جني على ضربين:

قسمٌ حوى النحو والصرف مرة واحدة، واشتهر بأنه من كتب النحو، كما في كتاب سيبويه.

وقسمٌ تفرّد بدراسة التصريف، ما في كتاب (التصريف) للمازني.

وكتب النحو لم تكن خالية من التصريف، يقول ابن جني: "لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره"[1]. وأقدم ما وصلنا فيها كتاب سيبويه، وإن ذكر العلماء أن أشياء كتبت قبله، إلا أنه لم يصلنا منه شئ[2]، ويرى بعضهم أنه ينبغي أن يؤرخ للنحو من طبقة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي* (177هـ)، وعيسى بن عمر (149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء* (157هـ)[1]؛ لأنها الطبقة التي قامت الدلائل على أن رجالها كانوا يتناولون بالدرس مسائل نحوية[2].

---

(1) د. مهدي المخزومي : عبقري من البصرة، ط بغداد 1972م – 1392هـ، ص 75.

(2) ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، 1954م، ج1، ص4.

* عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي (المتوفي عام 117هـ الموافق735م) من أهل البصرة، أحد الأئمة المشهورين في العربية والقراءات القرآنية، قال البغدادي : "وكان يقال: عبد الله أعلم أهل الأرض بالبصرة وأعقلهم" ووصفه ابن رشيق : "عالم ناقد متقدم مشهور" . وهو في الطبقة الرابعة من النحاة. كان شديد التجريد للقياس. ويقال أنه كان أشد تجريداً للقياس من أبي عمر الثقفي بالولاء. نحوي ومقرئ من أهل البصرة. وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء. ينسب إليه كتابان في النحو، أحدهما: "الجامع" والآخر: "الإكمال" ( أو المكمل)، قال الأنباري: "لم نرهما ولم نر أحداً رآهما". وقيل أن سيبويه صنف كتابه على أساس كتاب "الجامع".

* أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين المازني التميمي البصري (68أو 70 – 154هـ) أحد القراء السبعة. قال ابن خلكان: "وكان أعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر، وهو في النحو في الطبقة

وقد ذكروا أن عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي كتب في النحو، واعتنى بالقياس، ولم يذكروا له كتاباً[3]. وأن عيسى بن عمر كانت له كتب كثيرة في النحو منها (الإكمال)، و (الجامع)، ولكنها ذهبت جميعاً كما زعموا في آفةٍ أتت عليها[4]، وقد ذكر المبرد* أنه رأي شيئاً من الكتابين المذكورين، والكلام فيه كالإشارة إلي الأصول، وذكر السيرافي* أنهما لم يقعا له، وأنه لم ير أحداً ذكر أنه رآهما[5].

أما الخليل* فهو: أول من حقق معاني النحو، وضبط أصوله، وبسط فروعه، واستخرج علله وأسبابه... لكنه ترفّع عن التأليف فيه؛ لأنه منهلٌ كثر وارده. [1]أما

---

الرابعة من علي بن أبي طالب" سمع من أنس بن مالك وقرأ بمكة والمدينة بالكوفة بالبصرة، وأخذ الغة والنحو من نصر عاصم الليثي كما سمع من يحي بن يعمر، ومجاهد وعطاء بن أبي رباح، وابن شهاب وغيرهم.

(1) محمد أحمد برانق : النحو المنهجي، ط2، 1959، ص 26.

(2) جمال الدين القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط مصر، 14371هـ/1952م، ج2، ص 347.

(3) عبد الواحد بن علي : مراتب النحويين، ط مصر، ص 23.

(4) أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ص 32.

* أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد ينتهي نسبه بثمالة، وهو عوف بن أسلم من الأزد (ولد 10 ذو الحجة 2010 هـ/825م) وتوفي عام (286هـ/899م) هو أحد العلماء الجهابذة في علوم البلاغة والنحو والنقد.

(5) طه الراوي: تاريخ علوم اللغة العربية، ط1، 1269هـ -1949م، ص 185.

* السيرافي (284هـ 368هـ) : أبوسعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي النحوي المعروف بالقاضي؛ ولد في سيراف وبها ابتدأ بطلب العلم، وخرج منها قبل العشرين ومضى إلى عُمان وتفقه بها، ثم عاد إلى سيراف، ومضى إلى عمان وتفقه بها، ثم عاد إلى سيراف، ومضى إلى عسكر مكرم فأقام بها عند أبي محمد بن عمر المتكلم، وكان يقدمه ويفضله على جميع أصحابه، ودخل بغداد، وخلف القاضي أبا محمد ابن معروف على قضاء الجانب الشرقي ثم الجانبين. وكان من أعلم الناس بنحو البصريين. قرأ القرآن الكريم على أبي بكر ابن مجاهد، واللغة على ابن دريد، والنحو على أبي بكر بن السراج النحوي، وكان الناس يشتغلون عليه بعدة فنون: القرآن الكريم والقراءات، وعلوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض والحساب والكلام و الشعر والعروض والقوافي.

(1) أنباه الرواة، ج2 ص 315.

* الخليل بن أحمد ، (100هـ 170هـ/ 718م-786م) ، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن: من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى، وكان عارفاً بها، ودرس لدى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وهو أيضاً أستاذ سيبويه النحويّ. ولد في عمان ومات في البصرة، مغموراً في الناس لا يعرف، قال النّضر بن شميل: ما رأى الرأوون مثل الخليل ولا رأى الخليل مثل نفسه.

بعد سيبويه فقد كتب في النحو كثيرون، وكلهم على كتاب سيبويه عيال، كما قال الجاحظ*؛ فهذا كتاب (المقتضب) للمبرد على أنه كما يرى محققه: "أول كتاب عالج مسائل النحو بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة، إلا أن تأثير الكتاب فيه كان كبيراً قد تغلغل أسلوب سيبويه في أعماق المقتضب"[2]،وقال عنه في موضع آخر: "وقد ألف المبرّد كتابه(المقتضب) على نظام كتاب سيبويه جامعاً للنحو والصرف"[3].أما (الأصول) في النحو لابن السراج، فقد قال عنه محققه أنه: "أخذ مسائل سيبويه، ورتبها أحسن ترتيب"[4]، وأنه نظر في رقائق سيبويه وعوّل على المسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة"[5]، وهذا يني أن وقوفنا عند كتاب سيبويه يعني وقوفنا عند جمهرة المسائل الواردة في(المقتضب)،و(الأصول)، وغيرهما من كتب النحو المتأخرةعنه.

الكتاب لسيبويه:

كتاب سيبويه وإن قيل فيه أنه قرآن النحو، وأنّ من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعده فليستحي، إلا أنه مع ذلك مجملٌ، في طياته مادة ليست بالقليلة

---

* الجاحظ الكناني هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة الليثي الكناني البصري (159هـ– 255 هـ) أديب عربي كان من كبار أئمة الأدب في العصر العباسي، ولد في البصرة وتوفي فيها. مختلف في أصله فمنهم من قا ل بأنه عربي من قبيلة كنانة ومنهم من قال بأن أصله يعود للزنج وأن جده كان مولى لرجل من بني كنانة وكان ذلك بسبب بشرته السمراء الغامقة.

(2) مقدمة المقتضب من كلام العرب، ضمن ثلاث رسائل نشرها وجيه فارس الكيلاني، ط مصر، 1342هـ – 1924م ، ص 66. والكتب بشكل مستقل حققه د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، نشر مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1427هـ/2006م.

(1) المصدر نفسه، ص 88.

ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة: المغنى في تصريف الأفعال، ط2 مصر ، ص 7.

(4) ابن السراج: مقدمة الأصول في النحو، تحقيق : د. عبد (رب) الحسين الفتلي، 1392هـ –1973م، ص 21.

(5) المصدر السابق ص 21

وينظر معجم الأدباء، ج7، ص 10.

من اللهجات، والمقايسة بينها، والقراءات ، وإيضاح بعضها ، أما الأصوات فإن دراسته إياها تعدّ بحقٍ من أصحّ الدراسات المتقدمة، وهي مصدر أساس من المصادر التي اعتمد عليها ابن جني في بحثه[1].

لقد ذكر سيبويه اللهجات في مواطن عدة في كتابه، وتناول المقايسة بينها والاستدلال لها في أكثر من موضع، فمن ذلك مثلاً كلامه على (ما) الحجازية، والتميمية، والاستدلال لهما، والمقايسة بينهما، وقد جعل التميمية هي القياس، وكذلك في كلامه على قول العرب: (مررتُ بزيدٍ)، فيقول الحجازيون: من تُريد؟ وأمَّا بنو تميم: فيرفعونه على كلّ حال، وهو أقيس القولين[2].وفي باب المضاعف، واختلاف العرب فيه: ذكر لغة الحجاز في فك الإدغام في الأمر والمضارع المنجزم، وبقاء تميم على الإدغام، واستدل لكل من اللغتين، وفي موضع آخر ذكر الكشكشة، ومثّل لها، ونسبها لتميم وأسد، وعلل استعمال العرب تلك اللغة، ولم يصفها بالقبح، أو الضعف، بل أنه يمكن أن يفهم من كلامه أنها أشد وضوحاً من لغة عامة العرب[3]، وفي موضع آخر ذكر إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف، ولم يذكر إبدال الجيم من الياء في الوصل، ولم يذكر لغة مَن هي، وقد بحث في حركة أحرف المضارعة في لغات العرب ذاكراً الذين يفتحون، والذين يكسرون، ومتى يفعلون هذا[4]. وهو من أنفس البحوث في هذا الموضوع ، وقد

---

(1) ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق: علي النجوي ناصف وصاحبيه، ط القاهرة، 1386، ج1، ص 330، الصاحبي ، ص 19

ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، 1389-1969، ج1. ص 38.

د. عبه الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط مصر، 1968م، ص 114.

د. صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة، ط3، بيروت ، ص 73.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص 258.

(3) المصدر السابق ، ج1، ص 283.

(4) المصدر السابق ، ج2، ص 404-430.

قصر عنه كثير ممن جاء بعده وحاول أن يبحث فيه. أما القراءات فنجد ذكرها مبثوثاً في كتابه في مواضع متفرقة، فمن ذلك: استشهاده بقراءة لابن مسعود رضي الله عنه قوّى بها ما نقل عن العرب من جواز رفع الاسم الذي حقّه النصب في بعض المواضع: (وإنّ هذا بَعلِي شيخٌ) هود:72.

ومنه ما جاء عن العرب من النصب بأن مخففة من الثقيلة، حيث استدل بقراءة أهل المدينة، قال: "وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق، وأهل المادينة يقرأون: (وإن كلاً لمّا ليوفّينّهم ربُّك أعمالهم)[هود:111]، يخففون وينصبون"[1]. أما ما يمكن أن ندرجه تحت الدراسات الصوتية ، فإن كتاب سيبويه يمكن أن يُعد بحق من خيرة المصادر القديمة التي تناولت الأصوات، بل أنه أكثر المصادر تأثيراً في دراسة ابن جني، ظهر ذلك من خلال قراءتي ما كتبه ابن جني في الأصوات، وما كان سيبويه قد كتبه، ودراسة سيبويه الصوتية، وإن كانت مبثوثة في كتابه بجزأيه، إلاّ أن الجزء الثاني منه ضم أهم الدراسات تلك بصورة مفصلة وافية، فقد تناول الحروف ومخارجها، وصفاتها وإدغامها، وإبدالها لمناسبة الصوت. وتحدث عن تحقيق الهمزة، وتسهيلها، وهمزة بين بين، وعن الإمالة، وأحكامها، وأحوالها، وعن الإعلال، والإبدال، والتعليل الصوتي له، وإلى غير ذلك من البحوث الصوتية التي لا غنى للباحث عن الرجوع إليها.

وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد

---

(1) المصدر السابق ، ج2، ص 163-258-259.

**التمهيـد :**

**أ- الأهــداف:**

هناك عدة أهداف من هذا البحث، ومن أهمها:

- خدمة لغة القرآن الكريم من خلال جهود هذا العالم المتميز.
- أن أضع هذا العالم في المكان الذي يستحقه من خلال جهوده وإنجازاته، وكان من الطبيعي أن أسلط الضوء على عصره، وحياته، وثقافته، وأساتذته، وتلاميذه، وبيان أهم الملامح والسِّمات في كتبه، ومذهبه النحوي، والصرفي، ومصادر دراسته، وسلطت الضوء على مسائل تعتبر من أسرار العربية التي تحدث عنها ابن جني.
- الرغبة في الإحاطة والإلمام بكل ما طرحه هذا العالم في ميدان اللغة، والنحو، والصرف، وما كتب عنه من قبل غيره، وذلك من خلال البحث والتمحيص.
- إن إظهار جهود ابن جني في ميدان العربية هو عرفان بالجميل لما قدمه لها من خدمة جليلة، وذلك من أجل الرفع من شأنه، وبالتالي شأن هذه اللغة بين لغات العالم، وإثرائها بشتى أنواع المعرفة.
- واجتهدت أن أبرز هذا البحث من خلال إضافة شئ جديد إلى جهود من سبقني، فركزت على أهم المسائل التي تميز بها ابن جني عن غيره من العلماء، بالإضافة لأثره وتأثره بعلماء عصره، ومدى تميزه عنهم.
- وقد ركزت على عصره، وبينت أن القرن الرابع الهجري كان متميزاً بالعلماء والمكتبات على الرغم من الصراعات السياسية.
- إن أهمية هذا البحث تكمن في أهمية الثروة العلمية، واللغوية التي خلفها ابن جنَّي، والتي استفاد منها علماء عصره، ومن أتى بعدهم، والتي تجلت في عبقريته.

- دراسة العلاقات بين أبواب النحو ممثلة في الكلمات التي في النص، فنحن حين نعرب ونترجم الكلمات إلى أبواب لننظرإليها في ضوء علاقاتها النحوية فيما بينها؛ فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب تتضح العلاقات التي بينها؛ لأن هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو.

وحين قال النحاة قديماً: إن الإعراب فرع المعنى... كانوا في منتهى الصواب في القاعدة، وفي منتهى الخطأ في التطبيق، لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقاً معيباً حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حيناً والدلالي حيناً، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي، والحق أنّ الصلة وثيقة بين الإعراب والمعنى الوظيفي، فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعى أنك أعربتها إعراباً صحيحاً. ولا يمكن أن تقوم دراسة نحوية صحيحة دون أن يدخل في منهجها علم الأصوات، وعلم التشكيل الصوتي، وعلم الصرف.

لقد كان النحاة القدماء هم واضعي علم القراءات، فساعدتهم معرفتهم بالقراءات والأصوات التي فيها على أن يأتوا في النحو بما أتوا به؛ أمّا الصرف ومدى ارتباطه بالنحو، فدليله أن النحاة القدماء لم يفصلوا بين منهجيهما في التناول، ويكفي أن تنظر مثلاً إلى ألفية ابن مالك، ثم تحاول أن تفصل فيها بين أبواب النحو وأبواب ال صرف، وهذا يتطلب تفكيراً عميقاً، وأنك ستجد بعض الأبواب مستعصية على الإضافة إلى هذا المنهج، أو ذاك، لا ختلاط المنهجين فيها، ومن طلائع الذين هاجموا الكثير من الأفكار التقليدية في النحو العربي ابن مضاء القرطبي*، ومن كلامه في ذلك: "فإن قيل: فما تقول في: (زيد قام) إذا قالوا: إن في قا م ضميراً فاعلا ً؟ وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين "الفاعل لا يتقدم" ولابد للفعل من فاعل، فإذا (زيد قائم) ودل لفظ (قام) على الفاعل

دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شئ؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها"[1]، ولا شك أن ابن مضاء مصيب فيما يقول. يقول ابن جني: أعلم أن علل جل النحويين- وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين لا ألفاظهم المستضعفين- أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين[2]. نعم لقد قاس النحاة بعض الأحكام على بعض كما يفعل الفقهاء، وأدّى بهم ذلك إلى تصحيح ما لم يرد سماعه عن العرب، فجعلوا ذلك عربياً كالذي ورد به النص.

والمعلوم أن المنطق القياسي غير صالح للدراسات العلمية؛ لأنه يوجد القاعدة أولاً ثم يفكر فيما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات، ومع أن البحث العلمي يستخدم المنطق الاستقرائي الذي يستقصى المفردات أولاً، فيوجد جهة الشركة بينها ليتخذها نتيجة البحث، أو قاعدته. ومع أن رواة العرب قد ضربوا الأمثلة للنحاة بسفرهم إلى الصحراء لجمع مادتهم التي تستقرأ، ومع أن شيئاً من الاستقراء قد تمّ فعلاً في ظروف غير علمية محلية في الكثير الغالب استقراء ناقص إلى حدٍ كبير لم يستطع النحاة العرب أن يتخلصوا من قبضة أرسطو السحرية* ولا من نفوذ منطقه القياسي الذي لم تصطبغ به دراساتهم اللغوية فحسب، بل اصطبغ به الفقه الإسلامي وعلم الكلام كذلك، كما افتتن قوم إلى جانب المنطق بالسفسطة في الكلام عن العقائد، وأوضح مثال للسفسطائية العربية هو أبو عثمان الجاحظ فالعلل والأقيسة إذاً جهتان من جهات النفوذ الأغريقي على دراساتنا اللغوية العربية. والسؤال المطروح بعد كل هذا: هل خلص العرب الدراسات اللغوية من عدوى

---

* أبو العباس ، أحمد عبد الرحمن ابن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي (513-592هـ/ 116-1196م) ولد في قرطبة بالأندلس، من علماء النحو، وله فيه آراء ومذاهب خالف فيها جميع النحويين، ارتحل إلى إشبيلية حيث ابن الرمّاك 541هـ ، ليدرس عليه كتاب سيبويه، ثم هاجر في طلب الحديث إلى سبتة بالمغرب.

(1) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف ص 102.

(2) ابن جني : الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، ص 46.

التفكير غير اللغوي بصفة عامة؟ ومن التفكير الفلسفي بصفة خاصة؟ وهل استطاعوا أن يخلقوا للمنهج اللغوي استقلالاً عن مناهج العلوم الأخرى

**مكانته العلمية**:

أثبت المتقدمون والمتأخرون مكانة علمية سامية لابن جني، وكان مثار إعجاب بالغ، فقد بلغ مكانة من العربية لم ينلها أحد سواه، قال عنه الباخرزي** في (دمية القصر): "هو أبو الفتح عثمان ابن جني، ليس لأحدٍ من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، ولاسيما في علم الإعراب، ومن وقف على مصنفاته وقف على بعض صفاته"[1]. وقال فيه الثعالبي *:"هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب، وكان الشعر أقل خلاله؛ لعظم قدره، وارتفاع حاله[2]. وقال ياقوت : "عثمان بن جني النحوي...من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف،وصنّف في ذلك كتباً أبرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يتكلم أحد في التصريف أدقّ كلاماً منه"[3]. ويقول صاحب الوفيات"أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور، كان إماماً في علم

---

* أرسطو (384ق.م – 322ق.م) أو أرسطوطاليس ، أو أرسطاطاليس: فيلسوف يوناني، تلميذ أفلاطون ومعلم الأسكندر الأكبر، وواحد من عظماء المفكرين ، تغطى كتاباته مجالات عدة منها الفيزياء والميتافيزيقيا والشعر والمسرح والموسيقى والمنطق والبلاغة واللغويات والسياسة والحكومة والأخلاقيات وعلم الأحياء وعلم الحيوان. وهو واحد من أهم مؤسسي الفلسفة الغربية.

** الباخرزي(.. – 467هـ) (زز– 1075م) على بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي ، أبو الحسن: أديب من الشعراء الكتاب، من أهل باخرز (من نواحي نيسابور) تعلم بها وبنيسابور، وقام برحلة واسعة في بلاد فارس والعراق ، وقتل في مجلس أنس بباخرز، كان من كتاب الرسائل وله علم بالفقه والحديث.

(1) الباخرزي: دمية القصر وعصرة أهل العصر، تحقيق: د. محمد التنوخي الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى1414هـ، ص 297.

* الثعالبي: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (350هـ–329هـ/ 961– 1038م) الذي يعرف بأبي منصور الثعالبي النيسابوري، أديب عربي فصيح عاش في نيسابور وضلع في النحو والأدب وأمتاز في حصره وتبيانه لمعاني الكلمات والمصطلحات. كان والده فراءاً يحيك جلد الثعالب.

(2) الثعالبي : يتيمة الدهر، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة ، نشر : دار الكتب العلمية، ج1، ص 124.

(3) ياقوت الحموي:معجم الأدباء، تحقيق:إحسان عباس، دار المأمون،مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر، ج 12،ص81.

العربية"[1]. هذه بعض أقوال العلماء في ابن جني، وفي الرجوع إلي كتب التراجم واللغة ففيها دليل على سمو مكانته، أما بالنسبة للمحدَثين فلا شك أن ابن جني يتصدر المكانة السامية عندهم، وخاصة عند علماء اللغة والصرف، فلا تكاد تجد بحثاً في اللغة، والأصوات، والتصريف يخلو من ذكر ابن جني، ذاكرين له النظرات النافذات في هذا الميدان.

جاء في دائرة المعارف الإسلامية: "ويُعتبر ابن جني أكثر الثقات علماً بالتصريف"[2]. ويقول الدكتور محمد سعيد أطلس: "والتفّ تلاميذ أبي علي حول زميلهم، وخليفة شيخهم حتى أصبح إمام بغداد وحجتها، غير مدافع، كما أصبح مرجعاً للعالم الإسلامي في علوم العربية"[3].

"لقد بذل في اكتناه أسرار هذا العلم، وكشف المخبأ منه جهوداً كثيرة، وقرّر منذ ألف عام كثيراً من القواعد التي أقرها اليوم المستشرقون، وعلماء الأصوات، ولا يعلم حقيقة أثر ابن جني في التصريف، واللغة إلا من أطّلع على آثار الصرفيين، وأصحاب المعاجم فإنها كلها مطبوعة بطابعه"[4].

ويذكر الأستاذ (ميتس) أن: "كتب علم الاشتقاق، وفقه اللغة، ومعرفة أسرار اللغة من مبتكراته – أي ابن جني– ولم يذكر أنه لم يجئ بعده عالم يتمّ ما بدأ به"[5]، ويذكر الناشرون لسرّ الصناعةأنه لايكاد يُعرف بين علماء العربية في القرن الرابع أو بعده نظيرٌ لأبي الفتح عثمان ابن جني الذي ترك ثروة تأليفية ضخمة يميزها الابتكار، والطرافة، واتساع الأفق، والكشف عن الأسرار اللغوية

---

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ج2، ص 410.

(2) م.ت هوتسما – ت . و. أرنولد– ر. باسيت– ر. هارتمان: دائرة المعارف الإسلامية، تحقيق: إبراهيم زكي خورشيد– أحمد الشنتاوي– عبد الحميد يونس– حسن حبشي– عبد الرحمن الشيخ– محمد عناني ، ج1 ، ص 122.

(3) مجلة المجمع العلمي العربي، مطبوعات الملك فهد، الطبعة 2، الرياض: 1431هـ– 2011م، مج30، ج4، ص621.

(4) المصدر السابق، ، مج31، ج1، ص 111.

(5) المصدر السابق، مج30، ج4، ص 615.

التي استقرت في الوعي الباطن لأجيال العرب، وسهولة الأسلوب، وبه وبشيخه ختم الأئمة المبتكرون[1]. وأثنى عليه طه الراوي ثناءاً بالغاً، وقال: "كان نسيج وحده في صناعة التصريف، وهو يعدّ بحق فيلسوف اللغة، وباقرها، وأكبر أئمة النحو بعد الخليل وسيبويه"[2]. وأخالف بعض الباحثين الذين قالوا: "إن سبب منحاه هذا المنحى، وتصوره للعربية هذا التصوّر كونه من أب رومي"، فأنا لا أتصور أن للجنس، والنسب أثراً في العقلية؛ فقد منح الله تعالى عباده من جميع الأجناس نعمة العقل، ولم يختص جنساً منه بشئ، وحرم آخرين. وهذا ما كرره الأستاذ أحمد أمين أكثر من مرة، فهو يذكر عن أبي علي الفارسي* أنه كان "مجدداً أعلن القياس والثورة على القديم، ولعل ذلك لأنه فارسي الأب والأم، ولأنه معتزلي"[3]. وفي محاضرته (مدرسة القياس في اللغة): يجعل كذلك الفارسي وتلميذه ابن جني من أعلام مدرسة القياس في اللغة، ويقول: "فأما أبو علي الفارسي ففارسي الأب عربي الأم... وأما ابن جني فهو من أب رومي"، ويقول في مكان آخر: "وقد أنجب العنصر الرومي أدباء وعلماء كان لهم في فهمهم وعلمهم طابع خاص لم يكن مألوفاً في العقلية العربية، والفارسية، ومن أشهر هؤلاء ابن الرومي الشاعر، وابن جني النحوي"[4].

إننا في كل الأحوال نقرّ بامتزاج الثقافات ، فالشخص ينشأ في مكان ما يتفق بثقافته الخاصة، وثم ينزح إلى مكان آخر يتلقى فيه العلم، أو يقرأ كتباً ألفت على

---

(1) مقدمة سرّ الصناعة، ص 6-34.

(2) طه الراوي: تاريخ علوم اللغة العربية ، الطبعة الأولى، م طبعة الرشيد بغداد 1369هـ، ص 26. مقدمة الخائص، ص 26.

* الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية، ولد في فسا ( من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة 308هـ، وتجول في كثير من البلدان، وقدم حلب سنة 341هـ، فأقام مدة عند سيف الدولة، وعاد إلى فارس ، فصَحِبَ عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده ، فعلمه النحو، وصنف له كتاب (الإيضاح) في قواعد العربية. ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن توفي بها. كان متهماً بالاعتزال. وله شعر قليل.

(3) أحمد أمين: ظهر الإسلام، نشر: مكتبة النهضة، ج2، ص89.

(4) المصدر السابق، ج1، ص 267. مجلة مجمع اللغة العربية، ج7، ص 353.

غير ما ألف؛ فيكتسب ثقافة أخرى تمتزج، وتكون ثقافة خاصة، وهذا يجري لجميع الأجناس، ولجيمع الثقافات وهو شئ طبيعي، أما أن الشخص لكونه روميا أو فارسياً فإنه يجعله ذو عقلية خاصة فهذا ما لا أتصوّر.

# الفصل الأول

# التعريفُ بابن جنّي

**المبحث الأول : الحالة السياسية في عصره:**

ولد ابن جني في القرن الرابع الهجري، وفي هذا القرن أصيب العالم الإسلامي بانقسام كبير، كأنه عقدٌ انفرط ، أو صخرة تفتّتت؛ فهذا العصر يمثل عصر ضعف الدولة العباسية، فالأمراء مغلوب على أمرهم، والأمر لغيرهم، فمصر في أيدي الفاطميين، ثم في أيدي الأخشيديين، وولايات فارس يتداولها المتغلبون، وولايات كثيرة تحت أيدي الحمدانيين، لذلك تعرض كثير من الخلفاء للخلع، والإذلال، ولم يكن الخليفة معهم إلا بالاسم، فعاث العامة في الأرض الفساد، وتفاقهم شراللصوص،وانتشرت الفوضى والمنازعات، وساءت الأحوال[1]، ونشأت في هذا العصر دول صغيرة منفصلة عن بعضها، وقد تم ذلك سنة 324هـ-925م[2] ؛ وقد تغلب كل رئيس على ناحيته، وانفرد بها، فصارت فارس، والري، واصبهان، وهمذان في أيدي بني بويه، وكرمان في يد محمد بن إلياس، والمغرب وأفريقيا – أي تونس حالياً- في يد الفاطميين، وخراسان في يد نصر بن أحمد الساماني، والأهواز، وواسط، والبصرة في يد البريديين، واليمامة ، والبحرين في يد أبي طاهر القرمطي، وطبرستان، وجرجان في يد الديلم[3]، والموصل وديار بكر ، وديار ربيعة ومضر في أيدي بني حمدان، ومصر، والشام في يد ابن طبنج الإخشيد[4]، وهو من موالي آل طولون. ولم يبق في يد الخليفة إلا بغداد، وأعمالها[5]، وكان أغلب هؤلاء يعترفون بالسيادة العليا للخليفة من الناحية

---

(1) ظهر الإسلام، ج2، ص1.

(2) آدم ميتس : الحضارة الإسلامية في القرن4هـ، نقله إلى العربية: محمد عبد الهادي أبو ريدة، ط2، 1366هـ - 1947م، ص1.

(3) المصدر السابق، ص1.

(4) ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية، ط مصر، مطبعة: المعارف 1923، ص 247. ابن الأثير:الكامل، سنة 324هـ. د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي/ أبو علي الفارسي، ص 31.

(5) محمد الخضري بك: محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية- الدولة العباسية، ط9 – 1995م، ص 367.

النظرية الدينية، ويقومون بالدعاء له في المساجد[1]. أما في واقع الأمر فليس له إلا أن يمنح لقباً، أو أن يوافق مكرهاً عل أمر؛ إذ فقد الحرية في غالب أمره، خصوصاً في زمن البويهيين، الذين دخلوا بغداد سنة 334هـ حتى 356هـ، على الخليفة، وأخذوا عليه البيعة للمستكفي، واستحلف بأغلظ الأيمان، ولخواصه، وحلف المستكفي له ولأخويه عماد الدين بن بويه، وركن الدولة الحسن بن بويه، وكتب بذلك كتاباً، ووقعت فيه الشهادة عليهما[2]. حتى أن معز الدولة فكر في إزالة الخلافة العباسية، وإقامة خلافة علوية، ولكنه عدل عن ذلك لما قد يعرض لسلطانه من خطر بسبب وجود الخلافة العلوية التي يعطيها الجند، ويعترف بها الديلم، ويكونون أداة في يد الخليفة يستغلها لمصلحة من شاء[3]. وذكر ابن الأثير: أن معز الدولة أهان الخليفة المستكفي ، وقبض عليه، وسمل عينيه، وأجلس المطيع سنة 334هـ على عرش الخلافة، وأطلق له ألف درهم في اليوم، ثم قطع ذلك الراتب النقدي بعد أن فتح البصرة، وعين له إقطاعات يسيرة يعيش منها، ورتب له كاتباً يتصرف بشؤونها[4]، وكثر الخلع، والسمل في الخلفاء في هذا القرن، فقد بويع القاهر محمد بن المعتضد بالله أحمد يوم الخميس لليلتين بقيتا من شهر شوال سنة 320هـ، وسملت عيناه وكانت خلافته سنة، وستة أشهر ، وستة أيام![5].

---

(1) المصدر السابق، ص 379.

(2) ابن الجوزي : المنتظم ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر، ج6، ص 34.
الدوري: دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص 247.

(3) د. حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي، ج3، ص 24.

* عز الدين أبي الحسن الجزري الموصلي (555-630هـ) المعروف بـ ابن الأثير الجزري، مؤرخ إسلامي كبير، عاصر دولة صلاح الدين الأيوبي ، ورصد أحداثها ويعد كتابه الكامل في التاريخ مرجعاً لتلك الفترة من التاريخ الإسلامي.

(4) المصدر السابق، ج3، ص 44.

(5) المسعودي: مروج الذهب، تحقيق: كمال حسن مرعي، الناشر: المكتبة العصرية- بيروت، لبنان الطبعة الأولى 2005م، ج4، ص 312.

والمتّقي لله، وهو أبو اسحاق إبراهيم بن المقتدر– بويع لعشر خلت من شهر ربيع الأوّل سنة 329هـ وسملت عيناه يوم السبت لثلاث خلون من صفر سنة 333هـ، وخلع في شعبان سنة 334هـ لسبع بقين من هذا الشهر، وسملت عيناه[1]، وبويع المطيع لله– وهو أبو القاسم الفضل بن جعفر المقتدر– لسبع بقين من شعبان سنة 334هـ، وغلب على الأمر ابن بويه الديلمي غلبة تامة، والمطيع في يده لا أمر له ولا نهي، ولا خلافة تُعرف ، ولا وزارة تذكر[2].

وصادر القاهر – الذي حكم من سنة 320 هـ حتى سنة 322 هـ[3]– أمَّ المقتدر، فعلقها برجل واحدة منكسة الرأس! وأفسد الوزير ابن مقلة قلوب الجند على القاهر، وزيّن لهم الوثوب حتى هجموا عليه، وخلعوه، وسملوه حتى سالت عيناه إلى خديه، ثم حُبس وأفرج عنه حتى بلغ به الحال أن وقف بجامع المنصور يطلب الصدقة من الناس[4]. وذكر المسعودي* أنه "ضرب صفحاً عن ذكر أخلاق طائفة من الخلفاء ؛ لأنهم كانوا كالموالي عليهم لا أمر لهم ينفذ"[5]. وذكر ابن طباطيا* المتقي لله فقال: "واضطربت عليه الأمور، واستولى عليه رجلٌ من أمراء الديلم، يقال له: (توزون) ، فهرب المتقي ومعه ابنه إلى الموصل خوفاً على نفسه من حرب بغداد، ثم جرى عليه من القهر ، والسمل ما أثرناه آنفاً، وجرت في هذا

---

(1) المصدر السابق، ج4، ص 339.

(2) المصدر السابق، ج4، ص 355. الكامل ، ابن الأثير ، ج8، ص 162.

(3) مروج الذهب، ج4، ص 372.

(4) الفخري في الآداب السلطانية ، ص 245.

* المسعودي ( 283هـ – 346هـ/ 996م– 957م) مؤرخ، جغرافي ورائد نظرية الانحراف الوراثي، من أشهر العلماء العرب والمعروف بهيرودتس العرب.

(5) المسعودي : التنبيه والإشراف، ص 346.

* هو محمد بن علي بن محمد ابن طباطبا العلوي، أبو جعفر، المعروف بان طباطبا، تلقى علوم الدين واللغة، وأولع بالتاريخ والأدب، وتولى نقابة الطالبيين العلويين في النجف وكربلاء بعد اغتيال والده سنة 680هـ (وقيل 672هـ). تزوج بامرأة فارسية من خراسان، زار مراغة سنة 696 هـ وعاد إلى الموصل، فألف فيها سنة 701هـ "كتابه الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية" وقدمه إلى واليها فخر الدين عيسى بن إبراه

العصر حروب وفتن، ونهبت دارالخلافة، وأخذ ما كان فيها"[1].وذكر أحد المؤرخين المستكفي قائلاً : "ثم اضطربت أحوال الخلافة، ولم يبق لها رونق، ولا وزارة، وتملك البويهيون، وصارت الوزارة من جهتهم، والأعمال إليهم، وقرر الخلفاء شيئاً طفيفاً برسم إخراجاتهم"[2]، ووصف البيروني موقف الخلفاء العباسيين من سلاطين بني بويه في هذه الفترة، فقال: "وأن الدولة ، والملك قد انتقل في آخر أيام المتقي وأول أيام المستكفي من آل العباس، إلى آل بويه، والذي بقى في أيدي الدولة العباسية، إنما هو امر ديني اعتقادي، لا ملك دنيوي، فالقائم من ولد العباس الآن- يني في عهد البيروني المتوفي سنة 440هـ- إنما هو رئيس الإس ام لا ملك"[3]. وقد ساءت الأحوال الاجتماعية ، والسياسية، والاقتصادية مساءة بالغة؛ إذ استهل هذا القرن بفتن أثارها القرامطة على أبواب بغداد، وانتهت هذه الفتن بالاستيلاء على مكة سنة 319هـ - 930م[4]. وذكر المسعودي في أيام الراضي من سنة 322هـ حى سنة 329هـ: سير القرمطي سليمان بن الحسن صاحب البحرين عن الإحساء لاعتراض الحجاج في بدأتهم لموسم سنة 323هـ[5]. وفي سنة 333هـ بعد دخول أبي الحسن البريدي بغداد، انتهبت دار الخلافة، وغيرها

---

(1) الفخري ، ص 254.

(2) المصدر السابق، ص 258.

*أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني (2 ذو الحجة 362هـ/ 5 سبتمبر 1973م- 5 رجب 440هـ/13 ديسمبر 1048م) عالم مسلم، كان رحالة وفيلسوفاً وفلكياً وجغرافياً وجيولوجياً ورياضياً وصيدلياً، ومؤرخاً ومترجماً لثقافات الهند، وصف بأنه من بين أعظم العقول التي عرفتها الثقافة الإسلامية، وهو أول من قال إن الأرض تدور حول محورها، صنف كتباً تربو عن المائة والعشرين.

(3) أبو الريحان البيوني: الآثار الباقية عن الأمم الخالية ، ص 132.

حسن إبراهيم: تاريخ الإسلام، ج3، ص 248.

(4) حسين مؤنس: أطلس التاريخ الإسلامي، نشر: دار الزهراء للإعلام العربي ، ص 12.

(5) التنبيه والإشراف، ص 337.

من دور الأولياء، وانتهك الحريم بعد ممانعة عظيمة، وحروب. وقتل من الناس، وغرق نحو من عشرة آلاف رجل! وقيل أكثر من ذلك[1].

وقد وصف الموصلي حالة بغداد في الوقت الذي تقلد فيه بحكم إمرة الأمراء من سنة 327هـ حتى سنة 329هـ فقال: "إن العامة عاثوا في الأرض الفساد وانقضّوا على الحمامات العامة وأخذوا ثياب من فيها، وكثرت المصادرات ، وتفاقم شر اللصوص الذين تسلحوا بالعدد لكبس الدور ليلاً، وشكا الناس من غير جدوى إلى الخليفة يحكم ما أحلّه بهم أصحابه من بلاء وانتشرت الفوضى ، والمنازعات ، وساءت أحوال العراق، وصفوة القول: أن حالة الدولة العباسية أصبحت من الضعف بحيث لم يتمكن الخليفة الراضي من دفع أرزاق الجند، ولا من الحصول على ما يكفيه، وفكّر الخليفة في الاستنجاد بأبي عبد الله الحسن البريدي[2]"، وظلت الحال على ذلك حتى توفي الراضي سنة 329، وفي هذا العصر يصف المقدسي بغداد فيقول: "إنها كانت أحسن شئ للمسلمين، وأجلّ بلد وفوق ما وصفنا حتى ضعف أمر الخلافة فاختلت، وخفّ أهلها، فأما المدينة- ويعني مدينة المنصورة بالجانب الغربي لبغداد- فخراب، والجامع فيها يعمُرب يالجُمع، ثم يتخللها بعد ذلك الخراب.." وهي في كل يوم إلى الوراء، وخشي أن تعود كسامراء مع كثرة الفساد والجهل والفسق، وجور السلطان"[3]. على أن بغداد في عهد الحمدانيين من سنة 330هـ حتى سنة 331هـ - الذين عُرفوا بتشجيع

---

(1) المصدر السابق، ص 344.

(2) الموصلي: الأوراق ، ج2، ص 133-135.

تاريخ الإسلام، ج3، ص 28.

* أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر المقدسي، المعروف باسم محمد بن أحمد شمس الدين المقدسي أو المقدسي اختصاراً، هو رحالة مسلم ولد في القدس سنة 336هـ- 947م، ونشأ بها واحترف التجارة فكثرت أسفاره حتى صار رحالة جغرافياً ، وصنف كتاب أسماه "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" وقد أكسبه شهرة كبيرة، توفي سنة 380هـ- 990م.

(3) المقدسي البشاري: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، طبعة ليدن سنة 1877، ص 120.

الشعراء، والأدباء بعطاياهم– لم تكن أحسن منها في عهد من سبقهم من الأمراء، فقد كثرت المتلصصة ببغداد، وكُبست دور المياسير، وخرج الناس عن بغداد هاربين إلى كل وجه على انسداد طرقهم، ولو أمنوا لخرج أضعاف من خرج... وغلت الأسعار في جمادي الآخرة غلاءً عظيماً، ومات الناس جوعاً، ووقع فيهم البلاء، فكانوا يبقون على الطريق أياماً لا يُدفنون، حتى أكلت الكلاب بعضهم"(1)، ولعلّ البلاد ذاقت بعض الرفاهية في عهد عضد الدولة المتوفي سنة 372هـ، فقد كان أقدر البويهيين الذين حكموا العراق، وأبعدهم نظراً في السياسة والإدارة(2)، وكان عضد الدولة دون سائر أعضاء أسرته هو الذي يمثل السيد الحاكم تمثيلاً حقيقياً، وقد خضعت لسلطانه في آخر أمره البلاد الممتدة من بحر الخزر إلى كرمان، وعمّان، وكان مهيباً يعني بنقل الأخبار، واعتنى بالعمران، وأعاد كثيراً من بناء المساجد، وأقام للحجاج السواقي في الطريق، وحفر لهم الآبار، وأعاد عمارة بستان عرضة دار العباس بن الحسين، وغيره، فامتلأت الخرابات بالزهر، والخضرة والعمارة، بعد أن كانت مأوى للكلاب، ومطارح الجيف، والأقذار، وطهر السبيل من اللصوص(3). وفي آخر أيامه أحدث رسوماً جائزة، وزاد الرسوم القديمة، وكان يتوصل إلى أخذ المال بكل طريق(4)، وبعض الحكام كان يستعمل العسف في جباية المكوس، وفي مال الخراج، إلى غير ذلك من وسائل ظالمة، حتى أن صمصام الدولة أراد سنة 375 هـ أن يفرض ضريبة قدرها

---

(1) الأوراق ، ج2، ص 234–237.
تاريخ الإسلا م ، ص 31.

(2) الدوري: دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص 268.

(3) ميتس: الحضارة الإسلامية، ص 33–35.

(4) ابن الأثير: الكامل ، ج9، ص 16.

* أبو الحسن الأشعري(260هـ–324هـ) من نسل الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري، وهو المنظ ر الأول لمواقف أهل السنة ومؤسس المذهب المعروف باسمه ، بعد أن أنشق عن المعتزلة إثر خلاف بينه وبين شيخه، كان يريد أن يقيم مذهباً وسطاً يجمع بين منهج المعتزلة العقلاني والفكر السني المعتمد على الرواية والحديث.

عُشر الثمن على الثياب الحريرية، فاجتمع الناس في جامع المنصور، وعزموا على قطع الصلاة، وكاد البلد يفتتن، فأعفوا من ذلك. ولم يقتصروا في الضرائب على الكماليات، بل أرادوا أن يفرضوها على الضروريات كالملح، وكان الشطّار يفرضون ضرائب معينة على البيوت، فمن لا يدفعها يهاجم، ويؤخذ ماله، هذا التردي الذي سبق لم يؤثر في الحالة العلمية، فالعالم الإسلامي في هذا القرن كان أعلى شأناً في العلم من القرون التي كانت قبله، فقد تمّ في هذا العصر امتزاج الثقافات، وأخذ الخلفاء يشجعون العلماء، وعُني الأمراء، والعلماء بجمع الكتب ، وتأليفها، وأُنشِئت في هذا العصر الكثير من دور الكتب، والمؤسسات العلمية، فلهذا كله تطور العلم تطوراً كبيراً، وخطى خطوات واسعة في التقدم.

**المبحث الثاني: الحالة الدينية:**

في مطلع هذا القرن نكصت حركة الاعتزال التي ازدهرت في العصر العباسي الأول، وكان لظهور أبي الحسن الأشعري* الذي كان معتزلياً أول مرة، ثم خرج عليهم بعد أن تسلح بالأسلحة المنطقية التي أمدوه بها، والتي حاربهم بها بقية حياته أثر كبير في هذا النكوص، وكان للكتب التي ألفها شأن كبير في رد المعتزلة بعد أن كانوا رفعوا رؤوسهم فحجرهم الأشعري في أقماع السماسم[1]. قال الدكتور حسن إبراهيم: "أما انتصار مذهب أهل السنة فقد توج بظهور أبي الحسن الأشعري ذلك أنه لم يكد يمضي اثنا عشر عاماً على موت المتوكل حتى ولد سنة 260هـ- 873م ذلك الرجل الذي تربى في أحضان مذهب المعتزلة، ثم رفض تعاليمهم في الأربعين من عمره بعد أن تسلح بالأسلحة المنطقية التي أمدّوه بها، وحاربهم بها بقية حياته، وحمل على آرائهم حملة كتب لها التوفيق والنجاح[2]. ولا شك أن سلطان المعتزلة أخذ يضعف ويضمحل منذ مجئ المتوكل إلى الخلافة؛ إذ أظهر أمر السنة والجماعة، وأمر الشيوخ المحدثين بالتحديث[3]. وكان لثبات الإمام أحمد بن حنبل* رضي الله عنه- إمام ما سمي بفتنة القول بخلق القرآن ثباتاً منقطع النظير- أثرٌ عظيم في نفوس الناس، وأثارت فتنة التعذيب والتسلط وإرغام العلماء على القول بخلق القرآن رد فعل عنيف بحيث لم يجرأ أحد على أن يظهر الكلام في الاعتزال فيما بعد[4]. وكان الخلفاء العباسيون في الأعم

---

(1) وفيات الأعيان، ج2، ص 447.

(2) تاريخ الإسلام ، ج 3 ص 218.

(3) مروج الذهب، ج4 ص 37.

* أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الذهلي (164- 214هـ/ 780-855م) فقيه ومحدّث مسلم، ورابع الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب الحنبلي في الفقه الإسلامي. اشتهر بعلمه الغزير وحفظه القوي، وكان معروفاً بالأخلاق الحسنة كالصبر والتواضع والتسامح، وقد أثنى عليه كثيير من العلماء منهم الإمام الشافعي بقوله : "خرجتُ من بغداد وما خلَّفتُ بها أحداً أورع ولا أتقى ولا أفقه من أحمد بن حنبل" ويُعدُّ كتابه "المسند" من أشهر كتب الحديث وأوسعها.

(4) إبراهيم مصطفى: مجلة مجمع اللغة العربية، ج8 ص 144.

الأغلب من أهل السنة الذين يقاومون الاعتزال. وقد تدخل القادر بالله في أمر العقائد؛ فعمل كتاب فيه الأصول ذكر فيه فضائل الصحابة على ترتيب مذهب أصحاب الحديث، وأورد في كتابه فضائل عمر بن عبد العزيز ، وأفكار المعتزلة، والقائلين بخلق القرآن[1]، وكان الكتاب يقرأ في كل جمعة في حلقة أصحاب الحديث بجامع المهدي ويحضر الناس سماعه[2]. وكتب كتاباً قرأه على الأشراف والقضاة والشهود والفقهاء يتضمن الوعظ، وتفضيل مذهب السنة، والطعن على المعتزلة[3]. وكان أكثر أهل بغداد سُنّة يحترمون الشيخين وعثمان وعلياً، فلما جاء البويهيون شجعوا التشيّع ، ورسموا للناس مراسم ينوحون فيها ويلطمون وجوههم يوم عاشوراء[4]. ويبتهجون بإظهار الزينة وإشعال النيران بعيد الغدير غدير خم[5]. وكان البويهيون شيعة زيدية[6]، لا يعترفون بحق العباسيين بحكم العالم الإسلامي[7]، وأراد معزّ الدولة إزالة الخلافة العباسية، وإقامة خلافة علويّة مكانها، ولكنه عدل عن ذلك لاعتبارات سياسية[8].

---

(1) دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، ص 255.

(2) المنتظم ج7 ص 61 ، ج8 ص 109.

(3) المصدر السابق، ج8 ص 42.

(4) المصدر السابق، ج ص 15.

(5) الكامل ، ج7 ص 17.

(6) دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص 247.

(7) الكامل ، ج7 ص 149 ، ج8 ص 162.

(8) حسن إبراهيم : تاريخ الإسلام، ج3، ص 44، و دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص 247.

**المبحث الثالث: الحالة العلمية:**

ولد أبو الفتح عثمان بن جني في القرن الرابع الهجري في الموصل، هذا البلد الذي يضم الكثير من دور العلم، والمكتبات، والمساجد وغيرها، وكان الأغنياء والعلماء والأمراء والوزراء يسارعون إلى تأسيس دور عامة للكتب، أطلق عليها دور العلم، وكانت للمكتبات العامة التي انشئت خارج المدارس والجامعات دور في تسهيل المطالعة والاستنساخ وتيسيرهما للراغبين في العلم، وخاصة لغير القادرين منهم على اقتناء الكتب بسبب غلائها وندرتها في ذلك العصر. لقد عاش في القرن الرابع الهجري ذلك القرن الذي شهد من العلماء والأدباء ما عوّض الأمة عما أصابها فيه من اضطراب سياسي. ولمعرفة الازدهار العلمي والثقافي، يمكن إلقاء نظرة على معجم الأدباء لياقوت الحموي، فقد روى نحواً من سبع وستين وألف ترجمة من ستة قرون، فقرنه قرن متميز، قال فيه الأستاذ ناجي معروف، وهو يوازن ما كانت عليه حضارة المسلمين بحضارة الغرب:"وإذا كانت البلاد العربية في القرن الرابع الهجري، أي القرن العاشر الميلادي مليئة بأمثال ابن الهيثم*(1)واضع علم البصريات، والرئيس أبي علي بن سينا* الطبيب العالم الفلكي، وعلي بن عباس* واضع أول موسوعة

---

* أبو علي الحسن بن الحسن بن الهيثم (354هـ 965م – 430هـ– 1040م) عالم موسوعي مسلم قدم إسهامات كبيرة في الرياضيات والبصريات والفيزياء وعلم الفلك والهندسة وطب العيون والفلسفة العلمية والإدراك البصري والعلوم بصفة عامة بتجاربه التي أجراها مستخدماً المنهج العلمي، وله العديد من المؤلفات والمكتشفات العلمية التي أكدها العلم الحديث.

* ابن سينا هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، عالم وطبيب مسلم من بخارى، اشتهر بالطب والفلسفة واشتغل بهما، عرف باسم الشيخ الرئيسي وسماه الغربيون بأمير الأطباء وأبو الطب الحديث في العصور الوسطى، وقد ألف 200 كتاباً في مواضيع مختلفة، العديد منها ما يركز على الفلسفة والطب. ويُعد ابن سينا من أول الذين كتبوا في الطب في العالم، ولقد أتبع نهج أو أسلوب أبقراط وجالينوس. وأشهر أعماله كتاب القانون فيالطب الذي ظل لسبعة قرون متوالية المرجع الرئيسي في علم الطب، وبقى كتابه (القانون في الطب) العمدة في تعليم هذا الفن حتى أواسط القرن السابع عشر في جامعات أوربا.

* علي بن العباس المجوسي أو ابن المجوسي المتوفي سنة 982 أو 994 ميلادي ، من أشهر أطباء الدولة العباسية، أصله من الأهواز وقد اشتهر بكتابه المسمى (كامل الصناعة الطبية الضرورية) والمشهور باسم (الكتاب الملكي) فيه عشرون مقالة عن الطب الإسلا مي وعلم الاجتماع وهو لا يزال إلى الآن مخطوطة.

طبية، وإذا كان علي بن عيسى(1)* أصبح أكبر طبيب للعيون، وأبو القاسم* أعظم جراح، فإن قسطنطين الأغريقي بدأ ينقل الكتب الطبية العربية إلى اللاتينية في القرن الحادي عشر الميلادي"[1](2). ومع هذا فإن ابن جنّي يذكر أنّ من مظاهر هذا العصر فشو اللحن، وخصوصاً في الدور والشوارع، وذلك لكثرة الجواري والنساء الأعجميات وغلبة الديلم والأتراك حتى على القصور[2](3)، ولما ذكرناه من غلبة العناصر الأخرى على الخلافة في عقر دارها، وظهور بوادر اللحن على الألسنة قديم لم تسلم منه ألسنة عاشت في الجاهلية، وهو رأى طائفة من الباحثين، واستمر في عصر الصحابة رضي الله عنهم، واشتد في زمن الإمام علي رضي الله عنه وصدر الدولة الأموية ، حتى دعا ذلك زياداً أن يأمر بنقط المصحب لتدارك اللحن فيه، وأن تظهر النواة لشجرة النحو. وأخذ فساد الألسنة

---

* شرف الدين علي بن عيسى بن علي الموصلي الملقب بالكحال، وهو أول كحال اقترح التنويم والتخدير بالعقاقير في العمل الجراحي ولم يكن معروفاً عن اليونانيين.

* أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي، التوفي بعد سنة 400هـ، هو طبيب عربي مسلم عاش في الأندلس، يُعد أعظم الجراحين الذين ظهروا في العالم الإسلا مي، ووصفه الكثيرون بأبي الجراحة الحديثة. أعظم مساهماته في الطب هو كتابه (التصريف لمن عجز عن التأليف) ، الذي يُعد موسوعة طبية من ثلاثين مجلداً، كان لمساهماته الطبية سواء في التقنيات الطبية المستخدمة أو الأجهزة التي صنعها تأثيرها الكبير في الشرق والغرب، حتى إن بعض اختراعاته لا تزال مستخدمة إلى اليوم، ويعد الزهراوي أول طبيب يصف الحمل المنتبذ، كما أنه أول من اكتشف الطبيعة الوراثية لمرض الناعور

(1) ناجي معروف، أصالة الحضارة العربية، نشر: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1975م ص65. الخصائص،ج1، ص9.

(2) ظهر الإسلام، ج2، ص 18.

*إبراهيم بن هرمة : هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الكناني القرشي، أبو إسحاق، شاعر غزل من سكان المدينة من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. رحل إلى دمشق ومدح الوليد بن يزيد الأموي، فأجازه، ثم وفد إلى المنصور العباسي في وفد أهل المدينة، فتجهم له، ثم أكرمه، وانقطع إلى الطالبين وله شعر فيهم، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم. قال الأصمعي : ختم الشعر بابن هرمة. وكان مولعاً بالشراب جلده صاحب شرطة المدينة، ولأبي بكر محمد بن يحيي الصولي كتاب (أخبار ابن هرمة)=

* بشار بن برد بن يرجوخ العُقيلي(96هـ-168هـ)، أبو معاذ، شاعر مطبوع . إمام الشعراء المولدين. ومن المخضرمين حيث عاصر نهاية الدولة الأموية وبداية الدولة العباسية، ولد أعمى، وكان من فحول الشعراء وسابقيهم المجودين ، كان غزير الشعر ، سمح القريحة، كثير الافتنان، قليل التكلف، ولم يكن في الشعراء المولدين أطبع منه ولا أصوب بديعاً، وكان جريئاً في الاستخفاف بكثير من الأعراف والتقاليد=

يسري، ويستشرى، حتى عمّ الحواضر، وبدأ يسري إلى البادية، ومواطن الفصاحة، حتى اختلت الألسنة، وانتقضت الفصاحة، وذكروا في ساقة الشعراء الإسلاميين إبراهيم بن علي المعروف بان هرمة* وكان قد توفي في أواسط القرن الثاني للهجرة، وذكروا على رأس المولدين- أي من الذين لا يستشهد بأقوالهم- بشّار بن بُرد* المتوفي سنة 167هـ (1)، هذا في القرن الثاني الهجري، فما ظنك بالقرن الرابع الذي هو عصر النحوي أبي الفتح ابن جني؟ ويصف ابن جني عصره وما دخل فيه على الألسنة من اضطراب حتى لا تكاد تجد بدوياً فصيحاً ، فيقول:"وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأن لا نكاد أن نرى بدوياً فصحياً، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغضّ منه"(2). ومع هذا فإن هذا العصر لم يعدم فصحيا كما ذكر ابن جنّي نفسه، فقد ذكر أن أعرابياً كان يحضره، وهو من الفصحاء، هو أبو عبد الله محمد بن العسّاف العقيلي الحوثي التميمي ويذكره أحياناً باسم الشجري، وكرر ذكره في مواضع عدة من كتبه(3). ويذكر أيضاً أنّه سأل غلاماً فصيحاً عن لفظه فيقول: "وسألت غلاماً من آل المُهيّا فصيحاً عن لفظه من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها، فقلت: أكذا أم كذا؟ فقال : كذا بالنصب لأنه أخف فجنح إلى الخفة، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ، وأظنه استعمل هذه اللفظة؛ لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له: النصب، مما يتغنى به الركبان"(4) إذن:

---

(1) طه الراوي: نظرات في اللغة والنحو، ط1، تاريخ النشر 1382هـ، 1962م، ص 23.

(2) الخصائص ، ج1 ص 5.

(3) المصدر السابق، ج1، ص 76.

(4) المصدر السابق، ج1، ص 78.

عاش ابن جني في عصر ساد فيه اللحن، واضطراب الألسنة، والتباعد عن الفصاحة، وعمّ ذلك الأعراب حتى لا تكاد ترى بدوياً فصيحاً، وقد ذكر ذلك هو نفسه واعتقد أن ابن جني بالغ في هذا الجانب، وقد ذكرت طرفاً، واضطراباًفي الجوانب السياسية ، لكنّهلم يؤثر في الحالة العلمية ذلك التأثير السلبي، بل على العكس كانت الحالة العلمية أعلى شأناً من القرون التي قبلها، وإن تفتت الوحدة الإسلامية بوجود إمارات وعواصم متعددة أديا إلى انعاش الناحية العلمية في أكثر من مكان، فبينما كانت بغداد موئل العلماء، وكعبة القصاد منهم، إذا نحن نرى مراكز علمية في حلب وشيراز وغيرهما، فكانت هذه الإمارات تتبارى في تمجيد موطنها بالعلماء والأدباء(1). وبعد أن كانت البصرة والكوفة أهم مراكز العلم والثقافة، تعددت العواصم الثقافية، وأصبحت شيراز والري وأصبهان ودمنهور وهمذان وبخارى ونيسابور وسمرقند وجرجان وحلب والقاهرة من أهم المراكز بجانب تلك. ووجدنا من العلماء من ينسب إلى هذه البلاد، أو غيرها ففيهم: الآمدي والأبيوَردِي والاستراباذي، والأنطاكي، واليسني، والبسطامي، والسجزي، والشهرستاني، والطالقاني، والعسكري، والفارابي، والكرمني، والهروي، والفسوي، وغير أولئك[2]. وأصبح الذين ينشدون المال والشهرة يجدونهما في أكثر من موطن، وهذا جعل كثيراً من العلماء ينعمون في ظل التفرد أكثر مما كانوا ينعمون في ظل الوحدة(3). وتمّ في هذا العصر امتزاج الثقافات، فهؤلاء الفرس والهنود يتثقفون العربية، وينتجون فيها، ووثنيو حرّان، والسريانيون يغرقون البلاد بالثقافة اليونانية، وهؤلاء الخلفاء يشجعون الطب والتنجيم أولاً لحاجتهم إليها، ثم ينفذ العلماء منها إلى أبواب الفلسلفة الأخرى من طبيعيات، ورياضيات،

---

(1) ظهر الإسلام، ج2، ص 2.

(2) وفيات الأعيان، 1 ص 61-75-82-100-113-134.

(3) ظهر الإسلام، ج2، ص 2.

وإلهيات... ويقتبس علماء كل علم من الفلسفة الأخرى من طبيعيات ونحو، وصرف ، وبلاغة، وغير ذلك(1). وقد عُنِيَ بالكتب وجمعها إلى درجة فائقة ، فكان الأمراء والأدباء، والعلماء يجمعون عشرات الألوف من الكتب، وقد وصف المقدسي خزانة الكتب التي كانت في دار عضد الدولة بأنها: "حجرة على حدة ، عليها وكيل وخازن ومشرف من عدول البلد، ولم يبق كتاب صنف إلى عهد عضد الدولة من أنواع العلوم إلا وحصّله فيها، وهي أزجّ طويل في صفة كبيرة فيه خزائن من كل وجه، وقد ألصق إلى جميع حيطان الأزج، والخزائن بيوتاً طولها قامة في عرض ثلاثة أذرع من الخشب المزوّق، عليها أبواب تنحدر من فوق، والدفاتر منضّدةٌ على الرفوف، لكل نوع بيوت، وفهرستات فيها أسامي الكتب، ولا يدخلها إلا كل وجيه"(2).

وفي سنة 337هـ ــ 967م صودر حبشيّ بن معز الدولة؛ لأنه أراد عصيان أخيهأمير بغداد فكان من جملة ما أخذ منه خمسة عشر ألف مجلد سوى الأجزاء، وما ليس بمجلّد، وفي سنة 355هـ نهب قوم من الغزاة دار أبي الفضل بن العميد بالري، وكان نجش على دفاتره، وكانت كثيرة فيها كل علم، وكل نوع من أنواع الحكم، والآداب يحمل على مئة وقر، غير أنها سلمت، فسرى عنه مع كل ما فقد، ولم يبق غيرها(3). وإنّ كتب الصاحب بن عباد كانت تحمل على أربعمئة جمل، أو أكثر ، وكان فهرس كتبه يقع في عشر مجلدات(4). هذا زيادة على دورالكتب، والمؤسسات العلمية التي أنشئت في كثير من المدن كالبصرة، والموصل، ونيسابور، ورام هرمز، وغيرها(5)

---

(1) ظهر الإسلام، ج2، ص 11.

(2) أحسن التقاسيم، ص 449. تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص 244.

(3) مسكوية : تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: أبو القاسم أمامي ، نشر: سروش، طهران الطبعة: الثانية، 2000م، ج6، ص 286.

(4) معجدم الأدباء، ج2، ص 246. تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص 246.

(5) تاريخ الحضارة الإسلامية ، ص249 ــ معجم الأدباء، ج2، 246 ــ أحسن التقاسيم، ص413.

... وبرزت في هذا القرن أسماءلامعة في شتى ميادين العلم، والأدب كالطبري والمتنبي* والفارابي* والأصبهاني* وابن النديم ، وأبي الوفاء الفلكي والرياضي، والجراح أبي القاسم، والأشعري(1). وبرز فيه أعلام الأدب، والعربية والفن كالصاحب بن عباد، وبديع الزمان الهمذاني، وابن العميد، وأبي هلال العسكري، والأزهري صاحب (التهذيب) ، وابن فارس صاحب المُجمل، وأبي على

---

(1) أطلس التاريخ الإسلامي، القرن 4 هـ ، ص 12.

* أبو الطيب المتنبي (303هـ- 35 4هـ) (915م – 965م) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي أبو الطبيب الكندي الكوفي المولد، وكان من أعظم شعراء العرب، وأكثرهم تمكناً من اللغة العربية وأعلمهم بقواعدها ومفرداتها، وصف بأنه نادرة زمانه، وأعجوبة عصره، وظل شعره إلى اليوم مصدر إلهام ووحي للشعراء والأدباء، وهو شاعر حكيم وأحد مفاخر الأدب العربي، ويقولون عنه بأنه شاعر أناني ويظهر ذلك في أشعاره ولقد قال الشعر صبياً فنظم أول أشعاره وعمره 9 سنوات، واشتهر بحدة الذكاء واجتهاده وظهرت موهبته الشعرية مبكراً.

* أبو نصر محمد الفارابي هو أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان الفارابي، ولد عام 260هـ/874م في فاراب في إقليم تركستان وتوفي عام 339هـ/950م، فيلسوف مسلم اشتهر بإتقان العلوم الحكمية وكانت له قوة في صناعة الطب.

* أبو الفرج الأصفهاني (284هـ897م- 14 ذو الحجة 356هـ/20 نوفمبر 967م) علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي: وأمه شيعية من آل ثواية، كان أديباً عربياً، ومن الأعلام في معرفة التاريخ والأنساب والسير والآثار واللغة والمغازي. وله معارف آخر في علم الجوارح والبيطرة والفلك والأشربة، ولأبي الفرج شعر قليل، جيده في الهجاء، فقد كان هجاء خبيث اللسان يتقيه الناس، وكان على تشيعه الظاهر، يراسل الأمويين في الأندلس وحصل له فيها مصنفات لم تنته إلينا، فأجزلوا له العطايا سراً، ولد في أصبهان ، ونشأ وتوفي في بغداد.

* أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن عباس بن عباد بن أحمد بن إدريس القزويني، الطالقاني، الأصفهاني، المعروف بالصاحب بن عباد و "كافي الكفاة"، كان من كبار علماء وأدباء الشيعة الإمامية الأثني عشرية، مشارك في مختلف العلوم كالحكمة والطب والمنطق، وكان محدثاً ثقة، شاعراً مبدعاً، وأحد أعيان العصر البويهي كان وزيراً ومن نوادر الوزراء الذين غلب عليهم العلم والأدب.

الغاليصاحب (الأمالي)، والجوهري صاحب الصحاح) وابن خالويه، وأبي فراس الحمداني، وكشاجم، والسري الرفاه والشريف الرضي، والسلامي، والوأواء الدمشقي(1). وابن دريد صاحب (الجمهرة) ، كما نبغ في هذا العصر: الأنباري، الذي كان يقول : أحفظ ثلاثة عشر صندوقاً! ، وأبو القاسم الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي وعلي بن عيسى الرّماني، وابن جنّي، وإبرهيم الفارابي مؤلف (ديوان الأدب) وغيرهم الكثير الكثير(2). نرى من هذا الاستعارض العاجل أن هذا القرن حاشد بأبرز رجال العلم، والأدب والفن، وأن الناحية العلمية قد تطورت تطوراً بعيداً وخطت خطوات واسعة على عكس ما شاهدناه في النواحي السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تردت ترديا بالغاً كما مرّ معنا آنفاً.

معالم الدرس النحوي والصرفي قبل ابن جني:

أقدم من ينسب إليه وضع النحو أبو الأسود ظالم ابن عمرو الدؤلي الكناني، ذكرت طائفة من العلماء أنه ابتدعه، وذكرت طائفة أخرى أن سيدنا علي رضي الله عنه أشار عليه بوضعه، وهذا الاسم – أعني أبا الأسود– وإن كان أقدم من يذكر في هذا الباب ليس مجمع عليه أنه هو الواضع الأول للنحو، والذين ذكروا أنه المخترع له لم يتفقوا على كيفية بدايته، ولا في أي زمان كان ذاك، وبرزت معه أسماء أخرى كنصر بن عاصم يحيي بن يعمر، وعبد الرحمن بن هرمز على أنهم هم الواضعون له، فقد ذكر ابن قتيبة في كتابه (الشعر والشعراء) : "أن أبا الأسود هو أول من عمل كتاباً فيالنحو"(3) وفي كتاب (المعارف) له: "أبو الأسود أول من وضع العربية"(4). وذكر أبو الطيب عبد الواحد بن علي في كتاب (مراتب النحويين) : "كان أول من رسم للناس أبو الأسود، أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه"(5).وذكر أبو الفرج الأصفهاني أن:

---

(1) مجلة المقتطف ، مجلد 111، ج3، ص 154.

(2) مقالة د. محمد أسعد ألطس، مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 28، ج4، ص 536.

(3) ابن قتيبة الدينوري: الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد شاكر، نشر: دار المعارف– ط الثانية، ج2، ص 615.

(4) ابن قتيبة الدينوري: المعارف ، تحقيق: د. ثروت عكاشة، نشر : دار المعارف، الطبعة الرابعة، ص 434.

(5) مراتب النحويين، ص 6.

"أبا الأسود كان الأصل في بناء النحو وعقده". وقال ابن خلدون رحمه الله: "وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من كنانة، ويقال : بإشارة علي رضي الله عنه"(1). وقال السيرافي: "اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال القائلون: أبو الاسود الدؤلي وقال آخرون: نصر بن عاصم الدؤلي ، ويقال: الليثي، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي"(2). وإلى الآن لم يقطع بهذه المسألة، بل لا يزال الغموض يسيطر على نشوء النحو، وكيفيته حتى قال المرحوم مصطفى صادق الرافعي: "أما تاريخ النحو فلا سبيل إلى تحقيقه البتة"(3). ويقول الأستاذ حسن عون: "نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون أن واضع اللبنة الأولى في بناء النحو العربي إنما هو أبو الأسود الدؤلي دون سواه"(4).

ويذكر المرحوم الأستاذ طه الراوي أن: "مجلي الحلبة في هذا المضمار أبو الأسود الدؤلي الكناني أحد أرباب البصائر الحية، فاستعرض طائفة من كلام العرب وتوصل إلى استخراج طائفة من المسائل له، واستنباط بعض القواعد أسماها "النحو" ودوّنها في صحيفة له عرفت عند النحاة بالتعليقة"(5).

ويعلق الأستاذ كمال إبراهيم بقوله: "هو واضع تلك البداية، ولكن عمله "تاماً وافياً في حينه فجاء بعده من العلماء من وفّاه وأتمه". إن المجمع عليه بالنسبة لأبي الأسود الدؤلي هو نقط القرآن على عهد زياد بن أمية، أما بالنسبة لعمله في النحو فلا يزال الاختلاف فيه ضارباً أطنابه، ويمكن أن نقول: أن نقط القرآن كان بداية لتنبيه الأذهان لحركات الرفع والنصب والحر، فبدأت المساءلة عن سبب هذا الاختلاف، وبدأ استقراء أولي انتهى بالجهود المتضافرة المتواصلة على من السنين

---

(1) ابن خلدون: التاريخ (كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) تحقيق : خليل شحادة– سهيل زكار، ص 1026.

(2) أخبار النحويين البصريين، ص 10.

(3) تاريخ آداب العرب، ج1، ص 336 حاشية رقم 1.

(4) نظرات في اللغة والنحو، ص 235.

(5) نظرات في اللغة والنحو، ص 7.

إلي وضع النحو، وذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى أنه أجرى إحصاءً في كتاب سيبويه لأقدم أسماء من نسبه إليهم مسألة نحوية وهذه نتيجة الإحصاء:

1. عبد الله بن إسحاق المتوفي 117 هـ في ستة مواضع.
2. عيسى بن عمر الثقفي المتوفي في 150هـ في 18 موضعاً.
3. أبو عمر بن العلاء المتوفي 154 هـ في 39 موضعاً.
4. الخليل بن أحمد المتوفي 160 هـ في 376 موضعاً وأكثر نقل سيبويه عنه.
5. يونس بن حبيب * المتوفي 185هـ في 155 موضعاً.

وأقدم هؤلاء هو عبد الله بن إسحاق، وتسند إليه آراء نحوية حتى في كتب المتأخرين كالأشموني المتوفي 900 هـ، والسيوطي المتوفي 911هـ، وأول ما ألاحظه أنّي لم أجد في كتاب سيبويه ولا فيما بعده من الكتب التي نظرت فيها، أي رأي نحوي منسوب إلى أبي الأسود الدؤلي ولا إلى طبقتين من النحاة معه(1). وعلى أي حال فإنا نعلم يقينا أن نشاة النحو كانت في البصرة ، ثم بعد مرور طبقتين وبعد ارتسام صورة تكاد تكون متميزة للنحو، بدأ الكوفيون يأخذونه عن رجال البصرة، غير أن الكوفيين كانوا أسبق إلى بغداد عاصمة الخلافة من البصريين لمكان الكوفة منها من الوجهتين السياسية والجغرافية(2). وكانت أول محاولة لنحاة البصرة للاتصال بالخلفاء هي محاولة سيبويه التي رجع منها خائباً حتى نجح أبو العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفي عام 285هـ خاتمة أعلام النحويين البصريين، وآخر من يذكر في طبقات البصيين في الاتصال بالمتوكل

---

* يونس بن حبيب النحوي (94–182هـ /713– 798م) أديب نحوي، من أهل البصرة، هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي، ولد ببلدة جَبَّل (بفتح الجيم وضم الباء المشددة) بالعراق، أخذ عن حمّاد بن سلمة وأبو عمرو البصري والأخفش الأكبر، من تلامذته سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد الفرّاء وأبو عبيدة معمر بن المثنى. من آثاره "معاني القرآن" و "اللغات" و "النوادر" و "الأمثال".

(1) في أصول النحو، مجلة مجمع اللغة العربية، ج8، ص 138.

(2) نظرات في اللغة والنحو، ص 95.

والتغلب على نده أبي العباس أحمد بن يحيي "ثعلب" في كثير من مناظراته حتى انحاز إليه جماعة من تلامذة ثعلب، وظهر رجال في بغداد يأخذون بهذا المذهب أو ذاك أو يمزجون بين المذهبين، اختلف المترجمون لهم في عدّهم من البصريين أو الكوفيين، أو يطلقون عليهم أحياناً اسم البغداديين، وأطلقوا على التطور النحوي الذي حدث في بغداد اسم: (المدرسة البغدادية)، وبرز رجال في بغداد بعد المبرد ممن تتلمذ له أو لتلامذته من أعلام النحاة من أمثال : أبي اسحاق الزجّاج ، وأبي بكر محمد بن السري السرّاج، وأبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، وعلي بن عيسى الرماني، وعلي بن عيسى الربعي، وابن خالويه وغيرهم في نهاية القرن الثالث الهجري والرابع الهجري إلى القرنين الخامس والسادس الهجريين، ويمكننا أنّ نجد الدراسات النحوية والصفية والأصوات واللهجات والقراءات المتأثرة بها في عدد من المؤلفات كان العلماء السابقون قد ألقوا فيها قبل ابن جني، وأهمها: النحو والصرف، والمعاجم اللغوية، ولغات القرآن الكريم، والقراءات والمعاني، ودواوين القبائل.

**أشهر النحويين في عصره:**

أبرز النحويين في عصر ابن جني ثلاثة:

1-أبو علي الفارسي.

2-أبو سعيد السيرافي.

3-علي بن عيسى الرّماني(1)*.

---

* أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني (296هـ/909م – 384هـ/994م) هو مُفسّر وفيلسوف معتزلي ، ومن كبار النحاة ، كان متبحّراً في علوم الفقه واللغة والكلام والفلك، ألف ما يقارب مائة كتاب. عاصر أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي.

**أولاً : أبو علي الفارسي:**

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي الفسوي ، شيخ ابن جني، وقد تَرجمتُ له في بحث مشايخ ابن جني وبيّنتُ طرفاً من صفاته ، ونهجه في بحثه . كان أبو علي الفارسي واجداً على السيرافي والرّماني، وكانا واجدين عليه، ويذكر أبو حيان التوحيدي أن: أبا علي متّقدّ بالغيظ على أبي سعيد، والحسد له؛ لأنه شرح كتاب سيبويه(1).

**ثانياً: أبو سعيد السيرافي:**

الحسن بن بهزاد عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضي النحوي 284-368هـ(2). كان أبوه مجوسياً اسمه: (بهزاد) فأسلم، فسماه أبو سعيد: (عبد الله) (3) ولد أبو سعيد بسيراف من أصل فارسي، وابتدأ فيها بتحصيل العلم، وعاد إلى بغداد بعد ذلك وهو مكتمل الرجولة(4).

سكن بغداد، وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، وكان الناس يشتغلون عليه بعدّة علوم منها: القرآن، والقراءات، وعلوم القرآن، والنحو، واللغة، والفقه(5). كثر تلاميذه، والأخذ عنه، والانتفاع به في فروع العلم المختلفةوتخرج

---

(1) أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة ، ط2 ، القاهرة، مطبعة: لجنة التأليف والنشر، ج1، ص 131.

(2) عبد الغني الدمشقي: اللباب في شرح الكتاب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر : المكتبة العلمية ، بيروت – لبنان ج1، ص 586.

(3) معجم الأدباء ، ج8، ص 146.

(4) ابن النديم : الفهرست ، تحقيق: رضا تجدد، ص 99

تمهيد أبخار النحويين البصريين، ص 3.

(5) معجم الأدباء، ج8، ص 146

اللباب ، ج1، ص 586.

* أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، هو عالم لغوي بارز ولد في منطقة همدان في اليمن، ولكنه انتقل إلى بغداد عام 314للهجرة وتوفي عام 370 هـ، وكان بلقب بذي النونين، عاصر المتنبي ولم يكن على وفاق معه لاختلاف مدرستيهما اللغويتين.

* إسماعيل بن حماد الجوهري (توفي عام 393هـ- 1003م) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، أصله من فاراب، ودخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور، عندما دخل العراق قرأ العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي، ثم طاف بلاد ربيعة ومضر، فأخذ العربية مشافهة من العرب، قال عنه ياقوت: كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما. وصنع جناحين من خشب وربطهما بجبل وصعد سطح داره ونادى في الناس، لقد صنعت ما لم أسبق عليه وسأطير الساعة، فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه، فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانه اختراعه، فسقط إلى الأرض قتيلا.

عنده جمهرة من الفحول الأجلاء كابن خالويه*، وإسماعيل بن حماد الجوهري* صاحب(الصحاح) ،وعلي بن المستنير حفيد (قطرُب)، وغيرهم. وتتلمذ عليه ابن حيان التوحيدي(1). ومن آثاره (شرح كتاب سيبويه) ، و(ألفات القطع والوصل)، و(أخبار النحويين البصريين)، و(شرح مقصورة ابن دُريد) (2).

**ثالثاً: علي بن عيسى الرماني:**

أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني النحوي المتكلم الأخشيدي، أخذ الكلام عن ابن الأخشيد المعتزلي المتكلم فنسب إليه(3)، نشأ بالرمان بمدينة واسط، ثم وفد إلى بغداد فأخذ عن الزجّاج ، وابن دُريد، وابن السرّاج، وغيرهم، ونبغ في العربية مؤيداً المذهب البصري مع ميل إلى الفلسفة؛ لأنّه معتزلي، ظهر ذلك في دراسته وتأليفه، حتى قال الفارسي: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شئ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شئ"(4). روى عنه أبو القاسم التنوخي وأبو محمد الجوهري، وتخرج عليه علي بن كردان النحوي، وأحمد بن أبي بكر العبدي، ومحمد بن أحمد بن عمر الخلال اللغوي، وغيرهم(5). وكان أبو حيان التوحيدي يسميه : الشيخ الصالح. وقال فيه: "إنه عالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق، هذا مع الدين الثخين، والعقل الرزين"(6). من مؤلفاته : (شرح كتاب سيبويه) و(شرح مقتضب المبرد)، (شرح

---

(1) المصدر السابق، ج4، ص 266، ج8، ص 153-178.
ظهر الإسلام ، ج1، ص 242.

(2) معجم الأدباء، ج8، ص 149.

(3) المصدر السابق، ج14، ص 33-74.
اللباب ، ج1 ص 475.

(4) معجم الأدباء، ج14، ص 74-75.
محمد الطنطاوي: نشأة النحو، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، نشر: مكتبة أحياء التراث الإسلا مي ص 157.

(5) اللباب ، ج1، ص 475.
مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 25 ج1، ص 83.

(6) الإمتاع والمؤانسة ، ج1، ص 133.

أصول ابن السراج)، وغيرها... وعمل في القرآن كتاباً نفيساً(1). ويعقد أبو حيان موازنة بين هؤلاء الثلاثة، فيقول: "أبو سعيد أجمع لشمل العلم، وأنظم لمذاهب العرب، وأدخل في كل باب وأخرج من كل طريق، وألزم للجادة الوسطى في الدين والخلق" . وذكر أن نوح بن نصر خاطبه بالإمام، والمرزبان بن محمد ملك الديلم من أذربيجان خاطبه بشيخ الإسلام، وابن خنزابة من مصر خاطبه بالشيخ الجليل، وهم يسألونه في القرآن والحديث والفقه ومسائل مختلفة. "وأما أبو خالد علي فأشدّ تفرداً بالكتاب– يعني كتاب سيبويه– وأشد إكباباً عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين، وما تجاوز في اللغة كتب أبي زيد، وأطرافاً مما لغيره، وهو متقدّ بالغيط على أبي سعيد، وبالحسد له، كيف تم له تفسير كتاب سيبويه... لأنّ هذا شئ ما تمّ للمبرد ولا للزجاج ولا لابن السرّاج و لا لابن درستويه مع حجية علمهم، وقبض كلامهم، وأبو علي يشرب، ويتخالع، ويفارق هدى أهل العلم ، وطريقة الربّانيين، وعادة المتنسكين. وأبو سعيد يصوم الدهر، ولا يُصلي إلا في الجماعة، ويقيم على مذهب أبي حنيفة، ويلي القضاء سنين؛ وأمّا أبو عيسى الرّماني فعالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق وعيّب به ، إلا أنه لم يسلك طريق واضع المنطق، بل أفرد صناعة، وأظهر براعة... هذا مع الدين الثخين، والعقل الرزين"(2). والذي يظهر من من هذه الموازنة التي عقدها أبو حيان التوحيدي أن أبا حيان كان متعصباً لشيخه، رافعاً له، وبخاصة على أبي علي الفارسي إن طريقة الفارسي هي الاهتمام بالقياس، ولا يهمه أن يخطئ في خمسين مسألة لغوية، على ألا يخطئ في واحدة من القياس(3). وكان الناس يقولون: "أبو سعيد أكثر رواية، وأبو علي أكثر

---

(1) المصدر السابق، ج1، ص 133. نشأة النحو، ص 157.

(2) الإمتاع والمؤانسة، ج1، ص 107–129–131–133.

(3) الخصائص، ج2، ص88.

دراية"(1). ويعد أبا سعيد زعيم المحافظين، وأبا علي زعيم الأحرار في اللغة؛ أما أبو الحسن الرماني فهو ولوع بالمنطق، وكان من كبار المعتزلة، وقد كثر من البحث في المنطق والكلام، وألف في ذلك كثيراً(2). وكانت كتب الرماني، وأسلوبه في جدله واحتجاجه صورة ناطقة لغلبة المنطق عليه(3). وكان أبو علي الفارسي يقول فيه: "إذا كان ما يقوله االرماني هو النحو فليس معنا منه شئ"(4). وذكر ياقوت أن الناس يقولون في هؤلاء الثلاثة : "النحويون في زماننا ثلاثة: واحدٌ لا يفهم كلامه، وهو الرّماني، وواحد يفهم بعض كلامه وهو الفارسي، وواحد يفهم كل كلامه بلا أستاذ، وهو أبو سعيد السيرافي"(5). أما الفراسي فكان يميل إلى المنطق، وأقيسته ويطبقها في بحوثه في العربية، و لا يغالي في ذلك مغالاة الرّماني، وهو وسط بين الرجلين على ما ذكر ياقوت هؤلاء هم أشهر النحويين في عصر أبي الفتح عثمان ابن جني.

---

(1) ظهر الإسلام ، ج2، ص 91.

(2) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 25ج1، ص 83.

(3) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 290.

(4) معجم الأدباء، ج14، ص 75.

(5) معجم الأدباء، ج14، ص 75.

**المبحث الرابع : بلد النشأة:**

ولد أبو الفتح عثمان بن جني فيالموصل، وفي هذا البلد العريق نشأ وترعرع، وأخذ العلم عن مشايخه ، فقد كانت الموصل في زمانه حاضرة من حواضر العلم الإسلامي التي يشار إليها في العلم، وكثرة المشايخ. يقول المقدسي وهو يتحدث عن الموصل: "بلد جليل، حسن البناء، طيب الهواء، صحيح الماء، كثير الملوك والمشايخ، لا يخلو من إسنادٍ عالٍ ، وفقيه مذكور"(1).

هذا البلد كان يضم الكثير من دور العلم والمكتبات في المساجد وخارجها وأُريد بدور العلم المكتبات العامة التي أنشئت خارج المدارس والجامعات لتسهيل المطالعة والانتساخ وتيسيرهما للراغبين في العمل، وخاصة لغير القادرين منهم على اقتناء الكتب بسبب غلائها وندرتها في تلك العصور، ولذلك سارع العلماء والأغنياء والأمراء والوزراء إلى تأسيس دور عامة للكتب أطلق عليها: (دور العلم)؛ فكانت معاهد عامة للدرس والانتساخ والترجمة والتأليف، تختلف عن الخزائن الخاصة، هذا كان شأن البلد الذي ولد فيه ابن جني في القرن الرابع الهجري، أما البلد الذي توفي فيه فهو بغداد عاصمة الخلافة العباسية، وموئل العلماء والفقهاء والشعراء، لقد كان العراق العباسي أهم مكانة للحركة العلمية في الدنيا، ولاسيما بغداد التي حصلت على شهرة عملية واسعة لا تدانيها في ذلك شهرة مدينة من مدن الدولة العباسية سواء في العلوم الإسلامية والعربية، أم في نقل العلوم الأجنبية أن العراق في العصر العباسي كان يموج بالأطباء والفلاسفة والمنجمين من الشعوب المختلفة(2). وفي بغداد كما في الموصل كانت هناك دور علم، منها: دار العلم بالكرخ ، التي أنشئت عام 381هـ، ولم يكن في الدنيا أحسن كتباً منها، وكانت كلها بخطوط الأئمة المعتبرة، وأصولهم المحررة، ويذكر ابن

---

(1) أحسن التقاسيم، ص 138.

(2) أصالة الحضارة العربية ص 452.

الجوزي، وابن الأثير: "أن عدد كتبها بلغ أكثر من عشرة آلاف مجلد"(1). لقد عاش ابن جني في القرن الرابع الهجري ذلك القرن الذي شهد من العلماء والأدباء ما عوضت به الأمة عما أصابها من اضطراب سياسي ، ويكفي لنتصور ما كان عليه النشاط الثقافي في هذا العصر أن نلقي نظرة مثلاً على معجم االأدباء لياقوت، فسوف نجد أنه أورد نحواً من 1067 ترجمة من ستة قرون، كان نصيب القرن الرابع منها نحواً من 221 ترجمة فهو إذاً قرنٌ متميز، قال فيه الأستاذ ناجي معروف، وهو يوازن ما كانت عليه حضارة المسلمين بحضارة الغرب: "وإذا كانت البلاد العربية في القرن الرابع الهجري أي القرن العاشر الميلادي مليئة بأمثال ابن الهيثم واضع علم البصريات والرئيس أبي علي ابن سينا الطبيب العالم الفكلي، وعلي بن عباس واضع أول موسوعة طبية، وإذا كان علي بن عيسى أصبح أكبر طبيب للعيون وأبو القاسم أعظم جراح فإن قسطنطين الأغريقي بدأ ينقل الكتب الطبية العربية إلى اللاتينية في القرن الحادي عشر الميلادي"[1](2). ويلتزم ابن جني أبا علياً تلميذاً دارساً سنوات عدة يسأله عما يبدو من علوم العربية، أو عما يريد أن يعرف رأيه فيه من مشكلات اللغة والنحو والتصريف(3).

كان القرن الرابع حافلاً بالعلماء الذين بقيت أسماؤهم خالدة بما خلفوه لنا من آثار. ومع هذا فإن الاضطراب السياسي كان يشكل عاملاً سلبياً في حياة المجتمع. قال المقدسي الموصل بلد جليل حسن البناء طيب الهواء، صحيح الماء، كثير الملوك والمشايخ، لا يخلو من إسنادٍ عالٍ ، وفقيه مذكور"(4). – إلا أن هذا

---

(1) المصدر السابق، ص 454.

(3) المصدر السابق، ص 65.

(3) ابن الأنباري: نزهة الألباء، تحقيق: إبراهيم السامراني، نشر : مكتبة المنار، ص 229.
وفيات الأعيان، ج2، ص 410.

(4) أحسن التقاسيم، ص 138.

البلد الجليل لم يكن حظه في هذا القرن أحسن من غيره، فقد كانت الفتن واضطراب حبل الأمن، وتردي الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا تختلف فيه عن غيره، فقد توالت عليه الفتن، فخربت المساجد، وهدمت الأسواق، والقصور، والدور، وهجرها كثير من رجال الأدب إلي غيرها طلباً للطمأنينية والسكينة، أو الرزق والرفاهية، وقلما خلت سنة من ثورات داخلية، أو حروب أهلية، ففي سنة 307 هـ كانت فتنة عظيمة في الموصل ، وأعمالها بين باعة الطعام والأساكفة، واحترق سوق الأساكفة بما فيه، وكان الوالي خارجاً عن المدينة فسمع بالفتنة فرجع ليوقع بالثائرين فحصنوا البلد وسدوا الدروب، فلما رأى ذلك ترك قتالهم، وأمر من ألتف حوله من أعراب البادية أن يخربوا الأعمال ويقطعوا الطرقات، ويهدموا الجسور فخربت المدينة، وبلغ الخبر إلى الخليفة فعزله. وفي سنة 307هـ أيضا سارت فتنة كبيرة بين الموصليين والأكراد المارديّة ولم تهدأ حتى أرسل الخليفة الحاجب محمد بن نصر فهدأها، وأعاد السكينة إلى ربوعها . وفي عام 310هـ أيضاً وقعت الفتنة الكبرى بين أصحاب الطعام ثانية وأهل المربعة، والبزّازين، وانضم إليه الأساكفة، وقهروا أصحاب الطعام ثانية وهزموهم، وأحرقوا أسواقهم، وتتابعت الفتنة بعد هذه الحادثة كما يحدثنا ابن الأثير: "تجمع أهل الشر، وتعاقد أصحاب الخلفات والأساكفة على أصحاب الطعام فهزموا الأساكفة، ومن معهم، وأخرقوا سوقهم، وقتلوا منهم مقتلةً عظيمةً، وركب أمير الموصل ناصر الدولة الحسن بن عبد الله الحمداني ليسكّن الناس فلم يسكنوا ولا كفّوا، ثم دخل بينهم ناس من العلماء، وأهل الدين فأصلحوا بينهم". وكان هذا الإقليم بيد الحمدانيين، ففي سنة 292هـ وليها الأمير أبو الهيجاء، الموصل من سنة 317هـ حتى سنة 358هـ ويذكر بروكلمان عهده قائلاً: "الحق أن عهده كان أسوأ مثل للاستبداد الشرقي ، ذلك بأنّ الضرائب الباحثة التي أنقضت ظهور أفراد الرعية عجزت عن إشباع مطامعه، فوجه همته نحو ضم الكثرة العظمى من

أراضي البلاد إلى مملكته الخاصة ". أما الحالة العلمية فيها فقد ازدهرت كما ازدهرت في سائر الإمارات الإسلامية،ونبغ فيها جمهرة من كبار العلماء والشعراء والأدباء والمصنفين خاصة في زمن بني حمدان الذين كانوا يجودون بالمال الوفير للشعراء، والأدباء والعلماء، وأشهرهم في ذلك سيف الدولة أبو الحسن علي الحمداني 333-356هـ الذي كان قصره ملتقى الأدباء، ومنتدى العلماء والشعراء كالمتنبي شاعر عصره الفريد، والفارابي الفيلسوف والموسيقي البارع، والأصبهاني الذي قدّم له كتابه الشهير فأعطاه جائزة عليه ألف دينار، واعتذر إليه، كما جمعت الموصل في عهد هؤلاء نخبة صالحة من كبار الأدباء أمثال: السري الرفاه المتوفي سنة 366 هـ والأخوين الشاعرين المعروفين بالخالدين(1).

والأديب والشاعر العالم المصنف الطبيب أبو الفتح كشاجم(2) محمود بن الحسين بن السندي بن شاهك الرملي الموصلي، وكان من كبار أئمة الأدب والشعر ، والفلك والتصنيف ذكر عنه أنه كان من أعاجيب الدنيا في سعة إطلاعه، وكثرة فضله، وتعداد نواحي علمه. والشاعر أبو الفرج عبد الواحد بن نصر المخزومي النصيبي المشهور بالببغاء المتوفي سنة 3 98هـ . والإمام الفقيه المحدِّث العالم أبو يعلي أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، وهو صاحب المسند المعروف به. والجغرافي البلداني الأشهر أبو القاسم محمد بن علي بن حوقل الموصلي البغدادي، وكان من العلماء الرحّالين البارعين في علم تخطيط البلدان، وأصول التجارة. والطبيب الفيلسوف الفقيه أبو جعفر أحمد بن الأشعث المتوفي سنة 365هـ، والأديب الفقيه المقري محمد بن الحسن بن زياد النّقّاش،

---

(1) معجم الأدباء، ج14، ص 234.

يتيمة الدهر ج1 ص 474

(2) ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوطج3 ص 83.

مقالة د. محمد أسعد طلس مجلد 31 ج2 ص 292.

والشاعر الأديب الفحل أبو الحسن السلامي، وأضرابهم . هذا بالإضافة إلى المؤسسات العلمية، وخزائن الكتب التي أُنشئت فيها كما أنشئت في غيرها من البلدان(1). في هذا العصر، وفي هذا البلد ولد أبو الفتح ابن جني، ونشأ.

(1) الحضارة الإسلامية ، ص 248– نزهة الأباء ص 3 28 – المنتظم ااج7 ، ص 220.

**المبحث الخامس : اسمه ولقبه ومولده ووفاته:**

هو أبو الفتح عثمان بن جنّي(1) الموصلي،ولم يذكر المترجمون له نسباً غير هذا، وكان أبوه جنّي مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي، وقد ذكر ابن جنّي نسبه الرومي بقوله:

فإن أصبـــح بلا نســـب  فعلمـــي من الورى نسبي
على أنـــي أؤول إلـــى  قـــروم ســـادة نُجُـــب
قياصـــرة إذا نطقـــوا  أرم الدهر ذو الخطب
أُلاك دعا النبـــيُّ لهـــم  كفى شرفاً دُعاءُ نبي(2).

وقد أشار في البيت الأخير إلى ما رُوى أن النّبي صلى الله عليه وسلم، لما جاءه جواب كسرى، قال: "مزّق الله ملكه" ولما جاء جواب هرقل، قال: "ثبّت الله ملكه"(3). إذن فابن جنّي ينتسب إلى الأزد بالولاء، وقد ولد بالموصل، لذا ينتسب إليها بحكم المولد والنشأة. وُلدابن جني سنة 321هـ وتوفي سنة 392هـ، وكان آنذاك في السبعين من عمره(4)، فإنّ ولادتهتكون في سنة 322هـ. وقال أبوبكر المصحفي: "قال لي أبو الفتوح ثابت بن محمد الجُرجَاني: "جنّى والد عثمان، رجل تركي جندي شتيم الوجه، وحشي الصورة، لا علم عنده ولا فهم، وأنجب ابنه

---

(1) جني: علم رومي، ويذكرون أنه معرب : (كني) ومعناه في العربية : فاضل. ينظر مقدمة ال خصائص ج1، ص8.

(2) تاريخ بغداد ، ج 11،ص 311
معجم الأدباء ج2 ص 81
إنباه الرواة ج2، ص 335
وفيات الأعيان ، ج2، ص 410
نزهة الألباء، ص 228
المنتظم ، ج7 ص 220

(3) المصدر: صحيح البخاري، الجزء أو ال صف حة 4553 ( قصة هرقل وكتاب النبي صلى الله عليه وسل م ).
فتح الباري، ج1، ص 34. التجريد الصريح، الزبيدي، ج2، ص 24.

(4) وفيات الأ عيان، ج3، ص 248.
الذهبي: العبر في خبر من ذهب ، ج2، ص 183.

عثمان، و كان عثمان أشقر أعور، في صورته بعض التركية". ومعنى جنّي : كريم، نبيل ، جيد التفكير، عبقري، مخلص، وذلك حين تكتب بالحروف اللاتينية ممثلة للفظ اليوناني". وذكر ابن السمعاني في الأنساب، فقال: "وحى لي إسماعيل بن المؤمل النحوي أن أبا الفتح كان يذكر أن أباه كان فاضلاً بالرومية"(1). و بسبب أنه أعور العين ورومي فكان يحس ضعة عند الناس فلهذين السببين تحدث عن نفسه، وذكر أنه عنده ما يعوض به ذلك النقص، ويأخذ به نحو المعالي، وكان رجل جد، وامرؤ صدق في قوله وفعله، فلم يؤثر عنه ما أثرَ عن أمثاله من رجال الأدب و الشعر في عصره من اللهو، والشرب والمجون(2). وقد ذهب الشربيني إلى أن ابن جني كان في لسانه لكنة؛ لمكانة العجمة من جهة أبيه، فكان يستعين على إيضاح ما يريد بالإشارة، وهذه الصفات– ولا ريب– لا يمكن أن تقدح في شخصية الرجل التي طبقت الآفاق بسعة علمه، وإفاضته في علوم العربية، كما أنه كان عفّ اللسان والقلم، يتجنب البذئ من الألفاظ، ولم يكن همه رضا الملوك كأدباء عصره(3). ولا نعلم عن والد جنّي كثيراً قبل مجيئه إلى الموصل، ولكن ابن جني نشأ في الموصل، وتربى فيها، ودرس على شيوخها، حتى اتصل بشيخه أبي علي الفارسي، ثم استوطن مدينة بغداد، وذكر عنه أنه قال شعر عاتباً على صديق له يذكر فيه أنه كان ممتعاً بإحدى عينيه:

صدوك عنّي ولا ذنب لي يــدلّ على نيــةٍ فاســدة

وقــد وحياتك مما بكيت خشيت على عيني الواحدة

ولــولا مخافــة ألا أراك لما كــان في تركها فائدة(4).

---

(1) فهرست أبي بكر بن خير، ص 318

مجلة ال مقتطف، مجلد 111، ج3، ص 153.

(2) مقدمة سر صنا عة الإعرا ب.

(3) مقدمة الخصائص ، ج1، ص 9.

(4) نزهة الألباء ص 228.

وإنما قال: خشيتُ علي عيني الواحدة؛ لأنّه كان أعور. وقيل أن هذه الأبيات لغيره، وكان قائلها أعور(1). وكان لابن جنّي من الولد: عليّ وعالٍ،وعلاء، وكلهم أدباء فضلاء قد خرّجهم والدهم، وحسّن خطوطهم، فهم معدودون في صحيحي الضبط وحسني الخط(2). وتكاد تجمع الروايات على أن وفاته كانت ببغداد في خلافة القادر، وتحديداً يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة 392هـ(3). وذكر ابن الأثير في الكامل أنه توفي سنة 393هـ، ورثاه الشريف الرضي بمرثية مطلعها:

ألا يا لقومي للخطوب الطوارق  وللعظم يرمي كل يوم بعارق

ومنها:

لنبك أبا الفتح العيون بدمعها  وألسنتها من بعدها بالمناطق
شقيقي إذا التاث الشقيق وأعرضت  خلائق قومي جانباً عن خلائقي
ولا أحتاج برداً غير برد عفافه  ولا عرف طيب غير تلك الخلائق

وقال أيضاً:

أراقب من طيف الحبيب وصالاً  ويأبى خيال أن يزور خيالا

ودفن بالشونيزي الذي هو من جملة مقابر بغداد، عند قبر أستاذه الشيخ أبي علي الفارسي، وهي مقبرة الشيخ جُنيد رضي الله عنه الحالية، وتعرف بالشونيزية أيضاً وأكثر مدفونيها متصوفون(4).

---

(1) البداية والنهاية ج11، ص 331... ونسبها ابن خلكان لأبي منصور الديلمي.

(2) معجم الأدباء، ج11، ص 91.

(3) وفيات الأعيان، ج3، ص 248.

(4) ديوان الشريف الرضي، تحقيق: عبد الفتاح حلو، نشر: دار بيروت. بيروت– لبنان 1 380هـ/1961 م، ج2، ص 63–166.
الميرزا محمد باقر المسوي الخوانساري الأصبهاني: روضات الجنات، نشر: الدار الإسلامية ، ط:1 منقحة ومصححة1991، ص 446.

**المبحث السادس: شيوخه وتلاميذه:**

**أولاً: شيوخـه:**

تتلمذ ابن جنّي على عدد من كبار العلماء في عصره في الموصل، وبغداد، واستفاد منهم في مختلف العلوم، وقرأ عليهم، فقد ذكر ابن ماكولا أنه سمع جماعة من المواصلة والبغداديين(1). وذكر ابن جني أنه أخذ عن شيوخ كثيرين، فقد ذكر في إجازته لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أنه سمع شيوخاً، وقرأ عليهم بالعراق، والموصل، والشام، وغير هذه البلاد التي أقام فيها(2). وقد أشار إلى بعض شيوخه الذين استفاد منهم، وقرأ عليهم في مؤلفاته، ولا يستغرب هذا من ابن جني، وخصوصاً إننا نعلم حرص علماء العربية على الوصية بأخذ العلم من أفواه الرجال، وترك الأخذ عن الصحف من غير شيخ، فهذا أبو حمزة الزيات يأمر ولده بالأخذ من أفواه الرجال، فيقول: "دع الصحف، وتلقى من أفواه الرجال". وقد كان يقال: "لا تأخذ القرآن من مصحفي،ولا العلم من صحفي"(3). وهكذا نجد ابن جني يصحب أكثر من شيخ يأخذ عنه العلم، ويذكر في أحيان كثيرة سلسلة السند في رواية ما يأخذه عن شيوخه، وكان أكثر هؤلاء الشيوخ أثراً فيه شيخه أبا عليّ النحوي. وكان ابن جني أميناً فيما يرويه عن شيوخه، وحريصاً على ذكر عباراتهم بنصها ما أمكنه ذلك، وإلا أشار إلى أن هذا معنى ما قاله فلان. انظر إلى قوله: "كذا عهد إليّ أبو علي رحمه الله في هذا، وهذا لفظه لي فيه البتة". وقوله : "هذا محصول معنى أبي علي، فأما نفس لفظه فلا يضرني الآن حقيقة صورته"(4). بل أنه بلغ من الأمانة العلمية ما جعله يتردد في القطع بطريقة الأخذ عن شيوخه، أو برواية مسألة ما، فهو لا يستطيع أن يقطع مثلاً بأن شيخه

---

(1) الأنساب، ص 139 أ.

(2) معجم الأدباء، ج11، ص 111.

(3) الحسن العسكري: شرح ما يقع في التصحيف والتحريف، تحقيق: عبد العزيز أحمد، نشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى (1383هـ-1963م) ص 10-13.

(4) الخصائص، ج2 ص 18-20.

أنشده هذا البيت، أم قرأه عليه. وهذا الأمر قرأه هو على شيخه، أم كان غيره يقرأ، وهو حاضرٌ يسمع. وهذه الرواية حدثه بها شيخه عن الأصمعي، أم عن أبي زيد. يقول: "أنشدني أبو علي، أو قرأته عليه"(1). ويقول: "وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن، أو سمعته يُقرأ عليه من ثعلب(2)" . فقوله : " أشك أنا" دفع لاحتمال أن يظن القارئ أن الذي شك في الرواية، وا ستعمل (أو) هو شيخه، فهو يرى أن إعلان اتهامه لحظة أولى من احتمال تصور نسبه السهو إلى شيخهز

وقد أخذ بسلسلة السند من شيوخه من كبار علماء العربية الذين تقدموه، وأكثر أخذه كان من شيخه أبي علي النحوي ، ولعل مرد ذلك إلي كثرة ملازمته له، ثم عن شيخه ابن مقسم، عن آخرين كانوا أقل أثراً فيه من هذين. وفيما يأتي ترجمة شيخين من شيوخه بإيجازن وطرق شيوخه إلى أئمة العربية:

1/ **الحسن بن أحمد بن عبد الغفار**:

يكنى بأبي على النحوي، قال عنه ابن الجزري: "روى القراءة عرضاً عن أبي بكر مجاهد، وروى القراءة عنه عرضاً عبد الملك بن بكران النهرواني، وأخذ النحو عن أبي إسحاق الزجاج، ثم عن أبي بكر بن السريّ، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وانتهت إليه رياسة علم النحو، وقد أخذ عنه النحو أئمة كبار كابن جنبي، وأبي الحسن الربعي، توفي سنة 377هـ"(3).

2/ **محمد بن الحسن المعروف بابن المقسم**:

يكنى بأبي بكر، ذكر ابن الجزري عدداً من أئمة القراءات الذين أخذ عنهم ابن مقسم، وقال عنه: "وسمع أحمد بن يحي ثعلب". قال الداني:"مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية، حافظ للغة، حسن التصنيف في علوم القرآن". وقال

---

(1) ابن جني: الفسر، تحقيق: د.رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط1، 2004م، ج1، ص 99.

(2) المنصف، ج1، ص 160.

(3) ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: ج. برستراسر ، نشر: مكتبة ابن تيمية ، ط: عام 1351 هـ، ج1، ص 207.

الذهبي: " كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات، توفي سنة 354هـ"(1). وذكر الأستاذ أهل النجار أن ابن مقسم هذا كان راوية أبي العباس أحمد بين يحيي ثعلب ، و رجح أن يكون ابن جني قد أخذ عنه في بغداد (2). والذي في كتاب الفهرست أن ابن م قسم قد سمع من ثعلب(3). و يبدو أن هذا السماع كان له الأثر الأكبر في أخذ ابن جني عن شيخه أبي بكر بن مقسم عن ثعلب، فقد اطلعت على روايات كثيرة عن ابن مقسم في كتب ابن جني المختلفة فوجدتها في الغالب تنقل بأحمد بن يحيي ثعلب، ومن طريق ثعلب أخذ المازني، والكسائي، ومن طريق شيخه ابن مقسم أخذ عن ابن الأعرابي، ولكن ليس من طريق ثعلب، وأخذ من طريق ابن مقسم عن أبي عمرو والشيباني عن غير طريق ثعلب أيضاً، فإذا نظرنا في أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم، وذكرهم في كتبه بعد أبي علي وابن مقسم، وجدناها تتصل بالرواية بالخليل، وأبي زيد، والأ صمعي وحمّاد، والفرّاء واليزيدي، ومحمد بن حبيب وأبي زيد حاتم السجستاني ، والمبرد، وثعلب، وا لسكري، وقطرب، والمازني، ومحمد بن سلام، ويونس وأبي عمرو بن العلاء(4). وذكر أنه قرأ على أبي الفرج الأصبهاني الأديب الشاعر المصنف صاحب كتاب (الأغاني)، و(مقاتل الطالبين). فقد جاء في (سر الصناعة) ما نصّه "قرأت على أبي الفرج علي بن الحسين، ويذكر أحياناً أنه حدّثه، ولا يذكر القراءة"(5). وذكر من شيوخه أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي النحوي، المعروف بالأخفش، وكان إماماً في النحو، فقيها، فاضلاً ، قرأ عليه ابن جني،

---

(1) المصدر السابق، ج2، ص 123-125.

(2) مقدمة الخصائص ، ج1، ص 14.

(3) الفهرست، ص 55.

(4) سر الصناعة، ج1، ص 152-158-248.
المنصف ج3، ص 46.

(5) تاريخ بغداد، ج11، ص 398.
سر الصناعة ، ج1، ص 54-84-213.

ويبدو أنه أخذ النحو عنه في الموصل(1). كما استفاد من أبي سهل القطان أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد، كان صادقاص، أديباً، شاعراً، راوية للأدب عن أبي العبّاس ثعلب، والمبرد، وأبي سعيد السكري، وقد ذكره ابن جني في (المبهج) (2). وذكر آخرين أستفاد منهم عن طريق القراءة والتحديث. وذكر الدكتور محمد أسعد أطلس من الذين قرأ عليهم ابن دريد أبابكر محمد بن الحسن(3)، وهو وهم منه فإن ابن دريد توفي سنة 321هـ(4)، مع أن ابن جني ولد بعدها، وقد ذكر هو نفسه، قال: "ونحن نعرف أن ابن جني قد ولد حوالي 330هـ"(5). ومن العرب الفصحاء الذين أخذ عنهم أبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي التميمي الشجري، وقد لقيه في الموصل، وأخذ عنه(6).

ولا ريب أن أعظم أستاذ تخرّج عليه، وأثر فيه هو شيخه أبو علي الفارسي: وهو أبو علي الحسن الفارسي فهو فارسي الأب عربي الأم(7)، كان من أكابر الأئمة النحويين، وعلت منزلته في النحو حتى فضله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد، ورفع من شأن المذهب البصري(8)، فقد كان أوحد زمانه في علم العربية(9)، أخذ عنه جماعة من حذاق النحويين كأبي الفتح بن جني،

---

(1) مقدمة الخصائص ، ص 10.

(2) ابن جني : المبهج، نشر : مطبعة الترقي. دمشق– 1348هـ، ص 26.

(3) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 3 ص 447.

(4) الفهرست ، ص 79، بغية الوعاة ، ص 30.

(5) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 3، ص 449.

(6) الخصائص، ج1، ص 76–250. – المبهج ص 76– معجم الأدباء ، ج12، ص 105 ... نقلاً عن ابن جني.

(7) معجم الأدباء، ج7، ص 232.
ظهر الإسلام ، ج2ص 91.

(8) نشأة النحو للطنطاوي، ص 156.
وفيات الأعيان، ج1 ص 361.

(9) معجم الأدباء، ج7، ص 232.

وغيره(1). ذكر ابن الأنباري أن سبب صحبة ابن جنّي أبا علي الفارسي أن أبا علي كان قد سافر إلى الموصل، فدخل الجامع، فوجد أبا الفتح ابن جني يقرئ النحو وهو شاب، وكان بين يديه متعلم يكلمه في قلب الواو ألفاً: (قام، وقال) فاعترض عليه أبو علي فوجده مقصراً، فقال له أبو علي:"تزببت قبل أن تتحصرم". ثم قام أبو علي ، ولم يعرفه ابن جني، وسأل عنه، فقيل له: هو أبو علي الفارسي النحوي، فأخذ في طلبه، فوجده ينزل إلى المسيرية يقصد بغداد، فنزل معه في الحال، ولزمه، وصاحبه من حينئذ إلى أن مات أبو علي(2). ويرى الدكتور محمد أسعد أطلس أن قصة "تزببت قبل أن تتحصرم" موضوعة(3). ويقول فؤاد البستاني: "يبدو لنا من النظر إلى تاريخ مولد ابن جني ثم إلى السنة التي توفي فيها أبو علي الفارسي أن ياقوتاً قد استشط في قوله أنه لزمه أربعين سنةن فلعله لازمه ثلاثين سنة، أو أكثر بقليل ، إلا إذا رجعنا بتاريخ مولد أبي الفتح إلى سينة 320هـ"(4). وأيضاً قال الأستاذ عبد الله أمين: "يقول بعض المؤلفين أن ابن جني لازم أبا علي الفارسي أربعين سنة، وهذا غير معقول؛ لأن ابن جني لم يعش إلا اثنين وستين سنة، قضى منها قبل ملازمته شيخه عشرين سنة على الأقل، لأن الروايات متضافرة على أنه لازمه بعد أن تصدر للتدريس في جامع الموصل، ولا يمكن أن يتصدر للتدريس في مسجد جامع قبل سن العشرين، ثم لم يعش بعد شيخه إلا خمس عشرة سنة؛ ففي أصل القصة التي يذكر فيها كيفية الاتصال بين الشيخ وتلميذه شك أولاً، وفي المدة التي قضاها ثانياً". وقال أيضاً: "ليسلنا من الأدلة ما يثبت الحادثة، كما أنه ليس عندنا ما ينفيها، إلا إذا

---

(1) نزهة الألباء، ص 216.

(2) المصدر السابق، ص 229.
معجم الأدباء ج5، ص 15

(3) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 30 ، ص 449.

(4) فؤاد البستاني : دائرة المعارف، ج2، ص 415.

أبان النقد بأدلة كافية أنها موضوعة، أما الشك في المدة التي قضاها مع شيخه، فيُرج فيها إلى تاريخ مولده وإلى تثبيت عمره"(1). وعلى كل حال، فقد صحب التلميذ أستاذه، وتوثقت العلاقة بينهما فقد صحبه إلى الشام(2). وكان أبو علي يعرض عليه قسماً من المسائل أو يذكر له تعليلاً، أو يسأله عن تعليل، وكان يطلبه إذا غاب، و ابن جني يوافقه، ويدعم رأيه ببرهان، أو يخالفه ويرى رأياً آخر، ولم يكن أبو علي يضيق بهذه المخالفة، بل كان ينزل على رأيه أحياناً، وكانا متحابين كما يظهر جلياً في كتب ابن جني نفسه(3). وقد قرأ عليه ابن جني كثيراً من الكتب، وكان ابن جني محباً لأستاذه معظماً له، دائم النقل عنه، شديد الإعجاب به.

**أ/ أمانته في النقل عنه:**

ابن جني أمين فيما ينقل عن أستاذه، وهو ينسب ما أخذه عنه إليه، وإذا نسى نص كلامه قال: (هذا معنى كلامه) . وقد كان يلحظ الأمانة هو في شيخه، والثقة فيما ينقل. لقد أثر أبو علي فيه، في نهج بحثه، وطريقة تفكيره، وفتح له كثيراً من الأبواب يذكرها له تلميذه بأمانة، فقد كان وفياً معه إلى أبعد الحدود، ويظهر هذا التأثير في نواح عدة منها:

1. القياس.
2. التعليل.
3. في أصول النحو.
4. في ذكر مبادئ عامة في النحو واللغة.
5. الاشتقاق الأكبر.

---

(1) مجلة المقتطف ، مجلد 111، ج3، ص 159.

(2) الخصائص، ج1، ص 121.

(3) المصدر السابق، ج1، ص 123-255-276.

لا شبهة في أن القارئ لكُتب ابن جني يلمس أثر شيخه أبي علي فيه، وأن أثره فيه أكبر بكثير من أثر شيوخه الآخرين، بل لا يكاد المترجمون يذكرون من شيوخه غير أبي علي، ولا ريبأن للصحبة الطويلة بين التلميذ وأستاذه أثراً واضحاً في طبع روح الشيخ في تلميذه، وتمكن المحبة بينهما تمكناً عميقاً فبقيت ذكرها تعطر بعد وفاة شيخه فيكتبه حقاً؛ لقد كان التلميذ وفياً لشيخه متسماً في كل ذلك بأخلاق أجلة العلماء.

**ب/ ابن جني مع المتنبي:**

التقى ابن جني والمتنبي في بلاط سيف الدولة ابن حمدان، وفي شيراز عند عضد الدولة. لقد صحب أبوالفتح أبا الطيب دهراً طويلاً، وكان معجباً به ويستشهد بشعره في المعاني، وهو أول من شرح ديوانه، وذكره في كتبه عدة مرات مثنياً عليه في حدة خاطره، وتوقد ذكائه، وشاعريته، وصدقه، كما كان أبو الطيب مجلاًله، معترفاً بفضله، وكان المتنبي يقول: "ابن جنّي أعرف بشعري مني" ويقول: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس". وكان المتنبي إذا سئل عن شئ من دقائق النحو والتصريف في شعره يقول: "سلُوا صاحبنا أبا الفتح"(1). وجاء في (مسالك الأبصار) : "وكان أبو الطيب المتنبي إذا سئل عن معنى قاله، أو توجيه إعراب حصل فيه إغراب دل عليه، وقال: "عليكم بالشيخ الأعور، ابن جني فسلوه، فإنه يقول ما أردتُ، وما لم أرد"(2). وهذا النص الأخير يدل على تمكن ابن جني، وسعة علمه، وقابليته في التعليل، والتخريج. وسئل المتنبي عن قوله: بادٍ هواك صبرتَ أم لم تصبرا؛ فقيل: "كيف أثبت الألف في (تصبرا) مع وجود (لم) الجازمة، وكان من حقه أن يقول: (لم تصبر)؟ فقال المتنبي:"لو كان أبو الفتح هنا لأجابك" وهذه الألف هي بدل من نون التوكيد الخفيفة، كان في الأصل: (لم

---

(1) مقدمة الخصائص، ص 21. - ويتيمة الدهر، ج1، ص 124. - وشذارت الذهب ، ج1، ص 124.

(2) مقدمة الخصائص ص 21.

تصبرن)، ونون التوكيد الخفيفة إذا وقف الإنسان عليها أبدل منها ألفاً"(1).. وسئل المتنبي بشيراز عن قوله:

وكان ابنا عدو، وكاثراه  له ياءي حروف أنيسيان

فقال : "لو كان صديقنا أبو الفتح حاضراً لفسرّه". قال ياقوت: "وتفسيره أن لفظة (إنسان) خمسة أحرف إذا كانت مكبرة، فإذا صغر قيل (أنيسيان)؛ فزاد عدد حروفه وصغر معناه، فيقول للمدوح إن عدوك الذي له ابنان فيكاثركبهما كانا زائدين في عدده، ناقصين في فضله، وفخره؛لأنهما ساقطان خسيسان، كياءي(أنيسيان): تزيدان في عدد الحروف، وتنقصان من معناه"(2).

وكما كان أبو الطيب معجباً بابن جني، فقد كان ابن جني معجباً به، ذاكراً له في كتبه، مسجلاً له حضور ذهنه، وحسن معانيه، وصدقه فيما يقول، وكثيراً ما يطلق عليه لفظ: (شاعرنا).

قال في (الخصائص): "**في التقديم والتأخير**" : ذاكرت المتنبي شاعراً نحواً من هذا ، وطالبته به في شئ من شعره، فقال: "لا أدري ما هو، إلا أن الشاعر قد قال "لسنا كمن خلت أباد دارها... "البيت". فعجبت من ذكائه، وحضوره، مع قوة المطالبة له حتى أورد ما هو في معنى البيت الذي تعقبت عليه من شعره"(3). ويقول: "... وحدثني المتنبي شاعرنا ، وما عرفته إلا صادقاً..." (4). وفي قراءة ابن جني على المتنبي ديوانه، أو تلمذته له خلاف، فقد جاء في (معجم الأدباء): "وحدث أبو الحسن الطرائفي قال: "كان أبو الفتح عثمان بن جني يحضر بحلب عند المتنبي كثيراً، يناظره في شئ من النحو، من غير أن يقرأ فيه شيئاً من شعره

---

(1) وفيات الأعيان، ج2، ص 412.

(2) معجم الأدباء، ج12، ص 89–102.

(3) الخصائص ، ج 2، ص 403.

(4) المصدر السابق، ج1، ص 239.

أنفةً، وإكباراً لنفسه"(1). وقال آخرون: بل قرأ عليه ديوانه، وتتلمذ له، فقد جاء في (روضات الجنات): "وقرأ– أي ابن جني– ديوان المتنبي على صاحبه"(2). والصواب أنه قرأ عليه شعره، فقد جاء في (الصبح المبني) : "قال أبو الفتح ابن جني: لما قرأت على أبي الطيب قوله في كافور:

وما طربي إني رأيتك بدعـــة لقد كنت أرجو أن أراك فأطرب

قلت له: "لم تزد على أن جعلته أبا زنة– وهي كنية القرد– "فضحك أبو الطيب ، فإنه بالذم أشبه منه بالمدح!" (3). وكما يقول هو نفسه في شرح الديوان: كنت قرأت ديوان أبي الطيب عليه، فقرأت عليه قوله في كافور:

ألا ليت شعري هل أقول قصيـــدة ولا اشتكـــي فيها ولا أتعتـــب

وبي ما يزود الشعـــر عني أقلـــه ولكن قلبي يا ابنة القـــوم قلب

فقلت له: "يعز علي كيف يكون هذا الشعر في ممدوح غير سيف الدولة؟!. فقال: "حذرناه وأنذرناه"(4).

**ج/ شرحه لديوانه:**

من المعلوم أن ابن جني شرح ديوان المتنبي شرحاً كبيراً أسماه (الصبر)، أو (الفسر)، وقيل:(النشر)، وشرحاً صغيراً في تفسير معاني هذا الديوان، وحجمه مئة ورقة، وخمسون ورقة، وذكرهما ياقوت الحموي في الإجازة، وذكر الباخرزي ذلك فقال: " فوربي أنه كشف الغطاء عن شعر المتنبي"(5). وذكر الأستاذ طه الراوي أنه: " قد شرح ديوان المتنبي شرحا استفاد منه كل شراح الديوان بعده؛ لأنه – لعشرته للمتنبي– عرف كل الظروف والمناسبات التي

---

(1) معجم الأدباء، ج2، ص 412.

(2) روضات الجنات ، ص 446، – وفيات الأعيان ج2، ص 412– الذهبي: العبر، حوادث سنة 392هـ.

(3) دائرة المعارف، البستاني، ج2، ص 415..

(4) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 30، حاشية ص 453.

(5) معجم الأدباء، ج2، ص110. – دمية القصر ،ص 297.

أحاطت شعره"(1). وتناول النقاد شرحه، فحمل عليه معاصره محمد بن حمد المعروف بابن فورّجة حملة شعواء في كتابين هما (الفتح على أبي الفتح) و(التجنّي على ابن جنّي)، ولم يتورع في ذلك، وكذلك كتب أبو حيّان التوحيدي المتوفي سنة 400هـ رداً عليه بعنوان (الرد على ابن جني في شعر المتنبي). وكذلك الشريف المرتضى على بني الحسين نقيب الأشراف العلوي له كتاب تتبع فيه الأبيات التي تكلم عليها ابن جنّي(2). ومنهم الربعيّ علي بن عيسى له كتاب: (التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي)، وهو ممن شارك ابن جني في الأخذ عن أبي علي الفارسي، وملازمته(3).

**ثانياً : تلاميذه:**

تقدم أن ابن جني بدأ حياته في التدريس شاباً يافعاً في الموصل، ثم انقطع إلى أبي علي النحوي يأخذ عنه، ولا شك أنه حين تقدمت به السن، وصار يفارق أبا علي كان يختلف إلى مواطن التدريس في مساجد الموصل وبغداد، وإن ناساً من طلبة العلم كانوا يأخذون عنه، إلا أنّ مواظبته على التدريس، ولزومه موضع الدرس لم يتحقق إلا بعد وفاة شيخه أبي علي سنة 377هـ. حيث تصدر للتدريس مكانه في بغداد إلى أن توفي في سنة 392هـ كما تقدم، وعلى هذا يكون انقطاعه للتدريس لا يزيد عن خمس عشرة سنة وهي مدة قصيرة في أعمال العلماء، ولعل هذا هو الذي جعل المذكورين من علماء العربية من تلامذته يعدّون على الأصابع، على أنه عوض من قلة التلاميذ بكثرة العناية بكتبه، وانتشارها، وحصول الفائدة بها، ولكن الصحيح أن الذين تتلمذوا في حلقات ابن جني العلمية في الأماكن المختلفة التي حط رحاله فيها عدد كبير من العلماء ومنهم:

---

(1) تاريخ علوم اللغة العربية، ص 193.

(2) معجم الأدباء، ج5، ص 381، ج 7 ، ص 179.
و مقدمة الخصائص ، ص 21.

(3) المصدر السابق ، نفس الصفحة.

**1/ محمد بن الحسين الموسوي الملّقب بالشريف الرضي:**

الشاعر المشهور ، درس اللغة على أبي الفتح، وتلقى العلوم، والآداب على أساتذة وعلماء بغداد حتى صار بارعاً في الفقه والفرائض، والآداب، وسائر فروع العلم(1). وقد رثى الشريف الرضي أبا الفتح بقصيدة مطلعها:

ألا يا لقومي للخطوب الطوارق وللعظم يرمي كل يــوم بمارق

لتبك أبا الفتح العيــون بدمعهــا وألسنتنا من بعدهــا بالمناطق(2).

**2/ عمر بن ثابت الثمانيني- أبو القاسم النحوي الثمانيني الضرير:**

وهما من بلدة (ثمانين) في ناحية الموصل، يقال: أنها أول قرية بنيت بعد الطوفان، بناها الثمانون الذين خرجوا من السفينة، وسميت بهم، وهو إمام فاضل، وأديب، أخذ عن أبي الفتح له شرح (اللمع) لابن جني، وشرح (الملوكي في التصريف) لابن جني أيضاً، وكتاب (المفيد) في النحو(3).

**3/ أبو الحسن علي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسي :**

المتوفي سنة 415هـــ. قال أبو البركات الأ نباري: "كان لغوياً، ثقة ، أخذ عن أبي الفتح أبن جني"(4).

**4/ ثابت بن محمد الجرجاني:**

المتوفي سنة 431 هـــ . يقول ياقوت الحموي عنه: "روى ببغداد عن ابن جني"(5).

---

(1) حنا فاخوري: تاريخ الأدب العربي، نشر: دار الجيل، الطبعة الأولى 1986م ، ص 666.

(2) ديوا ن الشريف الرضين ج2، ص 63-166.

(3) نزهة الألباء، ص 240.- معجم الأدباء، ج16، ص57.

(4) نزهة الألباء، ص 339.

(5) الحميدي : جذوة المقتبس، ص 184.- معجم الأدباء، ج7، ص 145.

**5/ الذاكر النحوي المصري:**

قال القفطي: "كان الذاكر هذا قد أخذ عن ابن جني أبي الفتح علماً كثيراً"(1).

**6/ علي بن زيد القاشاني:**

هكذا أورده ياقوت، وقال عنه أحد أصحاب أبي الفتح ابن جني"(2).

**7/ علي بن هلال بن البوّاب:**

خطّاط مشهور من أهل بغداد ، قال عنه الدمياطي:"قرأ الأدب على أبي الفتح ابن جني". وقال الذهبي: "أخذ العربية عن أبي الفتح ابن جني"(3).

**8/ علي بن الحسن بن الوحشي:**

جاء في (إنباه الرواة) للقطفي: "ابن وحشي قرأ على أبي الفتح ابن جني"(4).

9/ **عبد السلام بن الحسين البصري**:المتوفي سنة 405هـ ، ذكره أبو البركات الأنباري في (نزهة الأدباء) مع تلاميذ أبي الفتح حين قال: "وأخذ عنه أبو القاسم الثمانيني، وأبو أحمد عبد السلام البصري"(5).

**10/ محمد بن عبد الله بن شاهويه:**

هكذا جاء ذكره في (بُغية الوعاة) وذكر أنه قرأ على ابن جني عدة من كتب النحو والأدب(6).

---

(1) أنباء الرواة، ج2، ص 8.

وينظر د. شوقي ضيف: المدارس النحوية ، نشر : دار المعارفن ص 335.

(2) معجم الأدباء، ج13، ص 28.

(3) المستفاد من تاريخ ب غداد ، ص 203.

والعبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيدبن بسيوني زغلول، ج2، ص 224.

(4) إنباه الرواة، ج2، ص 275.

(5) نزهة الألباء، ص 338، – معجم الأدباء، ج12، ص 91.

(6) السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين وا لنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار الفكر ، ط 2، 1979، ج1، ص 129.

**11/ الحسين بن نصر:**

ذكره ياقوت في إجازة ابن جني له رواية مصنفاته، وكتبه، قال: "قال ابن جني:"لقد أجزت للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أن يروي على مصنفاتي، وكتبي مما صحّحه، وضبطه أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري"(1).

**12/ علي بن عمر القزويني:**

أشار إلى تلمذته على ابن جني جمال الدين الأسنوي، بقوله: "قرأ النحو على ابن جني"(2). أما زملاؤه في طلب العربية ، فهم:

1. علي بن عيسى الربعي ال متوفي سنة 420هـ.
2. أبو طالب أحمد بن بكر العبدي المتوفي سنة 406هـ.
3. أبو عبد الله محمد بن عثمان بن بلبل المتوفي سنة 410هـ.
4. عبد الباقي بن محمد بن باتيس النحوي المتوفي سنة نيف وتسعين وثلاثمئة.

---

(1) معجم الأدباء، ج12، ص 109.

(2) الأسنوي: طبقات الشافعية، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، نشر: دار المدار الإسلامي 2004م، ج2، ص 312.

وابن قاضي شهبة : طبقات الشافعية، تحقيق: د. الحافظ عبد العلمي خان، دار النشر: عالم الكتب– بيروت، ط:! 1407هـ ، ج1، ص 230.

**المبحث السابع: ثقافته وآثاره وأثره فيمن بعده**

كان ابن جني كثير الاتصال بالعلماء فأخذ عنهم ووعى ما أخذ، وكان أكثرهم أثراً فيه أبا علي النحوي، كما تقدم . وقد ظهر أثر شيوخه فيما كتب من فنون شتى، مما يدل على ثقافته الواسعة وعلمه الجم الغفير، ففقد كتب في النحو واللغة والصرف، والعروض، والقراءات والأصوات، وغير ذلك. وهو – على ما في كتبه من الروح العلمية، والإتزان في الرد على الآراء فقد يقسو في رده أحياناً، وعلى شدة الوضوح في عباراته قد يضطرب فيها حتى يوقع قارئها في المخالف وهم. وقد كان شديد الإعجاب بما يكتب، ويظهر أثر هذا الإعجاب في عبارات منثورة في جميع كتبه يلتفت حوله فلا يجد أحداً ممن سبقه من العلماء، أو ممن عاصره قد أشبع القول في مسألة ما كما فعل هو، فلا يتردد في التصريح بهذا الإعجاب، ولكنه أعجاب تحوطه الروح العلمية التي عرف بها، فهو لا يقول: "إن ما أورده لم يسبقه إليه أحد، أو أن أحداً لم يبلغ فيه الغاية التي بلغها هو" وإنما يضع أمام ذلك كلمة (فيما أعلم)، أو (ولا أعلم أحداً) وما أشبه ذلك، مما يجعل الحكم الذي يصدره مصرحاً ببنائه على ما علم هو، لا على ما هو واقع على سبيل القطع من غير أن يترك فسحة للتراجع إذا وجد غيره شيئاً يقرب مما قال. فمن ذلك مثلاً: قوله في باب ترافع الأحكام: " هذا موضع من العربية" لطيف، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسماً، ولا نقلوا إلينا فيه ذكراً"(1). ومن ذلك قوله: "فهذه أحكام الأصوات، والحروف في أمتناع اشتقاقها، وما يقتضيه القول في قبليها، ولم أر أحداً من أصحابنا أشبع القول فيها هكذا(2). وهو في بعض الأحيان يقلل من شدة أعجابه، ويكتفي بالتنبيه على قلة خوضهم فيما خاض فيه، من ذلك مثلاً

---

(1) الخصائص، ج2، ص 108.

(2) المنصف، ج1، ص 127.

قوله:"فاعرفه، فقلما أفصح أصحابنا هذا الإفصاح"(1). وقد غلبه تواضعه في موضع آخر، بعد أن نص صراحة على أن أصحابه لم يشبعوا القول باعتداده كلمة تواضع تحكي تواضع الطالب أما شيوخه، فقال: "فإن أصحابنا لم يشبعوا فيه القول على ما أوردته الآن، وإن كنا بحمد الله بهم نقتدي، وعلى أمثلتهم نحتذي"(2).

ومن منهج ابن جني أنه يعرض آراء العلماء التي يخافها من غير تجريح، ثم يحاول أن يفندها الأدلة والبراهين التي تحضره، هذه هي السمة الغالبة على ما كتب، إلا أنه في بعض الأحيان يخرج عن هذا الروح العلمية، فيسخر من من رأيٍ ويتجاهله، وإن كان ذلك الرأي لواحد من كبار العلماء كثعلب مثلاً الحاصل(3): إن القارئ لكتب ابن جني يرى عقلية منتظمة غاية التنظيم، فهو لا يكاد يغادر مسألة إلا بعد أن يشبعها بحثاً، ويوضحها بصورة وافية، ويجردها من غيرها فلا تلتبس بشئ، إلا أنه قد يورد الأمر أحياناً ظاهرة أنه ليس مما هو بسبيله، ثم يمضي في الاستدلال حتى ينتهي إلى أنه مندرج تحت ما يبحثه، مما يسبب للقارئ حيرة، وا ضطراباً في أول الأمر، فإذا صبر على ما يورده ابن جني ظفر بعد ذلك بمراده وإن تعجل الأمر، ولم يتتبع ما يقوله نفر، وتحيّر فيما يورده، وقد وقع في هذا الأساتذة محققو (سرصناعةالإعراب) (4). واستقى ابن جني مصادر **ثقافته الصرفية من منبعين:**

**أولاً: الرواية:**

أي ما أخذه عن شيخه، وبعض علماء عصره، ومن الأعراب الذين وثق بعربيتهم.

**ثانياً: النقل من الكتب.**

أما الطرق التي سلكها ابن جني في الأخذ روايةًفهي:

---

(1) سر الصناعة، ج1، ص 101.

(2) المصدر السابق، ج1، ص 120.

(3) المصدر السابق، ج1، ص 138.

(4) المصدر السابق، ج1، ص 93.

1. السماع: وقد عبّر ابن جني عن سماعه من شيوخه بالعبارات التالية:

أ. حدثني: مثال ذلك: ما أورده في زيادة الهمزة ، قال: " وزادوها أيضاً في: النئدلان، وهو: النيدلان. حدثني بذلك أبو علي. والنئدلان هو الذي يسمّى الكابوس"(1).

ب. سمعت : مثال ذلك: ما قاله في الإمالة: "ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو: شعير، وبعير، ورغيف. وسمعت الشجري(2) غير مرة يقول: "زئير الأسد". يريد الزئير"(3).

ت.أخبرني، أو أخبرنا: ومثال ذلك: ما قاله في الاشتقاق من الأصوات: "وأخبرني أبو علي..." (4).

2. القراءة على الشيوخ : قرأ ابن جني على بعض شيوخه الذين أشرنا إليهم من قبل، والذين تتلمذ عليهم ابن جني، وأخذ عنهم، وفي مقدمتهم: أبو علي الفارسي الذي يقول عنه: " وقرأ ت على أبي علي في نوادر أبي زيد". وفيما سمّاه ابن جني بإبدال التاء ثاءاً قال: قرأت على أبي علي، بإسناده إلى يعقوب"(5).

وممن قرأ عليهم ابن جني محمد بن الحسن بن المقسم، قال ابن جني: " قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيي"(6).

3. السماع على بعض شيوخه بقراءة غيره: ومن ذلك: ما أورده ابن جني فيما جاء وزنه على افعوعل للمبالغة، نحو: خشن، واخشوشن... قال ابن جني:

---

(1) المصدر السا بق، ج1، ص111.

(2) هو أحد الأعراب الذين روى عنهم ابن جني، قال ابن جهني في التعريف به "أبو عبد الله محمد بن العساف التميمي" الخصائص : ج1 ص 76.

(3) الخصائص ، ج2، ص 143.

(4) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 234.

(5) المصدر السابق، ج1، ص77-173.

(6) المنصف، ج1، ص 340.

"وقرأت، أو سمعت يُقرأ على ابن مقسم عن ثعلب...". وفي قول ابن جني: "قرأت أو سمعت يُقرا" شك منه، ولعل سببه بعد الفترة الزمنية، وهذه دقة من ابن جني في تحرّي طريقة أخذه عن شيوخه.

4. الوجادة: وهي إحدى طرق الأخذ، أو النقل من الكتب، وابن جني يبدأ فيما ينقله بقوله: "وجدت".

ومن أمثلة ذلك قوله (في المنصف): "ووجدت في بعض تعليقات أصحابنا عن أبي على أنّه إنّما قلبت الواو، والياء في (قناة) ، و (حصاة) لوقوع الفتحة قبلهما ، وتحركهما"(1).

5. المكاتبة : وهي من وسائل الأخذ عن العلماء، وقد أورد ابن جني في كتبه التي بين يدي أمثلةً لبعض ما كتبه إلي شيخه أبي علي الفارسي يسأله، ويأخذ رأيه في مشكلات صرفية عنّت له. مثال ذلك: قوله: "ويُروى : (فأوّ لذكراها)، والصنعة في تصريفها طويلة، وقد كتب إليَّ أبو علي من حلب، وأنا بالموصل، مسألة أطالها في هذه اللفظة جواباً على سؤالي إياه عنها"(2). وأما النقل عن الكتب: فقد رجع ابن جني إلى كثير من المصادر التي بين يديه، واستقى منها مادته الصرفية، وقد أشار إلى ذلك في ثنايا كتبه وهذه أهم الملحوظات التي رأيناها على الكتب التي نقل منها، نجملها في النقاط التالية:

1. تعدد نسخ الكتاب: لا يكتفي ابن جني حين ينقل من كتاب بنسخةٍ وحيدة، بل يرجع إلى أكثر من نسخة إذا توافرت له أسباب ذلك رغبة منه في

---

(1) المصدر السابق، ج2، ص139.

(2) المسائل الحلبيات، ص 346.

التأكيد من صحة ما ينقل، ومن أجل المقابلة بينها ليعرف إذا ما كان هناك فروق أو اختلافات(1).

2. اهتمامه بخطوط العلماء: كان ابن جني يحرص على الرجوع إلى الكتب المدونة بأقلام أصحابها ، كذلك كان يهتم بخطوط العلماء الذين أشار إليهم في هذا الصدد: أبو علي الفارسي(2).

3. تقويمه للكتب التي ينقل منها: لم يكن ابن جني يكتفي بالنقل من الكتب، والإشادة بمؤلفيها في الموضوعات، والمسائل التي يطرقها، وإنما يذكر أحياناً رأيه في هذه الكتب التي يأخذ عنها، وهذا في رأي الباحثة تقويم لها، ولأصحابها(3).

وأشار ابن جن إلى الاضطراب الذي أصاب ترتيب حروف كتاب (العين) فقال: "فأما ترتيبها في كتاب (العين) ففيه خطل، واضطراب، ومخالفة لما قدمتُه آنفاً مما رتبه سيوبيه، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته"(4).

ونقل ابن جني من (كتاب) سيبيويه، واعتمد عليه في تأليف كتبه، وقد اثنى على سيبويه، وعلى عمله في (الكتاب) في أماكن متناثرة من كتبه(5). و(الكتاب) كما هو معروف يضم النحو، والصرف جميعاً، إذ معنى النحو آنذاك كان أوسع

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج1، ص 605.

(2) الفسر، ج1، ص 34... ومن العلماء الذين اهتم ابن جني بخطوطهم : محمد بن يزيد المبردن ينظر سر صناعة الإعراب ، ج1، ص 110.- المنصف، ج1، ص 216.

(3) الخصائص، ج2، ص 1 52.

(4) سر صناعة الإعراب ، ج1، ص 4 5.

(5) الخصائص، ج1 ص 308.

مما هو عليه اليوم، وابن جني لم يقف عند حدود الإعجاب بكتاب سيبويه، والثناء عليه، والنقل منه، بل كانت له استدراكات، وتصويبات على الكتاب(1).

ونقل ابن جني من كتاب: (نوادر اللغة) لأبي زيد الأنصاري المتوفي سنة 215هـ في بعض مؤلفاته، وهو من جملة الكتب التي قرأها على أبي علي الفارسي، وهو يشير إلى هذا النقل(2).

ونقل أيضاً من كتاب (نوادر اللغة) لعلي بن المبارك اللحياني، مستدركاً عليه بعض ما وقع في كتابه من التصحيف(3). ومن الكتب التي نقل منها ابن جني: كتاب (الجمهرة) لابن دريد، ولقد أخذ على ابن دريد اضطراب التصنيف في كتابه (جمهرة اللغة) (4).

والحاصل: أن ابن جني قد أكثر من الرجوع إلى الكتب، والرسائل التي استقى منها مادته الصرفية، ونوع استخدامها. لم يكن مستغرباً أن ينال ابن جني تلك المكانة العالية، وأن يكون محلاً للثقة فيما يكتب، ويقول.. ولو رجعت إلى كتب اللغة (كلسان العرب)، و(المخصص) لابن سيده، و(المحكم) له كذلك، وإذا تركنا هذه إلى (المثل السائر)، أو (سر الفصاحة)، وغيرها من الكتب وجدت آراءه، وتعديلاته، وكلماته، وما نقل عن العرب، نشر مبثوثاً فيها.

ولا عجب في ذلك؛ إذا كان هو "القطب في لسان العرب، وإليه انتهت رياسة الأدب" ، كما يقول صاحب اليتيمة(5). فمثلاً نرى (لسان العرب) ينقل تعبيراً له، وهو قوله: "ومنهم من يخف، ويسرع قبول ما سمعه". ويورده لبياناستعمال

---

(1) المصدر السابق، ج2، ص 185.

(2) ينظر مثلاً : تفسير أرجو زة أبي نواس، ص 89
و سر صناعة الإعراب، ج1، ص 278.

(3) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 331.

(4) الخصائص، ج1 ص 255– ج3 ص 288.

(5) اليتيمة ، ج1، ص 124.

(أسرع) متعدياً، فيقول: "فهذا إما أن يكون يتعدّى بحرف، ويغير حرف، وإما أن يكون أراد: (إلى قبوله) فحذف، وأوصل"(1). وأخيراً: ننقل هذا النص عنه هو نفسه؛ لترى سعة ثقافته، وإطلاعه، وثقته بنفسه. قال في (الخصائص) : "فهذه هي الأصول التي يكون فيها المثلان أصلين، وما علمنا أن وراء ما حضرنا، وأحضرنا منها مطلوبنا ، فيتعب بالتماسه، وتطلبه"(2).

(1) البستاني: دائرة المعارف، ج2، ص 418.

(2) الخصائص، ج2، ص 58.

**المبحث الثامن : أدبـه: شعـره ونـثـره:**

**أولاً: شـعـره:**

لابن جني شعر جيد، إلا أنه كان مُقلاً. ذكرت كتب التراجم أنه كان يقول الشعر، ويجيد نظمه، وأن له أشعاراً حسنة، وذكر ابن ماكولا أن له شعراً بارداً، وكذا في (الكامل)(1). وقال الباخرزي: "وما كنت أعلم أنه ينظم القريض ، أو يسيغ ذلك الجريض حتى قرأت له مرثية المتنبي، أولها:

غامض القريض وأودت نضرة الأدب وصوحت بعد ريّ دوحة الكتب(2).

وله شعر جميل يأخذ اللب، من مثل:

غـــزال غيـــر وحشـــيّ *** حكـــى الوحشيّ مقلته

رآه الورد يجنـــــي الورد *** فاستكســـاه حلـــــــته

وشمّ بأنفه الريحـــــــا *** ن فاستهـــــداه زهـــــرتـــه

وذاقت ريقه الصهبـــا *** ء فاختلســـتـــه نكهتـــه(3).

**ثانيـاً : نثـــره:**

كما كان لابنشعرّ حسن، كان له نثر يتميز بالسلاسة، والسهولة، والفصاحة، وكانت عباراته جميلة، وأنت إذا قرأت في كتبه تجد عبارة سهلة عذبة فصيحة، وأسلوباً سائغاً، وتعبيراً محكماً(4).

يقول الدكتور محمد أسعد أطلس: " فأنا لا أعرف نحوياً أو صرفياً أو بلاغياً كتب في النحو والصرف والبلاغة بلغة كلها سلاسة، وعذوبة، وكلها جمال، ولذة

---

(1) تاريخ بغداد، ج11، ص 311

و نزهة الألباء، ص 248

و وفيات الأعيان ، ج2، ص 410.

وابن الأثير: الكامل، حوادث سنة: 313هـ

(2) دمية القصر، ص 297.

(3) يتيمة الدهر، ج1، ص 124.

(4) دائرة المعارف ، ج2، ص 420.

بأسلوب فني رائع إلا الإمام أبا الفتح ابن جني، والإمام أبي القاهر الجرجاني رحمهما الله"(1).

وفي الحقيقة لقد جمعت عبارته بين الوضوح والجمال، فهي تكاد تخلو من الغريب، والتعقيد، مرتبط بعضها ببعض، متسلسلة تسلسلاً منطقياً، ولا ينتقل ابن جني إلى موضوع جديد إلا إذا أشبع موضوعه بياناً ، وامتلأت نفسه اطمئناناً. ومن نثره في خطبة نكاح:

"الحمد لله فاطر السماء والأرض، ومالك الإبرام، والنقص، ذي العزة والعلاء، والعظمة، والكبرياء، مبتدع الخلق على غير مثال، والمشهود بحقيقته في كل حال. وأشهد شهادة تخضع لعلوها السماوات، وما أظلّت ، وتعجز عن حملها الأرضون، وما أقلت، إنه مالك يوم البعث، والمعاد، القائم على كل نفس بالمرصاد، وأن لا معبود سواه، ولا إله إلا هو ، وأن محمداً صلى الله عليه وسلم، و بجّل وكرّم عبده المنتخب، وحجّته على العجم والعرب..." (2).

وقد ترك ابن جني للأجيال بعده من مصنفاته ما بلغ 67 مصنفاً. ما بين وجيز ووسيط وبسيط منها ما هو مطبوع ، ومنها ما ذكر المفهرسون مكان وجوده، ومنها ما لا نجد له ذكراً حتى في فهارس المخطوطات. وأورد ياقوت في معجمه إجازة كتبها ابن جني لأحد تلاميذه، وهو ابن نصر، ذلك في آخر جمادي الآخرة من سنة 384هـ، أي قبل وفاته بنحو ثماني سنوات، أورد فيها معظم تواليفه– إن لم يكن كلها– وقد جاء في أولها: "قد أجزت للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أن يروي عنّي مصنفاتي وكتبي مما صحّحه، وضبطه عليه أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري..."، ثم ذكر كتبه(3). وقد ذكر

---

(1) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 30، ج4، ص 613.

(2) معجم الأدباء، ج12 ص 93.

(3) معجم الأدباء، ج12، ص 109.

ياقوت أن له كتباً أخرى لم تتضمنها هذا الإجازة(1). وخلّف ابن جنّي كتباً كثيرة في النحو، والتصريف، واللغة، والعروض، والقراءات، وغير ذلك.. ذات قيمة علمية عظيمة، وكتبه التي عثرت عليها هي:

- الأراجيز : ذكره ياقوت في الإجازة(2).
- اسم المفعول: وهو (المقتضب) ذكره ياقوت في الإجازة كذلك وقد طبع المقتضب مع رسالتين أخريين بعنوان: (ثلاث رسائل للإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي) بالمطبعة العربية بمصر سنة 1342هـ-1923م.
- إعراب الحماسة : وهو مخطوط بعنوان (إعراب أبيات ما استصعب من الحماسة) في الأزهر برقم: (أدب 778-9033) (3).
- الألفاظ من المهموز: وقد ورد في (الفهرست)، ولعله هو المطبوع بعنوان (عقود الهمز) مع (المقتضب)، و(ما يحتاج إليه الكاتب).
- البشرى والظفر: وقد وضعه لعضد الدولة ومقداره خمسون ورقة في تفسير بيت من شعر عضد الدولة.

(أهلاً وسهلاً بذي البشرى ونوبتها*** وباشتمال سرايانا على الظفر) (4).

- التبصرة في العروض(5).
- مختصر تذكرة أبي علي(6).
- التذكرة الأصبهانية.

---

(1) المصدر السابق، ج12، ص 111.

(2) المصدر السابق، ج12، ص 110.

(3) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31ج2 ص 343.

(4) معجم الأدبا ء ، ج12 ص 112

(5) هدية العارفين، ج1 ص 652.

(6) كشف الظنون، ص 384.

- التصريفالملوكي: وهو مطبوع، نشرته مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر.
- التعاقب: وذكره ابن جني في كتابه (الخصائص) (1).
- تفسير أرجوزة أبي نواس: وجاء ذكره في (معجم الأدباء) منه نسخة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمه(2).
- تفسير شعر المتنبي وقد ذكره في (سرالصناعة) ، وورد التفسير بأسماء مختلفة، وهو مخطوط في المتحف الأسيوي بموسكو ، ورقمه 275، المتحف البريطاني برقم: 2 – 1080(3).
- تفسير العلويات: وهي أربع قصائد للشريف الرضي(4).
- تفسير معاني ديوان المتنب: وذكره ياقوت في الإجازة، وهو موجود في القاهرة برقم 2654.
- التلقين(5).
- التمام في تفسير أشعار هُذيل مما أغفله السكري: وطبع ببغداد: ط1- 1381هـ- 1962م(6).
- التنبيه: وقد ذكره ابن خلّكان(7).

---

(1) الخصائص : ج1 ص 264.

(2) معجم الأدباء، ج12، ص 140

ومجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31، ج 2، ص 343.

(3) إنباء الرواة، ج2، ص 336.

والفهرست ، ص 134

وكشف الظنون، ص 81.

وشذرات الذهب ، ج3،ص 140

(4) معجم الأدباء ، ج12، ص 110.

والفهرست ، ص 134.

(5) انباه الرواة ، ج2، ص 336.

(6) المصدر السابق، ج2 ص 336.

والخصائص، ج1 ص 124.

(7) وفيات الأعيان ج2 ص 411.

- تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب(1).
- الخاطريات: وقال بروكلمان أنه في مكتبة سليم أغا بالأستانة باسم (المخاطريات) ، برقم : 1077/4(2).
- الخصائص: وهو مطبوع.
- الخطيب(3).
- الدمشقيات: وجاء ذكره في (الأشباه والنظائر ) للسيوطي(4).
- ذو القد: وورد بامس : (هذا القد) أيضاً(5).
- الزجر: وذُكر في كتاب (الخصائص) (6).
- سر السرور: ونقل عنه ياقوت(7).
- سر الصناعة: الجزء الأول مطبوع سنة 1954م، وقد ذكره ابن جني في عدة مواضع من كتبه(8).
- شرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسي ، ذكره بروكلمان أنه موجود في مكتبة شهيد علي باشا برقم:930(9).
- شرح الفصيح(10).

---

(1) مقدمة الخصائص ، ص 63.

(2) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31، ج2 ص 346.

(3) البابائي البغدادي هدية العارفين أسماء المولفين وآثار المصنفين، نشر: وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951من ج1، ص 652.

(4) السيوطي: الأشباه والنظائر، نشر: دار الكتب العلمية، ط1، 14 11هـ- 1990م، ج1 ص 253.

(5) مجلة المجمع العلمي، العربي، مجلد 31 ج2، ص 308.

وإنباه الرواة ، ج2، ص 336.

(6) الخصائص، ج2 ص40.

(7) معجم الأدباء ، ج2 ص 110.

(8) الخصائص، ج2 ص15.

والمبهج ، ص 31.

(9) بروكلمان، ج2، ص 247.

(10) معجم الأدباء ، ج12 ص 110.

- شرح القلب والإبدال ليعقوب(1).
- شرح القوافي ذكره ابن الأنباري(2).
- شرح المقصور والممدود عن ابن السكيت، ذكره ابن جني في (الخصائص)(3).
- الشعر: قال الدكتور محمد أسعد أطلس: "هو كتاب لأستاذه أبي علي الفارسي، رواه ابن جني، وعلق عليه تعليقات لغوية، ومنه نسخة بمكتبة برلين، برقم6465"(4).
- شواذ القرآن: ومنه نسخة في برلين أيضاً، برقم:674(5).
- العروض(6): ذكره جرجي زيدان، وقال : "هو مختصر لطيف، في برلين وفينا وليون"(7).
- علل التثنية: من نسخةٍ خطية في ليون، برقم : 145(8).
- الفائق(9).
- الفرق(10).
- الفصل بين الكلام العام والخاص(11).

---

(1) الخصائص ، ج2، ص 88.

(2) نزهة الألباء، ص 228.

(3) الخصائص، ج2، ص 48.

(4) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31، ج2 ص 346.

(5) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31، ج2 ص 346.

(6) نزهة الأباء، ص 228.

(7) تاريخ آداب اللغة العربية، ج2 ص 302.

(8) المصدر السابق،ج2، ص 302.

ومجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31، ج2 ص 348.

(9)معجم الأدباء ج 12، ص 110..

(10) المصدر السابق، ج 12، ص 110.

(11) الفهرست ص 134.

- رسالة في مدّ الأصوات(1).
- الكافي في شرح قوافي الأخفش(2).
- اللمع في النحو: وذكر جرجي زيدان أنه موجود في برلين، وآيا صوفيا بإسطنبول(3).
- ما يحتاج إليه الكاتب: وهو مطبوع مع رسالتين صغيرتين هما: (عقود الهمز) و (المقتضب)، وقد مرّ ذكرهما.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: وهو مطبوع بدمشق مطبعة الترقي سنة 1348هـ(4).
- المجالس المذكورة للعلماء باللغة العربية: وهو مخطوط مصوّر بمعهد أحياء المخطوطات بالأمانة العامة للجامعة العربية(5).
- محاسن العربية(6).
- المحتسب في إعراب الشواذ: مخطوط، في مكتبة راغب، وفي دار الكتب المصرية برقم : 2 ش- قراءات(7).
- المختارات: في مكتبة سليم أغا برقم 4-1077(8).
- مختصر العروض(9).
- مختصر في القوافي : في مكتبة الأسكوريال برقم: 4-442.

---

(1)معجم الأدباء ج 2، ص 336..

(2)انباه الرواة، ج2، ص 336.

(3) تاريخ آداب اللغة العربية، ج2، ص 302.

(4) الخصائص، ج 2، ص 197.
وإنباه الرواة، ج2 ، ص 336.

(5) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31 ج2، ص 348.

(6) بغية الوعاة، ص 322.

(7) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31 ج2، ص 346.

(8) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31 ج2، ص 348.

(9) انباه الرواة، ج2، ص 236.

- المذكرات : وهي مذكرات عن حدود، ومعان، وفوائد كتبها أبو الفتح عن الإمام ثعلب النحوي، من محفوظات مكتبة الفاتيكان بإيطاليا(1).
- المذكر والمؤنث: ذكر بروكلمان أنه طبع بعناية المستشرق ريتشر.
- المسائل الواسطية(2).
- مسألتان من كتاب الإيمان لمحمد بن الحسن الشيباني: أيضاً في مكتبة الفاتيكان برقم: ثالث- ملحق 32(3).
- المعاني المجردة(4).
- المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن(5).
- المفيد في النحو(6)،
- المفيد في معقل العين(7).
- مقدمات أبواب التصريف(8).
- المنتصف في النحو(9).

---

(1) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31 ج2، ص 348.

(2) أنباه الرواة، ج2، ص 340.

(3) بروكلمان، ج2، ص 110.

(4) معجم الأدباء، ج12، ص 110.
هدية العارفين، ج1، ص 110.

(5) الخصائص ، ج1، ص 84.

(6) هدية العارفين، ج1، ص 652.

(7) المصدر السابق، ج1، ص 652.

(8) معجم الأدباء، ج12، ص 110.
كشف الظنون، ص 185.

(9) الخصائص ، ج1، ص 109.
و سر الصناعة، ج1، ص 109.
و نزهة الألباء، ص 228.
وكشف الظنون، ص 1712.

- المنصف في شرح تصريف المازني: وقد طبع بثلاثة أجزاء بمصر، وقد ذكره ابن جني في كتبه، وورد باسم (المصنف) أيضاً(1).
- من نسب إلى أمه من الشعراء:رواه ابن جني عن محمد بن حبيب بن أمية، وأضاف إليه تعليقات ، ومنه نسختان بدار المصرية(2).
- المهذب في القراءات(3).
- النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئته: وقيل : اسمه (النقد) (4).
- النوادر الممتعة: وذكره ابن جني، وقال: "مقداره ألف ورقة"(5).
- الهجاء وقد وعد بتأليفه (6).
- الوقف والابتداء(7)

إن الذي يطلع على كتب اللغة، وأصول النحو، وكتبالتصريف، والمعجمات يجد أثر ابن جني واضحاً فيها، من خلال الاعتماد على كتبه التي كانت المعين لها . يقول ميتس: "وكما أن كتب اللغة التي ألفت بعد الجوهري كلها عيال عليه، فكذلك كتب علم الاشتقاق، وفقه اللغة ومعرفة أسرار العربية فإنها مما ابتكر الإمام ابن جني الذي فهم أسرار العربية، وفلسفتها، وبخاصة الاشتقاق، وأنه لمن المؤسف ألا يأتي بعد ابن جني عالم يتمُّ ما بدأ بهن مع أن كل الذين جاؤوا من

---

(1) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31، ج2، ص 348.

(2) كشف الظنون، ص 1914.

(3) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31، ج2، ص 348.

(4) معجم الأدباء، ج 12، ص 110.

(5) المصدر السابق، ج12، ص 110، الخصائص، ج1، ص 332.

(6) الخصائص،ج 3، ص 23.

(7) الفهرست، ص 134.

ومعجم الأدباء، ج12، ص 110.

بعده قد استفادوا من كتبه"(1). ولا يعلم حقيقة أثر ابن جني في التصريف، واللغة إلا من أطلع على آثار الصرفيين، وأصحاب المعجمات من بعده، فإنها كلها مطبوعة بطابعه(2). ومن يتصفح (لسان العرب) و (المخصص) لابن سيده و(المحكم) له و (سر الفصاحة) للخفاجي، و(المثل السائر) لابن الأثير، و(الأشباه والنظائر (للسيوطي)، و(الاقتراح) له، وكتب التصريف يدرك مدى الأثر الذي طبعه فيها، فصاحب اللسان كثير النقل عن ابن جني، وقد ضربنا أمثلة لذلك ، وكذلك ابن سيده في كتابيه : (المخصص)، و(المحكم)، وربما أورد ألفاظه، وعباراته دون أن يشير إليه(3). فمثلاً يقول ابن سيده في بحث اللغة ، أمتواطاً عليها، أم إلهام: "وقد أدمنت التنقير، والبحث مع ذلك عن هذا الموضع، فوجد الدواعي، والخوالج قوية التجاذب لي مختلفة جهات التغول على فكري، وذلك إذا تأملنا حال هذه اللغة الشريفة..." وأول الكلام في (الخصائص): " وأعلم فيما بعد أنني مع تقادم الوقت دائم التنقير، والبحث عن هذا الموضعن فأجد الدواعي، والخوالج قوية التجاذب لي مختلفة جهات التغول على فكري". وفي (المحكم) : ترجمة (فوه) يسوق ابن سيده كلاماً طويلاً في أصل كلمة (فم)، ثم يقول: "فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس بلغة في هذه الكلمة ( فمه)". ولم ينسبه ابن سيده إلى ابن جني، وهذا البحث برمته في (سر الصناعة) في أول حرف الميم"(4). وفي (المحكم) أيضاً: نقل فصلاً في تفسير النحو أنشأه ابن جني في (الخصائص) ولم يعزه إلى صاحبه، و جاء صاحب اللسان فعزاه إلى ابن سيده! (5). ويذكر

---

(1) الحضارة الإسلامية، ص 227.

(2) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31، ج1، ص 111 .

(3) مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد 31، ج4، ص 647 .

(4)ابن سيدة:المحكم، ج2، ص 68، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر:دار الكتب العلمية..عن مقدمة الخصائص، ص 31.

(5) المحكم، ج2، ص 336.. عن مقدمة الخصائص، ص 29.

السيوطي في مقدمة (الاقتراح) أنه استمد كثيراً من كتاب (الخصائص) لابن جني؛ فإنه وضعه في هذا المعنى، وسمّاه: (أصول النحو)" (1). ولو تصفحت كتاب (الأشباه والنظائر) له، وتابعت العناوين التي صدّرها بحثه لوجدت أُثره فيه بيِّناً، فإنك تجد فيه من مثل: الاتباع والاتساع، إجراء اللازم مجرى غير اللازم، مطابقة المعنى للفظ ، إصلاح اللفظ، الاستغناء ، وغير ذلك، ومجرد النظر إلى هذه العناوين فيه دلالة واضحة على أثر ابن جنّي فيه. ولم يكن ابن جني إماماً في النحو والصرففقط، ولم يكن من العلماء الذين يقتصرون على مجالس العلم، والتعليم، أو حتى التأليف، إنما كان ابن جني كمن يريد أن يملك نواصي اللغة، فهو إلى جانب ما سبق يعد من أئمة الأدب، جمع إتقان أهل العلم إلى ظرف أهل الكتابة، والشعر. وهو الأمر الذي دفع الثعالبي لينعته في (يتيمية الدهر) بقوله: "إليه انتهت الرياسة في الأدب". وقال الباخرزي في ( دمية القصر) موضحاً: "ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ما له، فقد وقع عليها من ثمرات الإعراب ولا سيما علم الأعراب". وكدليل على ذلك: فقد أثبت ياقوت في (معجمه)عن خطبة أبي الفتح خطبة نكاح من إنشائه يقول فيها: ""الحمد لله فاطر السماء والأرض، ومالك الأبرام، والنقص، ذي العزة والعلاء، والعظمة، والكبرياء، مبتدع الخلق على غير مثال، والمشهود بحقيقته في كل حال، الذي ملأت حكمته القلوب نوراً، فاستودع علم الأشياء كتاباً مسطوراً ، وأشرق في غياهب الشبه خصائص نعوته، واعترفت أرجاء الأرض بملكوته، أحمده حمد معترف بجزيل نعمه، وأحاظيه، ملتبساً بسنيّ قسمه، وأعاطيه، وأومن به في السر والعلن، واستدفع بقدرته ملمّات الزمن، واستعينه على نوازل الأمور، وأدرئه في نحر كل محذور، وأشهد شهادة تخضع لعلوها السماوات، وما أظلت، وتعجز عن

---

(1) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق: الدكتور محمود سليمان ياقوت، سنة 14 26هـ، ص2.

حملها الأرضون، وما أقلت، إنه مالك يوم البعث، والمعاد، القائم على كل نفس بالمرصاد وأن لا معبود سواه، ولا إله إلا هو، وأن محمداً صلى الله عليه وسلم، وبجّل، وكرّم عبده المنتخب ، وحجّته على العجم والعرب، ابتعثه بالحق إلى أوليائه ضياءً لامعاً وعلى المراق من أعدائه شهاباً ساطعاً، فابتذل في ذات الله نفسه، وجهدها، وانتحى مناهج الرشد و قصدها، مستسهلاً ما يراه الأنام صعباً بقلبٍ غير مذهول، وعزم غير مغلول، يستنجز الله صادق وعده، ويسعى في خلود الحق من بعده، إلى أن وطّد بواني الدين، وأرساها وشاد شرف الإسلام ، وأسِماها، فصرم مدّته التي أوتيها في طاعة الله موقفاً حميداً، ثم انكفأ إلى خالقه مطمئناً به فقيداً، صلى الله عليه وسلم ما أومض في الظلام برق، أو نبض في الأنام عرق وعلى الخيرة المصطفين من آله، والمقتدين بشرف فعاله. وإن مما أفرط الله تعالى به سابق حكمه، وأجرى بكونه قلم علمه، ليضم بوقوعه متباين الشمل ، ويزم به شارد الفرع إلى الأ صل، أنّ فلان بن فلان، وهو – كما يعلم من حضر من ذوي الستر، وصدق المختبر– مشجوع الخليقة، مأمون الطريقة، متمسك بعصام الدين، أخذُ بسنة المسلمين، خطب للأمر المحموم، والقدر المحتوم، من فلان بن فلان الظاهر العدالة، والإنصاف، أهل البر، وحسن الكفالة، والكفاف، عقيلته فلانة بنت فلان ، خيرة نسائها، وصفوة أبائها في زكاء منصبها، وطيب مركبها، وقد بذل لها من الصداق كذا، وكذا، فليشهد على ذلك أهل مجلسنا ، وكفى بالله شهيداً ، ثم يقرهما، ثم يقال: "لاءم الله على التقوى كلمتيكما، وأدام بالحسنى بنيكما، وخار لكما فيما قضى، ولا أيتركما صالح ما كسا، وهو حسبنا وكفى"(1).

والخطبة تنبئ بنفسها على ما فيها من جزالة اللفظ، وبلاغة الأسلوب وجماله. وإضافة لذلك فقد كان لابن جني ملكة الشاعر وحسه، حتى أنه ليقرض الشعر،

---

(1) معجم الأدباء، ج 12، ص 93–96..

وينظمه بما يعبِّر عن حسن تأتيَّه الصنعة على طريق شعراء دهره. يقول الباخرزي: "فوربي إنه كشف الغطاء عن شعر المتنبي، وما كنت أعلم به أنه ينظم القريض، أو يسيغ ذلك الجريض، حتى قرأت له مرثية في المتنبي أولها:

غاض القريض وأودت نضرة الأدب *** وصوحت بعد ري دوحة الكتب"(1).

وقد قال الثعالبي: "وقد كان الشعر أقل خلاله؛ لعظم قدره، وارتفاع حاله، ومما انتجته قريحته أيضاً: قوله في الغزل."

غـــزال غيـــر وحشـــيّ *** حكـــى الوحشيّ مقلته

رأه الورد يجني الورد *** فاستكســـاه حلـــــــته

وشمّ بأنفه الريحـــــان *** فاستهـــداه زهـــرتـــه

وذاقت ريقه الصهبـــاء *** فاختلســـتـــه نكهتـــه(2).

---

(1) دمية القصر، ص 297.

(2) الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ج1، ص 137.

**المبحث التاسع : أخلاقه ومذهبه وفكره:**

**أ/ أخلاقــه:**

كان ابن جني رجل جد، وأمرأ صدق في قوله، وفعله، فلم يؤثر عنه ما أثر عن أمثاله رجال الأدب في عصره من اللهو، والشرب، والمجون، وكان عفّ اللسان، والقلم يتجنب الألفاظ المندية للجبين(1)، وعرف ابن جني بطيب الأخلاق، والعفة، والأخلاص، وقد ذكر ذلك الشريف الرضي في رثائه له(2). ولا أخال الشريف إلا صادقاً في قوله في وصف خلقه، أو وصف صورة مقاربة على الأقل. جاء في (معجم الأدباء) أن أبا الحسين القمي، حفيد أبي اسحاق القمي، صاحب ديوان صمصام الدولة لقى ابن جني مرة في الديوان فجعل يتحدث تارة مع أبي الحسين، وتارة مع جده أبي إسحاق، وكان لابن جني عادة في حديثه بأن يميل شفته ويشير بيده، فبقى أبو الحسن شاخصاً ببصره ، يتعجب منه . فقال له ابن جني: "مالك يا أبا الحسن؟ تحدق النظر إلي، وتكثر التعجب مني"، قال: "شئ طريف" . قال: "وما هو؟" قال: "شهدت مولاي الشيخ، وهو يتحدث، ويقول ببوزه كذا وبيده كذا كقردٍ رأيته اليوم عند صعودي إلى دار المملكة، وهو على شاطئ دجلة يفعل مثل ما فعل الشيخ". فامتعض أبو الفتح، وقال: "ما هذا القول يا أبا الحسين؟!" –أعزك الله – ومتى رأيتني أمزح فتمزح معي؟ أو أمجن فتمجن بي؟" فلما رآه أبو الحسين قد حرد، واستشاط غضباً، قال: "المعذرة أيها الشيخ إليك، وإلى الله تعالى عن أن أشبهك بالقرد، وإنما شبهت القرد بك!" فضحك أبو الفتح، وقال: "ما أحسن ما اعتذرت". وعلم أبو الفتح أنها نادرة تشيع، فكان يتحدث بها هو دائماً(3). وهذه النادرة التي يرويها لنا ياقوت تصوّر جديته في أموره، وبُعده عن المجون . ومن خصال ابن جني البارزة : الأمانة و الوفاء، فقد كان

---

(1) مقدمة الخصائص، ص 14.

(2) مجمع المجمع العلمي العربين مجلد 30، ج4، ص 608.

(3) معجم الأدباء، ج5، ص 16.

أميناً في التحدث عن شيوخه. دقيقاً في النقل عنهم، فهو يذكر الأبواب و الفصول التي قرأها على شيخه أبي علي، أو على غيره، وأحياناً يذكر الأمكنة التي قرأها فيها، ويذكر أنه نسى اللفظ الذي سمعه، وأنه ينقل المعنى. وكان وفياً لشيوخه ولاسيما أبي علي، فهو يذكره بالإعجاب والثناء الحسن، والترحم عليه، والترضي عنه، وكان متسماً بأخلاق العلماء في البحث، ولا يستكبر أن يسأل شيخه، أو أن يكتب له يسأله، فقد كتب له يسأله عن مسألة من الموصل إلى حلب، كما جاء في (الخصائص): وقد كان أبو علي – رحمه الله– كتب إليّ من حلب، وأنا بالموصل مسألة أطالها في هذه اللفظة، يعني أوّتاه،: اسم اتألم. جواباً على سؤالي إيّاه عنها"(1).

**ب/ مذهبه العقدي:**

**هل كان ابن جني معتزلياً؟**

إن من أهم شيوخ ابن جني الذين أخذ عنهم، ولازمهم: أبو علي الفارسي المتوفى سنة 377هـ وكان متهما بالاعتزال(2).

قال السيوطي: "إن ابن جني كان معتزلياً ".

ويقول الأستاذ أحمد أمين عن المعتزلة: "حكموا العقل... حتى في باب اللغة، والنحو وكانوا يميلون إلى العقل، فزعيم القائلين بالقياس،واستعمال ما لم يرو العرب قياساً على ما رووه – وذلك من غير شك يحتاج لقوة عقلية، لا مجرد رواية– هو أبو علي الفارس، وتلميذه ابن جني، وهما من المعتزلة"(3). وابن جني عاش في القرن الرابع الهجري ذلك أنه من أكبر ما تمتاز به الحركة الفكرية في هذا القرن لظهور مذهب الشيعة(4). ومن الثابت أن ابن جني كان معتزلياً،

---

(1) الخصائص، ج3 ص 38.

(2) الصفدي: الوافي بالوفيات، نش : دار إحياء التراث العربي، ط: عام 2000م، ج11، ص 379.

(3) ظهر الإسلام، ج4، ص 22

(4) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري، ج1، ص 1 19..

تترددآراؤه في الاعتزال في كتبه، وتطبع بحثه أحياناً، ومن الأمثلة التي تدل على اعتزاله:

- قوله في كتابه (الخصائص):" قال بعض الناس:"إن الفعل لله، وأن العبد مكتسبه" وإن كان هذا خطأ عندنا، فإنه قول لقومٍ"(1). وقد أورد الأستاذ محمد علي النّجار(2)، والدكتور عبده الراجحي(3)، والدكتور محمد خضر(4) أمثلة كثيرة من كتب ابن جني تؤيد اعتزاله.
- قوله في (الخصائص ) أيضاً: "الحمد لله الواحد العدل القديم"، وفي مكان آخر يقول: "وكذلك أفعال القديم سبحانه".وفي مكان آخر:"وكذلك أفعال القديم سبحانه"... وغير ذلك(5).
- وجاء في (الخصائص) أيضاً : "وكذلك أفعال القديم سبحانه، نحو خلق الله السماء، والأرض، وما كان مثله. ألا ترى أنه – عز اسمه– لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا، ولو كان حقيقة لا مجازاً لكان خالقاً للكفر، والعدوان وغيرهما من أفعالنا – عز وعلا–"(6). وهذا بلا شك رأي المعتزلة جاء في كتاب (مقدمة في أصول التفسير) لشيخ الإسلام ابن تيمية– رحمه الله– "وأما عدلهم: فمن مضمونه أن الله تعالى لم يشأ جميع الكائنات، بل عندهم أن أفعال العباد لم يخلقها الله، لا خيرها، ولا شرها"(7).

---

(1) الخصائص ، ج2، ص 213.

(2) مقدمة الخصائص، 43.

(3) فقه اللغة في الكتب العربية،ص 189.

(4) د. محمد خضر: فقه اللغة، ص 56.

(5) الخصائص ، ج2، ص 449.

(6) شيخ الإسلام ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير، ص 37.

(7) الخصائص، ج2، ص 449.

- وجاء في (الخصائص): " فأما قوله سبحانه –: (وفوق كل ذي علم عليم)": فحقيقة لا مجاز، و ذلك أنه – سبحانه– ليس عالماً بعلم، فهو إذن العليم فوق ذوي العلوم أجمعين.
- ويقول أيضاً: "ولسنا نثبت له – سبحانه– علماً، لأنه عالمٌ بنفسه"(1).
- وجاء في المبهج: "وقال لي مرة بعض أصحابنا من المتكلمين".
- وفي (الخصائص): " (باب في قولة اللفظ لقوة المعنى) : وذاكرت بهذا الموضع بعض أشياخنا من المتكلمين فسرّ به، وحسُن في نفسه" فهو يذكر المتكلمين، ويذكر أنهم أصحابه، وأشياخه(2)؛ فليست هناك شبهة في أنّه معتزلي.

2/ **هل كان شيعياً**:

اختلف العلماء في تشيّع ابن جني: فقال بعضهم: إنه كان شيعياً ودليلهم:

1. ورد اسمه في (أعيان الشيعة) : "أبو الفتح ، عثمان بن جني، من مشايخ السيد الرضي.
2. وورد ذكر قسم من مؤلفاته في كتاب(الذريعة إلى تصانيف الشيعة): "...و(الخصائص): ويقال له: (خصائص العربية في فلسفة هذه اللغة)، وهو في النحو، لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي".
3. الصلاة على سيدنا علي– رضي الله عنه: ذكر في (الخصائص): "ومنه قول عليّ – صلوات الله عليه:" إلى الله أشكو عجري، و بجري(3):. "وقد كان هذا من تقاليد الشيعة ومما يحرصون عليه".

---

(1) المبهج ، ص 35.

(2) الخصائص، ج3، ص 266.

(3) محسن الأمين: أعيان الشيعة، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، سنة الطبع: 1403–1983م، ج39، ص 209.
وأغا بزرك الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، نشر: مكتبة نرجس، ج7، ص 163.
والخصائص ، ج2 ص 135.
وتقي الدين القريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1 1 418هـ ج4، ص 156.

4. ونراه في خطبة (الخصائص ) يقول: "صلى الله على صفوته محمد، وآله المجتبين، عليه وعليهم السلام أجمعين"، ونراه يغفل ذكر الصحابة – رضوان الله عليهم– في هذا المقام، وكان هذا من شعار الشيعة".
5. علاقته الوطيدة بعضد الدولة ، وهو شيعي(1).
6. أما اعتزاليته: فالعلاقة بين التشيع، والاعتزال وثيقة يقول ميتس: "أما من حيث العقيدة، والمذهب: فإن الشيعة هم ورثة المعتزلة،– وأنّ عضد الدولة،–وهو من الأمراء المتشيعيين– يعمل حسب مذهب المعتزلة". ويصرّح المقدسي بأن الفاطميين يوافقون المعتزلة في أكثر الأصول(2).

وهناك آخرون يرون أنّ ابن جنّي لم يكن شيعياً، وإنّما كان يصانع الشيعة، لأنّ بيدهم السلطان.

فالأستاذ محمد النّجار يقول في مقدمة (الخصائص) : "ولم يعرف عن ابن جني أنه كان شيعياً، ولكن يبدو من أمره أنّه كان يصانع الشيعة" وكذلك قال محققو(سر الصناعة) (3)، ودليل أصحاب هذا الرأي هو:

1. الترضي عن سيدنا عمر – رضي الله عنه– جاء في (المصنف): "ومنه قول عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– " اخشَوشَنُوا وتمعددوا"". وجاء فيه: "وقرأ عمر بن الخطاب – رحمة الله عليه ورضوانه: (الله لا إله إلا هو الحي القيوم)". ونحوه في أماكن أخرى(4).
2. الصلاة على الصحابة رضوان الله عليهم مع النبي صلى الله عليه وسلم: جاء في (المقتضب): "والحمد لله رب العالمين وصلى الهل على سيدنا محمد

---

(1) مقدمة الخصائص، ص 37–38. الكامل، ج 6 ص 146.

(2) المقدسي، 2 38– 439.

(3) مقدمة الخصائص، ومقدمة سر الصناعة، ص 34–41.

(4) المنصف، ج1، ص 129. ج2 ص 18، ج 3، ص 63.

النبي وآله وصحبه وسلم تسليماً" . وفي (التصريف الملوكي) : "وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله، وصحبه، وسلم"(1).

مما تقدم نرى أن القول الراجح: أنه ليس شيعياً، وإنما كان مصانعاً للشيعة، وكان من دواعي مصانعته لهم أنه إنما كان ذوو السلطان من آل بويه منهم، وهو كان متصلاً بهم صلة قوية، وكان البويهيون يحرصون على إظهار شعائر الشيعة.

### 3/ هل كان شعوبيًا؟

كان ابن جني عربي المنشأ، والثقافة ولم يكن عربي النسب، فقد كان رومياً يونانياً، كما ذكر ذلك في أبياته التي نقلناها عنها :

فإن أصبـــح بلا نســـب  فعلمي من الورى نسبي
على أنّـــي أؤول إلـــى  قـــرومٍ ســـادةٍ نُخُـــب
قياصـــرةٌ إذا نَطقُـــوا  أرم الدهر ذو الخطب
أُلاكُ دعاء النبيُّ لهـــم  كفى شرفاً دُعاءُ نبي.

فهل كان شعوبياً يبغضُ العرب، أم كان يحبّهم ويفضلهم؟ نستطيع أن نجيب على هذا السؤال من ناحيتين:

1-موقفه من العرب.

2-موقفه من العربية.

**أولاً : موقفه من العرب:**

أما موقفه من العرب فإنه موقف الحب، والإعجاب والتقدير البالغ لهم. وهو يكرر هذا الأمر في كثير من المناسبات في كتبه، ومن أمثال ذلك:

- جاء في (الخصائص) : "فإن قلت: "ومن أين يُعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر، واستشفته، وعنيت بأحواله، وتتبعته حتى تحامت هذه المواضع التحامي الذي نسبته إليها، وزعمته مراداً لها؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعاً، وأيبس طيناً من أن يصلوا إلى هذا القدر اللطيف الدقيق الذي

---

(1) المقتضب، ص 35، التصريف الملوكي ص2.

لا يصح لذي الرقّة، والدقّة منّا أن يتصوّره، إلّا بعد أن توضح له أنحاؤه، بل أن تشرح له "قيل له: "هيهاتّ ! ما أبعدك عن تصوّر أحوالهم، وبُعد أغراضهم، ولطف أسرارهم!" (1).

- وجاء في (الخصائص) أيضاً: "هداهم الله لذلك، ووقفهم عليه؛ لأن في طباعهم قبولاً له، وانطواء على صحة الوضع فيه؛ لأنهم ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من لطف الحس، وصفائه، ونصاعة جوهر الفكر، ونقائه، لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة، إلا ونفوسهم قابلة لها"(2).

**ثانياً: موقفه من العربية:**

وكان ابن جني محباً للعربية كحبه للعرب، وهو يكرر ذلك في مواطن كثيرة، بحيث لا يبقى للقارئ في كتبه أيّ شك في إعجابه الكبير بها. قال ابن جني: "لو أحسّت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة، وما فيها من الغموض، والرقة، والدقة، لاعتذرت من اعترافها بلغاتها، فضلا عن التقديم لها، والتنويه منها"(3). وقال أيضاً: "... وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة، والرقة، والإرهاف ما يملك عليّ جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر!" . ولا يذهبن بك الظن أن الأبيات التي قا لها تدل على شعوبية فيه، وعلى بغضٍ للعرب يطويه، فهو لم ينتقص أمة ولا شعباً، وإنما ذكر انتسابه إلى العلم، وهو من أجلّ الأنساب، فإن انتسب أحد إلى

---

(1) الخصائص، ج1، ص 72.

(2) المصدر السابق، ج1، ص 238.

(3) الخصائص، ج3، ص 242.

* أبوحنيفة النعمان بن ثا بت الكوفي(80-150هـ/ 699-767م) فقيه وعالم مسلم، وأول الأئمة الأربع عند أهل السنة والجماعة، وصاحب المذهب الحنفي في الفقه الإسلامي.

** محمد بن الحسن الشيباني (131هـ-189م) عالم مسلم ، فقيه ومحدث لغوي، صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان، وناشر مذهبه، يلقب (صاحب أبي حنيفة، وفقيه العراق).

فلان أو فلان، فإن ابن جنّي ينتسب إلى العلم، وينتمي إليه، مع أن نسبه ليس قاصراً، فهو ينتمي إلى قياصرة ملكوا الدنيا، فهل في هذا بأس؟! وهل فيه انتقاص من أمةٍ ، أو شعب؟ أو إنّ ذكر نسبهُ بخير عُدّ هذا انتقاصاً لنسب الآخرين؟. لا شك أن ابن جنّي – كما نقلنا طرفاً من نصوصه– لا ينطوي على شئ من الشعوبيّة، بل العكس تماماً كان قلبه مفعَماً بالحُب الكبير، والتقدير البالغ للعرب، ولغتهم.

**ثالثاً/ مذهبه الفقهي:**

لم تذكر المصادر التي وقفتُ عليها أن ابن جني كان يتقيد بمذهب فقهي معيّن، وأن كنت أجده في كتبه يشير إلى أبي حنيفية*، وصاحبه محمد بن الحسن الشيباني** رحمهما الله– وقد كان يرجّح آراء الحنفية على الشافعية. يقول الأستاذ النجار: "يبدو أن ابن جني كان حنفي المذهب، وإن لم يكن، فقد كان له هوى في هذا المذهب، وانعطف نحوه"(1).

**رابعاً/ مذهبه النحوي:**

كان ابن جني – كشيخه أبي علي الفارسي– بصريًّا؛ فهو يجري في كتبه، ومباحثه على أصول هذا المذهب (2). وأجد أن ابن جني يشير إلى البصريين بقوله: "أصحابنا"، وهو مصطلح أطلقه ابن جني على أتباع هذا المذهب..، قال ابن جني: "وكان يجب على أصحابنا إذا ذكروا فروع الحروف، نحو ألف الإمالة، وألف التفخيم، وهمزة بين بين، أن يذكروا أيضاً الياء في نحو: (قُيل) و(بُيع). والواو، نحو (مذعور)، و (ابن بور)" (3).

---

(1) مقدمة الخصائص، ص 40–163.

(2) مقدمة الخصائص، ص 44.

(3) سر صناعة الإعراب، ج1، ص 56.

**المبحث العاشر : رأي ابن جني في اللغة:**

يرى ابن جني أن اللغة: أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم، وهذا في الواقع تعريف الكلام لا اللغة، ويقول أيضاً: غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف، إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوماً: هي من عند الله واحتج بقوله سبحانه: (وعلم آدمَ الأسماءَ كلَّها)(البقرة:31)، وهذا لا يتناول موضع الخلاف، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدر آدم على أن واضع عليها. وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة، فإن كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به ثم يشرح ابن جني طريقة المواضعة بقوله. "ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً، وذلك أنهم ذهبوا إلى أنّ أصل اللغة لابد فيه المواضعة. قالوا: وذلك بأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب، وأخف، وأسهل من تكلف إحضاره كبلوغ الغرض في إبانة حاله".

ثم يعود فيذكر نظرية أخرى عن أصل اللغة، هي أنّ منبع اللغة: الأصوات الطبيعية، والصيحات البدائية التي كان الإنسان الأول يؤديها كتعبيرات طبيعية عن انفعالاته. وقال أيضاً: "ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما من الأصوات المسموعات كدويّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيح الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح، متقبل". ثم يعود ابن جني في نفس الصفحة إلى القول: بأنها من عند الله عز وجل، ويقوّي في نفسه اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه، وأنها وحيّ!.

# الفصل الثاني

# جهوده في التأصيل النحوي

**المبحث الأول : في المسائل النحوية:**

إن ابن جني كما درس اللغة، والتصريف درس النحو، وجوّد فيه، وعُرف به، فكان يترجم له باسم: ابن جني النحوي(1). وكان من أعلم أهل الأدب به. قال ابن الانباري: "وأما أبو الفتح عثمان بن جني النحوي: فإنه كان من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو،والتصريف"، وكذا قال ياقوت، وجاء نحوه في (مفتاح السعادة) (2). وقال الباخرزي: "ليس لأحدٍ من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ماله ، ولاسيما في علم الإعراب؛ فقد وقع منها على ثمرة الغراب"(3). وجاء في بعض الكتب: "أنه وقف حياته على النحو خاصة"(4). فهو – إذن– درس النحو، وكتب فيه، واشتهر به، وعرف. وسأحاول في هذه الرسالة أن أبين منهجه في النحو بترسم معالمه، وحدوده، كما درس سائر العلوم العربية الأخرى، وألف فيها.

**أ– أصول النحو:**

يقصد بأصول النحو أدلة النحو، التي تفرعت منها فروعه، وفصوله(5). وقد كان لابن جني في أصول النحو باع طويل، وجهد كبير، وهو أول من ألف بهذه السعة، وهذا الشمول، وقد تحامى البصريون، والكوفيون الخوض في أدنى أوشاله، وخلجه، فضلاً عن اقتحام غماره، ولججه(6). ولقد ألف أبوبكر بن السراج – المتوفى سنة 210هـ– في أصول النحو، إلا أنّه– كما قال أبو الفتح– "لم يلملم فيه بما نحن عليه إلاّ حرفاً، أو حرفين في أوله"(7). وصنف أبو

---

(1) معجم الأدباء، ج12، ص 81. إنباه الرواة، ج2، 2335. نزهة الألباء ص 228.

(2) المصدر السابق، ص 288. معجم الأدباء، ج12، ص 81. مفتاح السعادة، ج1، ص 114.

(3) دمية القصر، ص 297.

(4) دائرة المعارف الإسلامية، ج1، ص 122–123.

(5) لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، نشر: دار الفكر، سنة النشر: 1391– 1971م، ط: 2، ص 80.

(6) الخصائص، ج1، ص 302.

(7) المصدر السابق، ج1، ص 2–3.

* الأخفش الأوسط: إمام النحو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري مولى بني مجاشع أخذ عن الخليل بن أحمد ولزم سيبويه حتى برع وكان من أسنان سيبويه بل أكبر. قال أبو حاتم السجستاني كان الأخفش قدريا رجل سوء كتابه في المعاني صويلح وفيه أشياء في القدر. وقال أبو عثمان المازني كان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل. وأخذ عنه المازني وأبو حاتم وسلمة وطائفة، وكان ثعلب يفضل الأخفش ويقول كان أوسع الناس علماً. وله كتب كثيرة في النحو والعروض ومعاني القرآن.

الحسن الأخفش* سعيد بن مسعدة المتوفى سنة 210هـ في شئ من المقاييس كتيّباً قال أبو الفتح: "إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت أنا نبهنا عنه، وكفيناه كفلة التعب به"(1). والكتاب الذي صنفه لهذا الغرض هو كتابه المشهور: (الخصائص)، وكان ابن جني مُعظّماً له، لاعتقاده أنه: "أشرف ما صُنف في علم العرب، وأذهب في طريق القياس، والنظر"(2). و"ليس غرضه الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم؛ لأن هذا أمرٌ قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبنيّ على إثارة معادن المعاني، وتقدير حال الأوضاع، والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي، والقول على أوائل أصول هذا الكلام"(3).

**ب- أثر العلوم الإسلامية الأخرى فيه:**

لقد استفاد العلماء كابن جني ممن ألف في أصول النحو من علم الكلام، والمنطق، وأصول الفقه، ومصطلح الحديث.. واستفاد ابن جني من المصطلحات، ومن طريقة البحث ومن يقرأ له كتاباً في أصول النحو يلمس الأثر واضحاً فيه. وقد ذكر ابن جني ذلك بتصريح أكثر من مرة، فيذكر أن عمل كتاب (الخصائص) على مذهب أصول الكلام، والفقه، فيقول: "وذلك أنا لم نرَ أحداً من علماء البلدين – البصرة، والكوفة- تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام، والفقه"(4). ويقول في مكان آخر: "إن هذا الكتاب ليس مبنيّاً على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدأ، وعلام نمى، وهو كتابُ يتساهم ذوو النظر من المتكلمين، والفقهاء والمتفلسفين، والنحاة، والكتّاب، والمتأدبين التأمل له، والبحث عن مستودعه "(5).ويذكر أن علل النحويين أقرب إلى علل المكتلمين منها إلى علل المتفقهين، فيقول: "أعلم أن علل

---

(1) الخصائص، ج1 ص 1-2

(2) المصدر السابق، ج1، ص1.

(3) المصدر السابق، ج1، ص 32-67.

(4) الخصائص، ج1، ص 2.

(5) المصدر السابق، ج1، ص 67.

النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"(1). وفي مكان آخر: "وعلل النحو وإن كانت ليست في سمت العلل الكلامية البتة إلا أنها أقرب إليها من العلل الفقهية"(2).

ويذكر أيضاً أن كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة إنما ينتزع أصحابه منها العلل(3). ولو أنا تابعنا العناوين التي يصدّر بها بحوثه في كتاب (الخصائص) لكفانا ذلك مؤونة البحث عن التشابه بينها، فهي مأخوذة من أصول الفقه، ومن علم الكلام، والمنطق، فهو يتكلم في: علل العربية أكلاميةهي أم فقهية؟. العلل الموجبة، والمجوّزة، الاستحسان، تخصيص العلل ، تعارض العلل، العلة القاصرة، علة العلة، دور الاعتلال المعلول بعلتين، الحكم يقف بين الحكمين، خلع الأدلة، الاكتفاء بالسبب من المسبب، وبالعكس. ونحو ذلك..، فتتبع العناوين وحدها بذلك على أثر الفقه، وعلم الكلام، والمنطق في بحثه. وذكر صاحب (الاقتراح) أن ابن جني قال في (الخصائص): "إذا أدّاك القياس إلى شئ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشئ آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"(4). وهذا يشبهه من أصول الفقه، وهو:**(قاعدة نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه)**. وعلى هذا أجمعت كتب أصول النحو، فلو تصفحت كتاب (لمع الأدلة) لابن الأنباري، أو (الاقتراح) للسيوطي، وغيرها من كتب الأصول لظهر ذلك جلياً واضحاً.

جاء في (الاقتراح): "أن الحكم النحوي ينقسم إلى رخصة وغيرها"[5]. وهو يشبه ما في أصول الفقه من انقسام الحكم الشرعي إلى رخصة، وعزيمة وجاء في

---

(1) الخصائص ، ج1، ص 48.

(2) المصدر السابق، ج1، ص 53.

(3) المصدر السابق، ج1، ص 163.

(4) الخصائص، ج1، ص 125.

(5) الاقتراح ، ص 86.

(لمع الأدلة): "إذا تعارض المانع، والمُقتضى قدّم المانع . ومن ذلك: ما وُجد فيه سبب الإمالة، ومانعها لا يجوز إمالته[1]. وهو يشبه القاعدة الفقهية : **(درء المفاسد مقدم على جلب المصالح)**.إذن فأثر الفقه، والمنطق وأصول الفقه واضحٌ فيما يبحثه ابن جني من قضايا نحوية، فمثلاً في لفظه (ضرجت به) يقول: "لا يمكن اعتداد الباء كأنها بعض الفعل؛ لأن هنا دليلاً آخر يدل على أنها كبعضالاسم. ألا ترى أنك تحكم عليها، وعلى ما جرته بأنهما جميعاً في موضع نصب بالفعل حتى أنك لتجيز العطف عليهما جميعاً بالنصب، نحو قولك:" مررت بك، وزيداً"، و"نزلت عليه، وجعفراً؟ فإذا كان هناك أمران: أحدهما على حكم، والآخر على ضده، وتعارضا هذا التعارض ترافعا أحكامهما"[2]. ويتكلم ابن جني على العلة في النحو، كأنه يتكلم على العلة في المنطق، فيقول: "ومن بعد: فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة، ألا ترى أن السواد هو علة لتسويد ما يحله؟ وإنما صار كذلك نفسه، لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية"[3]. وفي باب الحكم للطارئ يقول: "اعلم أن التضاد في هذه اللغة جاء مجرى التضاد عند ذوي الكلام، فإذا ترادف الضدان في شئ منها كان الحكم منهما للطارئ فأزال الأول، وذلك كلام التعريف إذا دخلت على المتون حذفت له تنوينه، كرجل، والرجل. وغلام، والغلام؛وذلك أن اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير، فلمّا ترادفا على الكلمة تضادا، فكان الحكم لطارئهما، وهو اللام، وهذا جاء مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد، كالأسود يطرأ عليه البياض، والساكن تطرأ عليه الحركة، فالحكم للثاني منهما ولولا أن الحكم للطارئ لما تضاد في الدنيا عرضان"[4] . وفي باب الحمل على أحسن القبيحين: كأنه يتكمل في بحث فقهي، ،

---

([1]) المصدر السابق، ص 71.

([2]) الخصائص، ج1، ص 102.

([3]) الخصائص : ج1، ص 174.

([4]) المصدر السابق، ج3، ص 62.

فيقول: "اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المُحيلة؛ وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين، لا بد من ارتكاب أحدهما فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما، وأقلهما مخشاً"[1]. وهذا يشبه القاعدة الفقهية **(يرتكب أخف الضررين؛ دفعاً لأعظمهما)**. ويضرب مثالاً لذلك، فيقول : "... في نحو: (فيها قائماً رجل) لمّا كنت بين أن ترفع قائماً؛ فتقدّم الصفة على الموصوف- وهذا لا يكون- وبين أن تنصب الحال من النكرة، وهذا على قلّته جائز حملت المسألة على الحال فنصبت"[2]. ويتكلم ابن جني عن "العربي الذي يرد عنه الحديث مخالفاً لأحاديث أخرى موثوق بها، أو الثقة الذي خالف من هو أوثق منه، أو ما يسمى عندهم: **(الحديث الشاذ)** . ويعقد باباً في: "الشئ يُسمع من الفصيح لا يُسمع من غيره" . وهو يشبه عند المحدثين **(الحديث الغريب)**، وهو الذي يأتي عن ثقة، لا يأتي عن غيره. ويعقد- كذلك- باباً في: "صدق النقلة، وثقة الرواة، والحملة" . كما يفعل المحدثون في الجرح والتعديل. إن أثر علم الكلام، والمنطق، وأصول الفقه، ومصطلح الحديث في أوّل النحو من الوضوح بمكان، وهذه العلوم التي ذكرناها هي المعين لمادة أصول النحو في مصطلحاتها، وطريقة بحثها.

---

([1]) الخصائص، ج1، ص 212.

([2]) المصدر السابق، ج1، ص 213.

**المبحث الثاني: اهتمام العلماء بمشكل القرآن:**

لا شك أن معرفة المشكل من آيات القرآن الكريم وطرق دفع هذه الأشكال مهمة للغاية، وتنبع هذه الأهمية من أن الأشكال الطارئ على قارئ القرآن يحول بينه وبين التدبر للآيات، والتدبر لا يمكن إلا بفهم المعاني، وفهم المعاني هو غاية علم التفسير. ولذلك اهتم العلماء بهذا الباب، في كتب التفسير وعلوم القرآن وأصول الفقه واللغة وغيرها. وورد عن كثير من المفسرين استخدام لفظ المشكل عند توقفهم في إعراب بعض الآيات منهم على سبيل المثال:

1-مكي بن أبي طالب، حيث سمى كتابه"مشكل إعراب القرآن" .

وقد ذكر في مقدمته ما يبيّن أهمية دفع الإشكال المتعلق بالإعراب حيث يقول: "إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب ونضع معرفة حقيقة المراد"[1].

2-العز بن عبد السلام في كتابه "فوائد في مشكل القرآن" . ونص كلامه قوله عز وجل (قلْ إن افتريته فعليّ إجرامي) (هود :35). مشكل، لأن المشركين قالوا: (افترى القرآن، فهذا يقتضي أن يكون افتريته ماضياً على بابه، لكن أئمة العربية أجمعوا على أنّ الشرط لا يكون إلا مستقبلا، فإذا كان المراد المضيّ أخل بالشرط، وإن كان الاستقبال أخل بالجواب، إذ لا يكون مطابقاً..) [2].

3-ومن ذلك ما ذكره أبو حيّان في البحر المحيط عند تفسيره لقوله تعالى: (وإذ قال إبراهيم لأبيه آذر أأتخذ أصناماً آلهة إنّي أراك وقومك في ضلالٍ مبينٍ) (الأنعام:74)، حيث يقول: (وامتنع آذر من الصرف للعلمية والعجمة، وقيل صفة . قال الفرّاء: بمعنى : المعوج، وقال الزجاج: بمعنى

---

([1]) مشكل إعراب القرآن ، ص 63.

([2]) فوائد مشكل القرآن، ص 138.

المخطئ، وقال الضّحاك: الشيخ الهرم بالفارسية وإذا كان صفة أشكل منع صرفه ووصفه المعرفة به وهو نكرة) [1].

4-ومن ذلك أيضاً ما ذكره الشوكاني في فتح القدير عند تفسيره لقوله تعالى: (وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنّخل والزرع مختلفاً أكله) (الأنعام: 147) حيث يقول: قال الزجاج: وهذه مسألة مشكلة في النحو، يعني انتصاب (مختلفاً) على الحال؛ لأنه يقال: قد أنشأها ولم يختلف أكلها..) [2].

كما استخدم بعض المفسرين مصطلح المشكل عند تعرضهم للقراءات من ذلك على سبيل المثال:

1-ما ذكره الزمخشري في تفسيره الكشاف عند تفسيره قوله تعالى: (وقالوا لا تذرُنّ آلهتكم ولا تذرُنّ وُداً ولا سُواعاً ولا يَغوثَ ويَعوقَ ونسرا)(نوح:33).

حيث قال: وقرأ الأعمش: (ولا يغوثاً ويعوقاً) بالصرف، وهذه قراءة مشكلة، لأنّهما إن كانا عربيين أو أعجميين، ففيهما سبباً، قلت: وهي قراءة شاذة[3].

2-ومن ذلك أيضاً ما ذكره العز بن عبد السلام في كتابه "فوائد مشكل القرآن" حيث يقول: قوله عزّ وجلّ (وإلى اللهِ تُرجعُ الأمور)(البقرة: 210) بضم التاء مشكل، لأنّه لا أحد يرجع الأمور إلا الله[4]. قلت:

---

([1]) البحر المحيط ، ج4، ص 164.

([2]) فتح القدير، ج2 ص 236.

وانظر معاني القرآن للزجاج، ج2، ص 296.

([3]) انظر القراءات الشاذة لابن خالويه، ص 162، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ج2، ص 6 23.

([4]) فوائد في مشكل القرآن ص 97.

القراءة بضم التاء هي لابن كثير وأبي عمرو ونافع وعاصم وأبي جعفر[1].

3-ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية عند تفسيره لقوله تعالى: (وما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون) (الأنعام:109). وذلك في كتابه "تفسير آيات أشكلت"، حيث يقول: وفي (أنّها) قراءتان، فقراءة النصب أحسن القراءتين، وهي التي أشكلت على كثير من أهل العربية. قلت: النصب قراة نافع وابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة والكساني وأبو جعفر وبكسر الألف قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وشعبة عن عاصم وخلف ونصير عن الكسائي[2].

4-السمين الحلبي* في كتابه الدر المصون عند قوله (ولاتَ حينَ مناصٍ) (ص:3)، حيث يقول: وقرأ عيسى بن عمر (ولاتِ حينِ مناص) بكسر التاء وجر (حين) ، وهي قراءة مشكلة جداً[3]. وهي قراءة شاذة[4]. هكذا كان استخدام هذا المصطلح مما يدل عل اعتباره، والله أعلم.

---

([1]) المبسوط في القراءات العشر، ص 129، والنشر في القراءات العشر ج2 ص 208.

([2]) شيخ الإسلام ابن تيمية : تفسير آيات أشكلت ، تحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، نشر: مكتبة الرشد ،ط: 2، ج1 ص 135.

* أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي: الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخرّاط، نشر: دار القلم، دمشق، ج9 ص 352.

([3]) المبسوط في القراءات العشر ص 173.

([4]) ابن خالويه : القراءات الشاذة، تحقيق: ج. برجشتر أسرن، نشر: المطبعة الرحمانية، مصر، سنة النشر: 1934، ص 129.

**المبحث الثالث: حكم وجود المشكل في القرآن:**

لوجود المشكل والمتشابه في القرآن الكريم حكم ظاهرة أشار إليها أهل العلم فمن ذلك:

1. لما نزل القرآن أرسى ورسخ الوحدة اللغوية ، ومن هنا نفهم أن التحدي بالقرآن لم يكن خاصاً بقبيلة دون أخرى، بل كان عاماً للعرب، بل ولغيرهم كذلك، وبها يتبين أن نزول القرآن الكريم كان وفق أساليب العرب.وقد كان من أساليبهم المستحسنة ما يحتاج إلى إعمال الفكر، وكد الذهن للوصول إلى حرص قائله ومصدره، فنزل القرآن بهذا الأسلوب أيضاً. وكان كلام العرب على ضربين: أحدهما الواضح الموجز، والآخر: على المجاز والكنايات، والإشارات والتلويحات، فأنزل الله القرآن الكريم على ضربين ليصح العجز منهم، فكأنه قال: عارضوا محمد صلى الله عليه وسلم، في أي الضربين شئتم في:1) الواضح. أو في 2) المشكل، ولم يقدروا عليه[1]. فكان في ذلك حث للعلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه والبحث عن دقائقه[2].
2. ظهور التفاضل بين الخلق، وتميز العالم عن غيره.
3. ابتلاء الله عباده، حتى يميز الخبيث من الطيب، وصادق الإيمان من المنافق، ولذلك سمي الإمام أحمد – رضي الله عنه – كتابه (الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن).
4. إظهار إعجاز القرآن لآي البحث في المشكل يظهر براعة القرآن وإحكامه، واتساق معانيه، وروعة ألفاظه[3].

---

([1]) مقدمتان في علوم القرآن ص 177.

([2]) الإتقان في علوم القرآن، ص 668.

([3]) مفاتيح الغيب، ج7، ص 149.

5. البحث في المشكل يدعو إلى إعمال العقل والفكر والنظر في الأدلة، مما يدفع عن العالم ظلمة التقليد. ومن أسباب وقوع الإشكال في القرآن الكريم خفاء المعنى، ولعل أبرز الأمثلة الموضحة لهذا السبب ما أورده الشوكاني في تفسيره عند قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم... واتقوا الله واسمعوا إن الله لا يهدي القوم الفاسقين) (المائدة: 106-108) حيث يقول الشوكاني[1]: قال مكي: هذه الآيات عند أهل المعاني من أشكل ما في القرآن : 1) إعراباً. 2) ومعنى. 3) وحكماً[2]. قال ابن عطية[3]: هذا كلام من لم يقع له النتاج في تفسيرها ، وذلك بين من كتاب كلي.

قال القرطبي[4]: ما ذكره مكي ذكره أبو جعفر النّحاس قبله أيضاً، وقال السحو في حاشيته على الكشاف: واتفقوا على أنها أصعب ما في القرآن إعراباً ونظماً وحكماً. والمثال الآخر على ذلك ما ذكره القرطبي في تفسيره لقوله تعالى: (ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون)(الأنعام:110) حيث يقول: هذه آية مشكلة ولا سيما وفيها (ونذرهم في طغيانهم يعمهون) (البقرة :15) [5].

فنلحظ في هذين المثالينأن خفاء المعنى في الآية على المفسر يوقعُهُ في استشكال الآية. وأيضاً من أسباب وقوع الإشكال في القرآن الكريم، مخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية.

فقد ترد القراءة بما يخالف المشهور عند أهل النحو والعربية ، بل قد تخالف ما ادعى فيه الإجماع.

---

([1]) فتح القدير ، ج 2 ص 122.

([2]) مشكل القرآن ص 243، وإعراب القرآن

([3]) المحرر الوجيز ، ج5، ص 217.

([4]) الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص 346.

([5]) المصدر السابق، ج7، ص 65.

ومن أبرز الأمثلة في هذا الميدان قراءة ابن عامر السبعية[1].لقوله تعالى: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) (الأنعام:137) حيث قرأ ابن عامر "زين" بضم الزاي، وكسر الباء بالبناء للمفعول، و "قتل" برفع اللام على النيابة عن الفاعل، و"أولادهم" بالنصب على المفعول بالمصدر، و"شركاؤهم" بالخفض على إضافة المصدر إليه فاعلاً. وفي هذه القراءة نجد أن كلمة "أولاد" منصوبة على أنها مفعول به للمصدر" قتل" وهي الفاصلة بين المضاف وهو كلمة "قتل" وبين المضاف إليه وهو كلمة "شركاء" وهي مسألة أدّعى الإجماع على خلافها[2]، مما أدى بكثير من المفسر ين إلى تخطئة ابن عامر. يقول ابن الجزري بعد نقله قراءة ابن عامر" وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتَكلمَّ في هذه القراءة بسب لك حتى قال الزمخشري: والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر"الأولاد" و"الشركاء" لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة[3]. قلت: والحق، في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد فيالكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذه الفعل وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياراً، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة. ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم

---

([1]) السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص 270، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، ص 107.

([2]) البيان في غاريب إعراب القرآن، لبي البركات الأنباري ج1، ص 342.

([3]) الكشاف ، ج2، ص 70.

وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته و لاطعن فيها، ولا أشار إليها بضعف[1]. ويعجب الناظر من موقف بعض النحاة تجاه قراءة ابن عامر هذه، ولقد أحسن ابن المنير الاسكندراني حيث يقول: وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة[2]. إن المشكل اللغوييكون بعدة أوجه، فمنها ما يتعلق بالإعراب، وهو من العلوم الجلية التي اختصت بها العربية، فهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، وبه يوقف على أغراض المتكلمين. ولا شك أن التعامل مع النص القرآن إعراباً وبياناً يختلف كثيراً عن كلام البشر شعره وكثره، لأن القرآن كلام الله عز وجل، الذي بلغ ذروة الفصاحة والبلاغة والقمة في الرقي والكمال[3]. فإذا كان هذا حال الكتاب العزيز، فكذلك ينبغي ان يكون إعرابه، فينزه القرآن عن الأعاريب البعيدة والتقارير والتراكيب القلقة، وممن صرح بأهمية ذلك أبو حيان في مقدمة تفسيره البحر المحيط حيث يقول عند بيانه لمنهجه في كتابه منكبا في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها، مبيناً أنها مما يجب أن يعدل عنه، أو أنه ينبغي أن مجمل على أحسن إعراب، وأحسن تركيب؛ إذ كلام الله تعالى أفصح كلام، فلا يجوز فيه جمع ما يجوّز النحاة في شعر الشماخ[4]،والطرماح[5]،

---

([1]) النشر في القراءات العشر، ج2، ص 263، وللمزيد انظر: الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، د. أحمد مكي الأنصاري، واختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر ناصر البدر ج1، ص 243. ابن المُنير السكندري (620-683هـ/1223-1284م) عالم وأديب من أهل الإسكندرية، هو أحمد بن محمد بن منصور وشهرته ابن المنير السكندري أو الاسكندراني، ولى قضاء الاسكندرية وخطابتها مرتين، من كتبه: التفسير، والمتوارى على أبواب البخارى.

([2]) حاشية ابن المنير على الكشاف للزمخشري ج2، ص 70.

([3]) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية عبد العال مكرم، ص 96، واختيارات أبي حبان النحوية في البحر المحيط، ج2، ص 803.م

([4]) الشماخ بن ضرار بن حرملة المازني الخطفاني شاعر مخضرم، ت22هـ الأعلام 175/3.

([5]) الطرماح بن حكيم بن الحكم من طئ شاعر إسلامي فحل ت 125، الأعلام 225/3.

وغيرهما من سلوك التقارير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة[1]. وقال أيضاً: وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف وأسوغها في لسان العرب، ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر أمرئ القيس وشعر الأعشى، يحمّله جميع ما يتحمل اللفظ من وجوه الاحتمالات، فكما أن كلام الله من أفصح كلام، فكذك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه[2]. وكما أن الخطأ في الإعراب من أسباب الوقوع في استشكال الآيات، فإن معرفة الإعراب الصحيح دفع الإشكال.

قال مكي بن أبي طالب: إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد[3]. على أنه يجب علينا أن نستصحب قاعدة مهمة في هذا الباب، وهي أن القرآن الكريم هو الحجة البالغة، وعلى أساسه يكون تقعيد القواعد، كما ينبغي تصحيح ما وضع منها إذا ما تعارض مع شئ من القراءات المحكمة[4]. وفي كتاب إعراب القرآن "المنسوب للزجاج"[5] باب كامل عنوانه: "هذا باب ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه وربما يشك لعلى البُزّل[6] الحذاق فيغفلون

---

([1]) البحر المحيط ج1 ص 36.

([2]) مشكل إعراب القرآن، ج1، ص 36.

([3]) انظر منجد المقرئين لابن الجزري ص 200، ونحو القرآن لأحمد عبد الستار الجواري، والدفاع عن القرآن د. أحمد مكي الأنصاري.

([4]) هذه النسبة لا تصح كما أشار إلى ذلك محقق كتاب "إعراب القرآن" أ. إبراهيم الأبياري ، ورجح أن يكون من تأليف مكي بن أبي طالب القيسي، وخالفه الدكتور محمد أحمد الوالي، وبين أن مؤلف الكتاب هو جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، وأن اسم الكتاب على الصحيح هو "الجواهر" وقد سبقه إلى هذا البيان أستاذه العلامة أحمد راتب النفاخ في مقالتين نشرهما في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق في المجلد48 الجزء الرابععام 1973م والمجلد 49 الجزء الأول عام 1974م وانظر كلام الدكتور محمد الوالي حول هذا لموضوع في مقدمة تحقيقه لكتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي ت 543هـ.

([5]) إعراب القرآن المنسوب للزجاج،ج3، ص905

([6]) يوصف به الرجل الكامل في تجربته.

عنه"[1]. ورحم الله ابن المنير الأسكندري حيث يقول: وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة[2]؛ لأن القرآن الكريم هو الحجة البالغة، وعلى أساسه يكون تقعيد القواعد، وعليه ينبغي تصحيح ما وضع منها، إذا ما تعارض مع شئ من القراءات المحكمة. إن الحكم على القراءة بأنها مشكلة، يرجع إلى سببين:

الأول:خفاء المعنى على هذه القراءة.

الثاني: خفاء الوجه الإعرابي على هذه القراءة وقد تحدثت عن السبب الثاني بإسهاب.

يلزم المسلم أن يعتقد أن كل قراءة من القراءات الواردة في الآية هي قرآن يجب الإيمان بأنه منزل من عند الله تعالى. قال ابن الجزري في النشر: كل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يسع أحداً من الأمة رده، ولزم الإيمان به وأن كله منزل من عند الله، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بأنها كلها وإتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً[3]. وبناء على ما سبق لا ينبغي الترجيح بين القراءات، خصوصاً إذا أدى هذا الترجيح إلى إسقاط إحدى القراءاتين كما قال الزركسي في البرهان؛ لأن كلتيهما متواترة. وقد حكى أبو عمرو الزاهد في كتاب اليواقيت عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعراب في القراءات عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام، كلام الناس فضلت الأقوى[4].

---

([1]) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ج3 ص 905.

([2]) حاشية ابن المنير على كشاف الزمخشري، ج2 ص 70.

([3]) النشر في القراءات العشر ج1 ص 51.

([4]) السبعة لابن مجاهد ص 686، والتيسير لأبي عمرو الداني، ص 223، وإعراب القرآن للنحاس ج5، ص 231، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، ج1، ص 490.

ومما سبق تبين لنا أنه لا يجوز رد القراءة أو تضعيفها أو الحكم عليها بالشذوذ وهي من القراءات المحكمة الثابتة. والظاهر – والله أعلم– أنه لا مانع من أن يستشكل أحد المفسرين القراءة باعتبار أنه يريد أحد ثلاثة أمور:

الأول: استشكال الوجه الإعرابي ، لا نفس القراءة.

الثاني: استشكال المعنى المبنى على القراءة لا نفس القراءة.

الثالث: استشكال الإعراب والمعنى، لا نفس القراءة.

وقد استخدم بعض المفسرين الإعراب في بيان المشكل ودفعه.

فمن ذلك ما ورد عنهم في قوله تعالى( قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يتبعُها أذى والله غني حليم) (البقرة 263).

فـــ(مغفرة) أشكلت على جماعة من المفسرين، وفيها ثلاث أقوال:ـــ

الأول: أنها مغفرة من المسؤول.

الثاني: أنها مغفرة من الله تعالى.

الثالث: أنها مغفرة من السائل.

قال النحاس: هذا مشكل يبينه الإعراب . أما كيفية بيان الإعراب لهذا الإشكال فيتضح فيما يلي:

1. إن قلنا: إن كلمة مغفرة معطوفة على "قول معروف" فإن المعنى الأول هو الصحيح، فإن المغفرة على هذه صادرة من المسؤول، والذين قالوا بهذا القول اختلفوا في معنى المغفرة هل هي الإحسان بترك المؤاخذة، أو بمعنى الستر على السائل.
2. وإن قلنا إن كلمة "مغفرة" مبتدأ فيتعين المصير إلى القول الثاني أو الثالث؛ لأنه لا وجه للابتداء إلا ذلك، إذ لو كان المراد أن المغفرة صادرة من المسؤول لقلنا بالعطف، كما هو قول أصحاب القول الأول. قال ابن القيم –

رحمه الله–: وأوضح الأقوال هو الأول، ويليه الثاني، والثالث ضعيف جداً؛ لأن الخطاب إنما هو للمتفق المسؤول لا للسائل الآخذ[1] .

إن المعنى اللغوي للمشكل يدور حول المماثلة،والاشتباه، والاختلاط والالتباس، ولذلك يمكن معرفة المشكل، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله–: ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد يتقون علم بعض ذلك عن بعض الناس، وهذا لا ريب فيه[2].

وإن تداول جمهور المفسرين المتقدمين والمتأخرين هذا المصطلح من أوضح الأدلة على وجود المشكل، ولم أجد من ينكر عليهم استخدام هذا المصطلح.

---

([1]) بدائع الفوائدج1، ص 420، وجامع البيان ج5 ص 520، وإعراب القرآن للنحاس، ج1 ص 34، ومشكل إعراب القرآن ج1ص 139، والكشاف ج1 ص 312، وزاد المسير لابن الجوي ج1، ص 318، والجامع لأحكام القرآن ج3، ص 310، والدر المصون ل لسمين ج2، ص 584.

([2]) مجموع الفتاوى ، ج13، ص 285.

**المبحث الرابع : إعراب مشكل القرآن:**

إن القرآن الكريم أهم مصدر للشاهد؛ لأنه وصل إلينا بقراءات موصولة السند متصلة السلسلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قسّم القرّاء القراءات إلى متواترة وآحاد وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع والآحاد الثلاث لعشرها ثم ما يكون من قراءات الصحابة رضي الله عنهم، مما لا يوافق ذلك وما بقي فهو شاذ، وقد بذل القرّاء جهوداً عالية في تحقيق القراءات إلى تسلل النقل في طرقه لرأيت مثلاً أعلى من أحكام الضبط والتدقيق البالغ غايته في شتى النواحي المتصلة بالقرآن الكريم وكلماته وآياته وطرق أدائه. وكل قراءة متصلة السند بالرسول صلى الهل عليه وسلم على ما بينها وبين الأخرى من تخالف، وأئمة القراء لا تعمل في شئ من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية، و لافشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها، والإسناد الصحيح هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو ولم يعتبر إنكارهم، وجاء نحو ذلك في منجد المقرئين[1]. يقول الرافعي: ومن أصله كان صحيحاً أن لا يعول أئمة القراءة في أمر الجواز على ما هو أقيس في اللغة، وأقيس في العربية ، دون ما هو أثبت في الأثر وأصح في النقل..وأما اشتراط صحة الإسناد فهو أمر ظاهر ما دامت القراءة سنة متبعة، وكثيراً ما ينكر بعض أهل العربية قراءة من القراءات لخروجها عن القياس أو لضعفها في اللغة، ولا يحفل أئمة القراء بإنكارهم شيئاً[2]. غير أن موقف النحاة ولاسيما البصريين غريب، فهم يلحنون ويضعفون قسماً من القراءات التي لا توافق أقيستهم ومذهبهم، فالقراءة الثابتة الموصولة هي الحجة، لا أقيسة النحاة، وينبغي أن تكون أقيسة

---

([1]) منجد المقرئين لابن الجزري ص 560، وانظر ما سبق من القواعد النحوية ، ص 167، وأبو علي الفارسي ص2، والإتقان ج1، ص 75، وتاريخ آداب العرب، ج2، ص 534.

([2]) تاريخ آداب العرب، ج2،ص 39.

وراءها لا أمامها، ولكن ذلك لم يكن بل وقوفا منها موقف الناقد الراد لقسم من القراءات. فهم ردوا قراءة ابن عامر وهو قارئ الشاممن القرّاء السبعة. (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بإضافة المصدر إلى الفاعل، والفصل بينهما بالمفعول. وقرأ حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) (النساء:1) بكسر الميم، وهو أحد القرّاء السبعة وقرأ الباقون بفتحها، فقال النحاة: لا يعطف على مضمر مخفوض إلا بإعادة خافض فردوها[1] وقرأ عاصم (وقيل من راق) (القيامة :27) ببيان النون من "من" فقالوا: إن ذلك معيب في الإعراب معيب في الإسماع[2].

إن ابن جني لا يختلف كثيراً عن سائر النحاة يرد ويضعف طائفة من القراءات السبع، يقول في خطبة كتاب "المحتسب": إلا أننا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القرآن ليحيطوا به ولا ينأوا عن فهمه، فإن أبا علي رحمه الله عمل كتاب"الحجة" في القراءات فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء[3]. وجمع ابن جني في هذا الكتاب القراءات الشاذة، وجاهد في توجيهها، وهو مع ذلك رذل فيه قراءات وضعف أخرى، وذكر أن بعضها لا يعرف في اللغة من ذلك:

_ قراءة ابن محيصن "بضم أُطَرّه" بدغم الضاد في الطاء. قال أبو الفتح: هذه لغة مرذولة. قراءة أبي جفر يزيد: "للملائكة اسجُدُوا" قال أبو الفتح: هذا ضعيف عندنا جداً قراءة يحي"ما سَألتم" بكسر السين. قال أبو الفتح: فيه نظر قراءة الأعمش"اثنتا عشَرة" بفتح الشين. قال أبو الفتح: القراءة في ذلك عشْرة وعشرة، وأما عشَرة فشاذ قراءة الأعمش "وما هم بضارين به من أحد" قال أبو الفتح : هو

---

([1]) االكشاف، ج1 ص 372. والبحر المحيط ج3 ص 157، ومقدمة المقضب للمبرد لمحمد عبد الخالق عضيمة، ص 112.

([2]) الخصائص، ج1، ص 94.

([3]) المحتسب، ص3.

من أبعد الشواذ[1]. وهو في سائر كتبه يقف من القراءات موقفاً مشابهاً لموقف سائر النحاة، وإن كان يختلف عنهم أحياناً، وفي توجيه وتخريج طائفة من القراءات لم يرتضوها، ويقف موقفاً أقرب إلى الاعتدال من غيره كما يبدو في كتاب "المحتسب" وفي غيره من الكتب، في تضعيف قراءة من القراءات السبع، وإنكارها، وردها وسواها من القراءات المعتمدة وذلك نحو قوله تعالى (شهر رمضان) (البقرة:185) و (إنا نحن نزلنا الذكر) (الحجر:9) و (وإنا نحن نحي ونميت) (ق:43). لابد من أن تكون النون الأولى مختلسة الضمة تخفيفاً وهي ميزة المتحركة، فإما أن تكون ساكنة والحاء قبلها ساكنة فخطأ. وقول القراء: إن هذا ونحوه مدغم سهو منهم، ومقصود عن إدراك حقيقة هذا الأمر[2].

- وقال أيضاً فأما قراءة أبي عمرو "يغفر لكم" بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا وغير معروف عند أصحابنا، إنما هو شئ رواه القرّاء، ولا قوة له في القياس[3].
- وقال أيضاً: ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو (مالك لا تأمننا على يُوسُف) (يوس:11) مختلساً لا محققاً وكذلك قوله عز وجل (أليس ذلك بقادرٍ على أن يُحيي الموتى) (يس40) مخفي لا مستوفي.
- وكذلك قوله عز وجل (فتوبوا إلى بارئكم) (البقرة: 54) مختلساً غير ممكن كسر الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصل اللفظ إلى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة. والذي رواه صاحب الكتاب[4]. اختلاس هذه الحركة لا

---

([1]) المحتسب ص 24-31-33-40-42-114، والمخطوط والخصائص ج1، ص 285.

([2]) سر الصناعة، ج1، ص 65.

([3]) المصدر السابق، ج1، ص 206.

([4]) الكتاب: ج1، ص 297.

حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين رووه ساكناً، ولم يقرن القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية[1].

- وقال أيضاً فأما قراءة عاصم (وقيل من راق) (القيامة :27) ببيان النون من "من" فمعيب في الإعراب محيف في الأسماع ، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب إدغامها في الراء نحو: من رأيت ومن رآك[2]،
- وقال أيضاً : وأما قراءة أهل الكوفة (ثم ليقطع) (الحج:15) فقبيح عندنا.
- وجاء فيه فأما قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي *** غاله ف يالحب حتى ودعه

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم (ما ودّعك ربك وما قلى) (الضحى:3) وأيضاً قال: ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي "أئمة" بالتحقيق فيهما. وجاء فيه: فأما التقاؤهما يعني الهمزتين على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحناً، وذلك نحو: قرأ أبوك و(السفهاء أولاً) و(ويمسك السماء أن تقع على الأرض) (الحج:65) و(انبئوني باسماء هؤلاء إن كنتم صادقين) (البقرة :31)، فهذا كله جائز عندنا على ضعفه[3].

فابن جني كما أرى ينسبهم أحياناً إلى الجهل أو إلى السهو، أو إلى القصور عن إدراك حقيقة الأمر، فهو موقف لا يختلف كثيراً عن موقف سائر النحاة من البصريين، ويتخذ أبو الفتح التعليل سبيلاً لتسويغ بعض القراءات ، أما نقده للراوي فقد يكون أداة يقتد بها ما أعتله "ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن أبي زيد عن أبي السماك: أنه كان يقرأ (ما بقى من الربا) (البقرة:278) بقى من الربو مضمومة الباء ساكنة الواو"[4].

---

([1])الخصائص: ج1، ص 72

([2]) المصدر السابق، ج1، ص 94.

([3]) المصدر السابق ج1 ص 99، ج2 ص333 ، ج3 ص 143.

([4]) المحتسب ج1 ص 142، والإتقان ج2 ص 452.

يجد ابن جني شذوذ هذه القراءة بضربين:

الأول: الخروج من الكسر إلى الضم (من كسرة الراء إلى ضمة الباء).

والآخر: وقوع الواو بعد الضم في آخر الاسم، وهذا لا يجوز إلا في الفعل بقلب أبو الفتح وجوه التعليل، محاولاً الإمساك بالطرف الأقرب إلى الصحة، فالشذوذ في هذه القراءات وجوه التعليل، محاولاً الإمساك بالطرف الأقرب إلى الصحة، فالشذوذ في هذه القراءات يسند إلى علة صوتية متمثلة في تفخيم الألف تفخيماً بيناً ملبساً، يفقد معه السامع قدرة التمييز بين الأصوات، يقول ابن جني: والذي ينبغي أن يتعلل به في (الرِبو) بالواو وهو أنه فخّم الألف انتحاء بها إلى الواو، التي ألف بدلاً منها، على حد قولهم: الصلاة والزكاة، وك(مشكاة) وكقولهم (عالم وسالم وسالف وآنف) وكأنه بيّن التفخيم فقوّى الصوت، فكان الواو أو كاد[1]، ونقد ابن جني للراوي ما اعتله للشذوذ الحاصل في (الربو) فيرى أبو الفتح أن أبا زيد راوية ثقة في ما يتحصله في سمعه، فلا يقع عليه اللبس (في تفخيم الألف إلى حد الظن أنها واو). يقول ابن جني: إلا أن الراوي أبوزيد وما أبعده مع علمه وفقهه باللغة من أن تتطرق ظنه عليه في تحصيل ما يسمعه[2]. ويفترض أبو الفتح الرواية أحياناً لدفع شك أو وهم ملبس، قد يفتح باباً للطعن في القرآن الكريم، فظاهر القول عنده غير ملزم في مسائل القراءات القرآنية قد يتسنى بها للموتو ر الطعن في القرآن، وعلى نقد الراوي وعلو كعب الثقة به ، يبني ابن جني اعتقاده بورود الرواية التي تغلق باب الطن، وهذا إذا قررناه نجده في معالجة "ما رواه الأعمش" قال: سمعت أنساً يقرأ: (لولوا إليه وهم يجمحون) (التوبة:57) قيل له وما يجمزون؟ إنما هي يجمحون، فقال يجمحون ويجمزون ويشتدون واحد. قال أبو الفتح: ظاهر هذا أن السلف كانوا يقرؤون الحرف مكان نظيره من غير أن

---

([1]) المحتسب ج1، ص 142.

([2]) المصدر السابق.

تتقدم القراءة بذلك، لكنه لموافقة صاحبه في المعنى . وهذا موضع يجد الطاعن به، إذا كان هكذا على القراة مطعناً، فيقول: ليست هذه الحروف كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت عنه لما ساغ إبدال لفظ مكان لفظ؛ إذ لم يثبت التخيير في ذلك عنه، ولما أنكر أيضاً عليه (يحجزون) إلا أن حسن الظن بأنس يدعو إلى اعتقاد تقدم القراءة بهذه الأحرف الثلاثة التي هي (يجمحون) و(يجمزون) و(يشتدون) فيقول: اقرأ بأيُّهَا شئت، فجميعها قراءة مسموعة عن النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا منه ما تيسر[1]. فإن قيل: لو كانت هذه الأحرف مقروءًا بجميعها، لكان النقل بذلك قد وصل إلينا، قيل: أولا يكفيك أنسى مصلاً لها إلينا؟ فإن قيل أن أنساً لم يحكها قراءة، وإنما جمع بينهما في المعنى، واعتل في جواز القراءة بذلك، لا بأنه راواها قراءة متقدمة، قيل: قد سبق من ذكر حسن الظن ما هو جواب عن هذا[2]. و لابن جني وقفات ممثالة يعالج فيها مسألة القراءة بالمعنى، وعلى الرغام من حكمه بعدم صحة هذه المسألة، إلا أننا نجده يقول في محتسبه، عن أنس أنه قرأ(وأقوم قيلا) (المزمل:6) وأصوب. فقيل له له يا أبا حمزة ، إنما هي : وأقوم قيلا، فقال أنس: إن "أقوم" وأصوب وأهدأ واحد. هذاه يؤنس بأن القوم كانوا يعتبرون المعاني، ويخلدون إليها، فإذا حصلوها وحضوها سامحوا أنفسهم في العبارات عنها[3]. وبعد هذا يذكر ابن جني عدة أمثلة لهذا التغيير من القراءات والشعر، والحق أن الذي قد يجرؤ على تغيير الشعر، إلا أنه لا يجرؤ على تغيير القرآن، إلا إذا كانت القراءة بالمعنى هي إحدى الحروف السبعة التي أجازها الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو أيضاً غير جائز؛ لأن القراءة بالمعنى تفتح باب التحريف على مصراعيه،

---

([1]) صحيح البخاري ج2 ص 851 وسنن الترمذي ج5 ص 194، وصحيح ابن حبان ج3 ص 1225، والمسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ج2 ص 412، والأحاديث المختارة ج3 ص 373.

([2]) المحتسب ج2 ص 336.

([3]) المحتسب ج2 ص 336.

وأيضاً لا يجوز رواية القرآن الكريم بالمعنى بخلاف الحديث فتجوز روايته بالمعنى، ولذلك نستطيع القول : أن هذه القراءات هي قراءات حقيقية، وردت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وابن حبان ممن منع أن يجئ الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب.

**نماذج من أعراب مشكل القرآن.**

قال: وحكم الواجب لا تدخل (لا) فيه، لا في المفعول، ولا في غيره من الفضلات؛ لأنه يكون استثناء مفرغاً، والاستثناء المفرغ لا يكون في الواجب ، لو قلت: ضربت إلاّ زيداً، وقمت إلا ضاحكاً لم يصح، والاستثناء المفرغ لا يكون إلا مع النفي أو النهي أو المؤول بهما. وقال في قوله تعالى (وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى)، وهو من الاستثناء المفرغ. وقد ناقض أبو حيان نفسه في قوله تعالى: (لتأتني به إلا أن يحاط بكم)12:66. فقد أول الفعل المثبت بفعل منفي في هذه الآية على حين أنه منع من ذلك في قوله تعالى (ثم توليتم إلا قليلا منكم) ولما كان تأويل الفعل (لتأتني) بفعل منفي هو رأي الزمخشري في الكشاف في هذه الآية ذكر أبو حيان: تخريجاً آخر لهذه الآية مع بقاء الاستثناء مفرغاً، ومن غير تقدير للمستثنى منه، جعل المصدر المؤول من أن والفعل منصوباً على الظرفية الزمانية، كما يقع كذلك المصدر الصريح، وذكر أن هذا رأي ابن جني فقال: فعلى ما أجزاه ابن جني يجوز أن تخرج الآية، ويبقى (لتأتني به) على ظاهرة من الإثبات، ولا يقدر فيه معنى النفي[1]. وقوع (أن) المصدرية الناصبة للمضارع بعد (إلا) جاءت (أن) الناصبة للمضارع بعد (إلا) في آيات كثيرة، بعضها لإخفاء في إعراب المصدر المؤول، فلا اختلاف فيه، نجد أن المصدر المؤول يأتي مفعولاً به في قوله تعالى: (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) (التوبة:32). ويأتي خبر المبتدأ في قوله تعالى: (ما جزاء من أراد بأهلك سوءاً إلا أن

---

([1]) البحر: ج5، ص 325، ص 323، والكشاف ج1 ص 290.

يسجن)(يوسف:25)، ويأتي المصدر المؤول فاعل في قوله تعالى(وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربهم إلا أن تأتيهم سنة الأولين) (الكهف:55). ونجد ابن حيان يذكر إعراب المصدر المؤول ظرف زمان. ويقول: إن ذلك رأي ابن جني، فعلى ما أجازه ابن جني يجوز أن تخرج الآية ، وهي قوله تعالى: (لتأتني به إلا أن يحاط بكم) (يوسف:66) [1].

- الاستثناء الذي يترجح فيه الانقطاع: قال سبحانه: (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم) (النساء:148). الاستثناء متصل على تقدير حذف مضاف رأى إلا جهر من ظلم، قال أبو الفتح ابن جني: "ظلم" وظلم جميعاً على الاستثناء المنقطع، أي لكن من ظلم فإن الله لا يخفى عليه أمره، ودل على ذلك قوله تعالى: (وكان الله سميعاً عليما) (النساء:148).

**هل تكون (إلا) زائدة:**

ذكر بعضهم في قوله تعالى: (ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء) (البقرة:171)، ذهب بعضهم إلى أنه ليس استثناء مفرغاً، وأن (إلا) زائدة والتقدير: بما لا يسمع دعاء ونداء، وهذا ضعيف؛ لأن القول بزيادة (إلا ) قول بلا دليل، وذهب الأصمعي إلى زيادة (إلا) في قوله :

حراجيج ما تنقل إلا مناخة.. على الخسف أو ترمي بها بلد خضرا

وقاله الأصمعي وابن جني[2].

**هل تأتي (إلى) بمعنى (مع)؟:**

قال سبحانه : (قال من أنصاري إلى الله)(آل عمران:52). قال أبو الفتح ابن جني: ومنه قول المفسرين في قول الله تعالى: (مَنْ انصاري إلى الله) أي مع الله، ليس إن (إلى) في اللّغة، بمعنى (مع) ألا تراك لا تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: سرت مع زيد، هذا يعرف في كلامهم. وإنما جاز هذا التفسير في هذا

---

([1]) البحر: ج5 ص 325.

([2]) البحر: ج3 ص382، والإنصاف ص 173، وشرح الكافية للسرخسي ج2 ص 182.

الموضع؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان له أنصار فقط في نصرته إلى الله، فكأنه قال: من أنصاري منضمين إلى الله، كما تقول: زيد إلى خير وإلى دعة وستر، أي أو إلى هذه الأشياء ومنضّم إليها، فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة[1]. فعلى هذا فسر المفسرون هذا الموضع دراسة (أما) في القرآن الكريم.

**معنى (أما):**

قال سيبويه: وأما (أما) ففيها معنى الجزاء، كأن يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمتعلق[2].

وفي المقتضب[3]: لأن معنى (أما) مهما يكن من شئ.

وقال السرخسي[4]: وأما تفسير سيبويه لقولهم: أما زيد فقائم بمهما يكن من شئ فزيد قائم فليس لأن (أما) بمعنى (مهما) وكيف وهذه حرف و(مهما) اسم، بل قصده إلى المنى البحث؛ لأنّ معنى (مهما يكن من شئ فزيد قائم): هو قائم البنية.

معنى الجزاء في (أما)، قال سيبيويه: وأما (أما) ففيها الجزاء.. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً[5].

وفي المقتضب: والدليل على أنّها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها[6]، وفي الخصائص نص (باب اصطلاح اللفظ)، قال أبو الفتح ابن جني: فمن ذلك قولهم: أما زيد فمنطلق ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشرط فيه حدث إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شئ فزيد منطلق، فنجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما، وأنت في قولك: أما زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزائين، ولا تقول: أما فزيد منطلق. كما تقول فيما هو بمعناه:

---

([1]) البحر: ج1 ص 483، والمغني ج1 ص 69.

([2]) الكتاب ، ج2 ص 312.

([3]) الكتاب ، ج2 ص 354.

([4]) شرح الكافية، ج2 ص 369.

([5]) الكتاب: ج2 ص312.

([6]) المقتضب ج2 ص 35، ج3 ص 2.

مهما يكن من شئ فزيد منطلق، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ ، ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جواباً، ولم تكن عاطفة فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أما زيد منطلق ، كما يقولون: مهما يكن من شئ فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم، وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف، وهو (أما) فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ، ووسطوها بين الحرفين، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة، فقالوا أما زيد فمنطلق، كما تأتي عاطفة بين الأسمين في نحو: قام زيد فعمر[1]. قال أبو حيّان في قوله تعالى: (لتأتني به إلا أن يُحاط بكم) (يوسف:66) فإن جعلت(أن) والفعل واقعة موقع المصدر الواقع ظرف زمان ، ويكون التقدير لتأتني به في كل وقت إلاحاطة بكم، أي إلا وقت الإحاطة بكم، ولكن منع ذلك ابن الأنباري، فقال: ما معناه: يجوز خروجنا صياح الديك، أي وقت صياح الديك ، و لا يجوز خروجنا أن يصيح الديك، ولا ما يصيح الديك ، وإن كانت (أن) و(ما) مصدريتين، وإنما يقع ظرفاً المصدر المصرح بلفظه، وأجاز ابن جني أن تقع (أن) ظرفاً ، ما يقع المصدر الصريح... فعلى ما أجازه ابن جني يجوز أن تخرج الآية . ما الذي جعل هذا التخريج سائغاً مقبولاً في نظر أبي حيان؟

ما ذلك إلا لأن الزمخشري لم يعرض لهذا التخريج في هذه الآية. مواقع المصدر المؤول من (أن والفعل) في الإعراب. قال الله تعالى: (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا) (النور:51)، في الكشاف[2]: عن الحسن (قول المؤمنين) بالرفع والنصب أقوى؛ لأن أولى الاسمين بكونه اسماً لكان أو علمهما في التعريف، و(أن يقولوا) أوغل؛ لأنه لا سبيل عليه للتنكير.

---

([1]) الخصائص ، ج1 ص 312-313.

([2]) الكشاف ج3 ص 81.

وفي المحتسب[1]: أقوى القراءتين إعراباً ما عليه الجماعة من نصب (القول) وذلك أن في شرط اسم (كان) وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها، وقوله تعالى: (أن يقولوا سمعنا وأطعنا) (النور: 51)، أعرف من (قول المؤمنين) وذلك لشبه (أن) وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها، كما لا يجوز وصف المضمر، والمضمر أعرف من (قول المؤمنين) دراسة (أو) في القرآن الكريم، (أو) لأحد الأمرين، في المقتضب[2]: وحقها أن تكون في الشك واليقين لحد الشيئين ، ثم يتسع بها الباب، فيدخلها المعنى الذي في الواو ومن الإشراك.. فأما الذي يكون فيه لأحد الأمرين يقيناً أو شكاً، فقولك: ضربت زيداً أو عمراً علمت أن الضرب قد وقع بأحدهما، وذهب عنك أيهما هو.

وكذلك جاءني زيد أو أخوك

فأما اليقين فقولك: أنت زيداً أو عمرا، أي قد جعلتك في ذلك مخبرا، وكذلك: لأعطين زيداً أو عمراً درهما، لم تنس شيئاً، ولكنك جعلت نفسك فيه مخيرة، والباب الذي يتسع فيه قولك: أنت زيداً أو عمرا أخالدا، لم ترد: أنت واحد من هؤء، ولكنك أردت: إذا أتيت فأنت هذا الضرب من الناس، وقال أبو الفتح ابن جني[3]: ومن ذلك (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين، أبى كانت ، وكيف تصرفت، فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفى عيه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن أنقلها عن أصل بابها، وذلك أن الفراء قال: إنها تأتي بمعنى (بل). قال الزمخشري: (أو) في أصلها لتساوي شيئين فصاعدا في الشك ثم اتسع فيها، فاستعيرت للتساوي في غير الشك، وذلك قولك جالس الحسن أو ابن سيرين، تريد أنهما سيأتي في استصواب أن يجالسا وفي

---

([1]) المحتسب : ج2 ص 115.

([2]) المحتسب: ج3 ص 301.

([3]) الخصائص: ج2 ، ص 457.

المغنى[1]: للتحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى الواو، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها. وقال السرخسي[2]: إن لأو إذا كانت في الخبر ثلاث معان: الشك والإ بهام والتفصيل، وإذا كان في الأمر فمعنيان: التخيير والإباحة. فالشك إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه. والإبهام إذا عرفته بعينه، ونقصد أن تبهم الأمر على المخاطب، والتفصيل إذا لم تشك، ولم تقصد الإبهام على السامع وينبغي أن تعرف أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو: تعلم إما الفقه أو النحو، لم يفهم من (إما) و (أو) بل ليستا إلا لأحد الشيئين في كل موضع، وإنما استفيدت الإباحة مما قبل العاطفة، وما بعدها معاً، لن نعلم العلم خير، وزيادة الخير خير.

(أو) للإضراب: يرى الكوفيون أن (أو) تأتي للإضراب بمعنى (بل) ، كل ما قيل فيه أن (أو) للإضراب بمعنى (بل) في القرآن محتمل معاني أخرى، تأتي بمعنى الواو، أو بل، أو للإبهام، أو للتخير، أو للإباحة، أو للإضراب، أو للشك من المتكلم. وقوله تعالى: (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) ج33 ص 147 في المقتضب[3]: فإن قوماً من النحويين جعلوا (أو) في هذا الموضع بمنزلة بل، وهذه فاسد. وقال أبو الفتح ابن جني[4]: فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل) ولا على مذهب قطرب، في أنها بمعنى الواو، لكنها عندنا على بابها في كونها شكا، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء

---

([1]) الكشاف ج2 ص 41.

([2]) شرح الكافية ج2، ص 343–344.

([3]) المقتضب: ج3، ص 304.

([4]) الخصائص ج2 ص 461.

مائة ألف أو يزيدون. وفي الإنصاف[1]: وأما احتجاجهم بالآية فلا حجة لهم فيها، وذلك من وجهتين.

أحدهما: أن تكون للتخيير، والمعنى: أنهم إذا رآهم الرائي فخير أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك.

الوجه الثاني: أن تكون بمعنى الشك، والمعنى أن الرائي إذا رأهم شك في عدتهم لكثرتهم، فالشك يرجع إلى الرائي، لا إلى الحق تعالى.

الباء الظرفية: في المقتضب[2]: كما تقول: فلان في الموضع وبالموضع، فيدخل الباء على (في).

وفي البرهان [3]: وتكون مع المعرفة : (وبالأسحار هم يستغفرون) (الذاريات:51)، ومع النكرة نحو (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة) (آل عمران: 123)، قال أبو الفتح ابن جني في التنبيه : وتوهم بعضهم أنها لا تقع إلا مع المعرفة، نحو كنا بالبصرة، وأقمنا بالمدينة، وهي محجوج. وفي قوله تعالى (والسماوات مطويات بيمينه) (الزمر:67) ، قال أبو الفتح ابن جني الباء بمعنى (في) [4].

**هل تأتي الباء للتبعيض؟**

أثبت ذلك الأصمعي والفارسي وابن مالك وجعلوا من ذلك قوله تعالى: (عيناً يشرب بها عباد الله) (الإنسان:6) ، وقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) (المائدة:6) أي ببعض رؤوسكم وهذا مذهب الشافعي ، والظاهر أن الباء في كل ما ذكر للإلصاق، قال أبو الفتح ابن جني: أهل اللغة لا يعرفون هذه المعنى، بل

---

([1]) الخصائص،ج2 ، ص281

([2]) الخصائص، ج2 ص 231.

([3]) الخصائص، ج4 ص 256.

([4]) الخصائص ج3 ص 250.

يورده الفقهاء، ومذهبه أنها زائدة لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه[1]. قال سبحانه: (إن اتقيتنّ فلاتخضعنّ بالقول فَيطمعُ الذي في قلبه مرض) (الأحزاب:32) ومن ذلك قراءة الأعرج وأبان بن عثمان ( فيطمعُ الذي)،بكسر العين، قال أبو الفتح بن جني: هو المعطوف على قوله تعالى: (فلا تخضعن بالقول)، أي فلا يطمع الذي في قلبه مرض، فكلاهما منهي عنه، إلا أن النصب أقوى معنى، وأشد إصابة للعذر، وذلك أنه إذا نصب كان معناه أن طمعه، إنما هو مسبب عن خضوعهم بالقول، فالأصل في ذلك منهى عنه، والمنهى مسبب عن فعلهن، وإذا عطفه كان نهياً لهن وله، وليس فيه دليل على أن الطمع راجع الأصل إليهم، وواقع من أصلهن[2].

**جواب النفي:**

قال سبحانه (لا يقضي عليهم فيموتوا) (فاطر:36)، ومن ذلك قراءة الحسن: (لا يقضي عليهم فيموتون) وكذلك الثقفي. قال أبو الفتح ابن جني: يموتون عطف على (يقضي) أي لا يقضي عليهم ولا يموتون، والمفعول محذوف أي لا يقضي عليهم الموت، وحسن حذفه هنا؛لأنه لو قيل: لا يقضي عليهم الموت فيموتون، كان تكريراً يغني من جميعه بعضه، ولا توكيد أيضاً، فيحتمل لفظه. وقراءة العامة في هذا أشرح وأوضح، وذلك أن فيها نفي سبب الموت. وهو القضاء عليهم أشد، وإذا نفس سبب فالسبب أشد انتفاء، ومن هذا قولهم: لم منفي الماضي بلفظ المستقبل، وذلك أن المستقبل أسبق رتبة في النفس من الماضي، فإذا نفى الأصل كان الفرع أشد انتفاء[3].

---

([1]) المغنى، ج ص 98، والبحر ج3 ص 436، والبرهان ج4 ص 257.

([2]) المحتسب ج2 ص 181، والبحر ج7 ص 23.

([3]) المرجع السابق، ج2 ص 201.

موقع إعراب (كل) المقطوعة عن الإضافة، قال سبحانه: (فاسلك فيها من كل زوجين اثنين) (هود: 40)، وقرئ في الشواذ بتنوين (كل) في قوله تعالى: (وآتاكم من كل ما سألتموه (إبراهيم:34).

قال أبو الفتح ابن جني: إن تقديم (كل) في قوله تعالى (كلا هدينا ونوحاً هدينا)(الأنعام:84) أحسن من تأخيرها؛ لأن التقدير: كلهم، فلو أخرت لباشرت العامل، مع أنها في المعنى منزلة ما لا يباشره. فلما تقدمت أشبهت المترفعة بالابتداء في أن كلاً منهما لم يسبقهما عامل في اللفظ[1].

**هل تقع جملة (كيف) وما بعدها حالاً؟:**

جوز أبو الفتح ابن جني وغيره أن تكون جملة كيف وما بعدها حالاً، ورده أبو حيان بأنها جملة طلبية لا تكون حالاً. قال سبحانه: (وانظر إلى العظام كيف ننشزها) (البقرة:259). قال أبو حيان: وهذا ليس بشئ؛ لأن الجملة الاستفهامية لا تقع حالاً، وإنما حالاً (كيف) وحدها. قال سبحانه: (هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء) (آل عمران:6) موضع الجملة حال تقديره: يصوركم على مشيئة الله أي مريداً، وقال سبحانه: (فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يُحيي الأرض بعد موتها) (الروم:50) ، قال ابن جني (كيف يُحيي) جملة منصوبة الموضع على الحال حملاً على المعنى، كأنّه قال: مُحيياً، وهذا فيه خبر، والتقدير: فانظر إلى رحمة الله محييه للأرض بعد موتها[2]. قال سبحانه: (وتُكلّمنا أيديهم وتشهد أرجلهم)( يس:65)، قرئ (ولتكلمنا ولتشهد) بلام الأمر والجزم وروى عبد الرحمن بن محمد بن طلحة عن أبيه عن جده أنه قرأ بلام كي فيهما[3]. وفي المحتسب، ومن ذلك قراءة طلحة (ونختمُ على أفواههم ولتكلمنا أيديهم ولتشهد

---

([1]) المرجع السابق، ج1، ص 363، والمعنى ج1 ص 165، والبحر ج5 ص 428.

([2]) البحر ج2 ص 294، ج2 ص 380، ج7 ص 179.

والقرطبي ج14 ص 45، والعكبري ج1 ص 62.

([3]) البحر ج7 ص 344.

أرجلهم) (يس:65)، قال أبو الفتح ابن جني: الكلام محمول على محذوف، ومن ذهب إلى زيادة الواو جاز أن يذهب إلى مثل ذلك في هذاه الموضع، فكأنه اليوم نختم على أفواههم لتكلمنا أيديهم، وأما الواو في قوله : (ولتشهد) فعطف على ما قبلها[1]. قال سبحانه:(وألقيت عليك محبة مني ولتصنع على عيني) (طه:39) ، قرأ أبو جعفر بسكون اللام وجزم العين(ولتصنع) على أن اللام للأمر، والفعل مجزوم بها والباقون بكسر اللام ونصب الفعل بأن مضمرة بعد لام كي. وقال أبو الفتح ابن جني: ليس دخول لام الأمر هنا كدخولها في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ممن قرأها معه، (فبذلك فلتفرحوا) (يونس:58) بالتاء وفرق بينهما أن المأمور في (فلتفرحوا) مخاطب، وعرف ذلك، وعادته أن يحذف حرف المضارعة فيه، كقوله: قم واقعد، وأما (ولتصنع) فإن المأمور غائب غير مخاطب، فإنما هو كقولك، ولتعني بحاجتي، ولتوضع في تجارتك[2]. قال الله سبحانه: (وليعفوا وليصفحوا) (النور:22). قرأ عبد الله الحسن وسفيان بن الحسين وأسماء بنت أبي زيد (ولتعفوا و لتصفحوا) بالتاء أمر خطاب للحاضرين؛ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم (ولتعفوا ولتصفحوا) بالتاء وروى عنه بالياء.

قال أبو الفتح ابن جني: هذه القراءة بالتاء كالأخرى المأثورة عنه عليه السلام(فبذلك فلتفرحو). و قد ذكرنا ذلك، وأنه هو الأصل، إلا أنه أصل مرفوض، استغناء عنه بقولهم: (اعفوا واصفحوا) [3].

قال سبحانه:(والشمس تجري لمستقر لها) (يس:38)، قراءة ابن مسعود: (والشمس تجري لا مستقر لها) بنصب الراء. قال أبو الفتح ابن جني: ظاهر هذا

---

([1]) المحتسب ج2 ص 216.

([2]) الإتحاف 303 ، والنشر ج2 ص 32.

([3]) البحر ج 6 ص 51 – المحتسب ج2 ص 106.

الموضع ظاهر العموم، ومعناه معنى الخصوص، وذلك أن (لا)هذه النافية الناصبة للنكرة لا تدخل إلا نفياً عاماً، وذلك أنها جواب سؤال عام. فقولك: لا رجل عندك جواب: هل من رجل عندك؟ فكما أي قولك: هل من رجل عندك؟ سؤال عام، أي هل عندك قليل أو كثير من هذا الجنس الذي يقال لواحده رجل، فكذلك ظاهر قوله (لا مستقر لها) نفي أن تستقر أبداً، ونحن نعلم أن السماوات إذا زلن لكل مسير الشمس أصلاً فاستقرت... ، فكذلك لا مستقر لها ما دامت السماوت والأرض[1]. وفي البحر: انتفاء كل مستقر وذلك في الدنيا، وقرأ ابن أبي عيلة برفع (مستقر) على أنّها عاملة عمل (ليس) [2].

الآيات التي فيها بزيادة ( لا): قال سبحانه: (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرنون على شئ من فضل الله) (الحديد:29) قال سيبويه: وقد يجوز أن نقول: أمّا أن لا يكون يعلم فهو يعلم وأنت تريد: أن يكون كما جاءت (لئلا يعلم أهل الكتاب) في معنى لأن يعلم أهل الكتاب. وقال أيضاً : وأما (لا) فتكون كما في التوكيد واللغو. قال الله عز وجل: (لئلا يعلم أهل الكتاب) أي لأن يعلم، وهي زائدة عند الفرّاء أيضاً. وفي المقتضب: ولوقوعها زائدة في مثل قوله (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شئ) أي ليعلم كما قال الراجز:

**وما ألوم البيض ألا نسخرا *** لما رابن الشمط القفندرا**

ولا زائدة عند ابن الشجري وفي المحتسب: زيادة (لا) قد شاعت عنهم واتسعت. وفي البيان: في (لا) وجهان: أحدهما: أن تكون زائدة، والثاني: أن تكون غير زائدة، ويرى العكبري: (لا) زائدة، والمعنى: ليعلم، وقيل: ليست زائدة، والمعنى : لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين. وقال أبو السعود: وقد قيل: (لا )

---

([1]) المحتسب ج2 ص 212.

([2]) البحر ج7 ص 336، وابن خالويه ص 126.

غير مزيدة وضمير (لا يقدرون) للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه[1]. قال سبحانه: (فإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانحكوا ما طاب لكم من النساء) (النساء:3).

قال النخعي وابن وثاب (تقسطوا) بفتح التاء من (قسط)، والمشهور في قسط أنه بمعنى (جاء).

وقال الزجّاج: يقال قسط بمعنى أقسط أي عدل، فإن حملت هذه القراءة على مشهور اللغة كانت (لا) زائدة وفي المحتسب: ومن ذلك ما رواه المفضل عن الأعمش عن يحيي وإبراهيم وأصحابه (ألا تقسطوا) بفتح التاء، قال ابن مجاهد: ولا أصل له.

وقال أبو الفتح ابن جني: هذا الذي أنكره ابن مجاهد مستقيم غير منكر، وذلك على زيادة (لا) حتى كأنه قال: وإن خفتم أن تقسطوا في اليتامى ، أن تجوروا.

يقال: قسط إذا جار، وأقسط إذا عدل، (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا)، وزيادة (لا) قد شاعت عنهم واتسعت، منه قوله تعالى: (لئلا يعلم أهل الكتاب) وقوله: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) [2] في من ذهب إلى زيادة (لا)، وقال معناه: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون. قال سبحانه: ( فيهن قاصرات الطرف لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان)(55-54) كما وقع المضارع المجزوم بلم بعد أدوات الشرط الجازمة، و(إذا) الشرطية في آيات كثيرة. ما توجيه هذه الآيات:

---

([1]) الكتاب ، ج7 ص 336، وابن خالويه ص 126 - معاني القرآن ج1 ص 374 - المقتضب ج1 ص 47. الكاشف ج4 ص 70- المحتسب ج1 ص 180 – البحر ج8 ص 229 – الباين ج2 ص 425- العكبري ج2 ص 134 – أبو السعود ج5 ص 143.

([2]) البحر ج3 ص 162.

والعكبري ج1 ص 93

والمحتسب ج1 ص 180.

ذكر الجمل في قوله تعالى: (فلم تغادر) أنه معطوف على (حشرناهم) فإنها ماضي معنى. ولا نسلم بأن ق وله (فلم نغادر) ماضي المعنى، فإن تسيير الجبال وجمع الخلق إنما يكون يوم الحشر، وهو لم يقع. وقال السيوطي في تفسير قوله: (ولم يكن لهم من شركائهم شفعاء) أي(لا يكون) وعلق على هذا الجمل بقوله: إشارة إلى أن هذا من قبيل التغيير بالماضي عن المضارع، وذلك لتحقيق وقوعه، والمراد بالماضي المضارع المنفي بلم من الشهاب، فلما كانت (لم) لنفي الماضي معنى، وليس مراد هنا فسرها بلا التي لنفي المضارع، ليتوصل إلى تفسير الفعل الذي في خبرها بالمضارع الحقيقي. القول بأن (لم) قلبت معنى المضارع إلى الماضي ثم أريد من الماضي معنى المستقبل بعد ذلك فيه إبعاد، وأيسر من ذلك أن نقول: إن حروف النفي يقوم بعضها مقام بعض، فتتبادل مواقعها، وقد وجدت أبا الفتح صرح بذلك في الخصائص، فقد تشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلا لته عليها، ألا ترى إلى قوله أنشدناه:

أجدك لم تغتمض ليلة  فترقــدها مع رقــادهــا

فاستعمل(لم) في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع (ما) النافية للحال. وأنشدناه أيضاً:

أجدك لن ترى بثعيلبات  ولا بيدان ناصية ذلولا

استعمل أيضاً(لن) في موضع (ما) يشير أبو الفتح إلى أن وقوع (لم) و (لن) في جواب القسم إنما كان بالحمل على (ما) وقد منع المبرد أن تقع (لن) في جواب القسم[1].

---

([1]) الجمل ج3 ص 28

والسيوطي ج3 ص 285

والخصائص ج1 ص 388

والمقتضب ج2 ص 6

والمغنى ج1 ص 221.

**ج- هل في القرآن حرف زائد؟**

رأى بعض النحويين التحرز من القول بوجود حرف زائد في القرآن؛ لأنه يوهم أنه لا معنى له أصلاً.

قال ابن هشام: (وينبغي أن يتجنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله "زائد" ؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد لا معنى له، وكلام الله منزه عن ذلك)[1].

ويشير ابن هشام إلى وقوع هذا الوهم لبعض العلماء كالرازي ، الذي نقل عن محققي المتكلمين أن المهمل لا يقع في كلام الله موضحاً قوله (فبما رحمة من الله) (آل عمران:159) ، على أن "ما" استفهاميةٌ للتعجب. ويرى ابن هشام أن هذا التوجيه باطل لأمرين: أحدهما : أن "ما" إذا خفضت وجب حذف ألفها، نحو : (عمّ يتساءلون) (النبأ:1)، والثاني: أن جر "رحمة" حينئذ مشكل؛ لأنّه لا يكون بالإضافة، إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف إلا ""أي" عند الجميع، و"كم" عند الزجاج[2]. ولا يجوز أن تكون رحمة بدلاً من "ما"؛ لأن المبدل من اسم الاستفهام لابد أن يقترن بهمزة الاستفهام نحو: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟، ولا يجوز أن تكون صفة، لأن "ما" لا توصف إلا إذا كانت شرطية أو استفهامية، ولا تكون بياناً، لن "ما" لا توصف ولا يعطف عليها عطف بيان. ويذكر ابن هشام أن كثيراً من المتقدمين يسمون الزائد "صلة" وبعضهم يسميه مؤكد[3]، وواضح أن سبب هذه التسمية راجع إلى هذا التحرز من القول بوجود ما لا معنى له في القرآن، وقد اشتهر عن الكوفيين أنهم يعبرون عن الزائد بالصلة فيما قال ابن يعيش: الصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين[4].

---

([1]) الإعراب عن قواعد الإعراب، ص 16.

([2]) الإعراب في قواعد القرآن، ص 16.

([3]) الإعراب عن قواعد الإعراب، ص 16.

([4]) شرح المفصل ج2 ص 128

ويبدو أن هذا الحكم أكثري لا دائمي، لأننا نجد بعض الكوفيين يستخدم لفظ الزائد كما وقع كثيراً في كلام ابن خالويه، على حين نجد بعض البصريين كالزمخشري يستخدم لفظ الصلة مريداً به الزائد[1]؛ وينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أن العلماء قد اختلفوا في قضية الزيادة في القرآن الكريم واللغة اختلافاً كبيراً.

وقد اعترض كثير من المفسرين والبلاغيين على النحويين بسبب قولهم: حرف زائد في القرآن، ويبدو أن النحاة لم يكونوا يقصدون بالحرف الزائد أنه مجرد من المعنى، أو مهمل لا حاجة إليه، وإنما أرادوا به الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد، فأثبتوا له معنى التوكيد وهو ما يبتغيه البلاغيون، والمراد: أنه زائد على أصل المعنى النحوي.

**د- تلحين القراء:**

يقول محمد عبد الخالق عضيمة: هذه الحملة الآثمة استفتح بابها وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون، ثم تابعهم غيرهم من اللغوين والمفسرين ومصنفي القراءات، ويؤسفني أن أقول: إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصاً كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءتهم فركنوا إليها، وعوّلوا عليها[2]. قال أبو الفتح عن القرّاء عامة: ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكن أتوا من ضعف دراية[3]. وقال في المنصف: وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهو بهم من الشبه؛ لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبعائهم[4]. قال المازني في ختام كتابه التصريف: وأكثر من يسأل عن الإدغام

---

([1]) المفصل مع شرح ابن يعيش ج8 ص 128.

([2]) محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج1 ص 19، نشر: دار الحديث – القاهرة.

([3]) الخصائص ج1 ص 72.

([4]) المنصف ج1، ص 311.

والإمالة القراء للقرآن، فيصعب عليهم؛ لأنهم لم يعلموا أنفسهم فيما هم دونه من العربية، فربما سأل الرجل منهم عن المسألة قد سأل عنها بعض العلماء فكتب لفظه، فإن أجابة غير ذلك العالم بمعناه، وخالف لفظه كان عنده مخطئاً، فلا يلتفت إلى قوله: أخطأت، فإنما يحمله على ذلك جهله بمعناه، وتعلقه بالألفاظ وعلّق أبو الفتح على كلام المازني بقوله: وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن هؤلاء القراء مستفيض مشهود، وهم عندي كالمعذورين فيه، لصعوبة هذا الشأن، وحكى لي عن بعض مشايخهم ممن كان له اسم فيهم وصيت، أنه قال: الأصل في قوة : قوية كأنه لما رأى اللام في (قويت) ياء توهم أصلاً في الكلمة.. ولو توقف عن الفتيا بما لا يعلم لكان أشبه به وأليق[1].

ويزعم النحويون أنهم أدرى بضبط القراءة من القراء، قال ابن جني: والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة في (بارئكم) لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذها الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً[2]. وقال الزمخشري : والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الراوي، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو[3]. كان النحويون يعتمدون إلى ما وضعوه من قواعد، فمنع البصريون من جواز هذه المور فلحنوا ما جاء علهيا من قراءات، وأحياناً يُخْفَى توجيه القراءة على بعض النحويين فيسارع إلى تلحينها.

1. قراءة (هئت لك) بفتح التاء وكسر الهاء لم يعرف الفارسي لها وجهاً، فقال في كتابه الحجة: أنها وهم القارئ ، وهكذا[4]. وأحياناً ينظر بعضهم إلى الشائع من اللغات، ويغفل عن غيره، وفي بعض الأحيان يزعم بعضهم أنه أحصى أوزان العربية، فوجدها تخلو من بعض الأوزان، فيلحن ما جاء

---

([1])المرجع السابق، ج2 ص 431.

([2]) الخصائص ج1، ص 72.

([3]) الكشاف ، ج1 ص 171.

([4]) البحر ج5 ص 267.

عليها من قراءات، وللرد على النحويين في تحكيم أقيستهم أسوق أقوال العلماء في ذلك:

في غيث النفع: القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة، لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وأصحابه من بعده[1]؛ وقال ابن الحاجب في شرح المفصّل: والأولى الرد على النحويين، فليس قولهم بحجة عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحويين، فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة ، فلا يكون إجماع النحويين بحجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون أحاد، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأثبت، فكان الرجوع إليهم أولى، وقال الفخر: أنا شديد العجب من هؤلاء النحويين، إذا وجد أحدم بيتاً من الشعر، ولو كان قائله مجهولاً يجعله دليلاً على صحة القراءة، وفرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلاً على صحته كان أولى، وقال صاحب الإنصاف: ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية، بل تصحيح العربية بالقراءة، وقال النضر بن شميل: القراءة سُنة متبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، وقال أيضاً: ليس العلم مقصوراً على ما نقله، وقاله البصريون، فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيئ على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراءة البصرة[2]؛ ولما رجح ابن عطية نقل أبي الفتح على نقل أبي عمرو الداني رد عليه أبو حيان، قال ابن عطية: وأبو الفتح أثبت، أي من أبي عمرو

---

([1]) غيث النفع، ص 49-50.

([2]) البحر ، ج2 ص 317، ، ج4 ص 271، ج7 ص 46.

الداني، وهو الذي قاله من أن أبا الفتح أثبت كلام لا يصح، النحاة ليسوا مقرئين، ولا رووا القرآن عن أحد ولا روى عنهم القرآن أحد[1]. وذكرت أن أبا عبيد القاسم بن سلام جهل ما في كتاب سيبويه من ذكر للغتين في (عدوة) فسارع إلى تخطئة ابن عامر في قراءته (بالغدوة)، ولقد وقع من ابن قتيبة ما هو أشنع من هذا أخطأ ابن قتيبة في الإعراب، ففسد المعنى نتيجة هذا الإعراب الخاطئ، ثم جعل القراءة كفراً أو لحناً لا تصح به الصلاة، ولو استقام له الإعراب ما فسد المعنى ولا رتب عليه هذه النتائج[2]. ومن المفارقات العجيبة أن ابن جني وصف القراء عامة في الخصاص بضعف الدراية، كما وصفهم في المنصف بالسهو والغلط، وليس لهم قياس يرجعون إليه، ولكنه في المحتسب يدافع عن القراء ويرد من يخطئهم في القراءات الشواذ. وقول مجاهد: خطأ فيه سرف، ولكن وجه غيره أقوى منه. وقال أيضاً: ليس ينبغي أن يطلق على شئ له وجه من العربية قائم، وإن كان غيره أقوى منه، أنه غلط. ويدافع عن قراءة شاذة لأبي عمرو فيقول: ولابد من إحسان الظن بأبي عمرو، ولاسيما وهو القرآن، وما أبعده عن الزيغ والبهتان[3].

**هـ القراء السبعة ونصيب كل منهم في تلحين قراءته:**

1. ابن عامر ت 118هـ : السفهاء ألا 2:13 ، ويمسك السماء أن 22:65 ، هؤلاء إن كنتم 2:31.

قال أبو التفح : تحقيق الهمزتين ضعيف عندنا[4]، هو قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي[5].

---

([1]) البحر ج4 ص 309.

([2]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج1 ص 28.

([3]) المحتسب ، ج1 ص 236 ، ج2 ص 372.

([4]) الخصائص ج3 ص 143.

([5]) غيث النفع ، 27.

2. عاصم ت 127هـ.

- وقيل من راق؛ قال ابن جني: بيان النون معيب في الإعراب، معيف في الأسماع[1]، الطوائف التي لحنت القرآن: من النحويين سيبويه وأبو الحسن الأخفش والفراء وأبو عثمان المازني وأبوة العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وأبو جعفر النحاس.

- وما أهديكم إلا سبيل الرشاد:

قرأ معاذ بن جبل (الرشاد) بشد الشين، قال النحاس: هو لحن، توهمه أنه من فعل الرباعي، فبنى (فعال) من (أفعل) كدراك من أدرك، وسار من أسار، وجبار من أجبر، وقصار من أقصر، ولكنه ليس بقياس، فلا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة[2].

قال أبو الفتح ابن جني: ينبغي أن يكون هذا من قولهم، رشد يرشد كعلام من علم يعلم، أو رشد يرشد، كعباد من عبد يعبد، ولا ينبغي أن يحمل على أنه من أرشد يرشد، لأن (فعالاً) لم يأت إلا في أحرف محفوظة وهي أجبر[3].

ومن النحويين الذين لحنوا في القرآن أبو الفتح ابن جني:

1. فتوبوا إلى بارئكم 2:54، قرا أبو عمرو مختلساً غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلا أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية[4].

---

([1]) الخصائص ج1، ص 94.

([2]) البحر ج7 ص 462.

([3]) المحتسب ، ج2 ص 241.

([4]) الخصائص ، ج1 ص 72.

2. وقيل من راق 75: 27 قال ابن جني: فأما قراءة عاصم (وقيل من راق) ببيان النون من (من) فمعيب في الإعراب محيف في الأسماع، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب إدغامها في الراء نحو: من رأيت، ومن رآك، فإن كان ارتكب ذلك، ووقف على النون صحيحة غير مدغمة لينبه به عن انفصال المبتدأ من خبره، فخبر مرضي أيضاً[1].

3. ثم ليقطع

قال ابن جني: وأما قراءة أهل الكوفة (ثم ليقطع) فقبيح عندنا؛ لأن (ثم) منفصلة يمكن الوقوف عليها فلا تخلط بما بعدها، فتصير معه كالجزء الواحد، هو مع المبرد. وقال أيضاً: فأما التقاء (الهمزتين) على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحناً، وذلك نحو: قرأ أبوك (السفهاء ألا) (البقرة:13) ، (ويمسك السماء أن تقع على الأرض)(الحج:65)، (أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم) (البقرة:31). فهذا كله جائز عندنا على ضعفه[2].

4. (إن شاء جعل لك خيراً من هذا جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا) (الفرقان:10)، قرأ عبد الله بن موسى، وطلحة بن سليمان(ويجعل) بالنصب على إضمار (أن) ، قال أبو الفتح ابن جني: هي على جواب الشرط بالواو، وهي قراءة ضعيفة، وقال أيضا: نصب على أنه جواب للجزاء بالواو، كقولك: إن تأتني آتك وأحسن إليك، وجازت إجابته بالنصب لما لم يكن واجباً إلا بوقوع الشرط من قبله، وليس قوياً مع ذلك، ألا تراه بمعنى قولك: أفعل كذا إن شاء الله.

5. وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طباعئهم، فمن أجل ذلك قرأ

---

([1]) الخصائص ج1 ص 94.

([2]) الخصائص ج3 ص 143.

الحسن البصري رحمة الله عليه (وما تنزلت به الشياطين) (الشعراء:210) لأنه توهم أنه جمع تصحيح نحو الزيدون، وليس منه، وكذلك قراءة (أدرأتكم به) (يونس:1 6)، جاء به كأنه من درأته: أي دفعته وليس منه، وإنما هو من دريت بالشئ، أي علمت به، وكذلك قراءة من قرأ (عاد للؤلي)، فهمز وهو خطأ منه[1].

6. (ويلبسون ثياباً خضراً من سندس واستبرق) (الكهف:31)؛ ومن ذلك قراءة ابن محيصن (من سندس واستبرق) بوصل الألف. قال أبو الفتح ابن جني: هذا عندنا سهو أو كالسهو[2]. وفي البحر: قد أمكن جعله فعلاً ماضياً، فلا تكون هذه القراءة سهواً[3].
7. (وإن أدرى قريب أم بعيد ما توعدون) (الأنبياء: 109) ، (وإن أدرى لعله فتنة لكم) الأنبياء :111).

في المحتسب: ومن ذلك ما رواه أيوب عن يحيي عن ابن عامر أنه قرأ بفتح الباء فيهما (أدرى)

قال أبو الفتح: أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين الياءين وظاهر الأمر – لعمري– كذلك لأنها لام الفعل بمنزلة ياء أرمي، وأقضي، إلا أن تحريكها بالفتح في هذين الموضعين لشبهة عرضت هناك، وليس خطأ ساذجاً يجاء للتوهم أنها ياء الإضافة[4].

8. (والسماء ذات الحبك) (الذاريات:7) ، في المحتسب: وأما الحِبك بكسر الحاء وضم الباء، فاحسبه سهواً، وذلك أنه ليس في كلامهم (فعل) أصلاً بكسر الفاء

---

([1]) البحر ج6 ص 484، والمحتسب ج2 ص 118، والمنصف ج1 ص 311.

([2]) المحتسب ج2 ص 29.

([3]) البحر ج6 ص 122.

([4]) المحتسب ج3، ص 144.

وضم العين فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً البتة، أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم[1].

9. وقال أبو الفتح عن قراءة أبي جعفر يزيد (للملائكة اسجدوا) (البقرة:34) هذا ضعيف عندنا جداً، وذلك أن الملائكة في موضع جر، فالتاء إذاً مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من (اسجدوا)[2]. ما تتعلق به (إذ) قال أبو الفتح ابن جني: والظرف مما يتسع الأمر له، ولا تضيق مساحة التعذر له[3].

عمل الفعل الجامد في (إذ)، في عمل الفعل الجامد في الظرف خلاف حكاه ابن هشام. وقال أبو حيان: تعمل نعم وبئس في الظروف المتأخرة، وأجاز أبو الفتح أن يتعلق الظرف بليس بقوله: فإن قلت: فكيف يجوز لليس أن تعمل في الظرف وليس فيها تقدير حدث؟

قيل: جاز ذلك فيها من حيث جاز أن ترفع وتنصب، وكانت على مثال الفعل، فكما عملت الرفع والنصب، وإن عريت من معنى الحديث، كذلك تنصب على الظرف لفظاً، كما عملت الرفع والنصب لفظاً، ولأنها على وزن الفعل، وعلى ذلك وجه أبو علي قول الله سبحانه: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم)(هود:8) لأنه أجاز في نصب (يوم) ثلاثة أوجه...، قوله تعالى: (إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة إذا رجت الأرض رجا) (الواقعة:1-4)، في الكشاف فإن قلت: بم انتصبت (إذا)؟ ، قلت: بليس ، كقولك: يوم الجمعة ليس لي شغل، أو بمحذوف ، يعني: إذا وقعت كان كيت وكيت، أو بإضمار اذكر[4]، وفي البحر: أما نصبها بليس فلا يذهب نحوى، و لا من شدا شيئا من صناعة الإعراب، إلى مثل هذا؛ لأن (ليس) في النفي ، ك (ما) و (ما) لا تعمل، فكذلك (ليس) وذلك أن (ليس)

---

([1]) الخصائص ج3 ص 398.

([2]) المحتسب ج2 ص 68، البحر ج6 ص 344.

([3]) المحتسب ج2 ص 287.

([4]) الكشاف ، ج4 ص 55.

مسلوبة الدلالة على الحدث والزمان، والقول بأنها فعل هو على سبيل المجاز؛ لأن هذا الفعل لا ينطبق عليها، والعامل في الظرف هو ما يقع فيه من الحدث، فإذا قلت: يوم الجمعة أقوم، فالقيام واقع في يوم الحدث؛ و(ليس) لا حدث لها، فكيف يكون لها عمل في الظرف[1].

إن أبا الفتح والسرخسي وابن هشام يرون تعليق الظرف بليس، عمل المصادر والأفعال والصفات في الظروف مما لا خلاف فيه بين النحويين، غاية الأمر أنه ليس كل فعل أو وصف يتقدم الظرف أو الجار والمجرور، إنما يعمل الفعل أو الوصف في الظرف إذا ارتبط معناه به، فليس العمل صناعة لفظية، فكم من أفعال وأوصاف تقدمت الظروف، ولا تصلح للعمل فيها، لأن معانيها غير مرتبطة بهذه الظروف. وقد مثّل ابن هشام لمثل هذا النوع بأمثلة كثيرة في الباب الخامس، في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها[2].

- (إن الذين كفروا ينادونك لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون) (غافر:10).

قال أبو الفتح ابن جني: فإن هذه في المعنى متعلقة بنفس قوله: (لمقت الله) أي يقال لهم: لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفركم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن، إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي (إذا) وبين الموصول الذي هو لمقت الله، فإا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ناصباً بتناول الظرف وبدل المصدر عليه حتى كأنه قال: بآخره مقتكم إذ تدعون[3]

---

([1]) البحر ج8، ص 203.

([2]) المغنى، ج2 ص 119.

([3]) الخصائص ج3، ص 256.

**إفادة "إذ" للتعليل:**

(إذ) مفيدة للتعليل في قوله تعالى: (أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون) ، كما ذكره السهيلي وغيره، ولو وضعت (أن) المصدرية هنا مكان (إذ) ما صح ذلك، لأن (أن) المصدرية لا تقع بعدها الجملة الإسمية إلا إذا كانت المخففة من (أن)، ويعضد ما قلنا أن أبا الفتح أعرب (إذ) بدلا من اليوم في قوله تعالى : (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم) (الزخرف:39) ثم صرح بإفادة (إذ) للتعليل[1]، آيات (إذا) للتعليل (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم إنكم في العذاب مشتركون) (الزخرف:39)، جعل أبو الفتح (إذ) مفيدة للتعليل ، وقال: ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمكشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إلى (إذا) نحواً من احتياجها إلى المعفول به، نحو قولك: قصدتك رغبة في برك، وأتيتك طمعاً في صلتك. ثم أعرب (إذا) بدلاً من اليوم وعلل الاختلاف الزمني بقوله: لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما صار ما يقع في الآخرة كأنّه واقع في الدنيا، ومنع أن يكون (إذا منصوباً باذكروا مقدارالأمرين:

1-الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي.

2-ضياع معنى التعليل الذي تفيده (إذا).

وقال أيضاً: يجوز أن ينتصب (اليوم) بما دل عليه (مشتركون)[2]. (إذا) ظرف لا ينصرف عند جمهور النحويين. في شرح الكافية للسرخسي: وعن بعضهم أن (إذا) الزمانية تقع اسماً صريحاً نحو: إذ يقوم زيد إذ يقوم عمرو، وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب[3]، وزعم أبو الفتح ابن جني في قوله تعالى: (إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة إذا رجت الأرض رجا) (الواقعة:1-4)، فيمن نصب (خافضة رافعة) أن (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر،

---

([1])المرجع السابق، ج2 ص 173، ج3 ص 222.

([2]) الخصائص ج2- 173 ، ج3 ص 224.

([3]) شرح الكافية للسرخسي، ج2 ص 105.

والمنصوبان حالان، وكذا جملة (ليس لوقعتها)، والمعنى: وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض، وقرأ الحسن واليزيدي والثقفي وأبو حيوة (خافضة رافعة) بالنصب . قال ابن جني: هذا منصوب على الحال، وقوله (ليس لوقعتها كاذبة) حينئذ حال أخرى قبلها. أي إذا وقعت الواقعة صادقة الواقعة خافضة، واقعة فهذه ثلاثة أحوال:

أولاهن: الجملة التي هي قوله : (ليس لوقعتها كاذبة) ومثله: مررت بزيد جالساً، متكئاً، ضاحكاً، وإن شئت أن تأتي بعشر أحوال إلى أضعاف ذلك لجاز وحسن، والعامل في (إذا) محذوف لدلالة المكان عليه، كأنه قال: إذا وقعت الواقعة، كذلك فاز المؤمنون وخاب الكافرون، ونحو ذلك، ويجوز أن تكون (إذا) الثانية، وهي قوله: (إذا رجت الأرض رجا) خبراً عن إذا الأولى ونظيره: إذا تزورني إذا يقوم زيد أي وقت زيارتك إياي وقت قيام زيد، وجاز لإذا أن تفارق الظرفية، وترتفع بالابتداء، كما جاز لها أن تخرج بحرف الجر عن الظرفية. كقول لبيد:

حتى إذا ألقــت يــداً في كافر *** وأجن عورات الثغور ظلامها

وقال الله سبحانه: (حتى إذا كنتم في الفلك) (يونس:22)، وإذا مجرورة عند أبي الحسن بحتى، وذلك يخرجها من الظرفية[1].

**ألا الاستفتاحية في القرآن الكريم:**

(ألا) أداة تنبيه، مركبة في الأصل من همزة الاستفهام و(لا) النافية لإفادة توكيد مضمون الجملة.

قال أبو حيان: وهي حرف بسيط لأن دعوى التركيب خلاف الأصل، مواقع (ألا) تدل على أن (لا) ليست للنفي، ألا أن زيداً منطلق ليس أصله، لا إن زيداً منطلق، إذ ليس من تراكيب العرب، ولوجودها قبل (رب) و(ليت) وقبل النداء مما

---

([1]) المحتسب 2 ص 307-308.

لا يعقل فيه أي (لا) نافية[1]. وقال السرخسي: تدخل (ألا) على الجملة خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمراً، أو نهياً، أو استفهاماً أو تمنياً، أو غير ذلك[2]. وفي قوله تعالى: (وزين لهم الشيطان أعمالاهم فهم لا يهتدون ألا يسجدوا لله) (النمل: 24-25). قرأ الكسائي وأبو جعفر (ألا يا أسجدوا) ويرى الفراء أن هذه القراءة على حذف المنادي، ومعه ابن مالك، لأنه يرى أن المنادى يحذف قبل الأمر الدعاء، وقال أبو الفتح ابن جني (ألا) لها في الكلام معنيان: افتتاح الكلمة والتنبيه.. فإذا دخلت على (يا) خلصت (ألا) افتتاحاً ، وخص التنبيه بياء كقول نصيب:

**ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد*** لقد زادني مسراك وجداً على وجد**[3].

---

([1]) البحر ج1 ص 62.

([2]) شرح الكافية للسرخسي، ج2 ص353.

([3]) الخصائص ج2 ص 278.

والنشر ج2 ص 33.

ومعاني القرآن للقراء ج2 ص 290.

والتسهيل ص 179.

والبحر ج7 ص 69.

**المبحث الخامس: في أدوات العربية:**

ابن جني تطرق لجميع المسائل النحوية ومنها الأدوات العربية:

1- أمثلة حذف اسم (إن) ضرورة مزجاة[1] عند ابن جني، نذكر منها قول قراء بن عباد[2]:

**ولا تخذل المولى وإن كان ظالما *** فإن به تثأى الأمور وتُرأب**

حذف اسم إن ضرورة، وهو يريد فإنه به تثأى الأمور[3]، ويعزز ابن جني حكمه بإرداف البيت من الكتاب، للراعي النميري[4]،

فلو إن حق اليوم منك إقامة *** وإن كان صرح قد مضى فتسرعا

يريد : (فلو أن حق)[5]، كذا يرى ابن جني حذف الهاء للضرورة في قول المتنبي[6]:

ألیس عجیباً أن یبنی بني أب *** لنعجل یهودي تدب العقارب

یرید (أنه یعني بنیه أب) فحذف الهاء للضرورة[7].

2- دخول اللام في خبر أن المفتوحة: لا تدخل اللام في خبر أن المفتوحة وإن دخلت في نظم كان دخولها ضرورة، نحو قول الشاعر[8]:

ألم تكن حلفت بالله العلـــي *** أن مطاياك لمـــن خـــير المطى

وقول الآخر:

**مروا** عجالاً كيف صاحبكم *** قال الذي سألوا أمسي لمجهودا

---

([1]) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ص 389.

([2]) ديوان الحماسة ج1 ص 284، والتنبيه على شرح مشكلا ت الحماسة ص 389.

([3]) المصدر السابق، ص 389.

([4]) ديوانه ص 167، وخزانة الأدب ج10 ص 451.

([5]) الفسر ج1 ص 249 والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص 390.

([6]) ديوان المتنبي ج1 ص 108، والقسر ج1 ص 249.

([7]) المصدر السابق، ج1 ص 250.

([8]) الخصائص ج1 ص 315، وسر صناعة الإعراب ج1 ص 379، وهمع الهوامع ج2 ص 175.

يقضي ابن جني بزيادة اللام في (لمن) و(لمجهودا) في خصائصه[1]، ويرى أنها جاءت لضرورة شعرية في سر صناعة الإعراب[2]، بل يقف مصححاً للرواية الأولى بقوله: والوجه الصحيح هنا كسر إن لتزول الضرورة، إلا أنا سمعناها مفتوحة الهمزة[3]؛ ولنا أن نسأل ما هو الجامع بين حكم الزائد وحكم الضرورة؟ ولعل القول بالزائد يعود إلى الحالة الإعرابية، أما الضرورة فحكمها يتعلق بالوزن وما تفرضه التفعيلة. ولدخول اللام على خبر أن المفتوحة أمثلة معدودة عند ابن جني منظومة ومنثورة[4]، نحو أراك لشاتمي ، وقول كثير[5]:

وما زلت من ليلي لدن أن عرفتها *** كالهائم المقصي بكل سبيل

وهذا وغيره عنده شاذ[6]، ولا ريب أن الشاذ لا قياس عليه، ويمكن أن نخلص من كل هذا إلى ما يلي: توزعت أحكام ابن جني بين حكم الزائد والشاذ والضرورة.

3-اللام الجازمة:

إظهارها واجب إلا أنها قد تضمر ضرورة عند ابن جني نحو قول[7]:

فتضحى صريعاً ما تجيب لدعوة ***ولا تسمع الداعي ويسمعك من دعا

يريد وليسمعك[8]، يعضد ابن جني نقده بنقد سيبويه لأبيات جاءت على هذا المنوال مجرى عليها حكمه الخاص، فهي ضرورة حسنة قليلاً، ففي قول متمم بن نويرة[9]:

---

([1]) الخصائص ج1 ص 315 .

([2]) الخصائص، ج1 ، ص 379.

([3]) المصدر السابق.

([4]) الخصائص ج1 ص 316.

([5]) ديوان كثير، ص 115 ، وخزانة الأدب ج4 ص 330.

([6]) سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 379.

([7]) معاني القرآن للفراء ج1، ص 159، والمسائل المشكلة المعروف بالبغداديات ص 496.

([8]) سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 390

([9]) ديوان متتم بن نويره، ص 84، وسر صناعة الإعراب ج3 ص 7، ومعجم ما استعجم ص 261.

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي... لك الويل حر الوجه أو يبكِ من بكى

أي ليبك ، وحسنها فتأت من الإضمار المسبوق بأمر إن لم يكن مجزوماً فهو بمعنى الجزم، أي : (اخمشي) بمعنى (التخمشي) ، ومعنى الا ستحسان، وجهاً من وجوه القبح الذي هو أعلى مرتبة من الأقبح قول الشاعر[1]:

محمد تفد نفسك كل نفس *** إذا ما خفت من شئ تبالا

يقول أبو الفتح : أراد لنقد نفسك، فحذف اللام، وهذا أقبح من الأول؛ لأن قبل ذاك شيئاً فيه معنى اللام، وهو أخمشي، لأن معناه: لتخمشي، وهذا ليس قبله شئ معناه معنى اللام[2]، وبعد الأمثلة التي يسوقها ابن جني يخلص إلى الحكم العام لهذه الضرورة، فيقول: وكل هذا شاذ لا يحسن القياس عليه[3]، لقد أصاب ابن جني في حكمه العام والخاص.

لام الجر في الاستغاثة : ذهب ابن جني إلى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، وذهب سيبويه إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور[4].

لما : القول بظرفيتها، أي ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة، ولكنه مذهب سيبويه وابن خروف أنها حرف[5]. الجر بعدما خلا وما عدا: زعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز الجر على تقدير (ما) زائدة والذي نص عليه سيبويه المنع[6]، الحال لا تقع مؤولة بالمصدر: مذهب سيبويه أن (أن) والفعل، وإن قدرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً لأن العرب أجرتها باب

---

([1]) نسب البيت للأعشى، ولأبي طالب، خزانة الأدب ج9 ص 11، وسر صناعة الإعراب ج1 ص 391، وشرح شواهد المغنى ج1 ص 597.

([2]) سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 391.

([3]) المصدر السابق ج1 ص 392.

([4]) الخصائص ج2، ص 278، الأشموني ج3 ص 164، الهمع ج1 ص 180.

([5]) الخصائص ج2 ص 253، المغنى ج1 ص 280، الهمع ج1 ص 715.

([6]) همع الهوامع، ج1 ص 233.

مجرى المعارف في الأخبار بكان، ولأن (أن) للاستقبال، والمستقبل لا يكون حالاً، وأجازه ابن جني وخرج عليه قول الشاعر:

وقالوا له لا تنكحيه فإنـــه *** لأول نصل أن يلاقي مجمعا[1].

اللام بعد أن المهملة في نحو "وإن كانت لكبيرة" هي عند سيبويه والأكثر من لام الابتداء، وعند أبي الفتح وجماعة أنها لام اجتلبت للفرق[2].

- إذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد والفارسي وابن جني وأبي بكر الخياط واختاره ابن عصفور، وظرف زمان عند الرياشي والزجاج[3].

مما وافق فيه الكوفيين:

- إن النافية العاملة عمل ليس: حرف غير مختص فكان القياس ألا تعمل لذلك منع إعمالها القرّاء وأكثر البصرية والمغاربة، وعزى إلى سيبويه وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصححه ابن حيان[4].
- قال ابن جني: واعلم هذه الباء في نحو قولهم: مررت بزيد، وظفرت ببكر وغير ذلك، مما تصل فيه الأسماء بالأفعال مرة حرف إلصاق، ومرة حرف استعانة، ومرة حرف إضافة ، وكل هذا صحيح من قولهم.
- وأما ما يحكيه أصحاب الشافعي – رحمه الله– من أن الباء للتبعيض، فشئ لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت.
- وهذا موضع لا يجد فيه من ذكر العلة التي لها صارت حروف الإضافة، هذه جارة، لأن الباء واحدة منها، وإذا ذكرناها فالقول فيها هو القول في سائر حروف الجر.

---

([1]) همع الهوامع، ج1 ص 239.

([2]) المنصف ، ج3 ص 127 ، والمغنى ج1 ص 232.

([3]) سر الصناعة، ج1 ص 256، والهمع ج1 ص 207.

([4]) همع الهوامع، ج1 ص 124.

- اعلم أن هذه الحروف أعني الباء واللام، والكاف، ومن، وعن، وفي ، وغير ذلك، إنما جرت الأسماء من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وأفضائها إلى الأسماء التي بعدها، وتناولها إياها كما يتناول غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين ما يقتضيه منهم، بلا وساطة حرف إضافة[1].

- وقال ابن جني: ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها وذلك نحو: عجبت، ومررت، وذهبت، ولو قلت عجبت زيداً، ومررت جعفراً، وذهبت محمداً، ولم يجز ذلك، لضعف هذه الأفعال فيالعرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء، على أن ابن الأعرابي قد حكى عنهم: مررت زيداً، وهذا شاذ، فلما قصرت هذه الأفعال عن الوصول إلى هذه الأسماء رفدت بحروف الإضافة، فجعلت موصولة لها إليها، فقالوا: عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو، وخص كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تتداخل، فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصّلة، فلما احتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف، لتوصلها إلى بعض الأسماء، جعلت تلك الحروف جارة، وأعملت هي في الأسماء، ولم يقض إلى الأسماء النصب الذي يأتي من الأفعال... وجعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي، ولما هجروا لفظ النصب، لم يبق إلا الرفع والجر، فأما الرفع فقد استولى عليه الفاعل، فلم يبعد إذن غير الجر، فعدلوا إليه ضرورة، ولشئ آخر، وهو أن الفتحة من الألف والكسرة من الياء، والياء أقرب إلى الألف من الواو، فلما منعت الأسماء بعد هذه

---

([1]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 134-135.

الحروف النصب، كان الجر أقرب إليها من الرفع، هذا هو العلة في كون هذه الحروف جارة[1]. قال ابن جني: فقد تقول: المال لك، وإنما أنا بك، وأنا منك ونحو ذلك، مما لا تصل هذه الحروف فيه الأفعال بالأسماء؛ فالجواب: أنه ليس في الكلام حرف جر غير زائد، وأعني بالزائد ما دخوله لخروجه، نحو: لست بزيد وما في الدار من أحد، إلا وهو متعلق بالفعل في اللفظ أو المعنى، أما في اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى أبي بكر، وأما في المعنى فقولك: المال لزيد، تقديره: المال حاصل أو كائن لزيد، وكذلك زيد في الدار، إنما تقديره: زيد مستقر في الدار، ومحمد من الكرام، أبي محمد حاصل من الكرام، أو كائن من الكرام، فإذا كان الأمر كذلك فقد صح ووضح ما قدمناه[2]، فإن قلت: فإذا كانت هذه الحروف التي أوصلت الأفعال إلى الأسماء إنما جرت الأسماء، لأنهم أرادوا أن يخالفوا بلفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي، فما بالهم قالوا: قمت وزيداً واستوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة[3]. وما صنعت وإياك؟ ولو تركت الناقة وفصيلها[4] لرضعها[5]، وقال: وإنما أبدلت الواو من الباء لأمرين:

أحدهما: مضارعتها إياها لفظاً.

والآخر: مضارعتها إياها معنى.

أما اللفظ فلأن الباء من الشفة، كما أن الواو كذلك، وأما المعنى فلأن الباء للإلصاق، والواو للاجتماع، والشي إذا لاصق الشئ فقد اجتمع معه.

---

([1]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 135 و ما بعدها.

([2]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 136.

([3]) الواحد للطيلسان، وهو ضرب من الأكيسة، اللسان ج4 ص 2689.

([4]) الفصيل: ولد الناقة بعد فطامه، مادة – فصل– اللسان ج5 ص 3423.

([5]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 136.

وأعلم أن جميع الحروف المفردة التي تقع في أوائل الكلم[1]، حكمها الفتح أبداً، نحو: واو العطف وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء فأما الياء في يزيد فإنما كسرت لمضارعتها[2] اللام الجارة في قولك: المال لزيد، ووجه المضارعة بينهما اجتماعهما في الجر وفي الذلاقة، ولزوم كل واحد منهما الحرفية، وليست كذلك كاف التشبيه؛ لأنها قد تكون اسماً في بعض المواضع[3].

اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة، فأما وجه القياس في امتناع حذفها من قبل أن الغرض في الحروف، إنما هو الاختصار، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن (النفي)، وإذا قلت: هل قام زيد؟ فقد نابت هل عن (استفهم) فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحذف الحروف تخفيفاً لأفرطت[4] في الإيجاز، لأن اختصار المختصر إجحاف به؛ فهذا وجه، وأما وجه ضعف زيادتها فمن قبل أن الغرض في الحروف الاختصار[5]، وقال ابن جني : ولولا أن الحرف إذا زيد ضرباً من التوكيد، لما جازت زيادته البتة، كما أنه لولا قوة العلم بمكانه لما جاز حذفه البتة.

فإنما جاز فيه الحذف والزيادة من حيث أريتك، على ما به من ضعف القياس، وإذا كان الأمر كذلك، فقد علمنا من هذا أننا متى رأيناهم قد زادوا الحروف فقد أرادوا غاية التوكيد، كما أنا إذا رأيناهم قد حذفوا حرفاً، فقد أرادوا غاية الاختصار، فقد استغنى عن حذفه بقوة اختصاره[6]. ثم تحدث ابن جني عن

---

([1]) الكلم : الكلام ويقصد بها المفردات والألفاظ.

([2]) لمشابهتها.

([3]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 154.

([4]) أفرط: زاد عن الحد ، مادة (فرط) اللسان ج5 ص 3391.

([5]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص280.

([6]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 281.

الفاء، واختصر الإجابة بها عل سبعة أمور ولكن الصحيح ثمانية، وفوق السبعة المذكورين (الترجي)[1]. قال ابن جني: واعلم أن الفاء قد يجاب بها سبعة أشياء: وهي الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والدعاء، والتمني، والعرض.

ثم أتى بأمثلة على كل واحد منها فقال: فالأمر نحو قولك: قم فأقوم، والنهي نحو قولك: لا تشتمه فيشتمك، والاستفهام نحو قولك: ابن بنيك فأزوركن والنفي نحو قولك: ما أنت بصاحبي فأكرمك، والدعاء نحو قولك: اللهم ارزقني بعيراً فأحج عليه، والتمني نحو قولك ألا تنزل فنتحدث. وقال ابن جني: واعلم أن الفعل بعد هذه الفاء إذا كانت جواباً، فتنصب بأن مضمرة، وإنما أضمرت أن هنا، ونصب بها الفعل، من قبل أنهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر، فإذا قال: زرني فأزورك، فكأنه قد قال: لتكن منك زيارة، فزيارة مني. فلما كان الأول في تقدير المصدر، والمصدر اسم، لم يسغ[2] عطف الفعل بعده عليه، لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا أضمرت أن قبل الفعل، صار معاً في تقدير المصدر والمصدر اسم، فلذلك جاز عطف اسم على اسم. فإن قيل: ولم قدر في أول الكلام مصدر، حتى اضطروا إلى إضمار "أن" ثم عطفوا المصدر المنعقد للمعنى بأن والفعل جميعاً على المصدر الذي قبله؟، ويجيب ابن جني على هذا السؤال بقوله: أنهم إنما فعلوا ذلك لمخالفة الفعل الثاني للفعل الأول في المعنى، وذلك أنك إذا قلت: ما تزورني فتحدثني، فلم ترد أن تنفيهما جميعاً، ولو أردت ذلك، لرفعت الفعلين جميعاً، ولكنك تريد : ما تزورني محدثاً، أي قد تزورني، ولكنك إذا زرتني لم تحدثني، فأنت الآن قد أثبت الزيارة، ونفيت الحديث فلما اختلف الفعلان، ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الأول لاختلاف المعنيين، اضطروا إلى العدول عن ظاهر لفظ الفعل الأول، وأضمروا مصدره، وكان ذلك مستقيماً سائغاً، لدلالة الفعل

---

([1]) هامش تحقيق سر صناعة الإعراب، ج1 ص 281.

([2]) يسغ: يجز، تقول: ساغ له ما فعل أي جاز له ذلك، اللسان،ج3 ص 2152.

الأول على مصدره، فلما تخيلوا في الفعل الأول معنى المصدر عطفوا الثاني عليه، فاضطروا إلى إضمار "أن" لما ذكرت ذلك[1]. ويدلك على أن الفعل إذا تقدمه اسم ولم يسغ عطفه عليه، اضطر معه إلى إضمار "أن" ليفيدا معاً معنى المصدر، فيعطف المصدر الذي هو اسم على الاسم الذي قبله؛ يقول ابن جني: واعلم أنك إذا أجبت هذه السبعة الأشياء[2]. وقال: فإن قيل: فإأذا كان تقدير قولنا: ما انت بصاحبي فأكرمكعندك: ما أنت بصاحبي فأن أكرمك، فهل يجوز أن تظهر "أن" هذه المقدرة عندك إلى اللفظ، فتقول: ما أنت بصاحبي فأن أكرمك؟ فالجواب أن هذا أصل وإن قامت الدلالة عليه فإنه مرفوض، كما أن أصل قام: قَوّم، ولكنه لا ينطق به عل أصله. وهاهنا الأشياء كثيرة ترفض أصولها، ويقتصر في الاستعمال على فروعها، وقد حذفت الفاء، قالوا: أُفْ، خفيفة الفاء، وأصلها أفّ مشددة.

**باب القاف:**

القاف: حرف مهجور، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً، فإأذا كان أصلاً وقع فاءً، وعيناً ولاماً، فالفاء نحو: قرن، وقعد، والعين، نحو: سقف وثقل، واللام نحو : خرق نم ، وعلق[3].

**باب الكاف:**

قال ابن جني: الكاف حرف مهموس، يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاءً وعيناً ولاماً، فالفاء نحو كعب، وكعم(4). والعين نحو: شكر وشكر، واللام نحو: محك(5) ، وضحك. وقال: وأعلم أن الكاف المفردة تستعمل

---

([1]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 282–283.

([2]) هذه الأشياء : الأمر، النهين التمني، الاستفهام، النفي، الدعاء، العرض، مضافاً إليها الأمر الثامن وهو (الترجي).

([3]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص287.

([4]) كعم: أي وضع في فمه الكمامة، وهي ما يجعل على فم الحيوان لئلا يعض أو يأكل.

([5]) محك : أي لج في المنازعة أو المساومة، مادة (محك) اللسان ج6 ص 4127.

في الكلام على ضربين: جارة وغير جارة، والجارة أيضاً على ضربين: أحدهما حرف، والآخر اسم؛ فأما الحرف فما لم يقع مواقع الأسماء، وذلك نحو قولك مررت بالذي كزيد، والكاف هنا حرف لا محالة.. وإجماعهم على استحسان مررت بالذي كزيد، دلالة على أن الكاف حرف جر، وأنه بمنزلة قولك: مررت بالذي في الدار، وضربت الذي من الكرام، وجاءني الغلام الذي لمحمد، وهذا استدلال سيبويه، وهو الصواب الذي لا معدل عنه(1). وعلّق ابن جني على حرف الكاف في بيت قاله الأعشى: فإن قال قائل: فهل يجوز أن تكون الكاف في هذا البيت حرف جر، وتكون صفة قامت مكان الموصوف، وتقدير الموصوف على قولنا: ولن ينهى ذوي شطط شئ كالطعن، فيكون الفاعل على شئ المحذوف، وتكون الكاف حف جر صفة لشئ الفاعل، لأن شيئاً نكرة، والنكرات قد توصف بحروف الجر، ونحو قولك جاءني رجل من أهل البصرة، وكلمت غلاماً لمحمد، ويكون حذف الموصوف هنا جائزا.

ونجد ابن جني يعلّق على الآية الكريمة (قل أفغير الله تأمروني أعبد) (الزمر: 64)، والشاهد في الآية نصب أعبد بأن المحذوفة، والتقدير أن أعبد حيث يقول: ألا ترى أن أصحابنا استقبحوا نصب "غير" من قوله تعالى (قل أفغير الله تأمروني أعبد)، بأعبد، قالوا: لأن التقدير والمعنى: قل أفغير الله تأمروني أن أعبد، فكأن (أن) هناك، وما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيهما قبلها، لامتناع تقديم الصلة أو شئ منها على الموصول، أو لا تراهم كيف تخيلوا أن التقدير: قل أتأمروني أن أعبد غير الله، ولولا أنهم قد أنسوا بحذف (أن) من الكلام، وإرادتها، لما استقبحوا انتصاب (غير) بأعبد(2).

---

([1]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 289.

([2]) المصدر السابق، ج1 ص 299.

ويقارن ابن جني بين خبر كان وإن بقوله: فأما خبر المبتدأ فلا يلزم أن يكون اسماً محضاً، لأن الجمل تقع هناك وقوعاً حسناً مضطرداً، وهذا في خبر (كان) أحسن منه في خبر (إن) لأنك قد استوفيت بكان واسمها لفظ الفعل والفاعل، ولم تستوف بأن واسمها إألا لفظ الفعل والمفعول، لأن اسم كان مشبه بالفعل واسم إن مشبه بالمفعول، إلا أنه جاز في خبر (إنّ) أن يكون جملة، وغير اسم محض، من حيث كان خبر المبتدأ في المعنى، فكما جاز أن يكون خبر المبتدأ غير اسم محض وجملة، أجاز أيضاً في خبر إن، إلا أنه في خبر إن ليس في حسن خبر المبتدأ، لأن المبتدأ اسم مرفوع، فقد حصل معك شبه الفاعل، واسم إن وأخواتها منصوب، فإذا جعلت الخبر غير اسم محض، فقد أخليت العقدة من اسم مرفوع؛ فأما اسم كان فجعلك إياه اسم محض، وأقبح من فعلك ذلك بخبر إن، وذلك أن اسم كان مشبه بالفاعل من خبر إن، ألا ترى أنه يباشر كان مباشرة الفاعل لفعله، ويضمر في الفعل كإضمار الفاعل، وذلك نحو: كنتُ أخاك، كقولهم: ضربت أخاك، وخبر إن لا يباشر إنّ ولا يُضمر فيها، فلم يقو في شبه الفاعل ق وة اسم كان في ذلك، فقد ضح بما قدمنا أن كاف الجر قد تكون مرة اسماً ومرة حرفاً، فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه لأن تكون اسماً ولأن تكون حرفاً، فجوز فيها الأمرين، وذلك نحو قولك: زيد كعمرو، فقد تصلح أن تكون الكاف هنا اسماً، كقولك زيد مثل عمرو، ويجوز أن تكون حرفاً، كقول زيد من الكرام، فكما أن من حرف جر وقع خبراً عن المبتدأ، فكذلك الكاف تصلح أن تكون حرف جر، هذا قول أصحابنا(1).

وقال: فإذا جعلت الكاف في قولك: أنت كزيد حرفاً، ففيها ضمير، كما تتضمن حروف الجر الضمير إذا نابت عن الأفعال في قولك: زيد من الكرام

---

([1]) سر صنا عة الإعراب، ج1 ص 299–300.

ومحمد على الفرس، وأعلم أن أقيس الوجهين، إذا قلت: أنت كزيد، أن تكون الكاف حرفاً جاراً بمنزلة الباء واللام، لأنها مبينة مثلهما، ولأنها أيضاً على حرف واحد، ولا أصل لها في الثلاثة، فهي بالحرف أشبه، ولأن استعمالها حرفاً أكثر من استعمالها اسماً(1). وأجاز لنا أبو علي فيها الجر، وألا يكون مع الجر له شبيه، قال: وذلك على اعتقاد زيادة الكاف، فكأنه قال: ما أنت زيد ولا شبيهاً به، ثم زاد الكاف، فقال: وأنت كزيد ولا شبيه به، فلما حد زيداً بالكاف مع اعتقاده زيادتها عطف الشبيه على زيد، وهذا الذي ذهب إليه أبو علي وجه صحيح، وهو رأي أبي الحسن(2)، ونظيره: (ليس كمثله شئ) (الشورى:11). ومثله أيضاً قوله عز وجل: (أو كالذي مر على قرية) (البقرة:259)(3)، ذهب أبو الحسن إلى أن الكاف زائدة، وعطف (الذي) على (الذي) من قوله (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه) (البقرة: 258). وأجاب أبو علي على أن يكون الكلام معطوفاً على المعنى، وذلك أن معنى قوله: (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه) أرأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه، أو كالذي مر على قرية، فلا تكون الكاف هنا زائدة، وهذا وجه حسن(4).

وعلّق علي قول الآخر: فصيروا مثل كعصف مأكول، فلا بد فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصيروا مثل عصف مأكول، فأكد الشبه بزيادة الكاف، كما أكد الشبه بزيادة الكاف في قوله : (ليس كمثله شئ) إلا أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم، وهذا شائع، وفي البيت أدخل الاسم وهو مثل على الحرف، وهو الكاف، فشبه شيئاً بشئ، فإن قال قائل: بماذا جر عصف؟ بالكاف التي تجاوزه؟ أم بإضافة مثل إليه على أن فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه!

---

([1]) المصدر السابق، ج1 ص 300.

([2]) هو أبو الحسن الأخفش الأوسط.

([3]) الشاهد فيه أن الكاف زائدة للتوكيد في قوله (كلذي).

([4]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 304-305.

فالجواب: أن العصف في البيت لا يجوز أن يكون مجروراً بالكاف، وإن كانت زائدة، يدلك على ذلك أن الكاف في كل موضع تقع فيه زائدة ، لا تكون إألا جارة، كما أن من وجميع حروف الجر في أي موضع وقعن زوائد، فلا بد من أن يجررن ما بعدهن، كقولك: ما جاءني من أحد، ولست بقائم، فكذلك الكاف في مثل (كعصف) هي الجارة للعصف، وإن كانت زائدة على ما تقدم(1).

وقال ابن جني: فعلى ما قدمناه ينبغي أن يكون (عصف) من قوله: (مثل كعصف) مجروراً بالكاف، دون أن يكون مجروراً بإضافة مثل إليه، وقال: قيل: فمن أين جاز تعليق الأسماء عن الإضافة في اللفظ، ولم يجز في حروف الجر ألا تتصل بالمجرور في نحو ما قدمته؟، ويقارن بين الأسماء وال حروف، ويقول: فالجواب أن ذ لك جائز في الأسماء من وجهين:

أحدهما: أن الأسماء أقوى وأعم تصرفاً من الحروف، وهي الأول الأصول، وليس للحرف قوة الاسم وتصرفه.

وثانياً : أن الأسماء ليست في أول وضعها مبنية على أن تضاف ويجر بها، وإنما للإضافة فيها ثان ولا أول، وأما حروف الجر، فوضعت على أنها للجر البتة، وعلى أنها لا تفارق المجرور لضعفها وقلة استغنائها عن المجرور، فلم يمكن تعليقها عن الجر والإضافة، لئلا يبطل الغرض الذي جئ بها من أجله، فهذا أمر واضح، وقال: الأسماء لا تزاد، وإنما تزاد الحروف(2)، وهكذا بيِّن ابن جني حال الكاف الجارة في مواقعها وانقسامها وتشعبها، وأما الكاف غير الجارة فهي على ضربين:

أحدهما: اسم، والاخر: حرف؛ فأما الاسم فكاف المذكر والمؤنث والمخاطبين. فكاف المذكر مفتوحة، وكاف المؤنث مكسورة، نحو: ضربتك يا

---

([1]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 305–306.

([2]) المصدر السابق، ج1، ص 308–309.

رجل، وضربك يا امرأة، فهذا اسم بدلالة دخول حرف الجر عليه، نحو: مررت بك وبكِ، وعجبت منك ومنكِ

وأما الكاف التي هي حرف، فالتي تأتي للخطاب مجردة من الاسمية، وذلك نحو: كاف كذلك، وذاك، وتيكَ، وتلكَ، وأولئك(1).

**باب حرف اللام:**

قال ابن جني: اللام حرف مهجور، يكون أصلاً، وبدلاً وزائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاء، وعيناً ولاماً، فالفاء نحو لعب، ولزم، والعين نحو قلب، وسلم واللام نحو شغل وجعل.

وأما قول الراجز(2):

لما رأى أن لادَعَهْ ولا شبع *** مال إلى أرطاة حَقْف فالطجَعْ

قال ابن جني: فإنه يريد فاضطجع، فأبدل الضاد لاماً، وهو شاذ، وأبدلوا اللام من النون في أصلان، فقالوا، أصلال، وإذا كانت اللام زائدة فهي على ضربين.

أحدهما: أن تزاد في الكلمة مبنية منها غير مفارقة لها.

والآخر: أن تزاد فيها لمعنى، ولات كون صبغة الكلمة(3)، وقالوا: للأفجح(4) فحجل، فاللام في هذا زائدة لا محالة، وقال محمد بن حبيب: ومنه قالوا للعَنْس، عنسل(5)، فذهب إلى أن اللام من عنسل زائدة، وأن وزن الكلمة فعلل، واللام الأخيرة زائدة. قال ابن جني: وقد ترك محمد في هذا القول مذهب

---

([1]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 1- 316.

([2]) يقال: هو منظور بن مرثد الأسدي، جاء ذلك في العيني.

([3]) سر صناعة الإعراب، ج3 ص 5.

([4]) الذي اعوجت ساقاه.

([5]) الناقة القوية السريعة.

سيبويه(1)الذي عليه ينبغي أن يكون العمل، وذلك أن (عَنْسَل) عنده فنعل، وهي من العسلان وهو عدو الذئب، والذي ذهب إليه سيبويه هو القول، لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام، فهذه أحكام اللام المصوغة في أمثلة الكلم وهي زائدة، وأما اللام التي زيدت لمعنى وغير مصوغة في الأمثلة فلحقت في ثلاثة موا ضع: الاسم والفعل والحرف.

لحاقها للأسماء وذلك أيضاً على ضربين:

أحدهما: أن تكون عاملة، والآخر أن تكون غير عاملة.

فأما العاملة فلام الجر، وذلك كقولك: المال لزيد، والغلام لعمرو، وموضعهما في الكلام الإضافة، ولها في الإضافة معنيان: أحدهما الملك نحو: المال لزيد، أي: هو في ملكه.

والآخر: الاستحقاق والملابسة، نحو:هذا الجُلّ(2) للدابة، أي قد استحقته، ولابسته، وكذلك هذا الباب للدار، واعلم أن هذه اللام الجارة مكسورة مع المظهر، نحو:الغلام لمحمد، ومفتوحة مع المضمر(3)، نحو الغلام له، وقد كان ينبغي للام الجر أن تكون مفتوحة مع المظهر كما أنها مفتوحة مع المضمر(4)، إلا أنها كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء(5)؛ ويوضح الفرق بين اللام الجارة ولام الابتداء بقوله: إن أول أحوال الاسم هو الابتداء، وإنما يدخل الرافع أو الناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ، فلما كان الا بتدا ء متقدما في المرتبة، وكان فتح اللام هو الأول المتقدم من حالها جعل الفتح الذي هو أول مع الابتداء الذي هو أول، ولما كان الكسر فيها إنما هو ثان غير أول جعل مع الجر الذي هو تبع

---

([1]) الكتاب ج2 ص 326.

([2]) الجل: ما تغطي به الدابة لتصان.

([3]) يستثنى منها ياء المتكلم لأنها مكسورة..

([4]) المضمر الخفي مادة (ض.م.ر) القاموس المحيط، ج2 ص 76.

([5]) سر صناعة الإعراب، ج2 ص9-10

للابتداء، هذا هو القياس(1)، وأعلم أن هذه اللام الجارة قد تفتح مع المظهر في بعض اللغات، وفيقال: المال لزيد، بفتح اللام، وكان سعيد بن جبير يقرأ: (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) فيفتح اللام، ويردها إلى أصلها، وذلك أن أصل اللام الجارة الفتح، انتهت الحكاية.

وأما لام المستغاث به: يالَبكر، ويالله ، فلام جر وإنما فتحت لأن المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر، فلذلك فتحت اللام كما تفتح مع المضمر.

وقال أبوزيد: سمعت من يقول: (وما كان الله ليعذبهم) (إبراهيم:46)، بفتح اللام، وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه(2). وقال ابن جني وأعلم أن اللام في نحو قولهم: جئت لأكرمكم، وقوله تعالى: (إنا فتحنا لن فتحاً مبينا ليغفر الله لك) (الفتح:1)؛ (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) (الأنفال:33) ،إنما هي هي حروف جر، وليس من خصائص الأفعال كلام الأمر، ولام القسم وغيرهما، وإنما الفعل بعدها منصوب بـــ "أن " مضمرة والتقدير: جئت لأن لأن أكرمك، وقد زيدت اللام الجارة مؤكدة للإضافة، نحو قولهم: لا أباتلك، ولا: يدي لك بالظلم ، أي : إباك، و لا بديك(3)، فهذه أحوال اللام العاملة في الأسما. وأما اللام التي تلحق الأسماء وهي غير عاملة فيها فعلى ضربين:

أحدهما: لام التعريف، والأخرى: لام الابتداء. فأما لام التعريف فهي نحو قولك: الغلام، والجارية، فاللام هي حرف التعريف، وإنما دخلت الهمزة عليها لأنها ساكنة، فتوصلوا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها، وقد ذكرنا في باب الهمزة لم فتحت هذه الهمزة ولم تكسر؛ وذهب الخليل إلى أن (أل) حرف التعريف بمنزلة (قد) في الأفعال، وأن الهمزة واللام جميعاً للتعريف، وحكى عنه أنه كان يسميها

---

([1]) المرجع السابق، ج2 ص 11.

([2]) المرجع السابق، ص 12 وما بعدها.

([3]) المرجع السابق، ص 12، وما بعدها.

(أل) كقولنا "قد" وأنه لم يكن يقول الألف واللام، كما لا يقول في قد: القاف والدال.

ويقوي هذا المذهب قطع (أل) ف يأنصاف الأبيات، نحو قول عبيد:

يا خليلي أربعا واستخبرا الـــ... منزل ا لدارس عن أهل الحلال(1).

فلو كانت اللام وحدها حرف التعريف لما جاء فصلها من الكلمة التي عرفتها، لاسيما واللام ساكنة، والساكن لا يُنوى به الانفصال(2). فإن قيل: ولم دخلت اللام على خبر إن المكسورة دون سائر إخواتها، فالجواب: أنها إنما اختصت بخبر المسكورة من قبل أن كل واحدة من اللام، ومن (إن) يجاب بها القسم، وذلك قولك: والله إن زيداً قائم، والله لزيد قائم، فلم اشتركتا في هذا الوجه، وكانت كل واحدة منهما حرف توكيد أدخلت اللام على خبر إن للمبالغة في التوكيد، وفرق بينهما لما ذكرنا من كراهيتهم اجتماع حرفين لمعنى واحد، ولما لم يكن في أخوات إن شئٌ يجاب به القسم كما يجاب بها لم تدخل اللام خبره ما دخلت خبرها. وأعلم أن هذه اللام لا تدخل على اسم إن كما ذكرنا، إلا أن يفصل بينها وبينه فتباعد عنه، وذلك نحو قوله عز اسمه: (إن في ذلك لآية) ا(البقرة:248)، فهذا دخول اللام على خبر إن وذكر الضرورة التي دعت إلى تأخرها، ولست أعنى بهذه الضرورة أنها جارية مجرى ضرورة الشعر، كيف ذلك والقرآن وفيح الكلام قد جاءا بذلك. وإذا كانت إن مشددة فأنت في إدخال اللام في ال خبر وتركها مخير، تقول: إن زيداً قائم، وإن زيداً لقائم، فإن خففت إن لزمت اللام، وذلك قولك: إن زيدٌ لقائم، (وإن كل نفس لما عليها حافظ) (الطارق:4)، فعلوا ذلك لئلا تلتبس (إن) المؤكدة بـــ (إن) النافية في قوله عز وجل (إنِالكافرون

---

([1]) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه.

([2]) سر صناعة الإعراب، ج2 ص15 وما بعدها.

إلا في غرور) (الملك:20)، فهذه بمعنى ما(1). وأما بالضرورة التي تدخل فيها اللام في خبر غير إن فمن ضرورات الشعر ولا يقاس عليها. ويستشهد ابن جني بقول أبي إسحاق في معنى (إن) أنها بمعنى نعم وأن اللام في قوله: (إن هذا لساحران) (طه:63)، داخلة في موضها على غير ضرورة. حيث قال ابن جني: وأخبرنا أبو علي أن أبا إسحاق ذهب في قوله تعالى: (إن هذان لساحران) إلى أن إن بمعنى نعم، وهذان مرفوع بالابتداء وأن اللام في لساحران داخلة في موضعها على غير ضرورة، وأن تقديره: نعم هذان لهما على عالمنا محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسحاق، فقبلاه، وذكر أنه أجود ما سمعاه. قال ابن جني: واعلم أن هذاه الذي رواه أبو اسحاق، فقبلاه، وذكر أنه أجو ما سمعاه. قال ابن جني: وأعلم أن هذا الذي رواه أبو إسحاق في هذه المسألة مدخول غير صحيح، وأنا أذكره لتف منه على ما في قوله. ووجه الخطأ فيه أن هما المحذوفة التي قدرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلا بعد العلم بها والمعرفة بموضعها، وكذلك كل محذوف لا يحذف إلا مع العلم به، ولولا ذلك لكان في حذفه مع الجهل بمكاه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب(2)، ولو كان ما ذهب إليه أبو إسحاق وجهاً جائزاً لما عدل عنه النحويون، ولا حملوا الكلام على الاضطرار إذا وجدوا له وجهاً ظاهرياً قويا، كما في قول الشاعر: (أم الحليس) لعجورز شهربه. فالشاعر أدخل اللام على الخبر ضرورة. ورد ابن جني أيضاً على سيبويه بأقوال بعض العلماء بقوله: فإن قلت: قد حكى سيبويه في الكتاب، لحق أنه ذاهب، فيضيفون، كأنه قال: ليقين ذلك أمرك، وليست في كلام كل العرب(3).فامرك هو خير يقين؛ لأنه قد أضافه إلى ذلك، وإذا أضافه إليه لم يجز أن يكون خبراً عنه.

---

([1]) سر صناعة الإعراب، ص 53–54.

([2]) سر صناعة الإعراب ، ج2 ص 58.

([3]) الكتاب ، ج1 ص 477.

قال سيبويه: سمعنا فصحاء العرب يقولونه(1)، فكيف جاز أن يحذف الخبر واللام في أول الكلام، وقد شرطت على نفسك أن الحذف لا يليق بالتوكيد؟، فالجواب أن هذه الكلمة ليس كل العرب يقولها كما قال سيبويه.وقال أيضاً أبو الحسن: "لم أسمع هذا من العرب،وإنما ودته في الكتاب"(2). ووجه جوزاه على قلته طول الكلام بما أضيف هذا المبتدأ إليه، وإذ طال الكلام جاز فيه من الحذف ما لا يجوز فيه إذا قصر، ألا ترى إلى ما حكاه الخليل عنهم من قولهم: ما أنا بالذي قائل لك شيئا، ولو قلت: ما أنا بالذي قائم لقبح(3). وكتب ابن جني باباً سماه "باب لحاق اللام الأفعال" وقال: تلحقها على ضربين: عاملة، وغير عاملة، فالعاملة لام الأمر، وهي مسكورة جازمة، وذلك قولك، ليقم زيد، وأما اللام غير العاملة فلام القسم، وتدخل من الأفعال في موضعين: أحدهما الماضي، والآخر المستقبل. فأما الماضي فقولك: والله لقد قمت، وقوله تعالى: (تالله لقد آثرك الله علينا) (يوسف :91)،وربما حذفت اللام، قال الله تعالى: (لقد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها) (الشمس:9-10)، أي لقد أفلح من زكاها، ولقد خاب من دساها، وربما حذفت قد. واللام التي في جواب لولا، نحو قوله عز وجل: (ولولا رهطك لرجمناك) (هود:91) (ولولا أنتم لكنا مؤمنين) (سبأ:31).

وقال الشاعر(4):

فوالله لولا الله لا شئ غيره *** لزعزع من هذا السرير جوانبه

فهذه اللام التي في جواب لولا إنما هي جواب القسم، ولا تدخل اللام في جواب لو، ولولا إلا على الماضي دون المستقبل، وكان أبو علي قد قال لي قديماً:

---

([1]) المصدر السابق نفس الصفحة.

([2]) الكتاب، ج3 ص 157.

([3]) سر صناعة الإعراب ، ج2 ص 59- 60.

([4]) نسب البيت إلى أم الحجاج بن يوسف، وقيل: لامراة في عهد عمر بن الخطاب، والبيت في جملة أسلوب إنشائي في صورة قسم غرضه التوكيد، هامش سر صناعة الإعراب، ج2 ص 72.

إن اللام في جواب لولا زائدة مؤكدة، واستدل على ذلك بجواز سقوطها، وكذلك مذهبه في لو على هذا القياس لجواز خلو جوابها من اللام(1). وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها النون للتوكيد، ولإعلام السامع أن هذا فعل مستقبل، وليس للحال كالذي في قول الله عز وجل: (وإن ربك ليحكم بينهم) (النحل:124)، أي الحاكم، فإن زال الشك بغير النون، استغنى عنها، قال الله تعالى(فلسوف تعلمون) (الشعراء:49)؟

لأن سوف تخص الاستقبال، وذلك قولك: والله لأقومن وأقعدن، واعلم أن هذه اللام إذا وليت المستقبل فلحقته النون لم تأت إلا على نية القسم.

قال سيبويه: سألت الخليل عن ليفعلن إذا جاءت مبتداة، فقال: هي على نية القسم، فكأنك إذا قلت على هذها: لأضربنك فكأنك قلت: والله لأضربنك، وإذا قلت لينطلقن زيد، فكأنك قلت: والله لينطلق زيد وكذلك قوله عز اسمه : (ولتعلمن نبأه بعد حين) (2: 88) ، أي والله لتعلمن(2).

وقال ابن جني : واعلم أن اللام قد لحقت من الحروف موضعين، جاءت في أحدهما للتوكيد، وفي الآخر للتوصل إلى النطق بالساكن. الأول نحو قولك: لعل زيدا قائم، إنما هو غلَّ، واللام زائدة مؤكدة. وأما قولنا: إن زيداً لفي الدار، وإن زيداً لك واثق، فاللام داخلة فيه على خبر إن لا على الحرف، وكذلك ما أشبه، وكذلك قوله تعالى: (فلسوف تعلمون) الشعراء:49)، (ولسوف يعطيك ربك فترضى) (الضحى:5)، إنما اللام داخلة فيه على الفعل لا على الحرف.

الثاني منهما: قولنا في حروف المعجم،(ه و لا ي)ولا يقال هنا: لام ألف كما يقول المعلمون إنما يقال (لاي) ووجه ذلك أن ألف (لا) إنما هي المدة الساكنة في نحو قام، وحمار، وكتاب، ولا يمكن الابتداء بهذا الألف، لأنها لا تكون إلا مدة

---

([1]) سر صناعة الإعراب ، ج2 ص 72-73.

([2]) سر صناعة الإعراب، ج2 ص : 73-74.

ساكنة، وأرادوا النطق بها كما أرادوا النطق بسائر حروف المعجم غيرها، فدعمها واضع الهجاء بحرف يقع الابتداء به، وهو اللام، توصلاً إلى النطق بها ساكنة بحالها، فقال: (لا)، فإن قال قائل: ما أنكرت أن يكون إنما أراد واضع الحروف أن يرينا كيف تتركب اللام والألف، فشكل هذا الشكل الذي هو (لا) دون ما ذهبت إليه من أنه أدخل اللام لسكون الألف؟

فالجواب: أنه لو كان غرض حروف المعجم أن يرينا في هذا الموضع كيف تركب اللام والألف لأرانا كيف تتركب الجيم والطاء وكيف تتركب السين والياء، وكيف تتركب القاف والدال، وغير ذلك. ومعلوم أنه ليس ذلك غرضه، وإنما غرضه تصوير الحروف منفردة، غير مركبة، وأن ينطق بها ليذاق جرسها، وأول كل حرف من اسم كل واحد من هذه الحروف الحرف المقصود.

إلا أن أول قولنا (قاف) قاف، وأول قولنا (طاء) طاء، وأول قولنا (جيم) جيم، فلما كانت الألف التي هي مدة ساكنة لا يمكن الا بتداء بها، وتذاق الألف السا كنة على جنسها، فقالوا: (وَ، لايَ) فقولنا (لا) كقولنا (ما) و(ها) في التنبيه، و (ي ا) في النداء، و (وا) في الندابة. فإن قال قائل، فإذا كان المر كذلك فلم خصت اللام با لابتداء في هذا الموضع دون غيرها من سا ئر الحروف؟

فالجواب: أن واضع حروف المعجم أجرى هنا الخط على مذهب اللفظ، وقفاً في ذلك سنة العرب، وذلك أنه رأى العرب لما أرادت النطق بلام العرفة، وهي ساكنة مبتدأة توصلت إلى ذلك بأن ألحقتها الألف المتحركة ليقع الابتداء بها، وذلك قولهم: الغلام، والجارية، فكما ادخلوا الألف المتحركة في هذا ونحوه، ليقع الابتداء بها، كذلك أدخل واضع الحروف اللام المتحركة على الألف الساكنة، لما لم يكن الابتداء بها، فقال: (لا) فهذا هنا كذلك ثمة(1).

---

([1]) سر صناعة الإعراب ، ج2 ص :82-86.

**المبحث السادس: في نقده وتعقبه على النحاة السابقين:**

**أ. ابن جني الناقد:**

لابد لكل ناقد من شرطين:

1-الملكة أو الموهبة شرط أساسي للناقد.

2-كما أن التربية الأدبية الطويلة شرط آخر لا غنى عنه للناقد(1).

والمطلع على مصنفات ابن جني يجد الموهبة المشروطة واضحة شاخصة فيها مقرورة عند معاصريه. ولنتحدث عن أهمية الشرطين المجتمعين عند ابن جني، فهو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب(2). ولا يسع المحدثين إلا الإقرار له بالموهبة والعقلية المنظمة، فهو لا يغادر مسألة إلا بعد أن يشبعها بحثاً ويوضحها، ويجردها من غيرها، فلا تلتبس بشئ(3).

وابن جني ذو ثقافة واسعة، إذ وعى ثقافة عصر ذخر بالعلوم والعلماء، وغاص في علم العربية فأدرك فلسفته، وبلغ فيه ما لم يبلغه إلا القليل(4)، والموضوعية واجبة في الحكم النقدي، وهي سمة بارزة في مواقف ابن جني اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية والنقدية، وهو برئ من العصبية المذهبية التي تعمي عن الحق، وهو لا يكتفي بالالتزام بالموضوعية في عمله، بل ينبّه عليها ويشين من يغفلها(5)؛ وهو يعاتب أستاذه أبا عليّ على جلالة قدره عنده على عدم موضوعيته وغمطه حق المتنبي، الذي كان يستثقله لقبح زيّه ولكبره، إذ ذكر ابن جني أبياتاً فاستحسنها أبو عليّ، فلما سأله عن قائلها ماطله حتى قال له: هو

---

([1]) أحمد حسن الزيات كاتباً وناقداً ، ص 98.

([2]) مقدمة محقق الخصائص ج1 ، ص 34.

([3]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، ص 17.

([4]) مقدمة محقق الخصائص ج1 ، ص 24.

([5]) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 568.

الذي يزال الشيخ يستثقله، ويستقبح زيّه وفعله، وما علينا من القشو إذا استقام اللب! قال أبو عليّ: أظنك تعني المتنبي، قلت: نعم(1).

وانتقاده أستاذه آية واضحة على تحريه الموضوعية، فلا يؤثر المظهر الخارجي وطلاقة الوجه والتواضع في أحكامه النقدية سلباً وإيجاباً، وابن جني مارس نقد الرواية والراوي، لأنه لم يكن بعيداً عن هذا النقد، فنجده يعقد باباً في خصائصه يتناول فيه صدق النقلة، وثقة الرواة و الحملة، يقول فيه: هذا موضع من هذا الأمر، لا يعرف صحته، إلا من تصور أحوال السلف فيه تصورهم، ورآهم من الوقور والجلالة بأعيانهم. ويرى في اعتراف أبي عمرو بن العلاء في زيادة بيت واحد على شعر العرب، دليلاً على أمانته وصدق ما يرويه عن العرب فيقول أبو الفتح: أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر، والبحر الزاخر، الذي هو أبو العلماء وكهفهم، وبدء(2) الرواة وسيفهم كيف تخلصه من تبعات هذا العلم وتحرجه، وتراجعه فيه إلى الله ونحوّبه، حتى إنه لما زاد فيه على سعته وانبثاقه وترامیه وانتشاره بيتاً واحداً وفقه الله للاعتراف به، وجعل ذلك عنواناً على توفيق ذويه وأهليه(3). والنقد عند ابن جني على جميع مستويات اللغة مفروض لابد منه لقيام أركان علم اللغة، يقول أبو الفتح: فإن قلت : فإنا نجد علماء هذا الشأن من البلدين، والمتحلين به في المصريين، كثيراً ما يهجن بعضهم بعضاً، ولا يترك له في ذلك سماء ولا أرضاً... فلولا أن هذا العلم في نفوس أهله، والمتفيئين بظله، كريم الطرفين جدد السمتين، لما تسابوا بالهجنة فيه، ولا تنابزوا بالألقاب في تحصين فروجه ونواحيه، ليطووا ثوبه على أعدل غروره ومطاويه. ويرجع ابن جني حكم الوضع والتزيد في كلام العرب على بعض العلماء الثقات إلى:

---

([1]) الخصائص ج3 ص 309

([2]) البدء: السيد

([3]) الخصائص ج3، ص 309.

1-شبهة عرضت للراوي أو لمن أخذ منه.

2-قصر فهم الناقد المتعيب الذي هو بعيد عن الموضوعية(1).

وننتقل إلى شرط آخر يرى أن ابن جني ضرورة تحققه، وهو أن يكون الراوي قوي اللغة، شائع الفصاحة(2).

ويقرر قاعدة نقدية للرواية نلحظها في قوله: فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه، بل تأمل حال مورده، وكيف موقعه من الفصاحة فأحكم عليه وله(3).

ويمكن القول: أن ابن جني قد سبق الكثير من المتحدثين في مجال تحديد مستوى الأداء والإيضاح والتبين إحدى الغايات المراد في تصنيف (المحتسب) ويتخذ أبو الفتح التعليل سبيلاً لتسويغ بعض القراءات، أما نقده للراوي فقد يكون أداة يفند بها ما اعتله؛ أما نقد النص عند ابن جني، فيتناوله بالتعليل والتفسير، بعد الحكم عليه سلباً أو إيجاباً، وقد يترك الحكم غفلاً، مستنداً إلى تحصيل القارئ، ونستطيع أن نتبيَّن طريق ابن جني في نقد النص، ونكشف معايير بما يأتي:

أولاً: لا يكتفي ابن جني بتصحيح الرواية بل يسوق حججه تترى، يعضد بها ما يراه صواباً، ويفند ما يظنه وهماً، ونلمس هذا في معالجته لقضية الأصل المتروك في قول تأبط شراً:

فأبت إلى فهم ولم أك آئبـــا *** وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

يقول أبو الفتح: هكذا يرويه أكثر من نرى: (ولم أكُ) ومنهم من يقول: (وما كنت آئبا) وصواب الرواية فيه : (وما كدت أيبا) هكذا صحة رواية هذا البيت، وكذلك هو في شعره، فأما رواية من لا يضبطه: وما كنت آئبا، ولم أك آئبا، فلبعده عن ضبطه(4)، أما المعيار اللغوي المستند إلى المقاييس العربية فيتمثل في

---

([1]) الخصائص ، ج3 ص 312.

([2]) الخصائص ، ج2، ص 9

([3]) الخصائص ج10 ، ص34.

([4]) الخصائص ج1 ص 391.

وانظر ديوان "تأبط شراً" ص 91، وديوان الحماسة ، ص 36.

الاضطرار في الشعر(1)، وقد وافق عدد من اللغويين ابن جني في تفسير الاضطرار، منهم: ابن عصفور(2). والصبان(3)، والألوسي(4)، و صحة تفسير الرواية بالا ضطرار نلمحه في قول سيبويه، ومثل ذلك : "عسى يفعل ذاك" فصارت (كدت) ونحوها بمنزلة (كنت) عندهم، كأنك قلت: (كدت فاعلاً) ثم وضعت (أفعل) في موضع فاعل، و نظير هذا في العربية كثير(5). أما المعيار المعنوي فيتصف عند ابن جني بالثبات وعد التغيير، إذ هو ذلك المعنى اللازم المتوارد إلى الذهن بتوارد أصوات ألفاظه" فالمعنى عليه" البتة، لا منصرف به عنه(6).

ثانياً: يقطع ابن جني بالصحةمعتمداً على معيار نقلي،وعقلي واستقرائي، هو قانون العربية، فالرواية المنطوقة المقيدة بالرسم حجة واقعة على صحة الرواية عنده، أما المعيار النحوي الذي يعتمده ابن جني في البت في فساد الرواية، فهو معيار يفتقر إلى الثبات، إذ يحتمل التأويل والتقدير، وهذا ليس بغريب عن المقاييس والقوانين النحوية، ففي قوله تعالى (فقبضتُ قبضةً من أثر الرسول) (طه :96) قال:أي من أثر حافر دابة الرسول(7).

ثالثاً: قد يوازن ابن جني بين روايتين أو أكثر، مطلقاً الحكم بالصحة أو الجواز، وهو يقف عند الجائز مفسراً وجه الجواز فيه، أما الصحيح فيكتفي بقوله فيه" فلا نظر فيه" إذن الصحيح لا يحتاج إلى تفسير عند ابن جني(8).

---

([1]) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص 131.

([2]) ضرائر الشعر، ص 365.

([3]) حاشية الصبان ج1، ص 258.

([4]) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص 237.

([5]) الكتاب، ج3، ص 10.

([6]) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص 131.

([7]) المصدر السابق ص 748

([8]) المصدر السابق، ص242.

رابعاً: قد يسم ابن جني الرواية بالاحتلاب الناتج عن ضعف الراوي، فلا نظر فيه، حسب رأيه، ويقول: وأظنها مجتلبة من ضعف الراوي.

خامساً: ينتخب ابن جني الرواية الفضلى معللاً اختياره، تاركاً بقية الروايات غفلاً دون ذكر(1).

**ب. تعقبه على النحاة السابقين:**

يعرض ابن جني أراء العلماء التي يخالفها من غير تجريح، ثم يحاول أن يفندها بالأدلة والبراهين التي تحضره، هذه هي السمةالغالبة على ما كتب، إلا أنه في بعض الأحيان يخرج على هذا الروح العلمي، فيسخر من رأي ويتجاهله وإن كان ذلك الرأي لواحد من كبار العلماء كثعلب مثلاً ، ومن طريق ما يروي من أمر الباء أن أحمد بن يحيي قال في قول العجاج: يمد زغداً وهديراً زغدبا، إن الباء زائدة وذلك أنه لما رآهم يقولون هدير زعد وزغدب اعتقد زيادة الباء في زغدب، وهذا تعجرف منه وسوء اعتقاد، ويلزم منهذا أن تكون الراء في سيطر ودمثر زائدة، لقولهم سبط،ودمث،وسبيل ما كانت هذه حالة ألا يحفل به ولا يتشاغل بإفساده (2). ألا يمكن أن يكون قد أراد من الزيادة معن التصاقب الذي أورده ابن جني فيكون الهدير الزغدب أشد من الزغد لأن فيه حرفاً أصلاً إلا أنه زائد على حروف كلمة زغد؟، ومن ذلك قوله: "أعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن وهرباً من الابتداء به، إذا كان غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس وليس لقول من جوّز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهات من السوفسطية ومن ليس بكامل العقل"(3).

---

([1]) هامش التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص 420.

([2]) سر الصناعة ج1، ص 138.

([3]) المنصف، ج1 ص 53.

فنحن نراه هنا يستحق برأي القائل بجواز الابتداء بالساكن وحشره مع السوفسطية ومن ليس بكامل العقل، وهي قسوة في الرد كما هو واضح، وهو على هذه القسوة هنا نراه يذكر في موعد آخر الابتداء بالساكن ذاكراً غير مستهجن، بل أنه ينسب إلى شيخه أبي علي عدم الاستيحاش منه في لغة العجم، وكلامه وإنكان في لغة العجم إلا أنه نقض لقوله: غير ممكن في الطاقة (ورأيت مع هذا أبي علي رحمه الله كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم)(1)، بل إن ابن جني نفسه يسمعهم يبدأون بالساكن (فاسمعهم كثيراً إذا أرادوا المفتاح قالوا: كليد، فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنة فإن حركتها جد مضعفة حتى ليخفي حالها علي، فلا أدرى أفتحة هي أم كسرة)، وإذا خفيت الحركة إلى هذا الحد حتى لا يدري أفتحةهي أم كسرة، فلا أظن من الصواب أن نسميها حركة.

**ج. نقد ابن جني العلماء بطريقتين:**

أولاً: نقدهم لنص لغوي نثراً كان أم شعراً.

ثانياً: نقد مذاهبهم وآراءهم اللغوية، ويستند في الغالب على معايير مذهبه النحوي فمن أحكامالصحة التي أَصدرها ابن جني على ماهب العلماء وأرائهم:

1-حكمه بالصحة على قراءة قوله تعالى: (وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار) (البقرة: 74). بتخفيف نون (إن) من الشذوذ إذا ورد كثيراً في كلام العرب وفي الذكر الحكيم(2).

2-وحكم ابن جني بالصحة أيضاً على قوله سيبويه: إن (رمّان) على زنة فعلان، منع من الصرف حملا على الأكثر، إذ لم يكن له معنى يعرف به،

---

([1]) الخصائص، ج1 ص 91.

([2]) المحتسب ج1 ص 91، وتفسير القطربي ج1 ص 465،والبحر المحيط ج 1 ص 264.

أي لا يدري من أي شئ اشتقاقه فيحمله على الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون(1).

3-وحكم على مذهب أبي الحسن الأخفش بالصحة في زيادة اللام في (اللات) و(العزى)(2)، فالألف واللام فيهما زائدتان، وليستا للتعريف، ويقرر معيار الصحة ما يأتي:

أ. أن (اللات) و(العزى) علمان لصنمين ، غير محتاجين في تعريفهما إلى (اللام) فهما بمنزلة (يعوق) و(مناة) و(نسر) وغير ذلك من أسماء الأصنام.

ب. اللزوم مقياس نستشفه من معالجة ابن جني لمذهب أبي الحسن الأخفش فلزوم اللازم في (اللات) و(العزى) يحيلنا على القول بزيادتهما فيهما، فعدم الحاجة واللزوم معياران يدر بهما، فقول الأخفش بزيادة اللام قول صحيح عند أبي الفتح، لانطباق المقياس عليهما في (عدم الحاجة) و(اللزوم).

4- اختلف العلماء القدماء في حد (القافية) فقال فريق: هي القصيدة، وقال غيره: هي البيت، وقال آخرون: هي نصف البيت الأخير(3)، ويرى أبو الفتح أن الصحة كائنة في حد الخليل، إذ هي عنده من آخر البيت إلى أول ساكن يليه، مع المتحرك الذي قبل الساكن(4). ولا معيار لهذا الحكم إلا المعيار الذوقي،والحق أن قول الخليل أعدل الأقوال وأخصها، أما الأقوال الآخرى فهي عامة شاملة تفتقد إلى التحديد والتخصيص.

---

([1]) التاب ج3 ص 240 ، والنكت ج2 ص 824، ولسان العرب (رمن) والخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم ص 90.

([2]) معاني القرآن للأخفش ، ج1 ص 11.

([3]) الفسر ج2 ص 43.

([4]) مختصر القوافي ، ص 119.

5-اختلف اللغوين في نوع جمع (فعل) فذهب سيبويه وجمهور اللغويين(1) إلى القول : أنه مما لا واحد له كسر عليه، فهو على هذا اسم جمع، وذهب آخرون إلي أنه مما كسر عليه واحده، فهو إذن جمع تكسير. أما ابن جني فحكم بالصحة على قول سيبويه في (فعل) نحو (صحب) و(رجل) التي هي عنده اسم جمع بمنزلة (الباقر) وليست اسماً مكسراً كما قال أبو الحسن الأخفش(2).

6-الصحة التي يحكم بها أبن جني على بعض أقوال العلماء، يحكمها – في الغالب– المنهج السائد آنذاك، فقول أبي عثمان المازني: إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن، حرك الصحيح،وسكن المعتل(3)، وأعل صحيح عند ابن جني، أما دليله فهو الأصل، فأُل (أجاد) و (أخاف) أجود أخوف، فنقلوا حركة المعتل إلى الساكن الصحيح الذي قبلهما، فقلبوهما ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلهما(4). أما المنهج الحديث فيعالج هذا النوع من الإبدال معالجة قطعية، وعليه يمكن القول: أن هناك الكثير من موضوعات اللغة، يتأرجح منها الحكم بين الصحة وخلافها، بحسب منهج العصر وروافد ثقافة الناقد، ولما كان الأمر كذلك، لم يجز لنا الحكم على مذهب أبي عثمان بالخطأ أو الصحة وفقاً لنتائج المعالجة القطعية.

7-الصواب حكم نقدي يبت به أبو الفتح على عدد من مذاهب العلماء(5) رأي أبي علي الفارسي في دلالة لفظة (الإعجام) وإطلاقها على الحروف العربية

---

([1]) الكتاب، ج4 ص 101.

([2]) معاني القرآن، ج2 ص 504.

([3]) المنصف، ج1 ص 267.

([4]) المصدر السابق.

([5]) المنصف ، ج2، ص 101، والمحتسب ج 2 ص 324، وسر صناعة الإعراب، ج1 ص 35، والخصائص ج1، ص 317.

المعجمة وغير المعجمة، لأن هذا المتروك بغير إعجام هو غير ذلك الذي من عادته أن يعجم، فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنهما جميعاً، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه، أو بما يقوم مقام الإعجام في الإيضاح والبيان(1). وحكم ابن جني هذا المذهب بقوله: وهو الصواب الذي لا يذهب عنه إلى غيره(2).

8-والقوة في القياس، أو في الحكم، حكم نقدي يطلقه أبو الفتح على بعض مذاهب العلماء. والقوة درجات عند ابن جني، كما هي درجات في الحياة، فهناك (القوي) وهناك (الأقوى)، ولا ريبَ أن (القوة) ضد (الضعف) لكن أتعلو القوة على (الصحيح الحسن) أم تقاربه، أم هي دونه منزلة؟. سؤال نتبين إجابته من خلال نقد ابن جني لبعض مذاهب اللغويين، ومن ذلك نقده لمذاهبهم في علة منع لفظة (أشياء) من الصرف، التي قادتهم إلى الاختلاف في أصلها، فأكثروا القول فيها، وتقاذفوها في ساحة استعراض قدراتهم الصرفية، ولم تخل رسالة صرفية جامعية من معالجة هذه اللفظة إلا نادراً(3).

9-للذي يفرق بين التراكيب اللغوية أحكام متنوعة، تندرج بين الجائز والمرفوض والقبيح، فمن القبيح المرفوض: الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنب، وهو دون الأول(4). وقد وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الفصل، فمنع البصريون الفصل إلا في الشعر، على أن يكون الفاصل ظرفاً أو حرف جر(5). في حين أجاز

---

([1]) سر صناعة الإعراب ج1 ص 40.

([2]) المصدر السابق.

([3]) الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم، ص 224.

([4]) الخصائص ج2 ص 390

([5]) الأنصاف في مسائل الخلاف ج2 ص 427، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج3، ص 177.

الكوفيون الفصل في النثر إذا كان المضاف مصدراً أووصفاً، والفاصل ما نصبه المضاف من مفعول أو ظرف أو شبهه أو قسم(1). ولا يعنينا التفصيل في هذه المسألة، بل يعنينا موقف ابن جني الذي وقف طويلاً عند هذه المسألة (مسألة التفريق) فنراه يحلل النصوص التي وقع فيها الفصل بين المضارف والمضاف إليه، فيجبر متصلاً ويمنع ىخر، وعلى كل حال فإن ابن جني منع الفصل واستقبحه كما فعل كثير من النحويين(2). فيقول: والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظروف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشاعر(3). وقبح الفصل يخضع لمقياسين:

أحدهما: مقياس عام يتمثل في قول ابن جني: كلما زاد الجزءان اتصالاً قوى قبح الفصل بينهمان لذلك كان الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي أقل قبحاً من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعلى الرغم من تقرير قاعدة قبح الفصل بين الجار والمجرور لأن المجرور داخل في الجار، فصار كأنما كلمة واحدة(4). أجاز اللغويون للشعراء الفصل، ولكن لا يكون اعتباطياً، أووهماً، بل يأتي لسببين عند ابن جني هما:

1- الغرض الموسيقي.

2- الغرض المعنوي(5).

وأمثل الأقوال عند ابن جني هو قول سيبويه، يقول أبو الفتح: ومذهب سيبويه فيه الفصل بين (بداهة( وقارح) وهذا أمثل عندنا من مذهب غيره فيه(6).

---

([1]) شرح ابن عقيل ، ج2 ص 82، وأوضح المسالك ج3 ص 177.

([2]) المقتضب ج4 ص 376، وكتاب اللامات ص 106، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2 ص 427. واللباب في علل البناء والإعراب، ج1 ص 210.

([3]) الخصائص ج2 ص 404.

([4]) الخصائص ج3 ص 390

([5]) المصدر السابق، ج2، ص 406.

([6]) الخصائص ج2، ص 407.

ويمكن القول: أن المعيار الذي اعتمد عليه ابن جني في عد مذهب سيبويه أمثل المذاهب، هو المعنى، ونجد أبا الفتح لا يقف عند اختياره للمذهب الأمثل، بل يسترسل في الدفاع عنه بأسلوب الحوار المفترض (إن قيل قلت)(1).

ويمكن أن نخلص من دفاع ابن جني إلى انفراده برأي مخالف في تحليل قول سيبويه، فهو يرى أن هناك ضميراً مستكناً مجروراً في (بداهة)(2).

10- يمكن أن نعد الاختيار حكماً نقدياً عند ابن جني، فالمختار يعلو على المتروك، ومن أمثلة ذلك أن ابن جني عزا إلى أبي الحسن الأخفش قولين في الألفاظ المبنية: أحدهما: أن علم العرب سبق إلى أن بعض الألفاظ سيكثر استعماله من قبل أن تضعه، فبادروا إلى تخفيفه بالبناء، لتحقيق شرط كثرة استعماله والآخر أن الألفاظ المبنية كنت قديماً معربة، فلما كثر استعمالها غيرت إلى البناء فيما بعد(3). ويتضح نقد ابن جني باختياره للقول الأول، وعلة الاختيار هي يقينه بحكمة العرب، وعلمه بمصائر ألفاظها. يقول أبو الفتح: والقول عندي هو الأول، لأنه دل على حكمتها، وأشهد لها لعلمها بمصاير أمرها، فتركوا بعض الكلام مبنياً غير معرب نحو (أمس) و(هؤلاء) و(ابن) و(كيف) و(كم) و(إذا) واحتملوا ما لا يؤمن مع اللبس، لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة، أو كلمتين، فكان ذلك أخف عليهم من تجشمهم اختلاف الإعراب وإتقانهم الزيغ والزلل فيه، ويؤيد ابن جني مسألة تصور حال اللفظ قبل وضعه، بأدلة صوتية، فالعرب ضموا الحرف الأول من (اقتل) توقعاً للضمة تأتي من بعد، ويمكن أن نستخلص من قول ابن جني أن ما غيّر لكثرة استعماله، إنما تصورته العرب قبل وضعه، وعلمت أنه لابد

---

([1]) الخصائص، ج2 ص 407.

([2]) المرجع السابق، ج2 ص 409.

([3]) المرجع السابق، ج2 ص 31.

من كثرة استعمالها إياه، فابتدوأوا بتغييره(1). وتبنيه لنظرية الاصطلاح والمواضعة في نشأة اللغة، وموضوع نشأة اللغة لا يرسو بالباحث على جانب ثابت من الحقيقة العلمية إلا بمقدار ما يمتلكه الباحث نفسه من إيمان في نفسه بأحقية هذه النظرة دون تكل، أو بترجيح هذا الرأي على غيره، وذلك تبعاً للمنهج والسلوك الذاتي الذي ينتهجه الباحث في أُصلها من مبادئ خالدة ولا يتحكم فيها شئ بشري(2). إذن اختيار ابن جني القول الأول قائم على أبي الحسن، فمعيار حكمه هذا لا يخلو من الذاتية والبعد عن الموضوعية والاطراد على الرغم من تناثر نقد ابن جني العلماء في مصنفاته، نجده يعقد باباً في خصائصه في سقطات العلماء(3) ينقد فيه بعض مذاهبهم، مع إيراد ما روى عن سقطاتهم. إن جراءة ابن جني العلمية في تخطئة العلماء نابعة من مقدرته اللغوية ، فهو متعدد المواقف متنوع الأحكام:

1- ينقد ابن جني على أبي عبيدة قوله في أصل (مندوحة) : (دوح) بالخطأ الفاحش(4)، فأبو عبيدة يذهب في قولهم: (لي عن هذا الأمر مندوحة) أي: متسع إلى أنه من قولهم: (انداح بطنه) أي: اتسع. أما ابن جني فيذهب إلى أن (مندوحة) مفعولة، وهي من تركيب (ن د ح) و (الندح): جانب الجبل وطرفه، وهو إلى السعة(5). والحق أن دلالة (مندوحة) العامة هي السعة والفسحة، وهذه السعة قد تكون مأخوذة مما اتسع من الأرض، أو من الفسحة في جانب الجبل، أو من الشجرة المتسعة، وعلى اختلاف الأخذ يختلف أصل

---

([1]) المرجع السابق، ج2 ص 31-32.

([2]) أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية ص 66.

([3]) الخصائص ج3 ص 282.

([4]) الخصائص ج3 ص 339.

([5]) المرجع السابق، ج3 ص 283.

مندوحة، فإذا كانت مأخوذة من الشجرة المتسعة، أو من اتساع البطن فالأصل إذن (دوح) ، أما إذا كانت مأخوذة من جانب الجبل كما ذهب ابن جني، أو من الأرض المتسعة فالأصل (ندح)(1).

2-ولما كان حكم (الخطل) على المذهب خطيراً كان لابد من التحري والتمحيص، ولاسيما إذا كان صاحب المذهب من أرباب اللغة وأساطين الكلام، وقد تنبه ابن جني إلى هذا، فنجده يطلق حكم (الخطل) على اضطراب ترتيب الحروف، في كتاب (العين) من غير أن ينسب هذا الترتيب إلى الخليل(2).

وقد أبدع العلماء القدماء في علم الصوت، وهذا الإبداع يتجلى في موافقة نتائج تجاربهم المعتمدة على الذوق لنتائج تجارب علم الصوت الحديث المعتمدة على الوسائل المختبرية الحديثة. ولا يمكن غض الطرف عن إبداع الخليل في ميدان علم الصوت، ومنه ترتيب الأصوات بحسب مخارجها، ولهذا الترتيب ناقدوه من القدماء والمحدثين، والذي يهمني نقد ابن جني، إذ قال فيه: فأمر ترتيبها في كتاب العين (فيه خطل) واضطراب ومخالفة، لما قدمناه آنفاً، مما رتبه سيبويه وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمل بصحته (3). ولسبب الاختلاف بين ترتيب الخليل للحروف وترتيب سيبويه وسم ابن جني ترتيب (العين) بالاضطراب(4)، فالاختلاف في ترتيب المجموعات الصوتية اضطراب، كذا الاختلاف في ترتيب أصوات المجموعة نفسها.

---

([1]) لسان العرب ، (ندح)، ج3 ص 184.

([2]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 45.

([3]) المصدر السابق، ج1 ص 46.

([4]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص 299.

3- لقد فصل الباحث كريم الجعفري ما أوجزه السابقون في موضوع الضعف النحوي الذي هو في الاصطلاح: الخروج عن القياس النحوي المشهور، وهو قليل في السماع ساقط عن درجة الفصيح، وهو مخل بفصاحة الكلام(1). ويمكن القول: أن حد الضعف النحوي يشاكل حد الضعف الصرفي، فالضعف في الصرف يكون أيضاً بالخروج عن القياس، وهو مخلّ أيضاً بفصاحة اللفظة. ولابن جني وقفات ينقد فيها على بعض العلماء أقوالهم، فيسم ما ذهبوا إليه بالضعف(2).ففي باب عقده في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية، نجده يضعف مذهب محمد بن حبيب في زيادة اللام في (عنسل)(3). والحق أن باب تداخل الأصول طريف لا ينتبه إليه، ولا ينبه عليه إلا صاحب سليقة لغوية فذة، فالأصول المتقاربة توهم الناظم في وهم قيام التجنيس في شعره، فالأصول المتقاربة ليست كالأصول المتطابقة، والتجنيس يقوم على أساس تطابق الأصول. يقول ابن جني: وذلك أن التجنيس عندهم أن يتفق اللفظان ويختلف أو يتقارب المعنيان ك(العقل) و(المعقل) فالتقارب في الأُول يعني أن تتطابق السلسلتان الصوتيتان إلى صوتاً واحداً مع تماس المعنيين(4). وهذا التقارب يوقع أحياناً وهم التطابق، في (عنسل) مثلاً يذكر ابن جني مذهب سيبويه في زيادة النون(5). أما محمد بن حبيب فيرى أن أصل (عنسل) (عنس) فاللام زائدة، وقلة زيادة (اللام)

---

([1]) الوجه الضعيف في النحو، ص 164.

([2]) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 470.

([3]) الخصائص، ج2 ص44-49.

([4]) المصدر السابق، ج2 ص 44-48.

([5]) الكتاب ج4 ص 358،والخصائص ج2 ص 49.

آخراً، أي قلة النظير ، محمولة على قلة زيادتها في نحو (ذلك) و(أولئك) و(هنالك) فزنة (عنسل) إذن (فعلل)(1).

وابن جني في المواقف كلها يقر مذهب سيبويه في زيادة النون(2). ودليل الزيادة عند أصحاب هذا المذهب هو الاشتقاق، فالاشتقاق بعد الثبت الذي اشترطه سيبويه وغيره من اللغويين(3)، ومع أن ابن جني قال في رأي سيبويه: والذي ذهب إليه سيبويه هو القول، لأن زيادة النون ثابتة أكثر من زيادة اللام(4).عاد فوسم رأيه بالضعف حين وسم رأي محمد بن حبيب بأنه (أضعف القولين)، إذ قال:وما أراه إلا أضعف القولين: لأن زيادة النون ثابتة أكثر من زيادة اللام في كل موضع فكيف بزيادة النون غير ثابتة؟! وهو أكثر من أن أحصره لك(5).وهو في معرفة الموازنة يبين رأيين يختلفان في درجةالضعف، يرى أن رأي سيبويه أدنى إلى القبول من رأي محمد بن حبيب لذلك قال فيه عبارة: هو القول، ومذهب سيبويه الذي عليه ينبغي أن يكون العمل.

عالج ابن جني لفظتي (عنسل) و (عنس) في باب (تداخل الأصول الثلاثة والرباعية والخماسية)، فـــ(عسل) و(عنس) أصلان برأيهما عنده، وزيادة النون في (عنسل) أوقعت البعض في وهم أن (عنسل) من أصل (عنس) وقد وقع محمد بن حبيب في الخلط، لذا ضعف ابن جني قوله. والحق أن ابن جني قد أصاب في مسألة أن (عنس) و(عنسل) أصلان مختلفان، و(العنس):

---

([1]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 324، والخصائص ج2 ص 49.

([2]) الخصائص ج2، ص 48..

([3]) الخصائص ج2 ص 462، والخصائص ج3 ص 66، وشرح الشافية ج2.

([4]) سر صناعة الإعراب ، ج 1 ص 324.

([5]) الخصائص ج2 ص 48.

الصخرة، والناقة القوية الصلبة، شبهت بالصخرة لصلابتها(1). أما (عنسل) فهو من (العسلان) وهوالمشري السريع للذئب(2)، وتسمى الناقة السريعة (عنسل)(3). إذن (عنسل) غير (عنس)، وعلى هذا يمكن القول: إن ابن جني قد أصاب في الحكم على قول محمد بن حبيب.

4-يقول الأستاذ محمد عضيمة: كانت للمبرد رغبة ملحة في أن تجري المسائل على نظام مستقيم، وقياس مطرد، فدفعه ذلك إلى أن ينكر بعض الروايات التي تخالف القياس العام، واستكثر من ذلك(4). حتى عرض نفسه لنقد علي بنحمزة في كتابة التنبيه على أغاليط الرواة (5). أما ابن جني فله وقفة نقدية طويلة يرد فيها على إنكار المبرد لبعض رويايات سيبويه، يقول ابن جني في اعتراض المبرد على بيت الكتاب(6).

فاليوم أشرب غير مستحقب*** إثمـــاً من الله ولا واغـــل

وأما اعتراض أبي العباس هنا علىالكتاب، فإنما هو على العرب، لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره(7). وقال أيضاً: وأما دفع أبي العباس فمدفوع، وغير ذي رجوع إليه، ويدفع أبوالفتح المنظمة برواية سيبويه فيقول: وإن لم يكن كان أزكى فقد كان أزكى، ولا كان بحمد الله مزناً بريبة، ولا مغموزاً في رواية(8).ويقول ابن جني: ولو كان إلىالناس تخير ما يحتمله الموضع، والتسيب إليه، لكان

---

([1]) لسان العرب، (عنس).

([2]) العين، ج1 ص 336.

([3]) اللباب في علل البناء والإعراب ج2 ص 262. والفائق في غريب الحديث ، ج1 ص 168.

([4]) المقتضب – التحقق ج1 ص 117..

([5]) المصدر السابق ص 118.

([6]) البيت لأمرئ القيس في ديوانه ص 122، والكتاب ج4 ص 319.

وإصلاح المنطق ص 245، والمحتسب ج1 ص 15، والخصائص ج1 ص 74.

([7]) المحتسب ، ج1 ص 110.

([8]) الخصائص ج2 ص 340-341.

الرجل أقوم من الجماعة به، وأوصل إلى المراد منه، واتقى لشغب الزيغ والاضطراب عنه(1).

وعلى ما سبق يمكن القول بصحة دفع ابن جني لمذهب المبرد،وذلك لمجئ بعض القراءات بإسكان ما حقه التحريك، لتحقيق الخفة بالتخلص من توالي الحركات، جاء في (الحجة في القراءات السبع) في قوله تعالى(إلى بارئكم) (البقرة:54) رواه اليزيد عن أبي عمرو: بإسكان (الهمزة) فيه كراهية توالي الحركات(2).

كذلك ورد إسكان (الميم) في قوله تعالى: (أنلزمكموها) (هود :28)(3).

5-ابن جني تلميذ نجيب، يتفوق على أستاذه أبي علي أحياناً، فهو يسأل، ولا يسلم بالجواب إلا بعد التمحيص والنقد والتحليل، نحو سؤاله إياه عن عدم قلب (الياء والواو في (النهاية) و(الإدارة) ألفاً، لوقوع الألف قبلهما، كما قلبوهما ألفين في (العلاة) و(مناة) إذ الألف مثل الفتحة، إذا وقع حرف اللين بع الألف طرفا حرف إعراب. فينقد ابنجني جواب أبي علي بقوله: وهذا القول منه ليس بمرضي عندي، لأنهم قد قلبوا (الياء) و(الواو) في (حصاة) و(قناة) لأجل الفتحة، وإن لم يكونا حرفي إعراب، وكانت الهاء بعدهما، فكان قلب(الياء) و(الواو) في (نهاية) و(إداوة) لوقوع الألف التي هي أكثر منه الفتحة، همزة،أولى على ما تقدم(4). وبعد النقد لا يترك ابن جني الموضوع من غير أن يجيب هو على السؤال الذي طرحه، فيقول: ولكن القول عندي في هذا أن (الألف) لما كانت حرفاً في الحقيقة من وجه، ومشابه للحركة من وجه آخر، أجريت مع الهاء في (النهاية) و(الإداوة) مجرى الباء في (ظبي)

---

([1]) المحتسب، ج1 ص 111.

([2]) الحجة في القراءات السبع، ج1 ص 77، وكتاب السبعة في القراءات ص 154.

([3]) إعراب القرآن للنحاس، ج2 ص 87، والبحر المحيط ج5 ص 217.

([4]) المنصف، ج2، ص 138.

والدال من (عدو) وأجريت في نحو (الرداء) و(الكساء) مجرى الفتحة، ليتعاقب عليها الأمران، ولا تجري مجرى الحركة البتة(1).

6-يرى أبو الفتح أن لا وجه لمذهب أبي بكر بن السراج في زيادة التاء في (تماضر) و(ترامز) والصواب عنده هو أصالة التاء(2). ويكون للكلمة نظير أن قدر زيادة الحرف، ولا نظير لها إن قدر أصالته(3)، ويملك ابن جني هذا الدليل، فنظير (تماضر) و(ترامز): (عذافر). ولنبين صحة حكم ابن جني نضع (ترامز) التي هي من فوائت (الكتاب)(4)، مثلاً للبحث. اختلف أصحاب المعاجم في تبويب هذه اللفظة لأجل ترجمتها، وهذا الخلاف يعود إلى الخلاف في أصلها فهي:

أ. رباعية عند ابن جني على زنة (فعالل).

ب.ثلاثية عند آخرين، والتاء فيها زائدة فهي على زنة (تفاعل) أي الأصل (مز).

ج. ثلاثية عند غيرهم،والميم فيها زائدة، وهي على وزن (فعامل) أي الأصل (ترز)(5).

7- لمعاني الإعراب أثر في صرف بعض الألفاظ أو في منعها من الصرف، وقد عقد سيبويه باباً عالج فيه هذه الظاهرة، قال فيه: هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات(6)، فـــ(جوار) وما شاكلها مصروفة في حالتي الرفع والجر، وممنوعة من

---

([1]) المنصف، ج2 ص 139.

([2]) الاستدراك ص 14، والخصائص ج3 ص 197.

([3]) المبدع في التصريف، ص 51.

([4]) الخصائص ج2 ص 187.

([5]) الصحاح (ترمز) ولسان العرب،(ترمز) وارتشاق الطرب، ج1 ص105، والمزهر ج2ص22،وتاج العروس (ترمز).

([6]) الكتاب ، ج2 ص 342.

الصرف في حالة النصب، والذي يعنينا في هذه المسألة نقد ابن جني لمذاهب الذاهبين في علة دخول التنوين، فالخليل وسيبويه يذهبان إلى أن الياء حذفت تخفيفاً، فصار التنوين عوضاً(1)؛ والثقل مع وجود الياء ضربان:أحدهما ثقل معنوي، يتمثل بالجمع المتناهي، أي: الجمع الأكبر، فدلالةالجمع أثقل من دلالة المفرد،والآخر ثقل لفظي، يتمثل بوقوع (الياء) في آخر اللفظة، وهي مستثقلة، أما أبو إسحاق الزجاجي فيرى أن التنوين جاء عوضاً من حركة الإعراب المحذوفة من (الياء) في حالتي الرفع والخفض للاستثقال، ولما دخل التنوين حذفت الياء لمنع التقاء الساكنين(2)، ويتضح موقف ابن جني من المذهبين في قوله: وهذا الذي ذهب إليه أبو إسحاق غير مرضي من القول، ولا سائغ في القياس.وقد ترك قول سيبويهوالخليل، وخالفهما إلى خلاف الصواب، فمسألة العوض مدفوعة عند ابن جني، فالياء في باب (جوار) ونحوه في الرفع والجر، قد عاقبت الحركة،فلم تجتمع معها، فلما ناوبتها ولم تجامعها صارت بدلاً منها، فكما لا ينبغي أن يعوض من الحركة وهي موجودة، فكذلك لا ينبغي أن يعوض من الحركة، وهناك من الياء ما يعاقبها ويكون بدلاً منها(3).

8- إن إطلاق ابن جني حكم (التعسف) على مذهب ما، يعني بلا ريب أن صاحبه قد سار في مذهبه على غير هدى، وبت به من غير تدبير، وهذا ما فعله أبو علي الفارسي حين سأله ابن جني عن بيت عدي بن زيد(4):

لو بغير المـــاء حلقي شرق*** كنت كالغصان بالماء اعتصاري

---

([1])الكتاب، ج2 ص 342.

([2]) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 512.

([3]) المصدر السابق، نفس الصفحة.

([4]) ديوانه ص 93.

فـــ(لو) حرف لما كان سيقع لوقوع غيره (1)، تفيد أن المشئ ممتنع لامتناع غير(2)، ولو حرف مختص، لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضوع تبنى عليه الأسماء(3)، سواء أكانت منصوبة، أم مرفوعة، والاسم إذا كان مصوباً بعدها أقوى في التأويل منه إذا كان مرفوعاً، وقد أجاز بعضهم رفع هذا الاسم بالابتداء(4)، لقد آمن اللغويون بأن هناك أدوات مختصة، وأخرى غير مختصة، وما اختص بالدخول على الأفعال لا يدخل على الأسماء، وخلافه صواب، وفي بيت عدي دخلت (لو) المختصة بالدخول على الأفعال، على الأسم، لذا تبارى اللغويون في تعليل هذه الظاهرة الخارجة على مقاييسهم المقررة، فأبوعلي يرفع (حلقي) بفعل مضمر يفسره بقوله (شرق) ويرفع (شرق) ويرفع (شرق) على أنه يدل من (حلقي) فتقدير الكلام: لو شرق حلقي شرق يغير الماء، وينقد ابن جني على أبي علي مذهبه، ويرى أنه تعسف، فأطال الطريق وأعور المذهب(5)، ويرى أبو الفتح أن الصواب هوالأخذ بالظاهرة، وهو أنها جملة داخلة على أخرى فاستعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل.

ولو قال أبو علي هذا القول لكان أقرب مأخذاً،وأسهل متوجها[6].

---

([1]) الكتاب ، ج1 ص26.

([2]) المقتضب ج3 ص 285، واللامات ص 127، ومعنى اللبيب عن كتاب الأعاريب 346، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص 130.

([3]) الكتاب ، ج1 ص 326.

([4]) االلامات ص 127.

([5]) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص 542، ومغني اللبيب ص 352.

([6]) المصدر السابق، ص 541–542.

9- لا يقف أبو التفح عند نقد المذاهب، بل يتعداه إلى نقد أدلة الذاهبين إليها، وهذا حرص من ابن جني على تقليب أوجهها وتمحيصها ليبت بعد ذلك بالحكم، فالدليل الصحيح يؤدي في الغالب إلى حكم صحيح.

ومن وقفات ابن جني على نقد الأدلة قوله في استدلال أبي عثمان على أن الهمز غير زائدة في (أولق) بقولهم:( ألق فهو مألوق). يقول أبوالفتح : فـــ(الهمزة) في (ألق) فاء الفعل، فينبغي أن تكون في أولق كذلك،وهذا استدلال صحيح(1). ويمكن القول: إن دليل أبي عثمان لا ينكر، وهو صحيح البتة، فالاشتقاق سبيل لا ينكر للوصول إلى معرفة أصل حرف ما، والمذهب يلزمه الاستدلال، وأياً كان الحكم على هذا الاستدلال، فهو ضرورة واجبة، وركن لابد منه لقيام العلم. يقول أبو الفتح: ولو جاز ذلك لخرج هذا الأمر من باب طريق العلم إلىالجهل، وارتكاب ما لا حقيقة له، واعتقاد ما لا دليل عليه؛ وهذا موقف إذا وقفه المدعي سقطت كلفة الاشتغال به، والاجتجاج عليه(2)، وقد يردف ابن جني الدليل الصحيح بدليل صحيح آخر، وقد يذهب أبعد من هذا، فيشير إلى المستدلالأول به، ففي (إمعة) التي يرى فيها المازني أنها على زنة (فعلة) لا على زنة (أفعلة) بدليل أن ليس في الكلام صفة على وزن (أفعلة)، يقول أبو الفتح: وهذا استدلال سيبويه، وهو صحيح(3).

10- لابن جني وقفة عند نقض عرض المادة، وأسلوب شرحها، نحو نقده قول المازني في (إبدال الياء والواو ألفاً) ولو لم يجعلوهما، وقبلهما الفتحة على الأصل، إذ لم يكونا على الأصل وقبلهما الكسرة والضمة(4).يقول أبو الفتح

---

([1])المنصف ، ج1 ص 113.

([2]) المصدر السابق، ج1 ص 116.

([3]) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 128.

([4]) المنصف ج2 ص 116.

كلام مجمل غير مفصل(1)، وهذا الكلام المجمل غير المفصل كان شائعاً في ذلك العصر، ولم يسلم ابنجني ولا مصنفاته منه. يقول د. نعمة رحيم العزاوي في تلك اللغة: وهناك اللغة المعماة المغرقة في التجرد، كلغة ابن جني في بعض مواطن خصائصه، لقد كان حرياً بأبي الفتح غض الطرف عن نقض الأسلوب الفلسفي، وذلك لوروده في مصنفاته(2).

11-خلو اللفظة من الإعجام بوقع لا محالة في اللبس، فانعدام التنقيط في الصور المتطابقة لأصوات بعض الحروف، أوقع الكثير من اللغويين في خطأ القراءة، وظاهرة التصحيف من الظواهر التي تركت آثاراً أو ندوباً فيما روى لنا من ألفاظ اللغة، بل قيل: أنها شوهت بعضاً من القراءات القرآنية، حين اعتمد بعض القراء على المصاحف وحدها، وعلى الرغم من أن التصحيف شنوءة تحرَّز منها اللغويون إلا أنهم لم يسلموا منها، ولا يفوت ابن جني ذكر ما نقل العلماء من التصحيف، ولا يترك هذا النقل من غير نقد، ففي باب (سقطات العلماء)(3)،يذكر ابن جني ما "حكى عن الأصمعي أنه صحف قول الحطيئة"(4).

أغررتني وزعمت أنـــك *** لابن في الصيف تامر

فأنشده: لا تني بالضيـــف تـــامر*** أي تامر بإنزاله وإكرامه

ويدفع ابن جني هذه الخطابة عن الأصمعي لثقته بفضله وعلوه(5)، وابن جني موضوعي في نقده، فالنزاع بين علماء البصرة والكوفة، وتقاذف الاتهامات، كان شاخصا في ذهنه، لذا استبعد حكاية تصحيف البيت عن الأصمعي.

---

([1]) المصدر السابق نفس الصفحة.

([2]) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ص 17.

([3]) الخصائص ، ج3 ص 282.

([4]) ديوان الحطيئة ص33 والكتاب ج3 ص 381،والصاحبي في فقه اللغة ، ص 181.

([5]) الخصائص ج3 ص 282.

**المبحث السابع : نقد ابن جني لبعض المراجع في اللغة:**

1-تناول القدماء والمحدثون معجم (العين) بالنقد والتحليل، فمن القدماء: الأزهري(1)، ومن المحدثين الدكتور حسين نصار(2)، والذي يعنيني هنا نقد ابن جني لهذا المعجم، فأبو الفتح لا يثق برواية (العين): (تأمَّهتُ أما)(3)، ليبت في حكم زيادة الهاء، بل يضعفها لورودها في هذا المعجم، فيقول: وأما تأمهت إما فإنما حكاها صاحب (العين) وفي كتاب (العين) من الخطل والاضطراب ما لا يدفعه نظار جلد، وإنما يخلد إليه من ضاق عطنه، واستروحمن كلفة الحفظ إلى دعة النسيان والترك(4).

وأورد ابن جني نقد لشيخه أبي علي الفارسي لكتاب (العين) وحكمه عليه بفساد مادته، وأنه لا يشفع له حسن ترتيبه. يقول ابن جني: وذاكرت بكتاب العين يوماً شيخنا أبا علي فأعرض عنه،ولم يرضه، لما فيه من القول المرذول والتصريف الفاسد، فقلت له كالمحتج عليه: (فإن في تصنيفه راحة لطالب الحرف)، فقال: أرأيت لو أن رجلاً صنف لغة بالتركية تصنيفاً حسناً، هل كنا نقبلها منه ونستعملها(5)؟ وابن جني لا يكتفي(6) بنفي التأليف عن الخليل، بل بنفيه عن تلاميذه أيضاً، فيقول: وأما كتاب (العين) ففيه من الخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلاً عن نفسه، ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره رحمه الله؛ وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو إنه أوما إلى عمل هذا الكتاب إيماء ولم يله بنفسه،

---

([1]) تهذيب اللغة ، ج1 ص 28

([2]) المعجم العربي،ج1 ص 9.

([3]) لم ترد في العين هذه الرواية، والتي ورد هوالأم – العين ج8 ص 433.

([4]) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 568.

([5]) المصدر السابق.

([6]) المصدر السابق.

ولا قرره ولا حره، ويدل على أنه قد كان نحا نحوه، إني أجد فيه(1) معاني غامضة، ونزوات للفكر لطيفة، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة . وعلى ما سبق يمكن القول: أن ابن جني ينكر مذهب بعض العلماء في أن أحمد بنيحيي هومؤلف معجم العين(2). بل نجده يعيب على أبي محمد بن درستويه* تخطئته لعلم الليث في (العين) فيقول: ورأيت أبا محمد بن درستوية قد أنحى على أحمد بن يحيي فيهذا الموضع من كتابه الموسوم بـــ(شرح الفصيح) وظلمه وغصبه حقه، والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها، وإن كان من أصحابي، وقائلاً يقول مشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيي كوفياً قلباً،فالحق أحق أنيتبع أي حيث حل وحيث وقع ولو أن إنساناً تتبع كتاب (العين) فأفصح ما فيه من الزيغ والاضطرب، لم أعنفه في ذلك، ولرأيته مصيباً فيه، مأجوراً على عمله، وإن وجدت فسحة أصلحت ذلكوما في كتاب (الجمهرة) مما سها فيه مصنفه رحم الله(3).

2-لقد اقتنع كثير من اللغويين بأن الكتاب غايةالنهاية في اللغة، فهو سور الدرس اللغوي الحصين، لقد رضي النحاة بكتاب سيبويه هادياً وإماماً، وإن دراستهم تقوقعت في إطاره، فلم أجد واحداً من النحاة يجرؤ على المخالفة إلا في أضيق الحدود(4). وحتى هذه الحدود الضيقة من النقد عدت مرفوضة وانبرى لها من ينقضها.

---

([1]) الخصائص ، ج3 ص 288.

([2]) تهذيب اللغة، ج1 ، ص 28، والهرست 63.

* أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي (258-347هـــ) كان عالماً نحوياً راوياً للأحاديث، يتبع المدرسة البصرية في النحو واللغة وكان يدافع عنها. قدم البصرة صغيراً وكان أبوه من كبار المحدثين وأعيانهم.

([3]) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 568

([4]) إبراهيم عمر سليمان زبيدة: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، نشر: مكتبةالمدينة ص 13.

3-ولما كان كتاب سيبويه جهداً بشرياً لم يكن بمنأى عن النقض والفوات والوهم، وعلماؤنا الأفذاذ يعلمون يقيناً هذا، إلا أنهم سلوا أقلامهم، و شحذوا أفكارهم للرد على من ينقد أويستدرك، أو يصوّب، ولعل خلاف البصريين مع الكوفيين دفعهم للتعصب لكتابهم إلى حد تسميته بـــ (قرآن النحو)، بمعنى: أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأبو العباس المبرد واحد من البصريين لم يسلموا بقدسية كتاب سيبويه، فكانت له وقفات نقدية يرد فيها على سيبويه بعض قوله(1) ولم يرض عن المبرد لغويون آخرون، فهذا ابن جني يرد على نقد المبرد للكتاب بقوله: وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه إلى المواضع التي سماها (مسائل الغلط) فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشئ النزر، وهو أيضاً مع قلته من كلام غير أبي العباس(2). بل ينقل ابنجني عن المبرد اعتذاره عن هذه النقود التي حدثت في أوان الشبيبة والحداثة(3)، وكان النقد سُبة أو مثلبة يجب الرجوع والاعتذار عنها، كذلك لم يرضَ أبو الفتح عن بعض الفوائت التي استدركها اللغويون على كتاب سيبويه، فسل قلمه وأعمل فكره في ردها ودحضها في باب عقده في خصائصه بعنوان "باب القول على فوائت الكتاب" التي عدّها معلاة لسيبويه، لا مزراة عليه(4)، فقلة الفوائد تشهد "بفضله" ونقص المتتبع له بها لا نقصه، إن كان أوردها مريداً بها حط رتبته والغض من فضيلته(5). فالإحاطة باللغة أمر عسير، "وإن إنساناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتكلف اذراءها المترامية على سعة البلاد، فلم يخل من جميع ذلك، على سعته وانبثاثه

---

([1]) المقتضب ج4 ص 220.

([2]) الخصائص، ج3 ص 287.

([3]) المرجع السابق ، ج3 ص 287.

([4]) المرجع السابق، ج3 ص 185.

([5]) المصدر السابق، ج3 ص 186.

وتناشره واختلافه إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتة على البحث والاعتبار، ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته، لجدير أن يعلم بلك توفيقه، وأن يخلى له إلى غايته طريقه"(1). ويتجلى دفاع ابن جني عن سيبويه، بتقسيم فوائت الأبنية التي استدركت على الكتاب، على ثلاثة أقسام:

1- قائله ليس فصيحاً عنده.

2- ما لم يسمع إلا في الشعر،والشعر موضع اضطرار.

3- أمثلة فائتة،وهي قليلة، وهذه الأمثلة القليلة تدل على أن من مناقب هذا الرجل محاسنه: أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره، وهذا حال محصوله(2).

نقد ابن جني لكتاب سيبويه:

1-نقده نصوصاً لغوية معايير النحوومقاييسه.

2-نقده وجوها إعرابية وتقديرات نحوية.

3-الجودةوالرواية في التراكيب.

يُعد المقياس النحوي معياراً نقدياً يبث به أبو الفتح الحكم في قبول تراكيب نحوية أو رفضها واستحسانها،أو استقبالها، وكما نعلم أن الأحكام النحوية تعددت واختلفت، فنادراً ما نجد إجماعاً على حكم ما.

ويمكننا أن نقول: إن لابن جني وقفات نقدية، يعتمد فيها القواعد النحوية معياراً، ويكشف من خلالها عن صحة التراكيب والنصوص أو غلطه وعن حسنها أو قبحها.

تفقد الأفعال الثبات الزمني في بعض تراكيب الجمل، نحو: (لم يدرس) فـــ(لم) نفت الفعل وقلبت زمنه إلى زمن المضي، كذلك قد تنتقل دلالة الفعل

---

([1]) المصدر السابق، ج3 ص312.

([2]) المصدر السابق، ج3 ص 189.

العلمية إلى الحسية، أو خلاف ذلك، وهذا ما تلحظه في معالجة ابنجني لقول الشاعر(1):

يرى برد ماء ذيد عنه وروضة*** برود الضحى فينانه بالأصائل

فبرد الماء لا يدركه الناظر، لذا يرى ابن جني أن العرب تبالغ في نحو ذلك، فتوصل الفعل وتخرجه مخرج ما وضعه للحسن وإن كان موضوعاً للعلم(2). ويقر ابن جني وجهاً آخر وهو حذف المضاف، ذلك المضاف الذي لا يدركه الحسن، بل يعلم بالفكر ليجئ الفعل على الأصل الذي وضع له، ثم يحكم ابن جني بالوجه الأبلغ، وهو إخراج الفعل عن موضعه الحقيقي لأنه أدخل في باب المبالغة، فهو أبلغ من تقدير (مضاف إليه) والحق أن التقدير يؤدي إلى ثبات ما وضع عليه أصل الفعل، فهذا أمر لا يمكن إغفاله، كذلك يمكنناالقول أن (يرى) فعل موضوع على معنيين الحس والعلم، فالرؤية بالعين تتعدى إلى مفعول واحد وبالفعل تتعدى إلى مفعولين(3). لذا يمكن القول: أن هناك نوعاً من التبادل الدلالي قد حدث في الفعل(رأى) وهذا لا يعني إغفال تبادل المواضع بين أزمنة الأفعال(4)، والذي نلحظه في قول الشاعر أبو فراس الهذلي(5):

فو الله لا أنســـى قتيلاً رزيتـــه *** بجانب قوسي ما مشيت على الأرض

يقول ابن جني: يريد: ماأمشى فموضع لفظ الماضي موضع الآتي، وحسن ذلك له لاعتقاده هنا معنى الشرط أي أن أمشي وقتاً فإنني لا أنساه(6). ولنا أن نقول: إن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه(7)، إذن على ما قدر ابن

---

([1]) ديوان الحماسة محمد عبد القادر، ج2 ص 226 والتنبيه على شرح مشكلات الحمخاسة ، ص 599.

([2]) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص 599.

([3]) لسان العرب ، (رأى).

([4]) التبيان في إعراب القرآن، ج1 ص 114.

([5]) ديوان الحماسة، ص 223، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص 399.

([6]) المصدر السابق، ص 399.

([7]) المصدر السابق، ص 258.

جني من معنى الشرط (إن أمشي وقتاً فإنني لا أنساه)، تقول: عدم النسيان استحق، وصار بالمشي، وعدم المشي يعني النسيان، إذن على ما قدر ابنجني نقول: أن المعنى على ذلك غير بليغ، لأن الشاعر أراد عدم النسيان البتة، قال الشاعر(1):

فإن يك حقاً ما أتاني فإنهم ***كرام إذا ما النائيات نتوب

يحكم ابن جني على جملة الشروط التي جاءت في قول الشاعر بالقبول فنجده يقول: هذا موضع متلقي القبول، وظاهرهفاسد لولا محصول باطنه، وذلك أن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه(2).

فجواب الشرط (فإنهم كرام) واقع وحاصل بوجود فعل الشرط(فإن يك حقاً ماأتاني) وبغير وجوده، لذا فالشرط هنا فاسد في ظاهر اللفظ، ومع هذاالفساد، يحكم ابن جني بـــ (القبول) وعلى القبول هذا هي أن جواب الشرط محمول على المعنى، فاكتفى الشاعر بذكر السبب (الكرم) من المسبب (الصبر) فالمعنى: "فإن كان حقاً ما أتاني صبروا عليه" وإنما على صبرهم على الشدة كونهم كراماً عند البلاء، ومثل هذا قوله تعالى: (إن تعذبهم فإنهم عبادك) (المائدة:118)، فذكر سبب القدرة وهي العبودية(3)، وكذلك فعل الشاعر فذكر سبب الصبر الذي هوالكرم دون ذكر الصبر نفسه، يجيز ابن جني الاستثناء من الأول الأبعد دون الآخر الأقرب(4). ويعد هنا الحكم مأنوساً عنده بقول الله عز وجل: (والشعراء يتبعهم الغاوون، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون، وأنهم يقولون ما لا يفعلون) (الشعراء 224–227)، فإذا استثنى من الأقرب كان المعنى أنهم يقولون ما لا يفعله إلا الذين آمنوا، فيكون استثناء من الضمير المرفوع في "يفعلون" ولو كان ما يدعون

---

([1]) ديوان الحماسة، ص 107، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص 258.

([2]) المصدر السابق، ص 258.

([3]) المصدر السابق، ص 258.

([4]) الخاطريات ص 136.

أنهم يفعلون ما لا يفعله إلاّ الذين آمنوا لكان مدحاً لهم وثناء علهيم وهذا ضد معقود الحديث هنا(1).

- اختلف البصريون والكوفيون في جواز العطف على الضمير المسكن أو البارز دون توكيد(2)، ولكل فريق حجمه، فالبصريون المانعون العطف إلا بالتوكيد يرون أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع، وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به، فإن كان مقدراً فيه ، نحو (قام ومحمد)، فكأنه قد عطف اسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به، نحو (قمت ومحمد) فالتاء هنا بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جاز العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز(3)، وابن جني مع من يجيز العطف بعد التوكيد(4) لذا فهو يرى في قول المتنبي(5):

مضى وبنوه وانفردت بفضلهم*** وأكف إذا ما جمعت واحد فرد

أنه لو قال مضى هو وبنوه لكان أصح في الإعراب، وإن حكم ابن جني على تقديره بـــ (أصح) يعني أن قول المتنبي صحيح، ولكن الأصح هو التزام القانون النحو بالذي قاله النحاة، إلا أن الالتزام المفضي إلى الإعراب الأصح يقضي إلى الإخلال بالميزان الشعري. الضمائر المتصلة الظاهرة والمستكنة، لا يكون العطف عليها إلا بتوكيدها، فالتوكيد يثبت معنى الاسمية للمضمر المتصل الذي قد شعث(6) الفعل فمازجه، فإذا وكد صار في حيز الأسماء، ولحق بما يحسن العطف عليه بعد

---

([1]) الخاطريات ص 131.

([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج2 ص 477.

([3]) المصدر السابق.

([4]) الخصائص ج3 ص 20.

([5]) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، ج1 ص 381، القسر ج3 ص 95.

([6]) أي جزأه.

توكيده كما حسن عليها(1). والحق أن مسألة التوكيد هذه مختلف فيها، فقد أجاز الكوفيون العطف دون توكيد، أما البصريون فيرون قبح هذا العطف، وهو لا يجوز إلا بتوكيد الضمير، أو بوجود فاصل(2) لذا كان من الطبيعيأن يختلف نقد الجمل التي اعتورها العطف بالتوكيد، أو بوجود فاصل، ويعد مقدار طول الفصل معيار الليث بضعف الجمل التي ورد فيها العطف أو قبحها؛ إذن طول المقطع الصوتي الفاصل بين الضمير وحرف العطف، يحدد درجة قبح الجملة، أو رفضها أو قبولها للجنسية اللغوية أحكام نقدية عندابن جني، والجنس اللغوي على الرغم من بعد باغ البحث فيه قديماً وحديثاً(3)، لم يذل موضوعاً شائكاً، فقد تحمل لفظة ما جنسيتين متضاربتين تبعاً لمعناها والعلامة الجنسية اللفظية فيها، ولا يترك أبو الفتح موضوع الجنس اللغوي دون أن يضع فيه مصنفاً وإن كان متواضعاً لا يمتاز عن مصنفات من سبقوه، وبه الألفاظ المؤنثة التي لا يجوز تذكيرها(4)، والألفاظ المذكرة التي لا يجوز تأنيثها(5). روى أبو الفتح أن تذكير المؤنث واسع جداً، لأنه رد فرع إلى أصل لكل تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإعراب(6)، وقد تناولنا نقد ابن جني موضوع المذكر والمؤنث في فصل الضرورة الشعرية، وفي عرض ابن جني من أمثلة أنث فيها المذكر نجده يخرجها على أساس المعنى، فتذكير المعنى لا يمنع من تأنيث اللفظ (7)، نحو: قراءة من قرأ(تلتقطه بعض السيارة) (يوسف:10).

---

([1]) المحتسب، ج1 ص 315.

([2]) الانصاف في مسائل الخلاف، ج2 ص 474، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3 ص 390.

([3]) مقدمة محقق كتاب (المذكر والمؤنث) لابن جني ص 23، وظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات الساحلية، وتقويم الفكر النحوي ص 182.

([4]) المذكر والمؤنث ، ص 45

([5]) المصدر السابق، ص 50.

([6]) الخصائص، ج2 ص 415.

([7]) اللباب في علل البناء والإعراب، ج1 ص 123.

فجاز تأنيث الفعل(1) تلتقطه، لما كان (بعض السيارة) (سيارة) في المعنى(2) فيستحسن ابن جني تذكير الفعل (يغرن) في قول جران العود(3):

ألا لا يغرن أمراً نوقليه*** على الرأس بعدي أو ترائب وضح

وهذا الاستحسان مئات من المراد بـــ (النوقية) ليس (المرأة) أي: ليس المؤنث الحقيقي، بل المراد (مشطة) أي ذا المشط، وهو مؤنث مجازي ، لذا فتذكير الفعل هذا حسن، وقد أجاز النحاة تأنيث الفعل أوتذكيره، إذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي، وعلى الرغم من إقرار أبي الفتح بحسن تأنيث الفعل الذي فاعله مؤنث غير حقيقي(4)، يستحسن تذكير الفعل (يغرن)، والظاهر أن هذا الاستحسان متأتٍ من ترك تأنيث المذكر الذي عنده غريب. نجد نقد ابن جني لقراءة (إن نعف عن طائفة منكم) (التوبة:66). منأمثلة تعليل مقياس التذكير والتأنيث بين المعنى واللفظ وقياس العلماء، في وجوب تذكيير بعض الألفاظ، فأبو الفتح يرى أن الوجه في هذه القراءة، أن تكون بالياء، فيقول: الوجه (يعف) بـــ (الياء) لتذكير الظروف(5)، وحكم (الوجه) قائم على أساس مقولة تذكير الظروف، ولا يترك ابن جني القراءة دون توجيه فهو يرى أن سب تأنيث (تعف) هو الحمل على المعنى، حتى كأنه قال: إن تسامح طائفة أو إن ترحم طائفة. والذي يعضد هذا الذي ذهب إليه هو قراءة (تعذيب طائفة) وسعة الحمل على المعنى وقشوه(6)، ينقد أبو الفتح على الشاعر قوله(7):

لم أرَ مثل الفتيـــان في الـــــ***أيـــام يسنون ما عواقبها

---

([1]) اللباب في علل البناء والإعراب، ج2 ص 98.

([2]) الخصائص، ج2 ص 415.

([3]) المصدر السابق، ج2 ص 44، ولسان العرب، (تغل).

([4]) اللمع في العربية، ص 23.

([5]) المحتسب ، ج1 ص 298.

([6]) المصدر السابق.

([7]) البيت لعدي بن زيد، طبقات فحول الشعراء، ص 142، والأغاني، ج2 ص 139، والمزهر ج 2، ص413.

إذ حذف الضمير الذي هو عمدة، فالصواب القول: ينسون الذي عواقبها(1)، وينتقض حكم الضعف هذا بالجواز إذا كانت (ما) استفهامية خبراً مقدماً و(عواقبها) مبتدأ مؤخراً. ومن قبيح الفل ما جاء في قولهم: (أكلت وشربت الماء والخبز)، وهذا قبيح عند ابن جني، (للفصل بين الفعل ومفعوله) (2)، وقد فصل الشعراء في أشعارهم، ووقف ابن جني وقفات نقدية جوّز لهم هذا الفصل(3)، قال المتنبي(4):

جواب مسائلي أله نظير ولا *** لك في سؤالك لا، ألا، لا

وينقد ابن جني على المتنبي قوله هذا، ويسمه بالقبح، بعد عرض القول على المقياس النحوي الذي هو عدم جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، إلا في الواو وخاصة بثلاثة شروط: أحدهما: أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً فلا تقول:

(وعمر وزيد قائمان) في قولنا (زيد وعمر قائمان)، وثانيهما: أن لا يؤدي مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، نحو: (إن وعمرا زيداً قائمان)، وثالثهما: أن لا يكون مجروراً فلا تقول: (مررت وعمر بزيد)، وإذا خلا ا لكلام من هذه الشروط جاز تقديم المعطوف على المعطوف عليه[5]، والمتنبي قد قدم المعطوف وهو قوله: (ولا لك) على المعطوف عليه، وقوله: (لا) [6]، وهذا التقديم قبيح لوقوع (واو) العطف في صدارة الكلام، وينتقض ابن جني حكمه هذا بتقدير محذوف، أي (لا و لا لك) أما لا الثانية، فهي توكيد للأولى، ثم زا د في التأكايد،

---

([1]) المحتسب ، ج1 ، ص 298.

([2]) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص 577.

([3]) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ج1 ص 152.

([4]) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري، ج3 ص 229.

(5) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ج1 ص 152.

(6) الفاتح الوهبي على مشكلات المتنبي ،م ص 130.

فقال: ألا لا فكأنه افتتح الكلام بقوله: ألا حتى ان ما تقدم قبلها لم يرضه جواباً، وحسن حذف المعطوف عليها لم جئ لا فيها بعد مكررة فكان في ذلك كعوضاً من المحذوف[1].

ولنا أن نقول: لم تقدر محذوفات والكلام مفهوم سائغ واقع تحت قاعدة الجواز، فالتقديرات الكثيرة تفقد الكلام جمال النظم فيه. وتجد أبا الفتح يوازن بين تركيبين قدم فيهما المعطوف على المعطوف عليه، قدم اختلاف العامل فيهما فالتركيب الأو(وزيداً ضربن عمرا)، أما التركيب الثاني: فهو (مررت وزيد بعمرو) فالجملة الأولى ضعيفة لتقدم المعطوف على المعطوف عليه، أما الجملة الثانية فهي ضعيفة أيضاً، بل هي عند ابن جني أخبث، من حيث كان الجار أضعف من الناصب، وكان التصريف فيه دونه فيما هو أقوى منه[2].

اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة أن يتقدم فعلان منصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول[3] والتنازع من المسائل الخلافية التي وقعت بين الطرفين، فقد ذهب الكو فيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، ولكلا الفريقين أدلته النقلية، وأما القياس فهو دليل الفريقين، فالكو فيون يرون الإعمال للفعل الأول أولى لقوة الابتداء به[4].

أما قياس البصريين فهو: أن الفعل الثاني أقرب إلى المعمول من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى[5]، وابن جني يجري المذهب، يجعل من أدلة البصريين مقياساً، يعرض عليه التراكيب، ليحكم

---

(1) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(2) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ص 407.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2 ص 186، وشرح قطر الندى، ص198، وشرح ابن عقيل، ج2 ص157.

(4) الجمل في النحو ، ص 111، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ص 83.

(5) الإ نصاف في مسائل الخلاف، ج1 ص 92.

بعد ذلك عليها، فالتركيب الذي يوا فق المقياس يُعد حسناً، أما ما خالفه فهو تركيب ضعيف، ف جملة: "ضربت فأوجعت زيداً" ضعيفة على إعمال الأول، وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده، وجب إعمال الثاني أيضاً لقربه، لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالاً من الأقرب. فإن قلت: اكتفى بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثاني، قيل لك: فإذا كنت مكتفياً مختصراً فا كتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد، وليس لك في هذا ما لك في الفاعل، لأنك تقول: لا أضمر على غير ما تقدم ذكر إلا مستكرهاً، فتعمل الأول، فتقول: (قام وقعدا أخوك) ، فأما المفعول فمنه بد، فلا ينبغي أن تتباعد بالعمل إليه، وتترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه[1]. نخلص من النص السابق إلى أن ابن جني قد يجد مندوحة في إعمال الفعل الأول إذا كان العامل فاعلاً إلا أنه لا يجد بداً من ضرورة إعمال الفعل الثاني إذا كان المعمول مفعولاً به ، ولعل قوة عمل الفعل في الفاعل هي التي دعت إلى هذه المندوحة، وإذا تر كنا مسألة العامل، ونظرنا إلى اللغة نظرة وصفية تقريرية، لنفضنا أيدينا عن هذا الخلاف وتركناه في بطون الكتب، وقلنا: إن تعدد الأفعال لفاعل واحد، نوع من أنواع الجمل في العربية. البدل على أربعة أضرب بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط والنسيان[2]، ولا جدال في جواز إبدال البعض من الكل، ولكن هل يجوز إبدال الكل من البعض، هذا ما لم يجزه جهابذة اللغويين نحو سيبويه، وابن جني مع من لا يجيزه لأن هذا النوع من الإبدال ينقص البيان، ومع تقدير عدم جواز هذا النوع من الإبدال، وردت أبيات

---

(1) الخصائص، ج2 ص 209.

(2) الجمل في النحو، ص 23، واللمع في العربية، ص 87، وأسرار العربية ، ص 264.

تتضمنه في تراكيبها، فتجاذبها العلماء بالتأويل أو التخطئة أحياناً، والذي يهمنا هو موقف ابن جني النقدي فيها، ففي قول قيس بن زهير[1]:

ولو أظلمـــه ما زلـــت أبكي*** عليه الدهـــر ما طلع النجـــوم

يقول أبو الفتح: و ضع الكل موضع البعض، وذلك أن الدهر أهم وأوسع من مدة طلوع النجوم، وذلك أن مما ينتظر ويتوقع من الزمان سقوط النجوم، وانتثارها، والدهر من وراء ذلك بأن متصور، ولكي تطرد قواعد النحاة أ ثقل الكلام ب التقدير والتأويل، فيرى أبوالفتح أن الشاعر أبدل الكل من الكل، إذن الشاعر يريد بالدهر بعضه، فينبغي أن يكون الثاني وفق الأول، والثاني بعض الدهر؛ فقد علمت بذلك أن المراد بالدهر في البيت إنما هو بعضه لا كله[2]. أما إذا قيل: أن البدل هنا هو بدل البعض، فهذا قول فاسد عند ابن جني، والمعنى هو المعيار الذي اعتمده والذي تبينه من قوله: وذلك أنه إنما يريد المبالغة، أي لـــ (بكيت) عليه أبداً، وليس يريد الاقتصاد بعد التناهي[3].

والحق أن للدهر دلالات متعددة، فالدهر الأمد الممدود، والعرب تقول: أقمنا على ماء كذا وكذا دهراً، ودارنا التي حللنا بها تحملنا دهراً[4]؛ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال عمر يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله؟ قال: " ويطيق ذلك أحدا؟" قال: كيف من يصوم يوماً ويفطر يوماً؟ قال: "ذلك صوم داود عليه السلام"[5]. ويمكن القول: إن معنى الدهر هو مدة حياة الإنسان، وهذه الدلالات المتعددة تفتح باب تعدد الأقوال في أنواع البدل في البيت المذكور آنفاً، فالدهر إذا كان يعني زمن الدنيا فهو بدل كل، وهو بدل عن البعض، أما إذا كان

---

(1) ديوان الحماسة ، ج1 ص 125، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص 279.

(2) المصدر السابق ، ص 279-280.

(3) المصدر السابق، ص 80.

(4) لسان العرب ، (دهر).

(5) **صحيح**: صحيح مسلم، ج2 ص 818.

الدهر يعني ألف سنة أو مدة حياة الإنسان، في جملة " عندهم رجل ليسك زيدا" يرى ابن جني أنه لا يجوز أن تكون الكاف اسماً فهي لا موضع لها من الإعراب، لأن زيداً خبر (ليس) ما، فإن جعل الكاف خبر ليس وجعل زيداً بدلاً من الكاف فذلك خطأ، وذلك لأن ضمير المخاطب لا يبدل منه بدل الكل؛ لأنه في غاية الوضوح والبيان، فلا حاجة به إلى الإبدال، لذا يمتنع القول: (إنك زيداً قائم) ولا (ضربتك محمدا) على أن تجعل زيداً ومحمدا بدلاً من الكاف[1].

من غير الجائز عند ابن جني عد (كأن) زائدة أو غير زائدة وخبرها (لم يتغيرا) في قول الهذلي[2]:

كأنهما مـــلأن لـــم يتغيـــرا*** وقد مر للدارين من بعدنا عصر

فخبر كأن (ملأن) أما المعنى فهو الفيصل في هذا الحكم، فإذا كانت (كأن) زائدة كان المعنى من الآن لم يتغيروا وقد مر للدارين عصر. ويَعُد ابن جني هذا المعنى: (خلفاً من القول وخطأ لا يقوله صاحب قول، إنما معناه: كأن الدارين الآن بدئتا وأنشئتا، ثم قال مبتدأ لم يتغيروا وقد مرّ لهما من بعد عهدنا فيه عصر)[3].

أما إذا كان الخبر (لم يتغيروا) فيكون الخبر عند بعد العهد وهذا ير المراد في البيت.

---

(1) سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 311.

(2)شعر أشعار الهذليين ، ص 956.

(3)الخاطريات ص 62.

**المبحث الثامن: موقف ابن جني من الضرورة الشعرية:**

على الرغم من أن ابن جني لم يصنف كتاباً في الضرورة الشعرية، ولكنه عالج موضوع الضرورة في جل كتبه مثل سر صناعة الإعراب والخصائص، وابن جني ناقد مبدع والشاعر عنده يتلاعب بالكلام، ويخرج به عن المعيار، مع القدرة على الالتزام المفضي إلى صحة الوزن والإعراب وتجنب الضرورة، إلا أنه يؤثر ركب الضرورة ليشدهذه الظاهرة ويعزز موقفه اللغوي إن اضطر حقيقة، فيقول: ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدراتهم على تركها ليعدوها لوقت الحاجة إليها[1]. يقول ابن جني في قول الشاعر:

قد أصبحت أما الخار تدّعى*** على ديناً كله لم أصنع

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزنوحمى جانب الإعراب من الضعف[2].

ويقول أن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أنسا بها، واعتياداً لها، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها[3]. يعلل ابن جني في هذا النص ارتكاب الضرورة غير الملزمة، ولا يحسن للشعراء ارتكابها، ووسم الشاعر الذي ركب الضرورة بغير حاجة بالشجاعة، اعتلا وحجة يدفع بها قول من ضعف فصاحة مرتكبها، فهو لا يحسنها بدليل عدم السماح للمولدين بارتكابها إلا بمثل ما ارتكب المتقدمون. حيث يقول: فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورة على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه، وإن دلّ من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه[4]. وليس

---

(1) الخصائص ، ج3 ص 61.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق، ج3 ص 303.

(4) أي تكبره.

بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عناختياره الوجه الناطق بفصاحته، بل مثله عندي مثل مجرى المجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام، فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه فإنه مشهود له بشجاعته، وفيض منته، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه، أو أعصم بلجام جوادجه لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن الملحاة: لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالاً بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه[1]. نخلص مما سبق إلى أن الشاعر عند ابن جني لا يخشى النقد أو اللوم، إن أتى جديداً أو خرقاً لقاعدة لغوية، فالخرق ليس بالأمر الجلل الخطير فمراده قد لا يسفر إلا به، فالشعر عنده موضعاضطرار وموقف اعتذار وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن ابنيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغتها لأجله[2].

وابن جني مع إجماع اللغويين في هذا، إلا أنه يجيز الضرورة في منثور الأمثال، كما أجازها غيره؛ إذ المثل عنده رسيل الشعر من حيث أن الشعر غرضه الإعلان والتيسير، كما هو غرض المثل؛ فنراه يقول في حذف (يا) النداء للضرورة: وعلى أن هذا قد جاء مثله في المثل، وهو قولهم: (اقتد مخنوق)، و (أصبح ليل) و (أطرق كر)، يريد: يا مخنوق، ويا ليل، ويا كروان، وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك[3]. فابن جني لا يستنكر ورود بعض الضرائر في الشعروغير الشعر، فالهمزة مثلاً في مكسر (منارة) و (مزادة) و (مصيبة) مستنكرة مجانية للصواب، إلا أن العربي همز في الشعر وغيره. وهولا يتوقف عند هذا، بل يحمل

---

(1) الخصائص ، ج2 ص 392.

(2) المصدر السباق، ج3 ص 188.

(3) المحتسب ج2 ص 70 – جمهرة الأمثال ج1 ص 22. – مجمع الأمثال، ج1 ص 403.المستقصي في أمثال العرب ج1 ص 45.

السعة في النثر على الضرورة الشعرية[1]، وما السعة في الحقيقة إلا ضرورة ترتكب، اصطلح عليها النحاة بـــ(السعة) ليصح ما قرروه من أن الضرورة محصورة في الشعر دون النثر، فالضرورة عودة إلى الأصل، يلتمس لها وجه في العربية يلازمها التعليل والتأويل والسعة لا تخرج عن هذا، والضرورة قد ترتكب مع وجود المخلص، وهذا رأي جلّ اللّغويين، وقد خالف بعض اللغويين رأي الجمهور، فكانت الضرورة عندهم ترتكب إذا انعدم المخلص[2]، وأبو الفتح مع الجمهور، بل نراه يؤيد رأي أستاذه أبي علي الفارسي في جواز إتيان الضرورة قياساً على ضرائر المتقدمين، فيعقد باباً يعلل صحة القياس عليها، فيقول: باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً؟.

سألتُ أبا علي– رحمه الله– عن هذا، فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا.

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك[3].

---

(1) الخصائض، ج1 ص328–329.

(2) المطالع السعيدة في شرح الفريدة، ج2 ص 367، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص 6، وشرح الأشموني ج4 ص4، والدرر ج2 ص 71.

(3) الخصائض ، ج1 ص323.

**المبحث التاسع: وقفات ابن جني النقدية للأوجه الإعرابية:**

اختار ابن جني الخفض من بين جواز الخفض والنصب والرفع في (البكا) الواردة في قول الشاعر[1]:

**لعمرك ما ميعاد عينيك والبكا*** بداراء إلا أن تهب جنون**

فـــ(بكا) فيها وجهان، هما الخفض عطفا على (عينيك)، والنصب على أنه مفعول معه، ويجيز ابن جني وجهاً آخر، هو: الرفع عطفاً على الميعاد[2]، ويحكم ابن جني على الوجه الأول بالقوة، أما النصب والرفع فهنا ليس بقوة الخفض. وعلى الرغم من عدم ذكر المعيار الذي اعتمده ابن جني في حكمه هذا يمكن القول: أن الدلالة هي السبب في هذا الحكم.

1-يجد أبو الفتح أن يكون (تحت) مفعولاً به أبلغ من أن يكون (ظرفا) في قول الشاعر[3]:

ولقد شهدتُ الخيل يوم طرادها*** فطعنتُ تحت كنانة المتمطرِ

فالفتحة في (تحت) فتحة إعراب، وليست فتحة بناء، وقد كثر استعمال الظرف اسماً فيالشعر، ومجئ (تحت) مفعولاً به في هذا البيت أبلغ من عدها ظرفاً، لأن الظرف يعطي معنى أنك "تريد طعنت في ذلك الموضع، وليس المعنى عليه، إنما المعنى أنك طعنت الموضع نفسه"[4]. ولنا أن نقول : أن استعمال تحت ظرفاً يعني أن الطعن وقع تحت الكنانة في موضع الجنب، وقد يكون هناك لباس يقع فيه الطعن، أما إذا استعمل (تحت) مفعولاً به، فيكون الطعن حاصل في الجسم وهذا من دقيق المعاني.

---

(1) ديوان الحماسة ، ص 47 ، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص 566.

(2) المصدر السابق، ص 566.

(3) ديوان الحماسة، ص 47، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص 566.

(4) المصدر السابق، ص 158.

2- يطلق ابن جني حكم الأقوى على قراءة الجمهور[1]، قوله تعالى: (فيطمعُ الذي في قَلبهِ مرضٌ)(الأحزاب:32) بالنصب، فهي أقوى من قراءةالأعرج وأبان بن عثمان (فيطمع الذي) بكسر العين[2]، فكر عين (فيطمع) حاصل من العطف على قوله تعالى: (فلا تَخضَعنّ بالقَولِ) لا جزم (فيطمع) عطفاً على محل فعل النهي[3] وكسر العين لمنع التقاء الساكنين، أما النصب فهو عند أبي الفتح أقوى معنى وأشد إصابة للعذر، وذلك أنه إذا نصب كان معناه أن طمعه إنما هو سبب عن خضوعهن بالقول. فالأصل في ذلك منهى عنه، مسبب من فعلهنّ، وإذا عطفه كان نهياً لهن وله،وليس فيه دليل على أن الطمع راجع الأصل الهين، وواقع من أجلهن[4].

تخلص مما سبق إلى أن المعيار الذي اعتمده ابن جني في ترجيح وجه النصب على الجزم هو المعنى، ونزيد على ذلك أن قراءة النصب تظهر اكتمال النسج القرآن وارتباط بعضه ببعض، فالخضوع بالقول سبب للطمع، وإذا منع السبب، انتفى ما تعلّق به.

3- حذف المضاف عند ابن جني كثير واسع، ومع هذه السعة والكثرة لا يجري أبو الحسن الأخفش القياس عليه[5]،ولعله أدرك أن الحذف لا يكون إلا في مواقف بلاغية، لذا فإن الكثرة التي ادعاها ابن جني كائنة في الأشعار والقول البليغ الذي نراه أيضاً في هذاالحذف أنه ليس حذفاً، بل هو نوع من الكتابة التي تحتل مكان المحذوف ويقرر ابن جني قاعدة

---

(1) المحتسب ، ج2 ص 181، والتباين في إعراب القرآن، ج2 ص 192، وتفسير البيضاوي ج4 ص 222.

(2) المحتسب ، ج4 ص 181.

(3) تفسير البيضاوي، ج4 ص 222.

(4) المحتسب ، ج2 ص 181.

(5) الخصائص ، ج2 ص 362.

(حذف الخبر أولى من حذف المبتدأ)؛ لأن حذف المضاف نوع من الاتساع والاتساع بالإعجاز أولى فيه بالصدور، وعلى هذه القاعدة يبت ابن جني أحكامه على نصوص نثرية وشعرية اعتراها الحذف، نحو قوله تعالى: (ليس البرّ أن تولوا وجوهكم قِبَلَ المشرق والمغرب ولكن البرَّ من آمنَ بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين) (البقرة: 177). ففي هذا النص الشريف يمكن تقدير مضاف محذوف من اسم (لكن) أي ولكن ذا البر من اتقى، أو تقدير مضاف محذوف من خيرها، "أي بر من اتقى"، فأصل الكلام: (ولكن البرّ من اتقى)، وهذا التقدير الأخير هوالأجود عند ابن جني[1].

4-في قول حسّان رضي الله عنه[2]:

فمن يهجو رسولَ الله منكم*** ويمدحه وينصره سواء

يرى أبو الفتح أن تقدير الكلام "فواحد يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم وآخر يمدحه وينصره سواء"[3]، فيلزم من هذا حذف الموصول وتبقية صلته[4]، والحق أن مسألة الحذف أو منعه مسألة مختلف فيها، فأجاز الكوفيون الحذف[5]، واستقبحه البصريون، وذهب الأخفش مذهب الكوفيين،وتبعهم ابن مالك الذي قيد الإدارة بكونه معطوفاً على موصول[6]. إذن يمكن القول: أن الفساد الذي حكم به ابن جني حكم غير ثابت أو مطرد، وهذا يعود إلى المعيار الذي اعتمده في حكمه، فهو

---

(1) المصدر السابق من نفس الصفحة.

(2) ديوانه 8، ومعاني القرآن للقراءة، ج2 ص 315، والمقتضب ج2 ص 137.

(3) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، ص 667.

(4) المصدر السابق.

(5) التبيان في إعراب القرآن ج1 ص 53، مغنى اللبيب ج1 ص 815.

(6) مغنى اللبيب، ج1 ص 815.

معيار مبنى على مقاييس نحوية اختلف القول فيها، فلو كان انب جني كوفياً لجاء الحكم بالجواز لا بالفساد، وإذا عدنا إلى مسألة الحذف التي أجازهاابن جني بوجود قرينة لفظيةأوصوتية أوإشارية، جاز أنتقول بجواز حذف الموصول في قول حسان، وقد دلت(من)الموصولة الأولى على (من) الموصولة الثانية المحذوفة.

5- لا يستحسن ابن جني عند (تحسب) لغوا[1] في قول الكميت[2]:

بأي كتـــاب أم بأيـــة سنة *** ترى حبهم عاراً علي وتحسب

والإلغاء هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه، فالإلغاء نحو قولنا: (زيد أظن قائم) و (زيد قائم أظن) ، و(زيدأن ظان قائم)، و(زيد قائم أنا ظان). وفي التعليق: (أظن أن زيد قائم)و(أنا ظان ما زيد قائم) والفرق بين الإلغاء والتعليق، أن العامل الملغي لا عمل له البتة،والعامل المعلق له عمل في المحل[3]، ويجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقت في غير الابتداء كما إذا وقعت وسطاً، وإذا توسطت فقيل الإعمال والإلغاء سيان، وقيل الإعمال أحسن منالإلغاء وإن تأخرت فالإلغاء أحسن، وإن تقدمت امتنع الألغاء عند البصريين[4]، وعلى الرغم من مجئ (تحسب) متأخرة في قول الكميت، يرى أبو الفتح إعمالها، فالمعنى عنده: "وتحسب ذلك كذلك" وهو لا يستحسن إلغاءها فيقول: ولا يحسن أن تجعلها هنا لغواً، ومقياس الإعمال والإلغاء هو المعيار الذي

---

(1) اللغو عند ابن جني : إلغاء.

(2) هاشميان الكميت، ص 32، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص 728.

(3) الخصائض ، ج2 ص 392.

(4) اللمع في العربية ، ص 53.

و أسرار العربية، ج1 ص 153.

والمفصل في صناعة الإعراب، ج1 ص 347.

وشرح ابن عقيل ج 2 ، ص47، وشرح قطر الندى، ص 173

اعتمده ابن جني في نقده هذا، فتحسب عند ابن جني "لم تقع بين المبتدأ أو خبره ولا بعدهما، نحو: زيد قائم أحسب"[1].

فالظاهر هنا أنها جملة مستأنفة الفاعل فيها ضمير مستكن، أما المفعولان فهما مقدران،والحق أن التقدير هنا يُعطي دلالات متنوعة للسامع، فكل ما يقدره عن مفاعيل صحيح، فيمكن القول تحسب حبهم عاراً، أو تحسب الحب عاراً، وغيرها من التقديرات، التي تُعطي بعداً دلالياً للسامع.

6- لا يستحسن أبو الفتح عند الظرف لغواً في قول النميري[2]:

فما برزت ناري ثم أثقبت ضوءها*** وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله

فـــ(في البيت) ظرف، وهو خبر للمبتدأ (وهو)، أما (داخله) فبدل من الظرف، حتى كأنه قال: وهو داخل البيت[3]، وعدم الاستحسان في عد (في البيت) لغوا يعود؛ لأنه كان يكون متعلقاً بداخل، وداخل هذا قد تعدى في المعنى إلى الظرف؛ لأن هذه الهاء هي ضمير البيت وهي في المعنى ظرف[4].

7- (كل) بالرفع مبتدأ في قراءة الجمهور قول الله تعالى: (وترى كلّ أمّةٍ جاثية كلّ أمّة تُدعى إلى كِتَابِها اليومَ تُجزونَ ما كُنتُم تعملون) (الجانية:28). والخبر جملة (تدعى)، أما قراءة النصب (كلَّ)[5] فذهب العلماء إلى أنها بدل من (كل) الأولى في قوله تعالى: (كل أمة جاثية) والجملة (تدعي) صفة، أو حال، أو مفعول به ثان للفعل (رأى) إذا كانت

---

(1) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، 228.

(2) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، 728.

(3) المصدر السابق، ص 686.

(4) التمام ص 57، ومعجم البلدان (غول).

(5) المحتسب ، ج2 ص 262، وتفسير أبي السعود ج8 ص 84، وروح المعاني ج25 ص 156، والتبيان في إعراب القرآن ج2، ص 23، و روح المعاني، ج25 ص 165.

الرؤية علمية[1]. ويجيز ابن جني هذا الإبدال، ووضوح المقصد معيار اعتمده للبت بهذاالجواز، يقول ابن جني: وجاز إبدال الثانية من الأولى، لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى، لأن جثوها ليس فيه شئ من شرح حال الجثو، والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوها، وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى، لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأن جثوها ليس فيه شئ من شرح حال الجثو، ولاثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوها، وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى، فلذلك أفاد إبدالها منها، ونحوذلك: (رأيت رجلاً من أهل البصرة رجلاً من الكلاء)[2]. ويرى أبو الفتح أن الإسهاب هنا المتأتي من إعادة اللفظة أفخم؛ لأنه موضع إغلاظ[3]، ولنا نقول أن (كل) الأولى نكرة موصوفة[4]،والوصف شرح وتوضيح للموصوف، زيد هذا الشرح بالبدل المشروط بزيادة البيان[5]، وقد تنبه ابن جني على هذا الموضوع، وفي قول المتنبي[6]:

فلما رآني مقبـــلاً هز نفسه*** إلى حسام كل صفح له حد

يجد ابن جني رفع (حسام) أمدح من نصبه على الحال، لأن الحال تكون غير لازمة لصاحبها، أما المبتدأ فيعطي معنى أن الممدوح هوالحسا، فصار أمدح لأن نفس الشئ أشد مصاحبة له من حاله[7].

---

(1) روح المعاني، ج25 ص165..

(2) المحتسب ، ج2 ص 263.

(3) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(4) البحر المحيط ج7 ص 286.

(5) مغنى اللبيب، ج7 ص 286.

(6) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ، والفسر ج3 ص 85.

(7) الفسر، ج1 ص 378.

8-يذهب ابن جني إلى أن (أو) في قراءة الجمهور لقوله تعالى: (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) (الصافات: 147)، بمعنى(و) وهو يرى (يزيدون) في القراءتين في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره(هم)[1]، وقد ذهب بعض المفسرين مذهب ابن جني[2] وهذا الإعراب الذي قاله حسن عنده،وهو صالح الصنعة[3]، ويقابل هذا الوجه الحسن وجه آخر فاسد عند ابن جني، وهو عطف (يزيدون) على (مئة)[4] لأن هذا العطف يلزم ما لا يجوز في العربية من مباشرة حرف الجر الفعل، أما القول بتقدير موصوف محذوف مجرور معطوف هو وصفته على مئة، فهذا غير جائز أيضاً؛ لأن التقدير يكون: (وأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ وجمع يزيدون) (الصافات:147) وهو تقدير قاصر، والغرض والله أعلم وأرسلنا إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم: هؤلاء مئة ألف، وهم أيضاً يزيدون فالجمع إذن واحد لا جمعان اثنان[5]، وما قدره ابن جني صواب.

9-تتلون الدلالة نتيجة لتعدد القول في المعطوف والمعطوف عليه، ففي قول المتنبي[6]:

يكاد يصيب الشيء من نيل رميه*** ويمكن في سهمه المرسل الرد

وينفذه في العقد وهو مضيق.. من الشعرة السوداء والليل مسود

فالوجه عند ابن جني هو عطف (ينفذه) على (يمكنه) لا على (يكاد) والمعيار في هذا الحكم هو المعنى الحقيقي، والذي يمكننا أن نستشفه من

---

(1) المحتسب ، ج2 ص 226.

(2) القرطبي، ج15 ص 132.

(3) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(4) معاني القرآن للأخفش، ج1 ص 33.

(5) المحتسب ، ج2 ص 227.

(6) ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العبكري، ج1 ص 378.

قوله: "لأنك إن حملته على (يكاد) ادعيت فيه الحقيقة" وهذا مما لا حققية له فكأنه قال وينفذه، وإن عطفته على (يكاد) ففيه سرف[1]، ومع أنه سرف وخروج عن الحقيقية، يجوِّز ابن جني هذا العطف أي عطف (ينفذه) على (يكاد) من باب أنه أحد إغراقات المتنبي في شعره وقوة مبالغته، والدليل على إرادة الحقيقة هنا عند ابن جني قوله عقب هذا البيت:

**بنفسي الذي لا يزدهي بخديعة*** وإن كثرت فيها الذرائع والقصد**

فيرى أبو الفتح أن المتنبي أرادالقول: إن بنفسي غيرك أيها الممدوح؛ لأني أنا أزدهيك بالخديعة، وأسخر منك بهذا القول؛ لأن هذا مما لا يجوز، وإنما هو سخري منك، وهذا مذهبه في أكثر شعره؛ لأنه يطوي المديح على هجاء حذفاً منه بصفة الشعر وتباهياً في القول[2]، ولنا أن نقول: كان المتنبي أقرّ بحقيقة إصابة عقدة الشعرة، عن طريق اعترافه أن في نفسه غير الممدوح.

لقد أبدع ابن جني في تلوين الدلالة، فإن قيل: إن المتنبي قد حذق بصنعة الشعر، تباهى في فنون القول، قلنا: إن الذهب لا يتجلى للإجمال، فعظمة شعر المتنبي لم تبن إلاّ بوقفات العلماء الطويلة على نظمه واستخراج مكنون معانيه، وهذا ما فعله ابن جني، فقد أعمل فكره، وموهبته في استخراج شطحات المعاني في شعر المتنبي، ولنا أن نقول أيضاً: أن تنوع الدلالةبين الحقيقة والمبالغة كان بسبب اختلاف القول في المعطوف عليه، وهذا الاختلاف مراد في نفس المتنبي والله أعلم، لأنه غالباً ما يحمل شعره معنيين متضادين هما المديح والهجاء، وهذه صورة من

---

(1) الفسر، ج3 ص 86.

(2) الفسر، ج3 ص 86.

الصدق مع النفس، لأن المتنبي يريد غرضاً ما من ممدوحه، ويقينه أن الممدوح لا يستحق ما مدح به، فيضطر إلى تحميل شعره، معنيين متضادين، ليحقق الصدق النفسي والذي انعكس في شعره على هذه الصورة التي فصلها ابن جني[1]، وعلى ما سبق القول: أن لفظة يمكن تدل على حقيقة حدوث الفعل، أي على حقيقة، إصابة العقدة، أكثر من (كاد) والتي تعني أيضاً أن إصابة العقدة قد حصل فـــ(يمكنه) يزيد على (كاد) بدلالة (التمكن والظفرة والقدرة) ومع ما ذهب إليه لا يمكن أنتغفل وقفة ابن جني على هذين البيتين لتنوع دلالتي (يكاد) و(يمكنه)[2].

10-قرأ الجمهور قوله تعالى: (في يومٍ عاصفٍ) (إبراهيم:18)، بتنوين (يوم) وعاصف صفة لـــ(يوم)[3]، وحق الصفة هذه أن تكون للريح وليس لليوم، لذا تعددت الأقوال فيها، فذهب بعض العلماء إلى القول بجواز وصف اليوم بـــ(العصوف)؛ لأن الرياح تكون فيه، فجاز أن نقول: (يوم عاصف) كما تقول: (يوم بارد) و (يوم حار) [4]،فيكون هذا الوصف من باب (المبالغة)[5]، أو هو من باب (حذف المضاف إليه) فالتقرير إذن: في يوم عاصف الريح، فحذفت الريح لتقدم ذكرها[6]، وقد يكون (عاصف) مبتدأ مؤخر، ويكون (في يوم) خبراً مقدماً وخفض (عاصف) بالجوار كما خفض (خرب) [1]، فهو إذن من باب التناسب الصوتي، وذهب آخرون إلى القول: أن (عاصف) هنا على زنة (فاعل) المستعملة

---

(1) الانصاف في مسائل الخلاف، ج2 ص 555.

(2) لسان العرب، (مكن).

(3) معاني القرآن للفراء، ج2 ص 73.

(4) معاني القرآن للفراء، ج2 ص 74.

(5) لسان العرب (عصف)

(6) معاني القرآن للفراء، نفس الصفحة.

(1) المصدر السابق.

للنسب فهو كـــ(نابل) و(رامح) [1] فالتقدير (في يوم ذي عصوفٍ)، وذهب آخرون: أنه من باب حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، فالتقدير: في يوم ريح عاصف، وهذا ما رأه ابن جني في قراءة الجمهور، وفي قراءة: (في يوم عاصف) (إبراهيم: 18) بالإضافة، أي بإضافة الصفة القائمة بدل الموصوف المحذوف إلى اليوم، وهذا حسن عند ابن جني؛ لأنه قد ألف حذفه في قراءة الجماعة (في يوم عاصف) (إبراهيم:18) ثم يدافع ابن جني عما استحسنه من إضافة (يوم) إلى (عاصف) تلك الإضافة غير الجائزة ؛ لأن الشئ لا يضاف إلى نفسه، فيرى أن يوم غير مضاف إلى نفسه؛ لأن اليوم غير العاصف في المعنى وإن كان إياه في اللفظ، لأن العاصفَ في الحقيقية إنما هو (الريح) لا (اليوم) [2].

(1) التبيان في إعراب القرآن، ج2 ص 67.

(2) المحتسب، ج1 ص 360.

**المبحث العاشر: التقسيمات النحوية:**

المقصود بها تلك التقسيمات التي روعي فيها محاذاة الألفاظ على العالم الخارجي، أو كان أساس التقسيم فيها عقلياً أو كلامياً. مثلاً التقسيم إلى أصل وفرع فكرة ثابتة في الفكر الإسلامي بعامة، وعند المتكلمين والأصوليين بوجه خاص، وقد ذكر بعض العلماء أن هذا التقسيم مأخوذ من المعتزلة وأمثالهم من أهل الفرق، ومنهم انتقل إلى الفقهاء وسائر العلماء في العلوم الأخرى[1]. وإننا نجد لدى ابن جني معالجة لهذه الفكرة تشبه إلى كبير معالجة أهل الكلام والأصول لها. ويكفي أن نحيل النظر في بعض عناوين ابن جني مثل "باب من غلبة الفروع على الأصول"، "باب ال مستحيل وصحة قياس الفرع على فساد الأصول"، "باب مراجعة أصل واستئناف فرع"، "باب في حمل الأصول على الفروع"[2]. ويكفي أن نجيل النظر في هذه العناوين لندرك إلى أي حد كانت هذه الفكرة قريبة من نظريتها عند المتكلمين والأصوليين.

ومن التقسيمات التي تعد انعكاساً لنظرة المتكلمين إلى الموجودات ما ذكره السيوطي عن ابن الطراوة من أن أقسام الألفاظ ثلاثة: واجب وجائز وممتنع[3]. وهذه الفكرة – كما هو واضح – ليست الأصول لتقسيم أحكام الموجودات الكونية إلى واجب الوجود ومستحيل الوجود، بقول الرازي:"المعلوم إما أن يكون موجودا أو معدوماً"[4]، وحاول بعض النحاة إيجاد واسطة بين الطرفين المتناقضين لمجرد استكمال التقسيمة الثلاثية، أو القول بالواسطة، أو بناءً على المذهب الاعتزالي القائل بـــ"المنزلة بين المنزلتين"؛ ومن أبرز الذين سلكوا هذا الطريقة ابن جني، وكان معتزلياً، فعقد في الخصائص باباً في الحكم يقف بين الحكمين

---

(1) مجموع الفتاوى ابن تيمية، ج23، ص 436، ج6 ص 56.

(2) الخصائص، ج1 ص 301، ج2 ص 347–357، ج3 ص 331.

(3) الاقتراح، ص 46.

(4) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، ص 52 .

التمس فيه الواسطة بين الواسطة بين الضدين، كقوله عن كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو "غلامي" و"صاحبي" إنها لا إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنص وباً وهي فيه.. وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة[1]. ومثل ذلك حكمه على الأسماء التي يكون فيها اللام أو الإضافة نحو: "الرجل" و"غلامك" بأنها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، والمعروف أنها منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه في إمارة لكونه غير منصرف[2]. ويرى ابن جني في قول الشاعر:

له زجل كأنه صوتُ حادٍ[3].

إن حذف الواو في قوله : "كأنه" لا على الوقف، ولا على حد الوصل، "أما الوقف فيقضي بالسكون –كأنه– وأما الوصل فيقضي بالمطل وتمكين الواو–كأنه– فقوله : "كأنه" إذاً منزلة بين الوصل والوقف[4].

ولا يدع ابن جني هذا الباب حتى يصرح بمبدئة الاعتزالي: "المنزلة بين المنزلتين" ففي تناوله لبيت الشاعر:

يا مرحباه بحمار ناجيه*** إذا أتى قربته للسانيه[5].

يرى ابن جني أن إثبات الياء مع التضعيف طريق، وذلك أن الثقيل من إمارة الوقف، والياء من إمارة الإطلاق، ما فظاهر هذا الجمع بين الضدين، فهو إذن منزلة بين المنزلتين[6]. وفي هذا الكلام الأخير لابن جني إشارة إلى فكرة أخرى قريبة من "المنزلة بين المنزلتين" هي فكرة "الحال" التي قال بها بعض

---

(1) الخصائص، ج2 ص 358.

(2) الخصائص، ج 3 ص 359

(3) هو للشماخ بن قرار الخطفاني يصف حمار وحش في الديوان ص 36، وسيبويه ج1 ص11، والخصائص، ج2 ص 127.

(4) الخصائص ج2 ص 359.

(5) البيت من الرجز وهو في الخصائص ج2 ص 360 غير منسوب.

(6) الخصائص ج2 ص 361.

المتكلمين ومن أشهرهم إمام الحرمين والقاضي الباقلاني من الأشاعرة، وأبو هاشم من المعتزلة والمقصود بالحال عند هؤلاء الواسطة بين الموجود والمعدوم[1]. إن المتكلمين اختلفوا في هذه القضية بين مثبتٍ لها ونافٍ، ويظهر أن الخلاف قد انعكس على تناول النحويين لبعض مسائلهم النحوية؛ إذ نرى السيوطي يعقد باباً في (الأشباه والنظائر) باسم الواسطة وينقل فيه كلام ابن جني في الحكم يقف بين الحكمين ، ورأيه في أن كسرة ما قبل ياء المتكلم ليست بإعراب ولا بناء. ثم يورد اعتراض أبي البقاء على ابن جني بأنه ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين؛ لأن حد المعرب ضد حد المبني، وليس بين الضدين هنا واسطة[2].

وواضح أن الخلاف النحوي هنا بين أبي البقاء وابن جني قد أخذ شكلاً كلامياً شبيهاً بخلاف المتكلمين حول قضية الحال، ويوافق ابن النحاس ابن جني في قوله بالواسطة بين المنصرف وغير المنصرف؛ لأنهما عنده ليسا بمتقابلين، على حين أنه يخالفه في الواسطة بين الإعراب والبناء، لأن الاسم ما معرب – هو المتمكن– وهو المبنى، فهما قسما الإثبات والنفي لا واسطة بينهما[3]. وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني وإن كان يقول بالواسطة بين الضدين في النحو فإنه لا يجعل هذا المبدأ على حد نظيره في علم الكلام، فهو لا يجيز اجتماع الضدين في الطبيعة والحسن، ويفرق في هذا الصدد بين التضاد في الصناعة، والتضاد في الطببيعة، و في ذلك ما يدل على وعي ابن جني باختلاف طبيعة البحث في اللغة عن طبيعة البحث في الموجودات. يقول ابن جني: وسبب جواز الجمع بينهما – يعني بين الياء والتضعيف– في قوله: "يبارك وجناء أو عيهلّي" أن كل وا حد

---

(1) المواقف ص 57 ونهاية الأقوام للشهرستاني ، ص 143.

(2) الأشباه والنظائر، ج2 ص 368

(3) المصدر السابق، ج1 ص 368

منهما قد كان جائز على انفراده، فإذا جمع بينهما فإنه على كل حال لم يكلف إلا بما من عادته أن يأتي به منفراداً، وليس على النظر بحقيقة الضدين كالسواد والبياض، والحركة والسكون، فيستحيل اجتماعهما، فتضادهما إذاً إنما هو في الصناعة لا في الطبيعة[1]. وإذا كان التضاد في الصناعة النحوية ليس على حد التضاد في عالم الحس من حيث تمام التقابل، وإنما هو من قبيل التنافي بحسب اللفظ – امكن وقوع الجمع بينهما– إذ لا استحالة في الجمع بين التشديد والياء في لفظ "عيهلي" الذي يتحدث عنه ابن جني، وإنما غايته أن يكون من طرافة اللغة من حيث حصل الجمع فيه بين علامة الوقف– وهو الثقيل– وعلامة الوصل وهو إثبات الياء، ومن ثم علّق ابن جني على ذلك بقوله: فإثبات الياء مع التضعيف طريف، وذلك أن التثقيل من إمارة الوقف، والياء من إمارة الإ طلاق[2].

---

(1) الخصائص ج2 ص 361.

(2) المصدر السابق، ج2 ص 361.

**المبحث الحادي عشر: في المسائل النحوية العقدية:**

فسّر ابن جني في الخصائص مجئ بعض الأفعال لازمة ومتعدية بلفظ واحد، مثل "غاض الماء وغضته" و"عمر المنزل وعمرته" و"دان الرجل ودنته" و"هلك الشئ وهلكته" فسره تفسيراً كلامية حاصلة أن كلا فاعل سوى الله فليس فاعلاً على الحقيقة، وإنما الفعل فيه بمعونة غيره فهو مقدر عليه ومعان فيه، فلما كان معاناً مقدراً صار كأنه فعله لغيره. يقول ابن جني موضحاً ورود هذه الأفعال متحدة اللفظ في حالتي التعدي واللزوم، فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مضطرداً في الاستعمال، إلا أنه له عندي وجهاً لأجله جاز، وهو أن كل فاعل سوى القديم فإنما الفعل منه شئ أعيره وأعطيه، وأقدر عليه فهو وإن كان فاعلاً فإنه لما كان معاناً مقدراً صار كأن فعله لغيره[1]. ففي هذا التوجيه يعتمد ابن جني على بعض الحقائق الكلامية، وهي أن الفاعل على الحقيقة هو الله، أما فعل ما عداه من الحيوان والجماد فهو فاعل على المجاز. وقد يبدو هذا الرأي من ابن جني مخالفاً لمذهب أصحاب المعتزلة الذين يقولون أن الإنسان يخلق أفعال، ولكن ابن جني يقدم خلال هويته احترازاً بقوله: صار كأنه فعله لغيره، أي أنه لا يجرد هذه الأشياء التي ذكرها من الفعل والتأثير تماماً، وإنما يرى أن لها فعلاً ولكنها معانة فيه، فكأنه فعلها لغيرها، كما إنا نلاحظ أن ابن جني يعالج مسألة لغوية لا كلامية، ومن الطبيعي أن يختلف منهج النظر اللغوي عن منهج النظر الكلامي. ولهذه القضية التي يتحدث عنها ابن جني صلة بمذهبه في المجاز، حيث لا يرى أن الفعل موضوع لجميع أفراد المصدر، فإذا استعمل في بعضها كان مجازاً.

قال ابن جني في "المجاز إذا كثر ألحق بالحقيقة": أعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك أكثر الأمثال نحو: قام زيد وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية؟

---

(1) الخصائص ج2 ص 210–213.

فقولك: "قام زيد" أي: كان منه القيام، أي: هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام[1]، وفي ضوء هذه التي يؤصلها الفكرة ابن جني في جميع الأفعال التي ساقها أن تفهم رأيه في نحو "غاض الماء" على أنه من قبيل المجاز، ولكن ليس بمعنى عدم تحقيق المعنى المصدري العام- وهو الغيض- لكن على معنى أن هذا الغيض ليس فعلاً للماء وحده. وهكذا ينبني التوجيه النحوي على أساس عقدي، وهو مطلقية علم الله، وقريب من هذا قول ابن جني في (إنّه على رجعه لقادر يوم تُبلى السرائر) (الطارق:8-9) أي مرجعه يوم تبلى السرائر فدل "رجعه" على "يرجعه" ولا يجوز أن تعلق "يوم" بقوله"القادر" لئلا يصغر المعنى؛ لأنّ الله قادر يوم تبلى السرائر وغيره في كل وقت وعلى كل حال على رجع البشر وغيرهم[2]. فهو يستدل على تقديره الفعل "يرجع" بدليل مستمد من العقيدة وهو أن الله قادر في كل وقت وعلى كل حال.

---

(1) انظر في رأي ابن جني هذا: الخصائص ج2 ص 447-457.

(2) الخصائص ج2 ص 404.

# الفصل الثالث
# جهوده في التأصيل الصرفي

**المبحث الأول: موضوع علم الصرف وتطوره:**

ودراسة الصرف تعد الآن فرعاً من فروع علم اللغة الحديث، فهو يهتم بدراسة البنية، أو البحث في القواعد المتصلة بالصيغ، واشتقاق الكلمات وتصريفها، وتغير أبنية الألفاظ للدلالة على المعاني المختلفة[1].

والصرف لم يخط بعد باهتمام كبير من الباحثين المحدثين، فهناك علماء في هذا الميدان وقضايا صرفية لم تدرس حتى الآن، علماً بأن هناك بحوثاً قيّمة أشارت إلى جهود سلفنا الصالح من العلماء وأفادت من المناهج الحديثة في علم اللغة ولكنها قليلة. ابن جني يعزو انصراف الباحثين عن ميدان الصرف إلى الصعوبة في المادة، حيث يقول: هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدئ بمعرفة النحو، ثم جئ به بعد ليكون الارتباط في النحو موطئاً للدخول فيه، ومُعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه[2].

ولقد آثرت كلمة الصرف على كلمة التصريف التي وردت في آثار ابن جني لاشتهارها بين الباحثين.

وكان من آثار هذا أن عثر تخليص مباحث الصرف وموضوعاته وتنقيتها من غيره من علوم العربية، فبقى معها متشابهاً متشاجراً. لم تقم حدوده الفاصلة ولم تجمع كل مسائله الخاصة به على حدة حتى لدى من فصل الصرف عن النحو. أن تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف مثلاً، وإلى مفرد ومثنى وجمع ومذكر ومؤنث، وتقسيم الجمع إلى سالم وتكسير، والاسم إلى نكرة ومعرفة والمعرفة إلى أنواعها المعروفة ليس من أوضاع التراكيب، وإنما هو من أوضاع المفردات، ولقد دخل في الصرف كثير من مباحث الاشتقاق، بل أنه أغار على

---

(1) المدخل إلى علم اللغة ومنا هج البحث اللغوي ، ص 10.

(2) المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ج1 ص 4-5.

هذا العلم فانتزع منه أهم ما فيه مما يحتاج إليه في حفظ العربية ويتوقف عليه تعليمها.

لقد بدأ سيبويه فجمع في أواخر الكتاب المباحث المتصلة بالمفردات، وما تتكون منه أحكامها، وهو يفصل بين ما بيّنهُ العرب من الأسماء والصفات والأفعال وبين ما قيس عليه. أما ما بثه فلم يذكر تعلق الصرف به، وذكر فيه ما أحصاه من أبنية هذه الأقسام، وأما المقيس عليه مما لم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير المعتل والمضعف. وأضاف اللاحقون لسيبويه المقيس من الصحيح إلى المقيس من المعتل والمضعف.

وجاء المازني فألف التصريف الذي شرحه ابن جني في المنصف، ويوشك تصريف المازني أن يكون تكريراً لهذه الأبواب الأخيرة من كتاب سيبويه، وتتفق تسمية الأبواب في الكتابين كثيراً، وقد زاد هو باب "ما قيس في الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب"[1]. وجاء المبرد بعد المازني، وفي المقتضب تابع سيبويه في الكتاب ولم يفصل مباحث الصرف في كتابه على حدة، وعلى هذا سار جمهرة النحاة من قبل وبعد. أما أبو حيان فقد أبان عن منهجه في الفصل بين الصرف والنحو فقرر أن كتابه محصور في جملتين: الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب والثانية في أحكامها حال التركيب[2]. أما أحكام الكلم العربي حالة الأفراد فهي على ثلاثة أقسام ما يكون لها في أن نفسها وما يلحقها من أولها، وما يلحقها من آخرها، والقسم الأول هو المسمى بعلم التصريف وينقسم إلى قسمين:

---

(1) ال منصف ، ج1 ص 173.

(2) ارتشاف الضرب باللسان العربي، لأبي حيان الأندلسي، حققه رجب عثمان محمد – رمضان عبد التواب، ط1 الناشر مكتب الخانجي سنة 1418هـ–1998م.

أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام. ونقل عنه السيوطي في أحكام الكلمة أنها قسمان:

قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني، وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني[1]. ومن خصوا بالصرف بمؤلفات على حدة ابن جني في (التصريف الملوكي) ولم يكن له أثر كبير في إبراز مباحث هذا العلم على حدة فنجد جمهرة اللاحقين جمعوا هذه المباحث إلى مباحث النحو سواء فصلوها بعنوان أو أوردوها ممزوجة مرسلة. المجرد والمزيد لا يعرف حالهما إلا بالاشتقاق وكثيراً ما نجد الصرفيين يقولون إن كان من هذا فهو مجرد، وإن كان من كذا فهو مزيد، ويختلفون في تعيين الحرف الزائد تبعاً لما يقبله الاشتقاق ويحتمله. إن الواضح أن التأليف في الصرف أو في أحكام الكلمة المفردة كان يتجه شيئاً فشيئاً إلى دقة العلم ومنهجيته، أي أنه يحاول وضع القواعد والضوابط التي تحصر الظواهر والصور، والأمثلة الكثيرة المنتشرة، أي أنه يهتم من أحكام الكلمة وأحوالها بما هو قياس تضبطه القاعدة ويخضع لها، وهذا هو الشأن في العلوم ، وإلى الظواهر التي لم يتمكن الصرفيون من وضع قاعدة مطردة لها، وصنعوا ضوابط للأغلب والأهم والكثير وما دنا من ذلك. أما ما لا يخضع للقاعدة والقياس فلا يهتمون به، و يدخل في علمهم، فأي تغيير يطرأ على الكلمة أو البناء إذا كان قياساً تضبطه القاعدة هو من مباحث الصرف، وأي تغيير لا يكون كذلك ليس من مباحث الصرف، أما ما هو قريب من القياس فهذا مطروح للبحث في الصرف لمحاولة إخضاعه للقاعدة والقياس. وهكذا كل ظاهرة في الكلمة المقررة يمكن أن توضع لها قاعدة تدخل آنذاك في علم الصرف، وهذا ما ينبغي أن يجري عليه العمل ويكون وإن

---

(1) همع الهوامع، ج6، ص 228.

لم لم يفصح عنه علماء العربية نحاة أو صرفيين، على أنني لا أجد وصفاً لعالم من المتقدمين بأنه صرفي. وموازنة حد الصرف وموضوعه ومباحثه في هذه الأعمال جميعاً يحتاج إلى بحث مفرد، ولا يتسع له المقام هنا، ولكن مُبرر هنا حقيقة:

هي أن خلافاً كثيراً وقع بين علماء العربية متقدمين ومتأخرين ومعاصرين في حد علم الصرف وموضوعه ومباحثه. ورأى العلماء أن التغييرات التي تطرأ على الكلمة إن لم يرتبط بها معنى فلا تبحث في الصرف، وحقها أن تكون في علم الأصوات ، أما الصرف فيختص بالتغيرات التي يترتب عليها معنى ما، وهذا المعنى هو معنى وظيفي اصطلاحي. إني لا أريد أن أفرض رأياً دون رأي، أو مذهباً أراه في مواضع الخلاف دون غيره، ولأن ما أستعيده من الصرف قد يكون منه عند أحد من الباحثين قديماً أو حديثا. رأيت أن أعرض من تراث ابن جني وآثاره وآرائه كل ما يتصل بالكلمة المفردة من حيث هي مفردة، ورأيت هذا أقرب إلى عرض جهود ابن جني على ما جاءت عليه من أن أعمل فيها منهاجاً حاسماً يقرر أن هذا من الصرف، وأن هذا ليس من الصرف بناء على رأي رأيته، قد يخالفه غيري، وقد يخطئ ما أراده ابن جني، والخير أردت والسداد قصدت، وما توفيقي إلا بالله. وبعد أن تحدثنا عن مفهوم الصرف وتطوره نذكر كلمة موجزة عن موضوعه فنقول: يبحث الصرف في بنية الكلمة، وأحوال هذه البنية التي ليست إعراباً ولا بناءً. يقول ابن جني في بيان وظيفة الصرف والنحو: فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة.. وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة (النحو) أن يبدأ بمعرفة (التصريف)؛ لأن معرفة ذات الشئ الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً

لمعرة حاله المنتقلة[1]. ذلك موضوع علم الصرف، وهناك أشياء لا يبحث فيها الصرف، وهي:

الحرف: لا يجوز فيها التصريف؛ لأنها كما يقول ابن جني: مجهول الأصول وإنما هي كالأصوات نحو: (صَهْ) و(مَهْ) ونحوهما، فالحروف لا تمثل بالفعل؛ لأ نها لا يعرف لها اشتقاق[2].

1. الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف: ويعلل ابن جني عدم دخول التصريف فيها بقوله: لأن تلك الأسماء في حكم الحروف. ويقول ابن جني أيضا ً: كلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد[3].
2. الأفعال الجامدة: وذلك عسى وليس ونحوهما، فإنها تشبه الحرف في الجمود[4].
3. الاسم الأعجمي: مثل إسماعيل ونحوه.
4. الأصوات: مثل (غاق) ونحوه؛ لأنها حكاية ما يصوت به، وليس لها أصل معلوم[5].

---

(1) المنصف شرح التصريف للمازني، ج1 ص4.

(2) المصدر السابق، ج1 ص 7.

(3) المصدر السابق، ج1 ص 8-9.

(4) شرح الأشموني، على ألفية بن مالك، ج2 ص 543.

(5) الممتع في التصريف ج1 ص 35.

**المبحث الثاني: مفهوم الصرف قبل ابن جني:**

يقول سيبويه: "هذا باب ما بنته العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة، والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون:التصريف والفعل"[1]. هذا أول نص بين أيدينا في تعريف التصريف، وقد شرح أبو سعيد الصيرافي ما ذكره سيبويه عن (التصريف والفعل) بقوله: وأما التصريف، فهو تغيير الكلمة بالحركات، والزيادات، والقلب للحروف التي رسمنا جوازها، حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل بمثلها بالكلمة ووزنها به[2]. ونستنبط من شرح السيرافي هذا للصرف، أن السيرافي قد أطلق تعريفه على ما سماه المتأخرون " مسائل التمرين" فهو جعل الصرف ما يخص القسم الثاني مما أورده سيبويه ولم يشر إلى القسم الأول منه، وهو ما بنته العرب من الأسماء والصفات والأفعال، وإلى ذلك ذهب رضي الدين الاستراباديي[3]. وفي هذا المفهوم تضييق لمعنى الصرف، كما ذهب السيرافي والاستراباذي، ولكنه لم يكن شائعاً لدى جميع العلماء[4]. ولذلك نجد ابن جني – وهو موضوع بحثنا – يجعل للصرف معنيين بقوله : " هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف، بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها، والتصريف لها، وعلى هذا عامة التصرف فيه هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفارة منها وغير ذلك"[5]. أما المعنى الثاني للتصريف، فيقول ابن جني: هو أن تجئ إلى الكلمة الواحدة

---

(1)الكتاب لسيبويه ، 4 ص 242.

(2) السيرافي النحوي ي ضوء شرحه لكتاب سيبويهن تحقيق عبد السلام فايز، ص592.

(3) شرح شافية ابن الحاجب للاستراباديي، ج1 ، ص 6–7.

(4) د. فخر الدين قباوة: ابن عصفور والتصريف، ص 16.

(5) التصريف الملوكي، ص5.

فتصرفها على وجوه شتى[1]. وفي التعريفات السابقة منذ سيبويه حتى عصر ابن جني، نجد أن كلمة (التصريف) هي المستعملة، أما كلمة (الصرف) فلم تستعمل عند هؤلاء العلماء.

ولقد نظر بعض الباحثين المحدثين إلى الصرف نظرة شاملة في إطار فروع الدراسات اللغوية الأخرى متبعاً في ذلك ابن جني ومن سبقه من الأقدمين، ومن هؤلاء الباحثين الدكتور علي عبد الواح وافي الذي حدد مفهوم الصرف فقال: وأما الصرف فموضوعه ضبط القواعد المتصلة باشتقاق الكلمة العربية وتصريفها وتغيير أبنيتها بتغيير المعنى، وما يتصل بذلك من البحوث التي تطلق القريحة على مثلها اسم (المورفولوجيا التعليمية) أي علم البنية التعليمي[2].

---

(1) المنصف شرح التصريف للمازني، ج1 ص 3.

(2) الدكتور وافي النحوي: علم اللغة ، ص8.

فقه اللغة ، ص 267.

**المبحث الثالث: العوامل التي أثرت في اتجاه ابن جني ودراسته الصرفية:**

أشارت المصادر التي ترجمت لابن جني أنه كانت له معرفة بعلوم العربية، أما الصرف، وهو أحد هذه العلوم فقد أجاد فيه وأحسن، يقول أبو البركات الأنباري عن ابن جني : لم يكن في شئ من علومه أكمل منه في التصريف، فإنه لم يصنف أحد في التصريف، ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاماً منه[1]، ويقول ياقوت الحموي عنه: اعتنى بالتصريف فما أحد أعلم منه، ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسن أحد إحسان في تصنيفه[2]. هذا بعض ما أشارت إليه كتب التراجم عن براعة ابن جني وتفوقه في الصرف تأ ليفاً ورواية. أما الأسباب والعوامل التي أثرت في اتجاه ابن جني الصرفي، فنجملها في النقاط التالية:

1- اتصاله بأبي علي الفارسي: لا شك أن اتصاله بأبي علي وأخذه عنه أفاده في دراسته للصرف، ومعرفة قضايا هذا العلم.

2-تقصيره في الصرف في بداية حياته: وهذا أحد العوامل التي جعلت ابن جني يهتم بالصرف، ويقبل على دراسته، فحين دخل عليه أبو علي الفارسي في أحد جوامع الموصل، واعترض عليه، وقال له: (تزببت وأنت حصرم) فلزمه من يومئذ واعتنى بالتصريف[3].

3-ملازمة ابن جني لأبي علي دون سواه وانصرافه إليه: وهذا عامل آخر أثر في اتجاه ابن جني، ودراساته الصرفية، فأبوعلي له قيمته في ميدان الصرف، فقد أكّب على كتاب سيبويه، وروى تصريف المازني وقرأ تصريف الفرَّاء[4].

---

(1) نزهة الألباء ، ص 332.

(2) معجم الأدباء ، ج12 ص 81

محمد شيخي : أساس علماء الصرف في الكلام على ابن جني.

(3) نزهة الألباء ، ص 333.

(4) عبد الفتاح شلبي : أبو علي الفارسي ص 573

المنصف شرح تصريف المازني ج1 ص6.

خزانة الأدب للبغدادي ج4 ص 434.

4-قراءته على الشيوخ: قرأ ابن جني على بعض شيوخه كما أشرنا من قبل، وفي مقدمتهم أبو علي الفارسي، فقد قرأ عليه الكتاب لسيبويه، وكتاب التصريف للأخفش الأوسط، وكتاب التصريف لأبي عثمان المازني[1]، وهذه الكتب هي الأساس الذي بنى عليه علم الصرف، وهذه العوامل مجتمعة كانت ذات أثر في انصراف ابن جني إلى مجال البحث والتعمق في مسائله.

(1) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 577..

المنصف شرح تصريف المازني ، ج1 ص6.

**المبحث الرابع : منهج الصرف:**

طبيعة الدراسة الصرفية هي أن نتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية، وعلاقاتها التصريفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى، ويدرو على الألسنة اصطلاح هام في الدراسة الصرفية، هو الوحدة الصرفية.

- الكلمات العربية تأتي على هيئات صرفية معينة تسمى الصيغ، والخلاف بين الكلمات من الناحية التركيبة هو في الواقع اختلاف بين هذه الصيغ.
- الارتباط الذي قال به النحويون والصرفيون بين الكلمات المتحدة الأصل المختلفة الصيغة، ارتباط لفظي أولاً، ومعنوي ثانياً، أما لفظي فلأن حروف الأصل توجد في الصيغتين المترابطتين بنفس الترتيب ، وإن اختلف الهيكل العلّي في كلمة عنه في الأخرى، فلابد إذاً أن ترد الكلمتان إلى أصل واحد.
- وأما معنوي؛ فلأن الملاحظ أن الكلمتين اللتين توصفان هذا الوصف تعبران عن معنى واحد تختلفان في دائرته كما تختلف الصيغتان، لا كما تختلف المادتان المجتمعتان، فلابد إذن أن ترد هاتان الكلمتان إلى مادة واحدة.
- ويلاحظ هنا أن الاختلاف اللفظي صرفي، وأن الاختلاف المعنوي معجمي، فإذا اغتفر استعمال علم المعجم في تحديد المفهومات الصرفية، أمكن القول بأن الاشتقاق، رد لفظ إلى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية، ومناسبته له في المعنى.
- ويرى بعض العلماء تقسيم الاشتقاق إلى صغير وكبير وأكبر، ويقول ابن جني: أن الصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأ صول فتقرأه ف تجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلام في تصرفه نحو سلم ويسلم، وسالم وسلمان

وسملى والسلامة، والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته[1].

- فذلك هو الاشتقاق الذي نريده في دراستنا الصرفية هذه. لم يقتنع النحويون بالقول بمجرد العلاقة بين المشتقات وإنما أصروا على أن يكيفوا هذه العلاقة بكيفية خاصة، فقرروها على أساس الأصل والفرع، بمعنى أن صيغة ما لابد أن تتخذ أصلاً لبقية الصيغ، وأن تسمى أصل الاشتقاق، وأن تعتبر الصيغ الأخرى مشتقة منها، وذهب هؤلاء اللغويون في ذلك مذهبين شهيرين:

ذهب الكوفيون[2] إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وأتوا في ذلك بحجج ذكرها كمال الدين ابن الأنباري في الإنصاف، وأورد أن المصدر يصح لصحة العقل ويعتل لا عتلاله ، وأن الفعل يعمل فيه، وأنه يذكر تأكيداً للفعل، وأنه لا يتصور معناه إلا بفعل فاعل. وانت ترى أن المراد هنا هو جعل الفعل أصل المشتقات لا أصل المصدر فحسب، وإنما اختص المصدر بالذكر لأن البصريين جعلوه أصل الاشتقاق، فجعل الكوفيون من هذا الأصل فرعاتً، وانسحب ذلك على كل ما عداه من الصيغ بالضرورة، ويرد ابن الأنباري على حجج الكوفيين واحدة بعد الأخرى فيقول رداً على حججهم أن المصدر لا يأتي إلا صحيحاً، ولا يعتل منه إلا ما فيه زيادة عن الأصل، وهو فرع عن الثلاثي، وهذا الذي يعتل إنما يعتل للتشاكل، وذلك لا يدل على الإصالة والفرعية، ويجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع وكون الفعل عاملاً في المصدر لا يدل على أصالته لأن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء، ولا خلاف في أن الحرف والفعل ليسا أصلاً للاسم، ولأن المصدر معقول قبل وقوع الفعل فهو قبله؛ وأما أن المصدر يأتي

---

(1) الخصائص ، ص 635.

(2) الإنصاف ، ص 144.

مؤكداً للفعل فذلك لا يدل على الأصالة في الفعل أيضاص، لأن التوكيد غير مشتق من المؤمكد في مثل "قام زيد زيد" فكذلك هنا، وأما أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، فذلك باطل ، لأن الفعل في الحقيقة، ما يدل على المصدر، وأما صيغة الفعل، فإخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معيّن، ومن المحال الإخبار بوقوع شئ قبل تسميته.

لعل القارئ يرى أن النحاة هنا قد خرجوا في محاجتهم عن شكلية اللغة إلى مضايق المنطق والفلسفة وبنوا جدلهم على نظرية ظهر فسادها هي نظرية العامل[1].

ولكن البصريين لم يكونوا أبعد في جدلهم عن هذه المثالب، فقد ذهبوا إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[2]، واحتجوا بحجج منها أن الدليل على أن المصدر أصل الفعل، أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معيّن، والمطلق أصل المقيّد، فالمصدر أصل الفعل، ومنها أن المصدر له مثال واحد، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد، وما تفرع منه أنواع مختلفة، ومنها أن الفعل بصيغته تدل على ما يدل عليه المصدر، وهو الحدث، لكن المصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ولابد أن يكون الأصل في الفرع لا العكس، ومنها أنه لو كان المصدر مشتقاً من الفعل، لجرى على سنن القياس، ولم يختلف شكله، ولكنه لا يجري على ذلك، بل يختلف كاختلاف الأجناس، مثل "الرجل"، و"الثوب"، و"التراب" ومنها أنه لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين عليهما، وعلى ذات الفاعل أو المفعول به، ومنها أن الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً أن الهمزة لا تحذف منه في نحو" إكرام" كما

---

(1) راجع الرد على النحاة لابن مضاء في نقض هذه النظرية.

(2) الإنصاف، ص 332.

تحذف من المشتق نحو مكرم، ومنها أن اسم المصدر يدل على صدور ما عداه عنه، والنظرة الفاحصة تكشف عن مبلغ تضارب هذه الحجج منطقها، حتى لو قيل: إن صاحب كل حجة منها غير قائل الحجة الأخرى، لأن هذا لا ينفي أن هذه الحجج قد جاءت بها مدرسة البصرة المدافعة عن نظرية موحدة، بفلسفة موحدة؛ فهذه الحجج تكشف عن عدم الوحدة في فلسفة النظرية البصرية، فالمصدر في نظرهم أسم حيناً ودال على الزمان حيناً، واسم دال على الزمان حيناً آخرن ودال على الحدث دون الزمان في بعض الحجج، ثم من الذي يستسيغ أن المصدر يدل على الزمان حتى ولو كان هذا الزمان مطلقاً، يقول ابن مالك: المصدر اسم ما سوى الزمان، مدلولي الفعل كأمن من آمن، فإذا علمنا أن ابن مالك يشرح بألفيته مذهب البصريين أكثر ما يشرح، عرفنا مدى ضعف الحجة في القول بأن المصدر يحتوي عناصر الزمن.

فعنصر الزمن هذا من خواص الأفعال، لا الأسماء الجامدة، ولا الأسماء المشتقة وليس حرص البصريين على المنطق أقل من حرص الكوفيين، ويكفي أن نلحظ أن حججهم تشمل كلمات مثل"الأجناس" و"القياس" و"يقوم بنفسه" و"زمان مطلق" والزمان المطلق أو الفلسفي لا صله له بالنحو، والقول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى ما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث، فلا يطيق هذا المنهج اصطلاحات مثل "نائب الفاعل" لأن في ذلك تلميحاً إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بني للمجهول، وليس ذلك كذلك، يقول الصبان تعليقاً على قول الأشموني[1]: "النيابة مشروطة بأن يغيّر الفعل عن صيغته الأصلية". هذا كالصريح في أن المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو مذهب الجمهور، وقيل كل أصل.

---

(1) حاشية الصبان على الأشموني ، ج 2، ص43.

فحتى بعض النحاة الأقدمين كما ترى كان يستهجن أن يجعل أصلاً لصيغة أخرى. فالقول بأن كلمة أو صيغة أصل لكلمة أو صيغة أخرى مردود في القديم والحديث، فلا الفعل كما يقول الكوفيون، ولا المصدر كما يقول البصريون أصل المشتقات، لأنك قد رأيت أن الأدلة على أصالة كل منهما ضعيفة، لا تقاوم النظرية الفاحصة، فما وجه القول إذاً في الاشتقاق؟ وما نظرة علم اللغة الحديث إليه؟

وجه ال قول كما أراه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات، واشتراكهما في شئ معين، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع، وهو رأي فطن إليه السيوطي حين قال[1]: قالت طائفة من النظار الكلم كله أصل، والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كل الوضوح، ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة؛ فأنت إذا نظرت إلى "ضرب" و"ضَارَبَ" و"مَضْرِب" و"مضروب" و"مُضَارِب" و"ضَرْب" وما تفرع من ذلك، رأيت أنها جميعها تشترك في (ض ر ب) وتتفرع منها، فطن إلى ذلك المعجميون ولم يفطن إليها الصرفيون. فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور للغة العربية التي تتفرع منها الكلمات، ولست أدّعي أنها جذور اللغات السامية جميعاً، تشترك فيها، وتتخصص كل منها بوضع المعنى المناسب للصيغة، حتى أن بعض دارسي اللغات السامية يدرسون المادة بعينها دراسة مقارنة في هذه اللغات جميعاً، ويضعون معاجمهم بهذه الطريقة، وكلمات اللغة جميعاً مشتقة بهذا الاعتبار، وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين: كل الكلم مشتق ونسب ذلك إلى سيبويه والزجاج[2]، فما دام لكل كلمة من كلمات العربية مادة تصاغ منها، فلها اشتقاق منسوب إلى هذه المادة ولا ينبغي في الصرف ما يسميه الصرفيون الاسم

---

(1) المزهر للسيوطي، ج1 ص 202.

(2) المزهر ، ج1 ص 202.

الجامد؛ فيجب أن يبنوا التقسيم إلى جامد ومشتق إذاً على أساس جديد. وليس اشتقاق ما يسمونه بالجامد من نوع الاشتقاق الذي يحاوله بعض اللغويين تعليلاً لأسماء الأعلام والأجناس، قال أبو عبد الله محمد بن العلي الزدي في كتاب الترقيص، حدثني هارون بن زكريا عن البلعي عن أبي حاتم، قال: سألت الأصمعي لم سميت منى منى؟ قال: لا أدري. فلقيت أبا عبيدة فسألته، فقال: لم أكن مع آدم حين علمه الأسماء، فأسأله عن اشتقاق الأسماء، فأتيت أبا زيد فسألته، فقال: سميت منى لما يمنى فيها من الدماء"[1]. ومن قال: أن رمضان مشتق من الرمضاء، وأن قضاعة مشتق من انقضع الرجل عن أهله أي بعد عنهم، أو تقضع بطنه إذا أوجعه، وأن اليمن مشتق من اليُمن، والشام من الشؤون أو التشاؤم، وأن الخيل من الخيلاء، فإنه يعلل التسمية ولا يعقد صلة اشتقاقية صرفية. فإذا علمنا أن الأسماء لا تعلل، وضح لنا أن الذين جاؤوا بهذه التعليلات قد أضاعوا أوقاتهم ولم يأتوا بشئ ذي خطر.

---

(1) المزهر ، ج1 ص 205.

**المبحث الخامس: المصطلحات الصرفية:**

عالج ابن جني في التصريف الملوكي بعض المصطلحات الصرفية، وهذه المصطلحات لم يحصرها ابن جني في فصل أو باب خاص، وإنما هي متناثرة في مباحث الكتاب، كذلك لم يتطرق ابن جني إلى شرح جميع هذه المصطلحات، وإنما يكتفي في الغالب بإيراد أمثلة على ذلك، ومن هنا يتضح منهجه الذي اتبعه في المعالجة، وهو المنهج التطبيقي. أما أهم المصطلحات الصرفية التي وردت في الكتاب، فهي: الأصل، الزائد، البدل، القلب، الإعلان، التصغير، جمع التكسير، الحذف، الإدغام، النسب، الهمز، الوقف، التمثيل، الميزان الصرفي، تاء التأنيث، التخفيف. ومن المصطلحات الصرفية التي وردت في الكتاب، ولم يشرحها ابن جني وإنما ذكر أمثلة لها: التصغير، ويسميه أحياناً التحقير[1]، هذه بعض المصطلحات التي تطرق إليها ابن جني. أما إعراض المؤلف عن شرح أكثر مصطلحات الكتاب الصرفية، وتوقفه عند ذكر أمثلة لها، فعل منهج الكتاب الذي توخّى فيه ابن جني الاختصار[2] جعله يحجم عن الإسهاب في شرح تلك المصطلحات والوقوف عندها طويلاً، وكذلك يمكن القول أن هذه المصطلحات استقرت بين الدارسين وأصبحت معروفة لديهم ، فارض ابن جني عن شرح مدلولها.

1. التعاقب في العربية: أشار إليه ابن جني في إجازته العلمية، فقال: كتابي في تعاقب العربية[3]، وأشار إليه ابن جني في كتابيه : "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"[4]، والخصائص، وكذلك أشار إلى السيوطي ونقل منه[5].

---

(1) التصريف الملوكي ، ص 11-50-51-35-36.

(2) المصدر السابق، انظر 52.

(3) معجم الأدباء، ج12 ص 109.

(4) ورقة 81.

(5) الخصائص ج1 ص 264، السيوطي: الأشباه والنظائر، ج1 ص 301.

2. عقود الهمز وخواص أمثلة الفعل: من رسائل ابن جني، لم يشر إليها ابن جني بهذا الاسم في إجازته العلمية، ولا في آثاره التي وصلت إلينا، وقد ذكرها بروكلمان، وفؤاد سيد[1].
3. المذكر والمؤنث: لم يذكره ابن جني في إجازته، ولا في آثاره التي وصلت إلينا. ذكره ابن النديم، وياقوت الحموي، وأبو البركات الأنباري، وابن الجوزي، وحاجي خليفة[2].
4. المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين: ذكره ابن جني في إجازته بقوله: كتابي في اسم المفعول المعتل العين، من الثلاثي على إعرابه في معناه، وهو المقتضب[3]، وذكره ابن جني أيضاً في كتابه (الخاطريات) [4] في مسألة تصحيح المصدر مع اعتلال فعله. كذلك ورد هذا الكتاب في إنباه الرواة[5] للقفطي، وفي عيون التواريخ[6] لابن شاكر الكتبي. كذلك ذكر هذا الكتاب حاجي خليفة[7]. لم يكن ابن جني يكتفي بالنقل عن العلماء وترديد أقوالهم، وإنما كانت له آراء يلمسها القارئ في هذا الكتاب وفي كتبه الأخرى.

وإذا رجعنا إلى كتب الصرف التي ألفها المتأخرون نجد أثر ابن جني في تلك المؤلفات واضحاً جداً، فقد شرح بعض الدارسين كتبه واستعان آخرون بآرائه في تأليف كتبهم، وذلك لأن ابن جني له باع طويل في مجال الدراسات الصرفية.

---

(1) تاريخ الأدب العربي، ج2 ص 249، فهرس دار الكتب المصرية، علوم اللغة العربية ، ج 2 ص 252.

(2) الفهرست، ص 128، معجم الأدباءج12 ص113، ونزهة الألباء ص 232، والمنتظم، ج7 ص 220 وحاجي خليفة ج2 ص 1457.

(3) معجم الأدباء ، ج12 ص 110.

(4) الخاطريات، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، ص 29.

(5) ج2 ص337.

(6) ج12 ص 150

(7) كشف الظنون، ج2 ص 109.

5. المنصف في شرح تصريف المازني: ذكره ابن جني في إجازته بقول: كتابي في تصريف أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني[1]، وذكره في كتابه (سر صناعة الإعراب). وذكره ابن جني أيضاً في (المحتسب) قال أبو الفتح : قد بيّنا في كتابنا (المنصف) وهو تفسير تصريف أبي عثمان[2].

---

(1) معجم الأدباء، ج12 ص 109.

(2) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 469.

التصريف الملوكي، ص 11.

**المبحث السادس: طبيعة الكتب التي ينقل منها:**

لقد أكثر ابن جني من الرجوع إلى الكتب والرسائل التي استقى منها مادته الصرفية ونوّع في استعمالها:

**أولاً: كتب العربية:**

1. كتاب سيبويه.
2. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي.

**ثانياً : كتب الصرف (بنية الكلمة:**

1. التصريف لأبي الحسن سعيد بن سعدة المعروف بالأخفش،وهو من الكتب المفقودة.
2. كتاب المصادر لأبي زيد بن أوس الأنصاري*، وهو من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا.
3. كتاب الهمزة لأبي زيد الأنصاري أيضاً وقد وصل إل ينا.
4. القلب والإبدال لأبي يوسف يعقوب بن السكيت*، وقد وصل إلينا.
5. رسالة الاشتقاق لأبي بكر محمد بن السري السراج.

**ثالثاً: كتب النوادر والأمالي:**

وفي هذه المؤلفات مباحث صرفية مبثوثة بجانب موضوعات نحوية وسرد لأخبار العرب وأنسابهم، وتعرض للقواعد العروضية فيما ترويه من شعر، وما إلى ذلك من المعارف التي اهتم بها واضعو هذه الكتب في ذلك العصر[1].

---

* أبوزيد سعيد بن أوس بن ثا بت الخزرجي الأنصاري البصري(122-215هـ) لغوي من أئمة الأدب، غلب عليه اللغات والنوادر والغريب. قالابن خِلِكَان:"وكان يرى رأي القدر،وكان ثقة في روايته"، وعاش طويلاً فقارب المائة.

(1) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، ص 118.

* ابن السكيت (186-244هـ - 802-858م) إمام من أئمة اللغة العربية وعالم نحوي وأديب شهير ، اشتهر بتشيّعه . يكنى بأبي يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت الدروقي الأهوازي، البغدادي النحوي المؤدب، مؤلف كتاب "إصلاح المنطق" دين خير، حجة في العربية ، أخذ عن: أبي عمرو الشيباني، وطائفة.

* أبو الحسن علي بن المبارك اللّحياني (؟ - 220هـ ) هو نحويّ من الكوفة، ومن أئمة نحاة الطبقة الثالثة من المدرسة الكو فية في النحو. امتاز بكثرة نقله وتدوينه للنوادر من اللغة.

* أبو عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني ( 110-206هـ- 728-821م) نحوي وعالم لغة عربية، عُدّ من الثقات روى الحديث، وكان له اهتمام بالشعر حيث جمع أشعاراً لأكثر من ثمانين قبيلة، ولد أبو عمرو واستقر في الكوفة،وهو أعجمي== الأصل كانت أمه نبطية، وبعد مجاورته لقبيلة شيبان انتسب إليها وسُميّ باسمها. انتقل بعدها إلى بغداد وظل فيها حتى مماته. كان أبو عمرو كوفي المذهب فيما يتعلق بالنحو، وهو من أوائل نحاة الكوفة الذين ذهبوا إلى البوادي لتعلم النطق السليم. أخذ العلم عن كثير من العلماء أشهرهم المفضل الضبي، أبو عمرو بن العلاء. وتتلمذ على يده علماء مشهورون: أحمد بن حنبل، أبو عبيد القاسم بن سلام، أحمد بيحي ثعلب.

1. كتاب النوادر لعلي بن المبارك اللحياني*، وهو لم يصل إلينا.
2. كتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني* وهو من الكتب المفقودة.
3. كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري.
4. الأمالي لأبي عبد الله محمد بن زياد* المعروف بابن الأعرابي[1]، ولقي شرح ابن جني هذا اهتماماً لدى الدارسين، فقد رجع إليه القدماء ونقلوا منه، ومن هؤلاء العلماء الذين أفادوا منه خالد الأزهري، ونقل جلال الدين السيوطي عن الكتاب المذكور، وكذلك عبد القادر البغدادي[2].

* ابن الأعرابي هو أبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي، وهو إمام لغة وراوية وناسب علامة باللغة، له مصنفات أدبية كثيرة، ولد في 150هـ الموافق 767 م ومات بسامراء في 13 شعبان 231هـ الموافق 845م، يُعد الأعرابي من أعلام أهل الكوفة وكان أحول، أبوه مولى للعباس بن محمد بن علي الهاشمي.

(1)المحتسب ج1 ص 49، والمنصف شرح تصريف المازني ج2، ص 183، المحتسب ج1 ص 167، وسر صناعة الإعراب ج1 ص 77 ج2 ص 604.

(2) شرح التصريح على التوضيح، ج2 ص 384.- وهمع الهوامع ج1 ص 223،- وخزانة الأدب ج3 ص 153.

**المبحث السابع: كتبه التي حَوت نصوصاً صرفية:**

**1/ تفسير أرجوزة أبي نواس:**

لقد ظهر ابن جني في كتابه هذا بمظهر العالم المتمكن والصرفي الحاذق فقد استطاع تفسير أرجوزة أبي نواس، وشرح مفرداتها ومعالجة المسائل الصرفية والنحوية والعروضية الواردة مستشهداً بأقوال العلماء السابقين، وكان يتدخل أحياناً فيناقش الآراء ويرد عليها، واستطاع أن يأتي بالشواهد[1] من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والشعر والأمثال في شرحه للمباحث الصرفية وغيرها. مما يبرز شخصية ابن جني في هذا الكتاب، إقدام ابن جني على تفسير شعر أبي نواس، وهو شاعر محدث لا يحتج بشعره، ولكن ابن جني رأى في هذا الشعر جزالة اللفظ وسلامة اللغة.

يقول ابن جني: "ما رأيت أحداً من أصحابنا- يعني البصريين- نشط لتعريب شعر محدث على هذه الطريقة[2].

لقد استفاد ابن منظور من تفسير أرجوزة أبي نواس لابن جني فقد نقل عنه في معجمه لسان العرب، ونقل عنه بدر الدين الزركشي* في كتابه البرهان في علوم القرآن"[3].

**2/ التمام في تفسير أشعار هُذيل:**

ذكر ابن جني في إجازته فقال: كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري[4].

---

(1) انظر ص 32-92-150-159-181-197.

(2) ص 217.

(3) لسان العرب، ج1 ص 197، والبرهان في علوم القرآن ج1 ص 264.

* أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المصري، فقيه ومحدث ، له مشاركة في علوم كثيرة. وُلد في القاهرة سنة 745هـ وتوفي سنة 794هـ رحل إلى حلب وأخذ عن الشيخ شهاب الدين الأذرعي وأخذ من علماء حلب وسافر إلى دمشق وسمع الحديث عن شيوخها.

(4) معجم الأدباء ج12 ص 109.

وذكره أيضاً في كتابه "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة" فقال: كتابنا في شعر هذيل، وهو الموسوم بكتاب التمام[1]، وذكر هذا الكتاب ونقل منه الزمخشري في تفسيره الكشاف[2]، وابن سيده في كتابه (المخصص) [3]، وكذلك أشار إليه ابن هشام[4]،ونقل منه ممن ذكر كتاب التمام ونقل منه السيوطي في همع الهوامع[5]. عالج ابن جني في تفسيره أشعار هذيل بعض المباحث الصرفية واللغوية والنحوية والعروضية وغيرها، ولم يتخذ ابن جني منهجاً محدداً يسير عليه في تفسير هذا الشعر وإنما كان إذا قابلته بعض المشكلات عرض لها بالتوضيح وبيان ما فيها من أوجه، وإزالة الغموض عنها. ونجده أحياناً يتوقف عند بعض هذه المشكلات ويعرض الأقوال فيها والبعض الاخر يمر عليه سريعاً.

### 3. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة:

وهو من آثار ابن جني التي وصلت إلينا، أشار إليه ابن جني في إجازته العلمية بقوله: كتابي في شرح مستغلق أبيات الحماسة[6]. وذكره أيضاً في كتابه (المحتسب) فقال: كتابنا الموسوم بالتنبيه، وهو تفسير مشكل أبيات الحماسة[7]. لقى هذا الكتاب اهتماماً كبيراً من الدارسين قديماً، فرجع إليه بدر الدين الزركشي ونقل منه في كتابه (البرهان في علوم القرآن) [8]، كذلك نقل منه عبد القادر البغدادي في كتابة (خزانة الأدب) [9].

---

(1) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ورقة 5-6.

(2) الكشاف ج2 ، ص505.

(3) المخصص ج16 ص 56.

(4) معنى اللبيب ، لابن هشام ص 178.

(5) همع الهوامع، ج1 ، ص145.

(6) معجم الأدباء ، ج12 ص 109.

(7) المحتسب ، ج1 ص 193.

(8) البرهان في علوم القرآن ج2 ص374.

(9) خزانة الأدب، ج1 ص386.

4. الخصائص: ألّفه ابن جني لبهاء الدولة بن بُويه، يقول في مقدمة الكتاب: هذا أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد بهاء الدولة وضياء الملة، وغياث الأمة، وأدام ملكه ونصره وسلطانه ومجده وتأييده وسموه[1]. أما موضوعه فهو أصول النحو كما يقول ابن جني نفسه؛ ويشرح الدكتور السيد يعقوب بكر ذلك بقوله أصول النحو مرادف لقولنا (فقه اللغة)، فالكتاب يبحث في أصول علم العربية، وفيه أيضاً أراء سديدة تمت إلى علم اللغة العام، ولا تقتصر على العربية وحدها[2]. حمل كتاب الخصائص كثيراً من الآراء الصرفية التي نقلها ابن جني عن كثير من العلماء الذين أخذ عنهم مباشرة مثل أبي على الفارسي وأبن مقسم وغيرهما، أو نقل من كتبهم وبحوثهم، ومن هؤلاء مثلاً أبوبكر بن السراج وأبو الحسن الأخفش، وأبو إسحاق الزجاج وغيرهم. أما آراء ابن جني الصرفية الخاصة في هذا الكتاب، فهي أيضاً كثيرة ومبثوثة في ثنايا الكتاب. لقى كتاب الخصائص اهتمام ال علماء لأنه كتاب جامع لمباحث علم اللغة مع يسر وسهولة في المنهج، فمما يدل على أهمية الكتاب قول ابن شاكر الكتبي فيه: وهو كتاب نفيس إلى الغاية، فيه لباب النحو[3]. وقال فيه جرجي زيدان: كتاب كبير عظيم الفائدة يبحث في أصول ال نحو على مذهب أصول الكلام والفقه، وهو بحث فلسفي في اللغة وأصولها، واشتقاقها وأحكامها ومصادرها وما يجوز القياس فيه[4]، وما يدل على أهمية الخصائص قديماً الاعتماد عليه في التأليف والاقتباس منه وهذه بعض الأمثلة:

---

(1) مقدمة الخصائص ، ج1 ص1.

(2) سيد يعقوب بكر: نصوص في فقه اللغة ، ج1 ص 28.

(3) عيون التواريخ لابن شاكر الكتبي، ج12 ص 150.

(4) تاريخ آداب اللغة العربية، ج2 ص 612.

اعتمد السيوطي على هذا الكتاب في تأليف كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) [1].

وقد رجع كث ير من اللغويين إلى الخصائص ونقل منها مثل سعيد بن الدهان وابن هشام وعبد القادر البغدادي.

5. سر صناعة الإعراب: هكذا ذكره ابن جني نفسه في كتاب(التصريف الملوكي) بهذا الاسم فقال في (إبدال الياء) قد أبدلت من حروف كثيرة، قد استقصيتها في كتابي الموسوم بسر صناعة الإعراب، وإنما نذكر هاهنا ما يكثر استعماله[2].وذكره ابن جني أيضاً باسم (سر الصناعة) في إجازته العلمية[3]، لأحد الآخذين عنه، وفي بعض كتبه[4]، وقد ذكره حاجي خليفة باسم(سر الصناعة، وأسرار البلاغة) [5]، وتبعه آخرون[6]. وهذه الإضافة (أسرار البلاغة) لم ترد في كتب ابن جني التي بين أيدينا، ولم يشر إليها القدماء في مؤلفاتهم ممن وقفنا على كتبهم، وقد اعتمد ابن جني في دراسته في هذا الكتاب على جهود سابقيه كالخليل بن أحمد وسيبويه ولاسيما ما يخص الجوانب الصوتية. ولابن جني شخصية بارزة في كتابه هذا (سر صناعة الإعراب) فقد أتى بكثير من أراء الباحثين الصرفية، وكان يتدخل أحياناً في بعض هذه الآراء، ويناقشها ويرد عليها.

---

(1) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، ص2.

(2) التصريف الملوكي ، ص 32.

(3) معجم الأدباء لياقوت الحموي، ج12، ص 109.

(4) االتمام في تفسير أشعار هذيل، ص 43، والمحتسب، ج2 ص 135.

(5) كشف الظنون ج2 ص 988.

(6) معجم المؤلفين لعمر كحالة، ج6 ص 2 51، ودائرة المعارف الإسلامية، ص 242.

6. شرح الجمل: لم يشر إليه ابن جني في إجازته، ولا في كتبه التي بين أيدينا وقد انفرد ياسين العليمي، بذكره ونقل منه نصين: أحدهما صرفي والثاني لغوي[1].
7. عقود اللمع[2]: وهو مختصر حوى بعض الموضوعات الصرفية، وأكثره في النحو، لم يشر إليه ابن جني في إجازته العلمية، ولا في كتبه التي وصلت إلينا، ولم تشر إليه كتب التراجم، جاء في أول الكتاب: قال أبو الفتح عثمان بن جني: أرفع العلم: النحو، والنحو: القصد.
8. الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي[3]: ذكره ابن جني في إجازته العلمية باسم (كتابي في تفسير معاني هذا الديوان) [4]، يعني ديوان المتنبي، وكذلك أشار إليه ابن النديم بقوله: كتاب معاني أبيات المتنبي[5].

والفتح الوهبي هذا هو الشرح الصغير لديوان المتنبي وقد وضع ابن جني[6] بعده شرحه الكبير لديوان المتنبي المسمى (الفَسْرُ).

9. الفَسْرُ: شرح ديوان المتنبي: أشار إليه ابن جني في إجازته العلمية بقوله: كتابي في تفسير ديوان المتنبي الكبير، وهو ألف ورقة ونيف[7]، والفسر هذا هو الشرح الكبير لديوان المتنبي ، كما أورد ابن جني ذلك، كذلك أشار إليه ابن النديم بهذا الاسم . وقال المفضل التنوخي: وله كتاب

---

(1) حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح على التوضيح، ج2 ص333.

(2) حققه ونشره د. حسن شاذلي فرهود في مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود- المجلد الخامس 1977 هـ ص 135.

(3) حققه د. محسن غياض، ونشرته وزارة الإعلام العراقية ببغداد سنة 1973م.

(4) معجم الأدباء ج2 ص 110.

(5) الفهرست ، ص 128.

(6) الفتح الوهبي ، ص 102.

(7) معجم الأدباء لياقوت الحموي ، ج12 ص 110.

(الفَسْرُ) تكلم فيه على شعر المتنبي[1]، وقال الصابي الكاتب عن شرح ابن جني، فسر شعر المتنبي تفسيراً استقصاه واستوفاه وأورد فيه من النحو واللغة طرفاً كبيراً ولقب ذلك بالفسر[2]. حقق الدكتور صفاء خلوصي هذا الشرح.

10. كتاب القدّ[3]: لم يذكره ابن جني، ولم يشر إليه في مؤلفاته التي بين أيدينا، ذكره ياقوت الحموي وبين موضوعه، فقال: كتاب ذي القد في النحو[4]، وذكر آخرون أن ابن جني جمع هذا الكتاب من كلام شيخه أبي علي الفارسي. أما سبب تسميته (القد) فلم تشر المصادر التي بين يديّ إلى ذلك، لقد وقفت على بعض النصوص الصرفية والنحوية التي نقلت عن كتاب (القد) في المراجع التي تيسر لي الأطلاع عليها، وهي نصوص قليلة لا تعطيني فكرة عن الكتاب، وعن قيمته العلمية ومنهج ابن جني فيه[5].

11. اللمع في العربية : أشار إليه ابن جني في إجازته العلمية، وقال: كتابي (اللمع في العربية) وإن كان لطيفاً[6]، وذكره المفضل بن محمد التنوخي بقوله: ومن كتبه الصغار اللمع[7]، وقال عنه ابن قاضي شهبة: كتاب اللمع وقد شرحه غير واحد[8]. اشتمل هذا الكتاب على بعض الموضوعات الصرفية إلى جانب أبواب النحو، وقد جاءت بعض الموضوعات الصرفية

---

(1) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين ص 25.

(2)تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء لأبي الحسن الصابيص 417.

(3) من آثاره المفقودة.

(4) معجم الأدباء، ج12 ص13.

(5)انظر منهج السالك لأبي حيان ص 270، والبرهان في علوم القرآن ج2 ص286، وشرح التصريف على التوضيح لخالد الأزهري، ج2 ص 289، ولسان العرب ج2، ص 297، والممتع في التصريف، ج2 ص 460.

(6) معجم الأ دباء ، ج12 ص 110.

(7) تاريخ العلماء والنحويين ، ص 24.

(8) طبقات النحاة واللغويين، ص 398.

في آخر الكتاب، فابن جني جمع في هذا الكتاب بين النحو والصرف. يقول الدكتور حسن شرف: وابن جني في جمعه بين النحو و التصريف في كتاب، إنما ينهج نهج من سبقه من النحاة الذين ألفوا من قبله، وجمعوا بين النحو والصرف[1]. ويقول د. فائز فارس: مادة الكتاب موجودة ثلثاها في دراسة النحو، والثلث الأخير في دراسة الصرف[2]؛ وما ذكره ابن جني في كتابه سبق إليه سيبويه والمبرد وأبو علي الفارسي وغيرهم، لكن صاحبنا زا د في ذكر الأمثلة ليسهل معرفة تلك المصطلحات لدى المتعمل المبتدئ.

12. المنهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: ذكره ابن جني في إجازته، كما ذكره ابن القفطي في أنباء الرواة، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين، والبستاني في دائرة المعارف، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين[3]، أما موضوع الكتاب، فقد شرحه ابن جني بقوله: هذا تفسير أسماء شعراء الحماسة، وينبغي أن تعلم أن في ذلك الكتاب علماً كثيراً وتدرباً نافعاً، وستراه – بإذن الله– يجب أن يقدم أمام ذلك ذكر أحوال هذه الأسماء الأعلام وكيف طريقها، وعلى كم وجه نجدها، وإلى كم ضرباً قسمتها[4]. لقد كان لكتاب المبهج أثر في الدراسات الصرفية. ويدل على ذلك النصوص والاقتباسات التي نقلها بعض الباحثين من هذا الكتاب وبثوها في كتبهم.ومن الذين نقلوا من هذا الكتاب، وذكروه باسم كتاب الاشتقاق:

ابن السيد البطليوسي وعلى بن محمد السخاوي الذي انتقد ابن جني فيما أورده في اشتقاق زينب قال: فما ألم أبوالفتح بالاشتقاق ولا عرفه ولم ير

---

(1) مقدمة تحقيق اللمع، ص 48 .

(2) مقدمة تحقيق اللمع، ص 400.

(3) معجم الأدباء، ج12، ص110، وإنباه الرواة ج2 ص 636، وطبقات النحاة واللغويين ص 398، ودائرة المعارف ج1 ص 398 ، ومعجم المؤلفين ج6 ص 352.

(4) المبهج ، ص5.

إخلاء كتابه من شئ بقوله فقال ما ذكرناه[1]، وهذا نقد قاس، فلعل ابن جني لم يهدف إلى التوسع في اشتقاق زينب فاكتفى بذكر ما أورده ، وإلا فابن جني من العلماء العظام، فقد بسط كثيراً من مباحث الاشتقاق في كتبه، وفي مقدمتها الاشتقاق الأكبر.

13. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح فيها، و فيه شرح ابن جني كتاب الشواذ في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى المعروف بابن مجاهد.

قال ابن جني في مقدمة الكتاب : على أننا ننحى فيه على كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (رحمه الله) الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة[2]. كتاب المحتسب وضعه ابن جني في آخر آيامه. قال الشريف الرضي- أحد تلامذة ابن جني- كان شيخنا أبو الفتح النحوي عمل في آخر عمره كتاباً يشتمل على الاحتجاج بقراءة الشواذ[3]، ومما يؤكد ما ذهب إليه الرضي أن ابن جني يشير إلى كتابه الخصائص الذي أهداه لبهاء الدولة بن بُوَيْه الذي حكم سنة 379هـ[4]. فكتاب المحتسب هذا وضعه ابن جني بعد هذا التاريخ. كما يمكن القول أن ابن جني حينما وضع إجازته العلمية التي حوت كثيراً من مؤلفاته لم يكن هذا الكتاب (المحتسب) من بين تلك الكتب، وهذه الإجازة كتبها ابن جني لحد الآخذين عنه سنة 384هـ.

تعرض ابن جني في مقدمة الكتاب للقراءة الشاذة التي يرغب شرحها في كتابه هذا بقوله: كتابنا هذا ليس موضوعا على جميع كافة القراءات الشاذة

---

(1) سفراء السعادة للسخاوي، ج1 ص 294.

(2) المحتسب ج1 ص 35.

(3) حقائق التأويل للشريف الرضي ج5 ص 331، وانظر مقدمة تحقيق المحتسب ج1 ص 12.

(4) المحتسب ج1 ص 87، و الكامل لابن الأثير ج7 ص 138.

من قراءة السبعة، وإنما الغرض منه إبانة ما لطفت صفته وأغربت طريقته[1]. لقد أفرز ابن جني كتابه للقراءات الشاذة وبيان ما ف يها من مشكلات صرية ونحوية ودلالية وبلاغية، ولهذا يمكن القول أن الكتاب معرض حافل يزخر بكثير من الشواهد والتوجيهات، وألوان من الآراء والبحوث اللغوية والصوتية التي تدل على الغزارة والتمكن وعلى شمول الإحاطة ودقة الملاحظة وبراعة القياس وصحة الاستنباط[2].

14. المسائل الخاطريات: ذكره ابن جني في إجازته العلمية، فقال:كتاب ما أحضرنيه الخاطر من المسائل المنشورة[3]، وذكره القفطي في إنباه الرواة ، وابن خلكان في (وفيات الأعيان) باسم (المسائل الخاطريات) وجاء في فهرست ما رواه عن شيوخه لابن خير الاشبيلي باسم (المسائل الخاطريات) وكذلك في كشف الظنون وسماه ابن شاكر الكتبيي (كتاب المسائل المنثورة) ، وفي الواقع أن هذه التسميات مطابقة لما جاء في إجازة ابن جنب وتتفق ومضمون الكتاب[4]. أفصح ابن جني عن موضوع كتابه في إجازته فقال: كتاب ما احضرنيه الخاطر من المسائل المنثورة مما أملته أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسي وغير ذلك من هذه حاله وصورته[5]. فالكتاب خطرات بدت لابن جني من خلال رحلته الطويلة في القراءة والتحصيل، فرغب أن يسجلها وتشمل مسائل لغوية ونحوية وصرفية أملاها على تلاميذه وفي هذه المسائل يستدرك ابن جني بعض الأمور التي فاتته في كتبه ويرغب إضافتها

---

(1) المحتسب ج1 ص 35.

(2) مقدمة تحقيق المحتسب للأستاذ على النجدي ناصف ورفيقاه، ج1 ص 13.

(3) معجم الأدباء، ج12 ص 11.

(4) إنباه الرواة ج2 ص337 ، ووفيات الأعيان ج3، ص247، وفهرسة ما رواه عن شيوخه ص 317، وكشف الظنون ج1 ص699، وعيون التواريخ لابن شاكر الكتبي ج12 ص 150.

(5) معجم الأدباء ج12 ص 111.

إلى تلك الكتب. واهتم العلماء بالمسائل الخاطريات فنقل جماعة منهم نصوصاً كثيرة وقد صرح جميعهم بذلك[1].

(1) انظر البرهان في علوم القرآن ج3 ص 353، وهمع الهوامع للسيوطي ج3 ص 311، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ج1، ص 10.

**المبحث الثامن : دراساته الصرفية في أبنية الأسماء:**

تعريف الأبنية: الأبنية جمع بناء، والمراد من بناء الكلمة وزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة،وحركاتها لمعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه[1].

لقدعالج علماء الصرف أبنية الأسماء والأفعال في كتب مفردة لهذا الجانب من البحث الصرفي، أو أدرجت في مباحث كتبهم التي ألقوها. وأول كتاب وصل إلينا يعالجالأبنية، ويحكم البحثفيها هو الكتاب[2] لسيبويه، ومن ثم جاء بعده كثيرون درسوا الأبنية وتوسعاً في مفهومها، ووضعوا المباحث والمؤلفات، ولكنهم لم يضيفوا إلى ما ذكره سيبويه إلا القليل، ويتمثل هذا فيما سموه الاستدراك على ما فات سيبويه من الأبنية، وهذه الاستدراكات في أغلبها إذا بحثت لا تخرج عن أمرين:

إما أن تكون تجنياً على سيبويه وتحاملاً عليه، وإما أن تكون سهواً من المؤلفين ظناً منهم أن سيبويه لم يشر إلى بعض هذه الأبنية في حين أنهأشار إليها ولكن في مكان آخر من الكتاب.

وممن عالج أبنية الأسماء والأفعال قبل ابن جني غير سيبويه ووصلت إلينا كتبهم، أبو عثمان المازني، وأبو عباس المبرد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي وغيرهم، وقد استفاد منهمابن جني، وأشار إلى ذلك في كتبه. ونبدأ بدراسة ابن جني للأبنية بما كتبه عن (فوائد أبنية سيبويه) فنقول: لقد تنبه ابن جني للدراسات التي عالجت أبنية الكتاب لسيبويه فوجد أن أكثر ما استدرك على هذه البنية في حقيقته يمكن النظر فيه ورد أكثره لذلك الرد لهذه الأبنية باباً سماه (باب القول على

---

(1)شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ج1 ص 2.

(2) الكتاب ج4، ص 242، باب ما ينته العرب من الأسماء والصفات والأفعال.. وانظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي.

فوائت الكتاب) وقد عقده في كتابه الخصائص بدأه ابن جني بقوله : اعلم أن الأمثلة المأخوذة على صاحبه سنذكرها ونقول فيها ما يدحض عنهظاهرمعرفتها لو صحت عليه، ولو لم تكن فيها حيلة تدرأ صناعة إخلاله بها عنه، لكانت معلاة له مزارة عليه، وشاهدة بفضله، وتقضي المتتبع له بها لا نقضه، إن كان أوردها مريداً بها حط رتبته، والغض من فضيلته، وذلك لكلفة هذا الأمر، وبعد أطرافه، وأبعاد أكنافه أن يحاط بها أو يشتمل تحجر عليها[1].

وفيما أورد ابن جني هنا دفاع عن سيبويه[2] وعن عمله في الكتاب، أما حصر عدد هذه الأبنية فقد قال العزاوي: إنها ثلاثة وستون بناء، وهذه الأبنية جميعها في الأسماء ما عداء بناءين في الأفعال، لقد جعل ابن جني هذه الأبنية أضرباً بدأها بقوله:وعلى الجملة فإن هذه الفوائت عند أكثر الناس إذا فحص عن حالها، وتؤملت حق تأملها، فإنها إلا ما لا بال به، ساقطة من صاحب الكتاب. أما أضرب هذه الأبنية.

1. فمنها ما ليس قائله فصيحاً عنده.
2. ومنها ما لم يسمع إلا في الشعر،والشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار وكثيراً ما يجرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه الشلل عن أوضاع صيغها لأجله[3].
3. ومنها ما هو لازم له، وعلى أنّا قد قلنا في ذلك، ودللنا به على أنه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه:أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره، وهذه حال محصوله[4]. ونحن إذا دققنا

---

(1) الخصاص ، ج3 ص 185

(2)نعمة رحيم العزاوي : أبوبكر الزبيدي الأندلسي، وآثاره في النحو واللغة، ص 279.

(3)الخصائص، ج3، ص 188.

(4)المصدر السابق، ج3 ص 189.

النظر فيما أورده ابن جني في فوائت هذه الأبنية نجده لم يتبع منهجاً معيناً في سردها فهو لم يرتبها على حروف الهجاء، وإنما أوردها كما جاءت على خاطره.وعند دراستنا لأبنية الأسماء سنشير إلى بعض هذه الأنية التي استدركها ابن جني على الكتب:

أ. في أبنية الأسماء المجردة والمزيدة:

**أولاً أبنية الثلاثي المجرد:**

قال ابن جني: الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول:

أ/ أصل ثلاثي. ب/ أصل رباعي . ج/أصل خماسي[1].

أما أبنية الثلاثي فله عشرة أبنية :

1. (فَعْلٌ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم: كَلْب، وكَعْب، والصفة: ضَخْم وخَذْل.
2. (فعَل): ويكون اسما وصفة، فالاسم: رَسَنٌ،وطلل، والصفة بَطل وحَسَنٌ.
3. (فَعِلٌ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم: كَبِدٌ، وفخذ، والصفة جذر،وفَطِن.
4. (فَعُلٌ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم: رَجُل،وعضد، والصفة : يَقُظ، ونَدُس.
5. (فِعْلٌ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم: جِذْع، وعدل، والصفة، شِفْو ، وتِقص.
6. (فِعِلٌ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم: إبِل، وإطِل،والصفة قالوا: امرأة بِلِز.
7. (فِعَلٌ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم: نحو ضِلَع، وعِنَب، والصفة: قِوَم عِدَي ، ومكان سِوَي.

---

(1) المنصف شرح التصريف للمازني ، ج1 ص 18.

8. (فُعْلٌ):ويكون اسماً وصفة، فالاسم: قُفْل، وبُرْد ،والصفة:حُلْوٌ، ومُرٌّ.
9. (فُعُلٌ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم: عُنُق، وطُنُب، والصفة، سُرح،وطلق.
10. (فُعَلٌ): ويكون اسماً وصفة، فالاسم: رُبَع، وخُزَز،والصفة خُتَع، وسُكَعٌ.

وبعد أن سرد ابن جني أبنية الاسم الثلاثي المجرد أشار إلى بناءين مهملين لم يستخدما.

أولهما: (فِعُل) بكسرالفاء وضم العين، وقدعلل ابن جني عدم مجئ هذا البناء بقوله:وإنما لم يجئ ذلك كراهية وخروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازماً[1].

وثانيهما(فُعِل): بضم الفاء وكسرالعين،وعلل ابن جني عدم مجئ هذا البناء بقوله: إنما هذا بناء يختص به الفعل المبني للمفعول نحو: (ضُرِب وقُتِل). ثم أراد ابن جني اسماً جاء على هذا البناء وهو دُئِل،وهي دويبة وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي[2]. وما أراده ابن جني من هذه الأبنية العشر، مسبوق إليه، فقد أشار إليه سيبويه[3]وتبعه المبرد[4]، وابن السراج[5] وأبو علي الفارسي[6]، وينفرد ابن جني عن هؤلاء بضرب الأمثلة أو زيادتها. ففي بناء (فعل) مثلاً، قال سيبويه: في الاسم نحو إبل، وهو قليل، لا نعمل في الأسماء والصفات غيره[7]. وقد أضاف ابن جني:إطل في الاسم وامرأة بلز، وقالوا: أتان إِبِد في الصفة.

---

(1) المصدر السابق، ج1 ص 20.
(2) المصدر السابق، ج1 ص 20.
(3) الكتاب ، ج4 ص 242.
(4) المقتضب، ج1 ص 191
(5) الأُول في النحو، ج3 ص 417.
(6) التكملة، ص 148.
(7) الكتاب، ج4، ص 244.

وما أضاف ابن جني ردّه ابن عصفور فقال: فأمّا إطل فلا حجة فيه؛ لأن المشهور فيه: إِطْل (بسكون الطاء) فإطل يمكن أن يكون ما اتبعت الطاء فيه الهمزة للضرورة لأنه لا يحفظ إلا في الشعر.وقال ابن عصفور عن (بِلِز) لا حجة فيه لأن الأشهر فيه: (بِلِز) بالتشديد،فيكن أن يكون (بِلِز) مُخففاً منه[1].

**ثانياً : في أبنية الرّباعي المجرد:**

قال ابن جني: الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها تجئ على ستة أمثلة، خمسة وقع عليه إجماع أهل العربية، وواحد تجاذبه الخلاف[2]، أما الأبنية الخمسة التي اتفق عليها فهي:

1. (فَعْلَلٌ) يكون اسماً وصفة، فالاسم: جَعْفَرٌ، والصفة سَلْهَبٌ.
2. (فِعْلِلٌ) يكون اسماً وصفة، فالاسم:قِرْطِم،والصفة: هِرْمِل، خِرْمِل،وخِضْرِم،وإنما أكثرت من هذا لأنّ أبا العباس[3]ذكر أن (فِعْلِلاً) في الصفة قليل.
3. (فُعْلُلٌ) يكون اسم وصفة، فالاسم: بُرْثُن،والصفة: قُلْقُل.
4. (فِعْلَلٌ):يكون اسماً وصفة، فالاسم: قِرْطَع،والصفة: هِجْرَع.
5. (فِعّلٌ) : ويكون اسماً وصفة، فالاسم: صِفِعَلٌ،والصفة: جِيْجَرٌ[4].

قال ابن جني بعد أن ذكر هذه الأبنية الخمسة، فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها[5]. ثم ذكر ابن جني البناء السادس الذي يتنازع فيه الباحثون، وهو (فُعْلَل) بفتح اللام،ومثل له ابن جني بلفظة (جُحْدَبٌ) وقال عنه: حكاه أبو الحسن

---

(1) الممتع في التصريف، ج1 ص 65.

(2) المنصف شرح التصريف للمازني، ج1 ص 25.

(3) يعني المبرد، انظرالمقتضب ج1 ص 204.

(4)المنصف، شرح التصريف للمازني ج1 ص 27.

(5) المنصف، شرح التصريف للمازني ج1 ص 27.

(الأخفش الأوسط) وحده بالفتح وخالفه فيه جميع البصريين إلا من قال بقوله، والذي رواه الناس غيره: (جُحْدُبٌ) بضم الدّال وهو اسم لا صفة[1].

وما ذكره ابن جني عن البناء السادس الذي حكاه الأخفش أشار إليه قبلها أبو علي الفارسي، قال بعد أن ذكر الأبنية الخمسة: وزاد الأخفش (فُعلَلٌ) نحو: (بُرْقَعٌ)[2].

**ثالثاً: في أبنية الخماسي المجرد:**

قال ابن جني: الأسماء الخماسية تجئ على أربعة أمثلة وخامسٍ لم يذكره سيبويه[3]، أما الأبنية الأربعة فهي:

1. (فَعَلَلٌّ): يكون اسماً وصفة. فالاسم: فَرَزْدَق،والصفة :هَمَرْجَلٌ.
2. (فِعْلَلٌّ) يكون اسماً وصفة، فالاسم :قِرْطَعْبٌ،والصفة:جِرْدَحْلٌ.
3. (فَعلَلِلٌ) ذكر أبو عثمان – يعني المازني– أنه يكون اسماً وصفة، لأنه قال قُبيل، وتكون ههذ الخمسة أسماء وصفة. ونقل ابن جني عن المبرد قوله:إنما جاء هذا المثال في النعت نحو: جَحْمَرِشٌ[4]، وقد خطّأ ابن جني المبرد فقال هذا الأخير: ليس عندي من بنات الخمسة، لأن فيه واواً، والواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة[5].
4. (فُعَلُلٌ) : يكون اسماً وصفة: فالاسم: الخُزَعْبُلة، والصفة: الحُبَعثُن.

ثم أشار ابن جني إلى البناء الخامس، فقال: والخامس الذي لم يذكره سيبويه (فُعْلَلِلُ) لضم الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع، وهو (هُنْدَلِعُ)[6].

---

(1) المصدر السابق، ج1 ص 27.

(2)التكملة ص 229.

(3)المنصف، شرح التصريف للمازني ج1 ص 27.

(4)المقتضب ، ج1 ص 206.

(5) المنصف ، شرح التصريف للمازني، ج1 ص 31.

(6)المنصف، شرح التصريف للمازني ج1 ص 31.

وما ذكره ابن جني هنا مسبوق إليه فقد أشار ابن السراج[1]. إلى هذا البناء في مبحث (ما ذكر أنه فات سيبويه من الأبنية) وتبعه أبو علي الفارسي[2].

**رابعاً: في أبنية الثلاثي المزيد:**

الاسم الثلاثي المزيد يكون مزيداً بحرف أو حرفين، أو ثلاثة حروف، أو أربعة حروف، فيصير الاسم على سبعة أحرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد.

1- المزيد فيه حرف، ومن أمثلته:

أ. (أَفْعَل): ويكون في الاسم والصفة فالاسم نحو: أَفْطَل، والصفة: نحو أَبْيَض.

ب. (إِفْعِل) : ولم يجئ إلا اسماً، نحو: إِثْمِد وإِصْبِع، أما (إِصْبِع) بضم الياء وهو من فوائت الكتاب، فقدنبه ابن جني إليها فقال: ووجدت بخط أبي علي الفارسي، قال الفرّاء: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم(إِصْبِع) ، فإنا بحثنا عنا فلم نجدها.وقد حكيت أيضاً: زَئير وضئيل ، وخَرْفُع، وجميع ذلك شاذ لا يلتفت إلى مثله، لضعفه في القياس، وقلته في الاستعمال، ووجه ضعف قياسه، خروجك من كسر إلى ضم بناء لازما، وليس بينهما إلا الساكن[3].

2- المزيد فيه حرفان : ومن أمثلته:

أ. (أفاعِل) ولا يكون في الكلام إلا إذا كُسِر عليه الواحد للجمع، نحو: أَجادِل، وأَفاطِل.

ب. تَفاعَل: نحو: التناضب؛ أما قولهم: (تُماضِر) و(تُفاعِل) فهذا بناء استدركه ابن السراج على سيبويه، وقدنبّه ابن جني إلى ذلك، فقال: وأما (تُماضِر)

---

(1) الأصول في النحو، ج3 ص 225.

(2) التكملة، ص 229.

(3) الخصائص ، ج3 ص 212.

فذهب أبوبكر بن السراج إلى أن التاء فيها زائدة، ولا وجه لذلك، لأنها في موضع عين(عُذافِر) فهذا يقضي بكونها أَصلاً، وليس معنا اشتقاق فيقطع بزيادتها[1]، وإلى هذا ذهب ابن عصفور[2].

ت.(تِفْعَال): مثل: تِجفاف، وتِبْيَان[3]، وقد استدركه على سيبويه: (تِرْعَاية) قال ابن جني: وأما تِرْعَاية فقد قيل فيه أيضاً: رَجُل رَجُلٌ تِرْعيَّة وتُرْعايَة، وكان أبو علي الفارسي صنع تِرعاية. فقال أهلها: (تِرِعيَّة) ثم أبدلت الياء الأولى للتخفيف ألفاً كقولهم في (الحيرة) حارى،وإذا كان ذاك أمراً محتملاً لم يقطع بيقين على أنه مثال فأنت في الصفات[4].

ث.(فَعْلُون): استدرك ابنجني هذا البناء على سيبويه، وأتى بزيتون مثلاً عليه، قال: وأما (زيتون) فأمره واضح وأنه (فَعْلُون) ومثال فأنت، والعجبأنه في القرآن وعلى أفواه الناس للاستعمال، وقد كان بعضهم تجشم أن أخذه من (الزَّتْن) وإن كان أصلاً مماتاً، فجعله فيعولا، وصاحب هذا القول ابن كَيْسَان أو ابن دُريد أحد الرجلين[5].

3-المزيد فيه ثلاث أحرف،ومن أمثلته:

أ. (فُعْوال) :استدركابن جني هذا البناء على الكتاب، ومثل له بقولهم: (مُهْوَأَنّ)، قال: وأما: مُهْوَأَنّ ففائت للكتاب.

وذهب بعضهم إلى أنه بمنزلة (مطحأنّ)، وهذا سهو ظاهر وذلك لأن الواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا عن تضعيف[6].

---

(1) الخصائص ج3، ص 197.

(2) الممتع في التصريف ، ج1 ص 96.

(3) سر صناعة الإعراب، ، ج1، ص 158.

(4) الخصائص ، ج3 ص 200

(5) الخصائص ج3 ص 202

(6) المصدر السابق، ج3 ص 195،وأبوبكر الزبيدي الأندلسي، وآثار في النحو واللغة ص 20.

ب.(فِعِلِّين) وهذا البناء مستدرك على الكتاب، ومن أمثلته: (عِفِّرين) .

قال ابن جني وأما عِفِّرين فقد ذكر سيبويه (فِعِلّا) كَطِمِر وجِبِر. فكأنه ألحق علم الجميع كالبُرْجَين والفِتْكِرين، إلا أن بينهما فرقاً،وذلك أن هذا يقال فيه: البِرَجُون، والفِتكُرون، ولم يُسمع في (عِفرّين) الواو، وجواب هذا أنه لم يسمع (عِفِرّين) في الرفع بالياء، وإنما سمع في موضع الجر، وهو قولهم لبث عِفِرّين، فيجب أن يقال فيه في الرفع هذا عِفِرّون،لكن لو سمع في موضع الرفع بالياء لكان أشبه بأن يكون في النظر،فأما وهو في موضع الجر فلا يستنكر فيه الياء[1].

---

(1) الخصائص، ج3 ص 199.

**المبحث التاسع: دراساته في أبنية الأفعال:**

سنتحدث عن الحرف الأصلي والزائد والمجرد والمزيد من الأفعال قبل أن نعالج أبنية الأفعال المجردة والمزيدة عند ابن جني. لقد ثبت بالاستقراء أن بناء الكلمة في العربية لا يقل عن ثلاثة أحرف، وهو الأصل، وعرف ابن جني هذا الأصل بأنه: الفاء والعين واللام، أما الزائد فهو ما لم يكن فاء ولا عيناً ولا لاماً.

ومنأمثلته للفعل، قوله: (ضَرَبَ) فالضاد من (ضرب) فاء الفعل،والراء عينه، والباء لامه، فصار مثال ضَرَبَ: (فَعَلَ) فالفاء الأصل الأول،والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء من أول الكلمة أووسطها أو آخرها فهوزائد،ومعنى زائد أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام[1]. ومن أمثلة ما زيد في أوله قولهم: (استُضرِبَ) فالهمزة والسين والتاء زوائد، لأنه ليس في (ضَرَبَ) شئ من ذلك،ومثاله (اسْتَفْعَلَ) وكذلك(يَضْرِبُ) الياء زائدة ومثاله (يَفْعَلُ) أما ما زيد في وسطه فقولك: (ضَروبٌ) الواو زائدة،ومثاله: (فَعُولٌ). والزيادة في آخره، كقولك (ضَرَبَان) فالألف والنون زائدتان ومثاله (فَعَلان)[2]. ينقسم الفعل من حيث بنيته إلى مجرد ومزيد، فالفعل المجرد ما كانت حروفه أصلية وهو على أصلين. قال ابن جني: والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه[3]، فالفعل الثلاثي الأصول مثل: (ضَرَبَ)، و(قَتَلَ) و(جَلَسَ) ، أما الفعل الرباعي الأصول فهو ما كانت حروفه الأصلية، مثل: (دَحْرَجَ) و (خَنْدَقَ).

أما الفعل الزيد فهو كل فعل مزيد على حروفه الأصلي حرف يسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علة صرفية أو حرفان أو ثلاث أحرف[4].

---

(1) المنصف، شرح التصريف للمازني، ج1 ص 11.

(2) المرجع السابق، ج1 ص 12.

(3) المرجع السابق، ج1 ص 18.

(4) عبده الراجحي : التطبيق الصرفي، ص 27.

1- **أبنية الأفعال المجردة:**

**أولاً:** أبنية الثلاثي المجرد: قال ابن جني: الأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين:

أ. أصل ثلاثي.

ب. أصل رباعي.

ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه[1]، أما أبنية الثلاثي فعلى ضربين:

أ. (فَعَلَ) مبنى للفاعل وله ثلاثة أبنية:

ضرب وقتل،وغير المتعدي نحو: "جلس ونهض".

ب. (فَعِل) يكون متعدياً وغير متعدي، فالمتعدي (شَرِبَ) و (رَكِبَ) وغير المتعدي نحو سلِم وقدِم.

ت. (فَعُل) : ولا يكون أبداً إلا غير متعد، لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل، لا لشئ يفعله قصداً لغيره، نحو: شَرُف، وطَرُف[2]، وما أشار إليه ابن جني من هذه الأبنية مسبوق إليه، فقد أشار إليه سيبويه،وتبعه المبرد ،وابن السراج، وأبو علي الفارسي[3]، وأشار ابن جني إلى سكون العين في بعض الأفعال فقال: فأما قولهم: (قال وخاف وطال) وسكون عين الفعل منها وإجماعهم على ذلك، فإن أصل العين منه الحركة، فأصل قال: (قَوَلَ) وأصل خاف (خَوِفَ) وأصل طال (طَوُلَ) ثم انقلبت

---

(1) المنصف شرح التصريف للمازني ، ج1 ص 18.

(2) المصدر نفسه ج1 ص 20.

(3) الكتاب، ج4 ص 5، المقتضب ج1 ص 209، الأُول في النحو، ج3 ص 226، التكملة ص 212.

الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها،وليس أصل العين السكون، ولو كن الأمر كذلك لصحت الواو ولم تقلب[1].

ثم قال: فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلا متحركة، وإن سكنت فلعلة دخلتها وأصلها الحركة[2]. وهذا التعليل من ابن جني لأسباب سكون العين في بعض الأفعال لم يسبقه إليه أحد فيما أعلم ممن وقفنا على كتبهم. وبع ذلك تطرق ابن جني لأبينة الفعل المبني لمفعول وذكر أن له بناءاً واحداً وهو فُعِلِ نحو: طُرِبَ وقُتِلَ، وهذا أصله "فَعَلَ" أو "فَعِلَ" ثم نقل فجعل حديثاً عن المفعول. وما ذكره ابن جني هنا سبقه إليه سيبويه، ثم سار المبرد وابن السراج وأبو علي الفارسي على هذا المنهج.

**ثانياً: أبنية الرباعي المجرد:**

قال ابن جني : وأما الأفعال، فعلى ضربين أيضاً:

أ. فعل مبني للفاعل. ب. وفعل مبني للمفعول، فالمبني للفاعل لا يكون إلا على مثال (فَعْلَلِ) وهو على ضربين: متعد وغير متعد، فالمتعدي نحو: دَحْرَج وخَرْفَج، وغير المتعدي نحو: خَنْدَقَ، وهَمْلَجَ.

والمبني للمفعول لا يكون إلا على فعلل نحو: قَلْقَلَ، زَلْزَلَ[3]. وإذا كان ابن جني قد أفرد افعل الرباعي المجرد ببناء واحد،وهو : (فَعْلَلَ)، فقد سار على هذا نهج سيبويه،ويعلل بعض الدارسين أن هذا الفعل خُصّ بهذا البناء لأنه يرى أنه أثقل من الثلاثي توجب أن يكون فيه سكون ليخفف ثقله حتى لا يجتمع أربعة أحرف متحركة متوالية في كلمة واحدة[4].

---

(1) المنصف، شرح التصريف للمازني، ج1 ص 21.

(2) المصدر السابق، ج1 ص 23.

(3) المنصف شرح تصريف المازني، ج1 ص 28.

(4) د. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص 388.

وقد عالج أحمد بن فارس بناء الفعل الرباعي، ذهب فيه إلى أن الكثير منه حصل بالنحت، قال: وهو يتحدث عن الرباعي والخماسي: أعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان، وتنحت منها كلمة تكون آخذة منها جميعاً بحظ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حَيْعلَ الرجلُ، إذا قال حيَّ على[1]، وأورد ابن فارس مقاييس الرباعي، فقال: إن ذلك على ضربين:

أحدهما المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر الموضوع وضعاً لا مجال له في طريق القياس[2].

ثم ذكر ابن فارس أمثلة لما جاء منحوتاً من كلام العرب في الرباعي، من ذلك قولهم: (بَلْطَحَ) فهي منحوتة من (بُطِحَ)[3].

وهذا المنحوت الرباعي أحد أقسام النحت ويسميه د. رمضان عبدالتواب: (النحت الفعلي)[4]. وما أورده ابن فارس في هذا النحت سبقه إليه الخليل بن أحمد وقد أشار ابن فارس إلى ذلك في تعريفه للنحت[5]، والأفعال المجردة تنتهي بحروف أربعة، وليس في العربية فعل مجرد على خمسة أحرف، وقد علل المازني ذلك بقوله في الأسماء: وتكونا لأسماء على خمسة أحرف، لا زيادة فيها، ولا يكون ذلك في الأفعال، لأن الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها واستغناء الأسماء عن

---

(1) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، ج1 ص 238

(2) معجم مقاييس الغة ج1، ص 329

(3) المرجع نفسه، ج1 ص 330.

(4) فصول في فقه العربية، ص 302.

(5) كتاب العين ، ج1 ص 61

الأفعال، وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة[1]. وقد أضاف ابن جني إلى ما أورجه لمازني قولاً لسيبويه في علة امتناع الفعل من ذوات الخمسة، قال: وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولاً أنا أذكره ليضاف إلى هذا القول، وذلك أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول، لأن الزوائد تلزمها للمعاني، نحو حروف المضارعة،وتاء المطاوعة (في تدحرج) وألف الوصل والنون في (احْرَنْجَمَ) فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها[2].

2-أبنية الأفعال المزيدة:

الفعل المزيد هو ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو حرفان أو ثلاثة لغرض من الأغراض، وهو ضربان:

مزيد ثلاثي، ومزيد رباعي. ولقد تناول ابن جني بعض أبنية الأفعال المزيدة في ثنايا كتبه عندما عالج حروف الزيادة، ولكنه لم يرتبها في أبواب وفصول كما فعل المتأخرون، بل هي متناثرة هنا وهناك.

أولاً: مزيد ثلاثي:

وهوما يزيد على حروفه الثلاثة الأصلية حرف أو أكثر، وقد أورد ابن جني أبنيته وذكر معانيها ومن ذلك:

1-(أَفْعَلَ): وهو يأتي في الثلاثي المزيد بهمزة في أوله، وقال ابن جني: أعجمت وزنه (أَفْعَلْت) وأفعلت هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب نحو أكرمت زيداً، أي أوجبت له الكرامة وأحسنت إليه،

---

(1) التصريف للمازني، ج1 ص 28

(2) المنصف شرح التصريف، ج1 ص 28

أثبتت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وأدنيته وأسعدته وأنقذته، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له[1].

وهناك معن آخر لهذا البناء وهوالسلب والنفي، وقد أورده ابن جني فقال: فقد تأتي (أفعلتَ) أيضاً يراد بها السلب والنفي، وذلك نحو: اشكيتُ زيداً، إذا زلت له ما يشكوه[2]. والأفعال الماضية التي أُرتنا إليها عين مضارعها مكسورة، قال ابن جني : اعلم أن جميع الأفعال التي تجاوز مواضيها ثلاثة أحرف لا يكون الحرف الذي قبل الظرف من المضارع فيها إلا مكسوراً، نحو: أكرم يكرم، وأنطلق ينطلق، واستخرج يستخرج[3]، وفي هذا الثلاثي المزيد بهمزة ، يلاحظ أن زيادة الهمزة جاءت من خارج المادة، ولم تكن من الكملة نفسها[4]، وما أورده ابن جني في بناء (أفعل) مسبوق إليه، فقد ذكر سيبويه، فقال: وتجئ (أفعلته) على أن تعرّضه لأمر،وذلك قولك: اقتلته أي عرضته للقتل، ولكن ابن جني زاد في ضرب الأمثلة، وذكر معاني البناء المذكور.

2- (افْتَعَل): ويأتي في الثلاثي المزيد بالهمزة والتاء ويدل على مطاوعة (فَعَل). قال ابن جني: فَعَل،وافْتَعَل، نحو قدر واقتدر؛ فاقتدر أُوى معنى من قولهم: قدر[5]، وقال ابن جني أيضاً: اعلم أن (افتَعلْت) قد تأتي في معنى (انفعَلْتُ) للمطاوعة، وذلك قولهم : شَوّيته فانْشَوَى، وقالوا في معنه (اشْتَوى)، وقالوا: غممْتُه فاغْتَمّ وانْغَمَّ[6]، وما أورده ابن جني هنا سبق إليه،

---

(1) سر صناعة الإعراب 37/1.

(2)المنصف شرح التصريف للمازني، ج1 ص 93.

(3) د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 70

(4)الكتاب ص 59/4

(5) الخصائص، ج3 ص 264.

(6) المنصف شرح التصريف للمازني، ج1 ص 75.

فقد أورد سيبويه البناء، ومثل له بقوله: شويته فاشتوى، وغممته فاغتم[1]، ولكن ابن جني عالج همزة الوصل التي جاءت في أول هذا البناء للتوصل إلى النطق بالساكن بعدها. قال ابن جني: وأعمل أن هذه الهمزة إنما جئ بها توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها لما لم يكن الابتداء به[2]، وأشار ابن جني أيضاً إلى أن موضع زيادتها الفعل ومنذلك الفعل الماضي إذا اتجاوزت عدته أربعة أحرف، وأولها الهمزة فهي همزة وصل وذلك نحو: اقتدر،وانطلق، واستخرج[3]؛ أما زيادة التاء في بناء هذا البناء (افتعل) فقد جاء لتقوية المعنى، وقد اشارابن جني إلى هذا فقال: وذلك أن (افتعل) لزيادة التاء فيه أقوى معنى من (فعل) وذلك نحوقوله تعالى: (أخذ عزيز مقتدر) (القمر : 42) فهو أبلغ معنى من قادر،ونحوقوله تعالى ( لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) (البقرة: 286) اكتسبت أقوى معنى من كسبت[4]، وردت بعض المصادر إلى حدوث إبدال فى الحروف فى بعض الكلمات التي على بناء (افتَعل) وإذا ارجعنا هذه الكلمات إلى أصلها يظهر لنا ذلك بوضوح. قال ابن جني: ومن ذلك أن تقع فاء (افْتَعَلَ) زاياً أو دلاً أوذالاً ، فتقلب تاؤه لها دالاً، كقولهم: ازدان ،وادّعى،وادكّر ، واذكر فيما حكاه أبو عمرو[5]، وفيما أورده ابن جني له تفسير علمي في ضوء قاون (المماثلة) عند المحدثين، والمماثلة من أعم قوانين التغييرات التركيبية للأصوات، وفيه يدعو صوتين مختلفين إلى التماثل أو التقارب[6].

---

(1) الكتاب ، ج4 ص 65.

(2) سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 112.

(3) سر صناعة الإعرابن ج1 ص 111

(4) المحتسب ج1 ، ث 95.

(5) اهلخصائص ج2 ص 142.

(6) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص 22، د. رمضان عبدالتواب

اسْتَفْعَلَ: وهذا البناء يأتي متعدياً وغير متعد، ، قال ابن جني: اعلم أن (اسْتَفْعَلْت) يجئ على ضربين:متعد، وغير متعد، فالمتعدي نحو: استحسنت الشئ وغير المتعدي نحو: استقدمت واستأجرت[1].وقد جاء هذا البناء مزيداً بثلاثة أحرف وهي: الهمزة والسين والتاء. وما ذكره ابن جني مسبوق إليه، فقد أشار سيبويه إلى هذا البناء فقال: وتلحق السين أولاً، والتاء بعدها، ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصال في الابتداء، ويكونالحرف على استفعل يستفعل[2]. كذلك أورد أبو عثمان المازني هذا البناء مبيناً أن السين لا تلحق أولاً في الفعل إلا في هذا البناء؛ قال المازني: وتلحق السين أولاً، والتاء ثانية، وتكون السين ساكنة فتلزمها ألف الوصل، ويكون الفعل فى(استفعل)[3] ولا تلحق السين أولاً إلا في استفعل[4]. ولكن ابن جني زاد في ذكر مجئ هذا البناء من الفعل المتعدي واللازم، وذكر ابن جني أن بناء (استفعل) دل على المعاني التالية، فقال: ويقع (استفعل) ي الكلام لمعان[5].

1) منها الطلب نحو: استعتبته أي طلبت إليه العتبى، واستعفيته أي طلبت منه الأعفاء.

2) ويكون (استفعلت) للشئ تصيبه على هيئة ما نحو : استعظمته، أي أصبته كريماً،واستكرمته، أي أُبته كريماً.

3) وقد تأتي (استفعلت) بمعنى (فعلت) منها نحو: سرّ واستمرّ وقرّ واستقرّ.

4) وقد تأتي للنقل من حال إلى حال نحو: استنوق الجمل واستتيست الشاه.

---

(1) المنصف شرح التعريف للمازني ص 77

(2) الكتاب، ج1 ص 283.

(3) التصريف للمازني ج1 ص 77.

(4) المنصف شرح التصريف للمازني، ج1 ص 77.

(5) زين الحوبسيك: صيغ الزوائد في اللغة العربية، ج2 ص 99.

وما أورده ابن جني هنا سبق إليه، فقد أورد سيبويه تلك المعاني السابقة، ففي ما يدل على إصابته المفعول على هيئ ما قال سيبويه: نقول: استجدته أي أصبته جيداً،واستكرمته أي أصبته كريماً،واستعظمته أي أبته عظيما[1]، وفيما يدل على التنقل من حال إلى حال ذكر سيبويه كل ما ذكره ابن جني، ويمكننا القول: ان ابن جني هنا لم يأت بجديد، وهناك معان ذكرها سيبويه لبناء (استفعل) لم يشر إليها ابن جني[2] منها مثلاً:

أ. التكلف: وهو أن يحاول الفاعل تحقيق الصفة التي يفيدها الفعل لنفسه، نحو استعظم ، أي تعظّم، واستكبر: أي تكبّر.

ب.مجيئه بمعنى (تفعّل) ومن أمثلته : تيقنت واستيقنت[3].

5-(افعَوعَل): قال ابن جني:أعلم أن (افْعَوعَلَ) معناه المبالغة نحو:خشن واخشوشن.

وقال أيضاً عن هذا البناء، ويجئ على ضربين: متعدياً وغير متعد، فالمتعدي نحو: احلوليت الشئ، وغير المتعدي، نحو: اغدودن النبت،إذا طال واغرورقت عيناه بالدمع[4]،وما أورده ابن جني هنا مسبوق إليه، فقد أشار سيبويه إلى هذا البناء، فقال: هذا باب افعوعلت، وما هو على مثاله مما لم نذكره، قالوا: حشن وقالوا: اخشوشن. وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض، فإنما يريد أن

---

(1) الكتاب ، ج4 ص 70.

(2) لمصدر السابق ، ج2 ص 71.

(3) المصدر السابق، ج4 ص 71.

(4) المنصف ، شرح التصريف للمازني ، ج1 ص 81.

يجعل ذلك كثيراً عاماً، وقد بالغ[1]. وتعديه هذا البناء التي أوردها ابن جني فقد سبقه إليها سيبويه[2] فابن جني لم يأتِ هنا بجديد يذكر.

6- (افْعَوَّل): أورد ابنجني هذا البناء فقال: (افعَوَّلت) يكون على ضربين: متعد،وغير متعد، فالمتعدي نحو: (اعلّوط المُهْر) وغير المتعدي قولهم: اخروّط السفر إذا امتد،واجلّوذ مثله[3]. وما ذكره ابن جني هنا مسبوق إليه، فقد أشار سيبويه إلى هذا البناء[4].

- (انْفَعَل): قال ابن جني: اعلم أن مثال(انْفَعَل) لا يكون متعدياً البتة، وإنما جاء في كلام العرب للمطاوعة، ومعنىالمطاوعة أن تريد من الشئ أمراً ما، فتبلغه أما بأن يفعل ما تريده إذا كان ممايصح منهالفعل، وأما أن يصير ما حال الفاعل الذي يصح منه الفعل إن كان مما لا يصح منه الفعل. وقال ابن جني أيضاً:واعلم أن (انْفَعَل) إنما أصله من الثلاثة، ثم تلحقه الزياداتان من أوله، نحو: قطعته فانقطع،وسرحته فانسرح[5]. وما أورده ابنجني هنا سبقه إليه سيبويه[6]. ثم سار المبرد[7] وأبو علي الفارسي[8]، هذا النهج،ولكن ابن جني فصل القول في هذا البناء، وبيان أصلهوشرح معنى المطاوعة. وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسية هذا البناء في معنى المطاوعة فأصدر قرارهالتالي: كل فعل ثلاثي متعد دال على

---

(1) الخصائص، ج3 ص 264.

(2) الكتاب ، ج4 ص 75.

(3) المصدر السابق، ج4 ص 77.

(4) الكتاب ، ج4 ص 77.

(5) المنصف شرح التصريف للمازني، ج1 ص 82.

(6) لكتاب، ج4 ص 76.

(7) المقتضب، ج1 ص 213.

(8) التكملة ، ص 217.

معالجةحسية فمطاوعة القياس (انفعل) ما لم تكن فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوناً أوميماً أو راء يجمعها قولك (ولنسر) فالقياس فيها افتعل[1].

**ثانياً : أبنية الرباعي المزيد**

**من أبنية هذا الفعل :**

1-تَفُعْلِلَ: وهو ما زيدت (التاء) في أوله، ومثل له ابنجني بتاء المطاوعة في تَدُحْرِجَ[2]، وما ذكره ابنجني سبقهإليه سيبويه في الكتاب[3].

2-افعلّ: قال المازني: وتلحق ألف الوصل في أول الأفعال من بنات الأربعة،وتضاعف اللام فيكونالحرف على (افعلّ) نحو: اطمأننت، واقشعررت[4]، ولكن ابن جني يذهب إلى أن أصل (افعَلَّ): (افعلل) بتشديد اللام الأول، قال: اعلم أن أصل (افْعَلَّل) (افعلل) فعلى هذا ينبغي أن يكون (اطمأنَّ) (اطمأَّنن) فكرهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأول، ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم ادغمت اللام الثانية في اللام الثالثة فصار (اطمأنَّ)[5]، وهذا البناء ذكره سيبويه ومثل له ومن ذلك قوله: اقشعررت واطمأننت[6].

**ثالثاً: أبنية الإلحاق:**

قبل أننعالج بعض أبنية الإلحاق في الفعل نقول كلمة عنه.

قال ابن جني: أعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع فياللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة وذوات

---

(1) فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي،ص 217.

(2) المنصف شرح التصريف للمازني، ج1 ص29.

(3) الكتاب ج4 ص 66.

(4) التصريف للمازني، ج1 ص 89.

(5) المنصف، شرح صريف المازني، ج1 ص 90.

(6) الكتاب، ج4 ص 300.

الأربعة تبلغ بها الخمسة،ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب، لأن ذوات الخمسة غاية الأصول فليس وراءها شئ يلحق به شئ[1] وهذا يسمى الإلحاق غير المطرد، وما ذكره ابنجني هذا مسبوق إليه، فقد أورد سيبويه الإلحاق وعالجه في باب سماه (هذا باب ما لحقته الزوائدمن بنات الثلاثة، وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجر ما زيد فيه أو صارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف)، وذلك نحو(فَعلَلْتُ) ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت[2]؛ أما الإلحاق المطرد فيكون بتكرير لازم الكلمة قال ابن جني: ألا ترى جلبيت بوزن دحرجت،والجيم من الأصل، فكرروالباء في جلبيت، لأنها وإن كانت زائدة فإنها بتكرير أصلي،والأصل أشبه بالأصل، وإن كان مكرراً، ولاياء في سلقيت، مع أنها زائدة، ليست من أصل القاف في شئ[3]، أما أبنية الإلحاق التي عالجها ابن جني فمنها.

1- (فَوْعَل):وهذا البناء يأتي متعدياً ولازماً

قال ابن جني: متعد وغير متعد، فالمتعدي صومعته صومعة، وغير المتعدي: حوقلت حوقلة[4]، وما ذكره ابن جني هنا سبقه إليه سيبويه حين تناول ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة، وألحق ببنات الأربعة فقال: ومثال ذلك (فوعلت) نحو: حوقلت،وصومعت صومعة[5]؛ فابن جني لم يأت بجديد هنا.

---

(1) المنصف شرح التنصيف للمازني، ج1 ص 34.

(2) الكتاب، ج4 ص 286.

(3) المنصف ج1،ص 85

(4) الكتاب، ج4 ص 286.

(5)المنصف ج1 ص 84

2-(فُعْوَل): قال ابن جني:و(فَعْوَلت) متعد وغير متعد، فالمتعدي دهورت المتاع دهورة، وغير المتعدي هرولت هرولة[1]. وهذا البناء وأمثلته التي أوردها ابن جني ذكرها سيبويه في الكتاب[2] ولم يشر إلى المتعدي منها وغير المتعدي في حينأن ابن جني أشار.

3-فَيْعَل: وهذا البناء يأتي متعدياً وغيرمتعد،وقد مثل له ابن جني بقوله: فالمتعدي: بيطر الدابة بيطرة، وغير المتعدي بيقر بيقرة فهومبيقر إذا خرج من الشام إلى العراق، وبيقر أيضاً إذا عاد منكساً رأسه[3].

4-فَعْلَلتُ: قال ابن جني: اعلم أن هذا الضرب يجئ متعدياً، نحو: جلببته جلببة، وصعررته صعررة، ولم أسمع هذا النحو غير متعد، وما ذكره ابن جني هنا سبقه إليه سيبويه[4] والمازني[5]، ولكن ابن جني ينفرد عنهما بتفصيل القول، وذكر الشاهد الشعري.

---

(1) الكتاب ، ج4 ص286.

(2) الكتاب ، ج4 ص 286.

(3) المنصف ، ج1 ص 83.

(4) الكتاب ، ج4 ص 286.

(5) التصريف للمازني ج1 ص 83.

**المبحث العاشر: في الحروف الأصلية والزائدة:**

اهتم علماء العربية بالميزان الصرفي،وكان الهدف منه كما قال أحد علماء العربية بقوله: اعلم أن علماء صناعة التصريف شبهوها بالصياغة، فكما أن الصَّوَّاغ يصوغ من أصل واحد أشياء مختلفة، فكذلك التصريف يصوغ منه أشياء مختلفة كالماضي والمضارع وغيرها من الأحوال التصريفية، فمن أجل تلك المشابهة أحتاج التصريفيّ إلى ميزان يُعرف به الأصول من الزوائد، كما يحتاج إلى ذلك الصواغ، ليعلم مقدار ما يصوغه من ذلك الأصل[1]. وكان ابن جني يسمى الميزان الصرفي "التمثيل". حيث قال: وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في المثال المصوغ للاعتبار، ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه، ولا لامه، بل لفظوا به البتة، من ذلك قولنا (قَعَدَ)، مثاله (فَعَلَ) فالقاف فاء الفعل والعين عينه، والدال لامه[2].

وأيضاً أشار إليه ابن جني في موضع آخر من كتابه الخصائص[3]، ومعنى تركيب ( ف ع ل) مشتركين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها كما جاء في شرح رضي الدين الاستراباذي[4]. قال ابن جني في تعريف الحرف الأصلي: ال

الأصل عبارة – عند أهل الصناعة– عن الحروف التي تلزم الكلمة فيكل موضع من تصرفها، إلا أنه يحذف شئ من الأصول تخفيفاً أو لعلة عارضة، فإنه لذلك في تقرير الثبات[5]، وقال ابن جني التصريف ينقسم إلي خمسة أضرب: زيادة، بدل حذف، تغيير حركة أوسكون إدغام[6]، ثم شرح حروف الزيادة وهي

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب ج1 ص 15.

(2) التصريف الملوكي، ص 10.

(3) الخصائص، ص 96.

(4) شرح شافية ابن الحاجب ج1 ص 13.

(5) التصريف الملوكي، ص 10.

(6) التصريف الملوكي ص 6.

عشرة مجموعة في "اليوم تنساه" وإن شئت قلت: "هويت السمان" وإن شئت قلت: "سألتمونيها"[1]،وقال في موضع آخر عن الأصلي والزائد في شرحه لقول أبي عثمان المازني، كم يكون عددهما في الأصل،وما يزاد فيهما على الأصل؟ قال ابن جني : اعلم أنه إنما يريد بقوله: (الأصل) الفاء والعين واللام، والزائد: ما لم يكن فاء ولا عيناً،ولا لاماً، مثال ذلك قولك: ضرب فالضاد من (ضرب) فاء الفعل، والراء عينه،والباء لامه، فصار مثال ضرب: فعل ، فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك فكل ما زادعلى الضاد والراء والباء، من أول الكلمة أووسطها أو آخرها، فهو زائد، ومعنى زائد أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام[2]. ويضيف ابن جني توضيحاً في معنى زائد بقوله: وليس يعنون بقولهزائد أنهلو حذف من الكلمة دلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها، ألا ترى أن الألف من (ضارب) زائدة، فلو حذفتها، فقلت : ضرب لم يدل على اسم الفاعل بعدالحذف، كما كان يدل عليه قبل الحذف[3].

وقال نعني بالزيادة أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية حرف أو أكثر، وتنقسمالزيادة إلى نوعين هما:

1-زيادة في نوع الحروف الأصلية، وذلك بتكرير حرف أو أكثر من أُول الكلمة، وكل حروف الهجاء تقبل التكرير إلا (الألف)[4].

2-زيادة بحروف معينة تلزم الزيادة منها، ولا تتجاوز وهي عشرة حروف : (الألف والياء والواو والهمزة والميم والتاء والنون والهاء والسين واللام) ويجمعها "قولك اليوم تنساه" وحروف الزيادة العشرة أشار إليها

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج1ص 76.

(2) المنصف شرح تصريف المازني، ج1 ص 11.

(3) المنصف شرح المازني، ج1 ص 11.

(4) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 94.

سيبويه[1]والمبرد[2] وأبو علي الفارسي[3]. أما أغراض الزيادة فقد أورد ابن جني الأغراض التي تجئ من أجلها الزيادة، وهو يشرحكلام أبي عثمان المازني حين قال عن أغراض الزيادة، فما يزاد ما يلحق بناء ببناء،ومنه ما يكون للمد، ومنه ما يلحق للمعنى، ومنه ما يلحق في الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد، لأنه وضع على المعنى الذي أرادوه بهذه الهيئة[4]. وعلّق ابن جني وقال: فصل يبين المازني في هذه السجل أنواع الزيادات، وعرف الغرض في أن زيدت وما الذي دعا إلى ذلك:

1) الزيادة للإلحاق: قال أبو الفتح ابن جني: فما زيد فيه للإلحاق كثير منه: كَوثَرَ، وصَيْرَف، فالواو والياء فيهما زائدتان لأنهما من الكثرةوالصرف، وهما ملحقتان "بجَعْفَر وسلْهَب" وكذلك: "جدول" الواو فيه زائدة ملحقة "بجعفر"؛ وقد قيل: "جدول" (بكسر الجيم)، فالواو في هذا ملحقة له ببناء "دِرْهَم وهِجْرَع"[5].

2) الزيادة للمد: قال ابن جني: ومنه ما يكون للمد،يعني الواو في (عَجوز وعَمود)،والياء في جريب وقضيب، والألف في كتاب وسراج، لم يرد بهذه وما أبهمها إلا امتداد الصوت والتكثير بها، لأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المد في كلامهم، ليكون المدعوضاً من شئ قد حذفوه، أو للين الصوت فيه[6].

3) الزيادة للمعنى: قال ابن جني: "من ذلك ألف (أنَا) إنما زيدت لبيان حركة النون، ومن ذلك ألف النُّدبّة، إنما زيدت لمد الصوت وإظهار التفجع على

---

(1) الكتاب، ج4 ص 325.

(2) المقتضب ، ج1 ص 194.

(3) تصريف المازني، ج1 ص 13.

(4) تصريف المازني ، ج1، ص 13.

(5) المنصف شرح المازني، ج1 ص 13.

(6) المصدر السابق، ج1 ص 14.

المندوب. فهذه الأشياء ونحوها زيدت للمعنى، ألا ترى أن الدلالة على ذلك المعنى تزول بزوال ذلك الزائد، إلا أن النُدبة قد تكون بغير ألف نقول: وأزيد[1].

4) الزيادةمن أصل الوضع: قال ابن جني: لايتكلم به إلا بزائد لأنه وضع على المعنى الذي أرادوه بهذه الهيئة، فإنما يعني به (افتقر) ونحوه ، ألا ترى أن الماضي من هذا اللفظ لم ينطق به إلا على مثال: (افتعل)، والزيادةلازمة له، وهي الهمزة والتاء في أوله[2]. هذا وقد استعرض ابن جني حروف الزيادة في كتبه وخاصة سر صناعةالإعراب والتصريف الملوكي، وهي:

**1-باب الهمزة:**

أ. أن تقع أولاً وبعدها ثلاثة أحرف.

قال أبو الفتح: إن موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً وفي أولها همزة، فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة، أوجهلته حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة، أصلاً،وذلك نحو: أحمر،وأصفر،وأخلق، وأيلق، فالهمزة زائدة [3]، وما ذكره ابن جني سبقه إليه سيبويه[4]،وتبعه المبرد[5]، وابن السراج[6]، والزجاجي[7]، وأبو علي الفارسي[8]، فابن جني لم يزد شيئاً هنا يذكر، وقال أيضاً : وإذا حصلت معك أربعة أحرف أُول والهمزة في أوله فاقض بأن الهمزة أصل، واجعل اللفظة بها من بنات الخمسة

---

(1) المنصف شرح المازني، ج1 ص 15.

(2) المصدر السابق، ج1 ص 16.

(3) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 121.

(4) الكتاب، ج4 ص 235.

(5) المقتضب، ج1 ص 196.

(6) الأصول في النحو، ج3 ص 232.

(7) الجمل في النحو ص 239.

(8) المنصف شرح المازني، ج1 ص 13.

وذلك نحو: اصطبل، وابريسيم، وإبراهيم،وإسماعيل، ومن أمثلة ابن جني قوله: وكذلك أجفيل وإخريط فالهمزة زائدة ، ومثاله (إفعيل) لأن الياء زائدة، وما ذكره ابن جني هنا لم أجده عند أحد قبله، وقد تبعه عبد القاهر الجرجاني[1].

ب- أن تقع في الوسط : وقال ابن جني: فإن رأيت الهمزة وسطاً فاقض بأنها أصل حتى تقوم الدلالة على كونها زائدة، فالأصل نحو قولك بلأَز الرجل،وبرائل الديك والأسم،واطمأن، وازبأر، وتكرفأ السحاب، فالهمزة في هذا ونحوهأصل أبداً[2]، ثم قال:وقد زيدت حشوا وذلك قليل، قالوا: شمأل وشأمل ومثالهما: (فَعْأل وفَأعَل) فالهمزة زائدة لقولهم شمألت الريح[3].

وما أورده ابن جني هنا لم أجده عند سيبويه، وقد ذكره المبرد[4] وابن السراج[5] والزجاجي[6] وأبو علي الفارسي[7]، فابن جني لم يزد شيئاً هنا يذكر، وقال: وحكى أحمد بن يحي ، وقال: الضهيأ، ورأيت مبرمان أيضاً قد تابعه على ذلك، ولست أرى للقضاء بزيادة الهمزة وجها من طريق القياس، وذلك أنها ليست بأول، فيقضي بزيادتها، وهذا عندي فيه بعد، ولو جاز اعتقاد مثله على ضعفه لجاز لك أن تعتقد في همزة كرفئة أنها زائدة وهذا مذهب ضعيف وقد زيدت الهمزة أيضاً في خطائط، وقالوا احبنطأت فالهمزة زائدة، وزادوها أيضاً في النئدلان، وقالوا أيضاً الرئبال بالهمز،وإنما هو الريبال بغير همز.

فأما قولهم بأز، وتأبلت القدر،وتأبل، والعألم، والخأتم، فلم تبتَدأ فيه الهمزة زائدة، وإنما أبدلت الألفات فيهن همزة بعد أن ثبتن زوائد، وعلى كل حال فهذه

---

(1) الجمل في النحو ص 339.

(2) التكملة ص 231.

(3)التصريف الملوكي ص 15

(4)المقتضب ، ج1 ص 196.

(5) .الأصول في النحو، ج2 ص 233.

(6) الجمل في النحو، ج2 ص 399

(7) التكملة ص 223.

الهمزات زوائد، لأنها بدل من حروف زوائد، فهذه جملة زيادة الهمز غير أول، وهو غريب[1].

وأما همزة الوصل فموضع زيادتها الفعل، وقد زيدت في أسماء معلومة، وحرف واحد، فأما الفعل فيقع منه في موضعين،أحدهما الماضي إذا تجاوزت عدته أربعة أحرف وأولها الهمزة، فهي همزة وصل، وذلك نحو اقتدر وانطلق، والموضع الآخر مثال الآخر من كل فعل انفتح فيه حرف المضارعة، وسكن ما بعده وذلك نحو: يضرب ويقتل وينطلق، فإذا أمرت قلت: اضرب، انطلق،. فإنقلت تراهم يقولون : يأخذ ويأكل ويأمر فيفتح حرف المضارعة، ويسكن ما بعده، وإذا أمروا قالوا: خذ وكل ومر بلا همزة وصل، فالقول في هذا أن أصله: "أوُخُذ" و "أُوْكل" و "أُوْمُر" فلما اجتمعت همزتان، وكثر استعمال الكلمة، حذفت الهمزة الأصلية، فزال الساكن، فاستغنى عن الهمزة الزائدة[2]. قال ابن جني: فإن قال قائل: ولم اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف، نحو الجيم والطاء وغيرهما. فالجواب أنهم إنما أرادوا حرفاً يتصل به في الابتداء، ويحذف في الوصل، للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه وأطراه مع الغنى عنه، جعلوه الهمزة، لأن العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف، وهي مع ذلك أصل، فكيف بها إذا كانت زائدة[3]، ونحن نعلم أن أكثر زيادة تكون في أوائل الكلم، فلذلك زادوا همزة الوصل دون غيرهما مما عداه، وأما زيادتها في الأسماء فعلى ضربين:

أحدهما: أسماء هي مصادر، والآخر: أسماء غير مصادر.

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 122-123.

(2) المصدر السابق، ج1 ص 125.

(3) المصدر السباق، ج1 ص 130.

فأما المصادر فكل مصدر كانت في أول فعله الماضي همزة وصل، ووقعت في أوله هو أيضاً همزة، فهي همزة وصل، وذلك نحو: اقتدر اقتدار، واشتغل اشتغالا، واستخرج استخراجا، وأما الأسماء التي فيها همزة وصل، فهي عشرة أسماء معدودة، وهي : ابن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، واسم واست، وابنم، بمعنى ابن، وايمن في القسم، وأما الحرف الذي زيدت فيه همزة الوصل، فلام التعريف، وذلك نحو الغلام الجارية، والقائم والقاعد[1]، وقال ابن جني: وقد زيدت الهمزة في الخطاب نحو قولك للرجل هاء، وللمرأة هاء، وزيدت أيضاً للاستفهام نحو: أزيد عندك؟ وفي التسوية، نحو: ما أبالي أقام أم قعد،وفي النداء، نحو أزيد أقبل، إلا أنها ليست مصوغة مع الكلمة، إنما هي حرف جاء لمعنى[2].

وما ذكره ابن جني فيما سبق، سبق إليه سيبويه وتبعه المبرد وابنالسراج، والزجاجي،وأبو علي الفارسي، فابن جني لم يضف شيئاً يذكر، وأما قوله في: أجفيل بأن الهمزة زائدة لم أجد عند أحد قبله وقد تبعه عبد القاهر الجرجاني[3].

2-باب التاء: التاء حرف مهموس، يستعمل في الكلمة على ثلاثة أضرب:

أصلاً، وبدلاً وزائداً، فإذا كانت أصلاً وقعت فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو: تمر، وتنأ،والعين نحو: فتر، وفتل، واللام نحو: فخت، ونحت، وأما إبدالها فقد أبدلت من ستة أحرف، هن: الواو، والياء، والسين، والصاد، والطاء، والدال[4]، وقد أبدلت التاء من السين لاماً، وذلك في قولهم في العدد ست وأصلها: سدسلأنها من التسديس، كما أن خمسة من التخميس، ولذلك قالوا

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 127-128.

(2) المصدر السابق، ج1 ص 130.

(3) المفتاح الصرفي، ص 86.

(4) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 155.

في تحقيرها: سُدَيسَة، ولكنهم قلبوا السين الآخرة فاء لتقرب منالدال التي قبلها، وهي مع ذلك حرف مهموس، كما أن السين مهموسة، فصار التقدير: سدت، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج، ابدلوا الدال تاء، لتوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء فصارت: ست، كما نرى، وقد ابدلوا التاء أيضاً في السين في موضع آخر وأبدلت من الصاد أيضاً، قالوا في لص: لصت، وأثبتوها أيضاً في الجمع[1]، وأما الزيادة فقد زيدت التاء أولاً في نحو تألب، وتجفاف، وتعضوض وترتب وتنضب، ومثل تجفاف تمثال وتبيان وتلقاء وناقة تضراب وزيدت ثانية في نحو: افتقار وافتقر واقتطاع واقتطع، وزيدت أيضاً رابعة في سنبتة، وزيدت أيضاً خامسة في نحو: ملكوت وجبروت، وسادسة في نحو: عنكبوت، وترنموت.

وقد زيدت في أوائل الأفعال الماضية للمطاوعة، كقولك: كسّرته فتكسّر،ومن زيادتها في أوائل الأفعال الماضية قولهم: تغافل وتعاقل وتجاهل، وتزاد في أوائل المضارعة لخطاب المذكر نحو: انت تقوم وتقعد، ولخطاب المؤنث، نحو: أنت تقومين وتقعدين، وللمؤنثة الغائبة نحو: هي تقوم وتقعد، وقد أنثت بها الفعل الماضي، نحو قامت وقعدت ، وتؤنث بها جماعة المؤنث نحو: قائمات وقاعدات[2]، وقال ابن جني: واعلم أن للتاء ميزاناً وقانوناً يعرف به من طريق القياس كونها أصلاً أو زائدة فإذا عدمت الاشتقاق في كلمة فيها تاء أو نون، فإن حالهما فيما أذكره لك سواء: فانظر إلى التاء أو النون، فإن كان المثال الذي هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول فاقض بأنهما زائدتان، مثال ذلك قولنا: عنتر، فالنون والتاء جميعاً أصلان، لأنهمابإزاء العين والفاء من جعفر، ألا ترى أن في الأصول مثال

---

(1) المصدر السابق، ج1 ص 165.

(2) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 169-170.

فعلل؟ وكذلك النون في نحو حِنْزَقَر أصل، لأنها بإزاء الراء من جردحل وقِرْطَعب وكذلك التاء في فِرتَاج؛ فأما التاء في ترتب فزائدة، لأنه ليس في الأصول جعفرن هذا من طريق القياس، وقد شهد به أيضاً الاشتقاق، فأما تولت فتأؤه أصل، والواو زائدة لأنه فوعل في الكلام أكثر من تفعل، وأما نون نهشل، وتاء ترخم فاصلان، وأما تألب فتاؤه زائدة يدل على الاشتقاق. وأما تاء ستبنة فلولا الاشتقاق أيضاً لقضينا بأنها أصل، لأنها بإزاء جيم عرفجة، ولكنهم لما قالوا في معناها سنبة دل ذلك على زيادتها، وأما نون فنفخر، فلولا الاشتقاق أيضاً لقضينا بأنها أصل، وكذلك تاء تجفاف لولا الاشتقاق أيضاً لقضينا بأنها أصل، لأنها بإزاء جيم عرفجة، ولكنهم لما قالوا في معناها سنبة دل ذلك على زيادتها، وأما نون فنفخر، فلولا الاشتقاق أيضاً لقضينا بأنها أصل، وكذلك تاء تجفف لولا الاشتقاق لوجب القضاء بأصليتها، وأما نون نبراس فقد ذهب إلى زيادتها وأما تاء تلنه فأصل لقولهم في معناه تلونه، وإذا رأيت النون في كلمة خماسية ثالثة ساكنة فاقض بزيادتها نحو قُل.

3-باب التاء:

قال أبو جني: حرف مهموس، وهو أحد حروف النفث،ولا تكون إلا أصلاً،واعلم أن التاء إذا وقعت فاء في افتعل وما تصرف فيه قلبت تاءاً، وأدغمت في تاء افتعل بعدها، وإنما قلبت تاءاً لأن الثاء أخت التاء في الهمس، فلما تجاوزتا في المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد فقلبوها تاء وأدغموها في التاء بعدها، هذا هو المشهور في الاستعمال، وهو أيضاً القوي في القياس[1].

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 183-184.

4-باب الجيم: قال ابن جني: الجيم حرف مهجور، يكون في الكلام على ضربين، أصلاً وبدلاً، فإذا كان أصلاً وقع فاء، وعيناً ولاماً؛ فالفاء نحو جعل، والعين نحو حجر، واللام نحو: خرج، وإذا كانت بدلاً فمن الباء لا غير، وقال يعقوب: بعض العرب إذا شدد الياء جعلها جيماً[1].

5-باب الحاء: قال ابن جني الحاء مهموس، يكون أصلاً لا غير فإذا كان أصلاً وقع فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو: حزم وحبس، والعين نحو: سخر وضحك واللام نحو: صُبْح ، وصَلَح ولا تكون الحاء بدلاً ولا زائداً أبداً إلا فيما شذ عنهم[2].

6-باب الخاء:

الخاء حرف مهموس،يكون أصلاً لا غير، فيكون فاء وعيناً ولاما، فالفاء نحو: خرج،وخرج، والعين نحو: صخر، وصخب، واللام نحو: مَرخٍ ومَرَخَ[3].

7-باب الدال:

الدال حرف مهجور يكون في الكلام على ضربين: أصلاً وبدلاً فإذا كانت أصلاً وقعت فاء وعيناً ولاماً.

فالفاء نحو دُرْج ودَرَجَ،والعين نحو: خدل وخدل، واللام نحو: جعد وجعد، وأما البدل فإن فاء افتعل إذا كان زاياً قلبت التاء دالاً، وذلك نحو ازدجر وازدهى، ، وازتلف، ولما كانت الزاي مجهورة، وكانت التاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر، قرّبوا بعض الصوت من بعض، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي، وهي الدال فقالوا ازدجر،

---

(1) المصدر السابق، ج 1 ص 187.

(2) المصدر السابق، ج1 ص 191.

(3) سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 195.

وازدار، ونحو من هذا التقريب في الصوت قولهم في سبقت: صبقت، وفي سقت: صقت، وفي سملق: صملق، وفي سويق: صويق، وذلك أن القاف حرف مستعل، والسين غير مستعل، إلا أنها أخت الصاد المستعلية، فقربوا السين من القاف، بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من مخرج السين، وهو الصاد[1]، وقد قلبت تاء افتعل دالاً مع الجيم في بعض اللغات، وقالوا: اجدمعوا في اجتمعوا، وأجدز في اجتز؛ قال ابن جني: ولا يقاس ذلك إلا أن يسمع[2].

8- باب الذال:

الذال حرف مهجور، يكون أصلاً ، لا بدلاً ولا زائداً، فإذا كان أصلاً كان فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو: ذكر، وذكر، والعين نحو: جذوة وحذر، واللام نحو: فخذ وأخذ.

قال ابن جني : فأما إبدالهم الذال دالاً في ادّكر ونحوه فإبدال إدغام، وأما قولهم:جذوت، وجثوت، فليس أحد الحرفين بدلاً من صاحبه، بل هما لغتان[3].

9 – باب الراء:

الراء حرف مجهور مكرر يكون أصلاً، لا بدلاً ولا زائداً، فإذا كان أًصلاً وقع فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو: رُشْد، ورَشَد، والعين نحو: جُرْح وجَرَحَ، واللام نحو : بَدْرُ ، وبَدَرَ، قال ابن جني: فأما قولهم: امرأة جرّبَانة، وجِلِبّانة إذا كانت ضحاية، فليس أحد الحرفين فيه بدلاً من صاحبه، وقال أيضاً: واعلم أن الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف، لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوقور بالتكرير، فأما قراءة أبي عمر"يغفر لكم" بإدغام الراء في اللام،

---

(1) المرجع السابق، ج1ص197

(2) سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 198.

(3) المصدر السابق، ج1 ص 201.

فمدفوع عندنا، وغير معروف عند أصحابنا، إنما هوشئ رواه القرّاء، ولا قوة له في القياس[1]، وهذا غلو من ابن جني الأخذ بالقياس مع وجود السماع.

10- باب الزاي:

الزاي حرف مجهور، يكون أصلاً وبدلاً، لا زائداً فإذا كان أصلاً وقع فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو: زمر، وزمر، والعين نحو: بزْر، وحَزَر، واللام نحو: جُرز، وجَرَز . قال ابن جني: وقال بعضهم: يقال شَذَب، وشَسَبَ، وشَسفَ، بمعنى اضمر ، وليست الزاي ولا السين بدلا إحداهما من الأخرى، لتصرف الفعلين جميعا[2].

11- باب السين: قال ابن جني: السين حرف مهموس يكون أصلاً وزائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو: سُلم، وسَلم، والعين نحو: حُسن وحسن، واللام نحو: جرْس، وجَرس. وإذا كانت زائدة ففي استفعل وما تصرف منه، نحو: استخرج ومُستخرج، واستقصى ويستقصى، وهو مستقص، واعلم أن العرب تقول: استخذ فلان أرضاً، قال ابن جني: وفي ذلك عندنا قولان.

أحدهما: أنه يجوز أن يكون أصله اتخذ، وزنة: افتعل، من قوله عز اسمه: (لو شئتَ لتّخذتَ عليه أجراً) (الكهف:77) ثم إنهم أبدلوا من التاء الأولى التي هي فاء افتعل سيناً، كما أبدلوا التاء من السيت في ست، لأن أصلها سدس، فلما كانت التاء والسين مهموستين، جاز إبدال كل واحدة منهما من أختها.

والقول الآخر: أنه يجوز أن يكون أراد استتخذ، أي استفعل، فحذف التاء الثانية، التي هي فاء الفعل، كما حذفت التاء الأولى من قولهم: تقى يتقى، وأصله: اتّقى يتقي، فحذفت التاء الأولى التي هي فاء الفعل، وقال ابن جني أيضاً: وأما قولهم : اسطاع يُسطع، فذهب سيوبه فيه إلى أن أصله: أطاع يطيع، وأن السين فيه زيدت عوضاً من سكون عين الفعل، وذلك أن أطاع أصله كأطوع، فنقلت فتحت الواو

---

(1) المصدر السابق، ج1 ص 203- 205.

(2) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 207

إلى الطاء فصار التقدير: أطوع، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

وقال ابن جني: وتعقب أبو العباس فقال: إنما يعوض من الشئ إذا فقد وذهب، فأما إذا كان موجوداً في اللفظ، فلا وجه للتعويض منه، وقد ذهب عن أبي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة، فأما غالط وهذه من عادته معه، وأما وهم في رأيه هذا.

والذي يدل على صحة قول سيبويه في هذا، وأن السين عوض عن حركة عين الفعل، أن الحركة هي الفتحة، وإن كانت كما قال أبوالعباس موجودة منقولة إلى الفاء لما فقدتها العين، فسكنت بعدما كانت متحركة، وقال الفراء في هذا: شبهوا اسطعت بأفعلت؛ فهذا يدل من كلامه على أن أصلها استطعت، فلما حذفت التاء بقى على وزن أفعلت، ففتحت همزته وقطعت، قال ابن جني: وهذا غير مرضي عندنا من قوله، وذلك أنه قد اطرد عنهم اسطعت بكسر الهمزة، وكونها همزة وصل، فهذا يدل على أنهم إذا أرادوا استفعلت، وحذفوا التاء وهم يريدونها، أبقوا الهمزة موصولة مكسورة بحالها قبل حذف التاء.

ويؤكد ما قاله سيبويه من أن السين عوض من ذهاب حركة العين، أنهم قد عوضوا من ذهاب حركة هذه العين حرفاً آخر غير السين، وهو الهاء في قول من قال: أهرقت فسكن الهاء، وجمع بينهما وبين الهمزة، فالهاء هنا عوض من ذهاب فتحة العين، لأن الأصل: أروقت أو أربقت، بل الصواب أربقت، والواو عندي أقيس لأمرين: أحدهما أن كون عين الفعل واو أكثر من كونها ياء فيما اعتلت عينه، والآخر: أن الماء إذا أهريق ظهر جوهره وصفاؤه، فراق رانية يروقه، فهذاه أيضاً يقوى كون العين منه واو[1].

---

(1) سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 211–214.

12- باب اللام:

اللام حرف مجهور يكون أَصلاً وبدلاً وزائداً فإذا كان أصلاً وقع فاء وعيناً ولاماً، فالفاء نحو: لعب، ولزم، والعين نحو: قلب، وسلم، واللام نحو: شُغْلِ، وجَعَلَ. قال ابن جني: فأما قول الراجز[1]:

لما رأى أن لادَعَه ولا شِبَع*** مال إلى أرطاة حِقفٍ فالطَجَعْ

فإنه يريد: فاضطجع، فأبدل الضاد لاماً، وهو شاذ، وإن كانت اللام زائدة فهي على ضربين:

أحدهما: أن تزاد في الكلمة مبنية معها غير مفارقة لها.

والآخر: أن تزاد فيها لمعنى، ولا تكون صيغة الكلمة.

الأول من هذين: وذلك قولهم: أذلك، أولالك، وهنالك ، وعَبْدَلَ، وزبدل، وفَيْشَلَة، فالذي يدل على زيادة اللام في ذلك قولهم في معناه: ذاك. ومعنى أولالك: أولئك. وقولهم هناك يدل على زيادة اللام في هنالك[2].

وقد يمكن أن تكون فَيْشَة من غير لفظ فَيْشَلَة، فتكون الياء في فيشة عيناً، وتكون في فيشلة زائدة، ويكون وزنها فيعلة، لأن زيادة الياء ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون اللفظان مقتربين، والأصلان مختلفين. ونظير هذا قوله: رجل ضياط، وضيطار، فالياء في ضياط عين الفعل، وهي في ضيطار زائدة.

وقالوا: للأفْجَح: فَحْجَل ، فاللام في هذا زائدة لا محالة، وقال محمد بن حبيب: ومنه قالوا للعنس: عنسل، فذهب إلى أن اللام من عنسل زائدة، وأن وزن الكلمة فعلل، واللام الأخيرة زائدة. وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه الذي عليه ينبغي أن يكون العمل، وذلك أن (عَنْسَلَ) عنده فَنْعَل، وهي من العَسلان، وهو عدو الذئب، والذي ذهب إليه سيبويه هو القول، لأن زيادة النون ثانية أكثر من

---

(1) يقال هو منظور بن مرثد الأسدي جاء ذلك في العينين، انظر هامش سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 5.

(2) سر صناعة الإعراب، 2 ص 5-6.

زيادة اللام، ويلزم على ذلك أن تكون اللام في فلندع زائدة، ويجعل وزنه فعنلل، لأنه الملتوي الرجل، فهو من معنى الفدع، وهذا بعيد فاسد[1]. قال ابن جني: فهذه أحكام اللام المصوغة في أمثلة الكلم وهي زائدة.

وأما اللام التي زيدت لمعنى وهي غير مصوغة في الأمثلة فلحقت في ثلاثة مواضع، الاسم والفعل والحرف.

لحاقها للأسماء وذلك أيضاً على ضربين:أحدهما أن تكون عاملة، والآخر أن تكون غير عاملة. فأما العاملة فلام الجر، وذلك كقولك: المال لزيد، والغلام لعمرو، وموضعهما في الكلام الإضافة، ولها في الإضافة معنيان: أحدهما الملك، نحو: المال لزيد، أي: هو في ملكه، والآخر الاستحقاق الملابسة، نحو: هذا الجُل للدابة ، أي قد استحقته، ولابسته، وكذلك: هذا الباب للدار. واعلم أن هذه اللام الجارة مكسورة مع المظهر، نحو: الغلام لمحمد، ومفتوحة مع المضمر نحو: الغلام له، وأصلها وأصل كل حرف مفرد وقع في أول الكلمة أن يكون متحركاً بالفتح نحو واو العطف وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وقد كان ينبغي للام الجر أن تكون مفتوحة مع المظهر كما أنها مفتوحة مع المضر، إلا أنها كسرت للفرق بينهما وبين لام الابتداء، وذلك نحو قولك في الملك: إن زيداً لِهذا، أي هو في ملكه، وإن زيداً لَهذا، أي هو هذا، فلو فتحت في الموضعين لالتبس معنى الملك بمعنى الابتداء؛ فإن قلت: فإني أقول أيضاً: إن زيد الأمير، وإن زيد الأمير ، فهلا فتحت في الموضعين، واعتمد فيالبيان على الأعراب؟ ففي هذا شيئان: أحدهما أن الوقف يزيل الإعراب، فيعود اللبس، والآخر أنه لما كان كثير من الأسماء لا يبين فيه إعراب نحو هذا وهذه، والذي والتي، والمقصور كله، وما أشبه ذلك، ذلك كرهوا أن يقع اللبس في ما لا يظهر إعرابه، فاحتاطوا، وأخذوا بالجزم، فكسروا

---

(1) سر صناعة الإعراب ج2 ص 7-8.

اللام فيما يظهر إعرابه، وفي ما لا يظهر إعرابهن ليكون ذلك أتقى للشك وأحسم للشبهة، فهذا وجه كسرها مع المظهر[1]. وأما المضمر فإنما تركت مفتوحة معه لأمرين: قال بعضهم[2] إنما فتحت لام الجر مع المضمر لزوال اللبس، وذلك أن ضمير المجرور في اللفظ غير ضمير المرفوع، وذلك قولك: الزيدون إن هؤلاء الغلمان لهم، أي: في ملكهم، وكذلك إذا أردت لام الابتداء فإنك تقول: الزيدون إن هؤلاء الغلمان لهم، أي: هم هم، وكذلك قولك: الهندات إن هؤلاء الجواري لهن، أي في ملكهن، وكذلك إذا أردت لام الابتداء، فقلت: الهنداء أن هؤلاء الجواري لهن، أي هؤلاء الجواري هن الهندات، فإذا كان الأمر كذلك فقد شابه المضمر في هذا الفصل المظهر، فمن حيث وجب كسرها مع المظهر إذا جرت، وتركها مفتوحة إذا ابتدئ بها، فكذلك كان يلزم أن تقول : الزيدون أن هولاء الغلمان لهم، أي: في ملكهم، وكذلك إذا أردت لام الابتداء فإنك تقول: الزيدون إن هؤلاء الغلمان لهم أي: هُم هُم. قالابن جني: هذا هو الظاهر في الإلزام، إلا أن الذي ينبغي أن يعتد به في هذا الموضع أن يقال: لما كان أكثر الضمير يتبين فيه المرفوع من المجرور نحو: لك، ولأنت، ولي ، ولأنا، وله، ولهو، ولنا، ولنحن، ولكما ولأنتما، فلما كان الفرق في أكثره ماضياً مستمراً، وثابتاً مستقراً حملت البقية لرأيت ما قد يعرض فيها في بعض المواضع ليس على ما لا يعترض لبس، قال ابن جني: فهذا أحد الاحتجاجين في فتح اللام الجارة مع المضمر. والإضمار برد الأشياء في أكثر أحوالها إلى أصولها[3]، وقال أيضاً: وهنا زيادة ما علمتها لأحد من أصحابنا ، وهي أن يقال: إذا كان الفرق بين اللام الجارة ولام الابتداء

---

(1) سر صناعة الإعراب ج2، ص 10

(2) هو المبرد كما في المقتضب، ج1 ص 254.

(3) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 10-11.

واجباً لما ذكرته من الفرق بين المعنيين فلما كسرت الجارة وتركت لام الابتداء بحالها مفتوحة؟

فالجواب عن هذا أن يقال: إنأول أحوال الاسم هو الابتداء، وإنما يدخل الرافع أوالناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ، فلما كان الابتداء متقدماً في المرتبة، وكان فتح هذه اللام هو الأول المتقدم من خالفها جعل الفتح الذي هو أول مع الابتداء الذي هو أول، ولما كان الكسر فيها إنما هو ثانٍ غير أول جُعل مع الجر الذي هو تبع للابتداء، هذا هو القياس، وقال أيضاً: واعلم أن هذه اللام الجارة قد تفتح مع المظهر في بعض اللغات، فيقال: المال لزيد، بفتح اللام، نقلت من خط أبي بكر محمد السري، وقرأته بعد ذلك على أبي علي عن أبي العباس، قال: كان سعيد بن جبير يقرأ (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) (إبراهيم:46) فيفتح اللام ويردها إلى أصلها وذلك أن أصل اللام الجارة الفتح وحكى أن الكسائي سمع من أبي حزام العكلي: "ما كنت لآتيك" ، ففتح لام كي؛ وأما لام المستعان به نحو: يا لبكر ، ويالله، فلام جر، وإنما فتحت لأن المستغاث به منادى، والمنادى واقع موقع المضمر، فلذلك فتحت اللام كما تفتح مع المضمر، وقد قيل: إنها فتحت للفرق بينها وبين لام التعجب، نحو قوله[1]:

ويا للرجال ليوم الأربعاء أما*** ينفك يحدث لي بعد النهي طربا[2]

وقال ابن جني: وقال أبوزيد، سعمت من يقول: (ما كان الله لَيُعذّبهم) (الأنفال:33) بفتح اللام، وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، وأشذ منه ما حكاه اللحياني عن بعضهم أنه كسر اللام الجارة مع المضمر[3].

---

(1) هو عبد الله بن مسلم الهذلي ، كما في شرح أشعار الهذليين ص 910.

(2) سر صناعة الإعراب ، ج2 ص 11-12.

(3) المضمر : كسر اللام الجارة مع المضمر لغة خزاعة.

فقال: المال لِهْ، وإنما كان هذا أشذ من الأول من قبل أن أصل اللام الفتح، فإذا رُدت في بعض المواضع على ضرب من التأويل إليه فله وجه من القياس، وأما الكسر ففرع، والحمل على الأصول أجوز من النزول إلى الفروع، ووجه جوازه أنه لما شُبه المظهر بالمضمر في فتح لام الجر معه نحو قراءة سعيد بن جبير وغيرها، كذلك شبه المضمر بالمظهر في كسر لام الجر معه في هذه الحكاية الشاذة، وكما شبهت الباء في يزيد باللام في لزيد حتى كسرت مثلها، كذلك جاز أيضاً لبعضهم أن شبه الباء باللام ففتحها مع المضمر كما يفتح اللام معه، وذلك أيضاً في ما حكاه اللحياني من قول بعضهم. مررت بَهْ، بفتح الباء، وهذه التشابيه إنما تقع شبيهاً بالغلط، علىأن أصحابنا في كثير ما يحيكه اللحياني كالمتوقفين[1].

وحكى أبو العباس عن إسحاق بن إبراهيم،قال: سمعت اللحياني ينشد:

كم عمة لك يا جريرُ وخالةٍ ***فدعاءَ قد جُلبت علىَّ عَشارِ[2]

قال ابن جني: فقالت له: ويحكّ إنما هو: قد جلبت علىّ عشار، فقال لي: وهذه أيضاً رواية. ومن صحفه أيضاً قولهم في المثل: "يا حامل اذكر خَلاً" كذا رواه يا حامل، وإنما هو "يا حابلُ اذكر خلاً" [3] أي: يا من يشدّ الحبلاذكر وقت حلِّه.وذاكرت بنوادره شيخنا أبا علي، فرأيته غير راضٍ بها، وكان يكاد يُصلى بنوادر أبي زيد إعظاماً لها، وقال لي وقت قراءتي وإياها عليه: ليس فيها حرف إلا ولأبي زيد تحته غرض ما، قال ابن جني: وهي كذلك، لأنها محشورة بالنكت والأسرار.

---

(1) سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 13

(2) نسب صاحب اللسان البيت للفرزدق ، لسان العرب، ج4، ص 573.

(3) ذكر المثل ابن منظور ج11 ص 134.

قال ابن جني: واعلم أن اللام في نحو قولهم: جئت لأكرمك، وقوله تعالى: (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله) (الفتح:1)[1]، وقوله تعالى:(وما كانَ الله ليعذبهم وأنتَ فيهم)(الأنفال:33).

إنما هي حروف جر، وليس من خصائص الأفعال كلام الأمر، ولام القسم وغيرهما، وإنما الفعل بعدها منصوب بـــ(أنْ) مضمرة، والتقدير: جئت لأكرمك، فـــ"أن" والفعل بعدها في تقدير المصدر، والمصدر اسم ، فكأنه قال: جئت لأكرمك[2].

قال ابن جني: وقد زيدت اللام الحارة مؤكدة للإضافة نحو قولهم: لا أبالك، ولا يدي لك بالظلم، أي لا أباك ، ولا يهديك. وهذ أحوال اللام العاملة في الأسماء[3]، وأما اللام التي تلحق الأسماء وهي غير عاملة فيها فعلى ضربين:

أحدهما لام التعريف، والأخرى لام الابتداء، فأما لام التعريف فهي نحو قولك" الغلام، والجارية، فاللام هي حرف التعريف، وإنما دخلت الهمزة عليها لأنها ساكنة، فتوصلا إلى الابتداء بها بالهمزة قبلها. وذهب الخليل إلى أن حرف التعريف بمنزلة "قد" في الأفعال، وأن الهمزة واللام جميعاً للتعريف، وحكى عنه كان يسميها "أل" كقولنا "قد" وأنه لم يكن يقول الألف واللام، كما لا يقول في قد: القاف والدال، قال ابن جني : ويقوى هذا المذهب قطع (أل) في أنصاف الأبيات نحو قول عبيد:

يا خليلي أرْبعا واسْتَخْبِرا الـــ.. منزلَ الدارسَ عن أهل الحلال

مثّل سَحْق عَفّى بعدك الـــ... قطر مغناه وتأويب الشّمِال[4]

---

(1) الشاهد فيه فتح اللام في قوله تعالى : ليغفر.

(2) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 14.

(3) المصدر السابق، ج2 ص 15.

(4) البيتان لعبد بن الأبرص في ديوانه، انظر هامش سر صناعة الإعراب ، ج2 ص 15.

ولو كانت اللام وحدها حرف التعريف لما جاز فصلها من الكلمة التي عرفتها،لاسيما واللام ساكنة، والساكن لا ينوي به الانفصال[1] قال ابن جني: وإذا كان أل عند الخليل حرفاً واحداً فقد كان ينبغي أن تكون همزته مقطوعة ثابتة كقاف قد وباء بل، إلا أنه لما كثر استعمالهم لهذا الحرف عُرف موضعه، فحذفت همزته، كما حذفوا لم يك، ولا أدر، ولم أبل، ويؤكدها القول عندك أيضاً أنهم قد أُبتوا هذه الهمزة بحيث تحذف همزات الوصل البتة، وذلك نحو قول الله عز وجل: (آلله أذن لكم) (يونس:59)[2].

قال ابن جني: ويزيدك تأنيساً بهذا أن حرف التعريف نقيض التنوين، لأن التنوين دليل التنكير كما أن هذا الحرف دليل التعريف، فكما أن التنوين في آخر الاسم حرف واحد فكذلك حرف التعريف من أولهينبغي أن يكون حرفاً واحداً. فأما ما يحتج به الخليل[3] من انفصاله عنه بالوقوف عليه عند التذكر ، فإن ذلك لا يدل على أنه مجانبة الانفصال عنه، لأن لقائل أن يقول: إنه حرف واحد ولكن الهمزة لما دخلت على اللام، فكثر اللفظ بها اشبهت اللام بدخول الهمزة عليها من جهة اللفظ لا المعنى ما كان من الحروف على حرفين، نحو: هل، ولو، ومِنْ، وقد، فجاز فصلها في بعض المواضع.

قال ابن جني: وهذا الشبه اللفظي موجود في كثير من كلامهم، ألا ترى أن أحمد وبابه مما ضارع الفعل لفظاً، إنما روعيت فيه مشابهة اللفظ فمنع ما يختص بالأسماء، وهو التنوين، وجذب إلى حكم الفعل من ترك التنوين[4].

---

(1) سر صناعة الإعراب ، ج2 ص 15-16.

(2) سر صناعة الإعراب ص 17.

(3) انظر الكتاب ج2 ص 64.

(4) سر صناعة الإعراب ، ج2 ص 19.

وتطرق ابن جني كثيراً للام التعريف في مسائل كثيرة، لا يمكن استعراضها ولكن تطرقنا لبعضها، فمثلاً قال: اعلم أن لام التعريف تقع من الكلام في أربعة مواضع، وهي:

تعريف الواحد بعهد، وتعريف الواحد بغير عهد، وتعريف الجنس، وزائدة.

الأول: نحو قولك لمن كنت معه في ذكر رجل: قد وافى الرجل أي الرجل الذي كنا في حديثه وذكره.

الثاني: قولك لمن لم تره قط ولا ذكرته: يا أيها الرجل أقبل، فهذا تعريف لم يتقدمه ذكر ولا عهد.

الثالث: نحو قولك: الملَك أفضل من الإنسان، والعسل حلو، والخل حامض، وأهلك الناس الدينارُ والدرهم، فهذا التعريف لا يجوز أن يكون عن إحاطة بجميع الجنس ولا مشاهدة له، لأن ذلك متعذر غير ممكن، لأنه لا يمكن أحداً أن يشاهد جميع الدراهم، ولا جميع الدنانير ولا جميع العسل، ولا جميع الخل، وإنما معناه أن كل واحد من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسة المشاهدة أفضل من كل واحد من هذا الجنس الآخر، وأن كل جزء من العسل الشائع في الدنيا حلو، وكل جزء من الخل الذي لا تمكن مشاهده جميعه حامض.

الرابع: قول الله عز وجل (الآن جئتَ بالحق) (البقرة:71)، فالألف واللام في الآن زائدة، وكذلك لام الذي والتي وثبتهما وجمعها ولام اللات والعزى في قول أبي الحسن[1] ولا أعرف لسيبويه فيه خلافاً[2]. ثم بدأ ابن جني يعلل على سبب الزيادة بقوله: فالذي يدل على أن اللام في الآن زائدة أنها لا تخلو من أن تكون للتعريف كما يظن مخالفنا، أو تكون زائدة لغير التعريف كما نقول نحن.

---

(1) معاني القرآن للأخفش.

(2) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 31-32.

فالذي يدل على أنها لغير التعريف أنا اعتبرنا جميع ما لامه للتعريف، فإذا إسقاط لامه جائز فيه، نحو: الرجل ورجلُ، والغلام وغلام، ولم يقل أفعلهُ الآن، فدل هذا على أن اللام فيه ليست للتعريف، بل هي زائدة كما يزاد غيرها من الحروف، وإذا ثبت أنها زائدة فقد وجب النظر فيما تعرّف به الآن، فلا يخلو من أحد وجوه التعريف الخمسة، إما لأنه من الأسماء المضمرة[1] أو من أسماء الأعلام[2]. أو من الأسماء المبهمة[3]، أو من الأسماء المضافة[4] أو الأسماء المعرّفة باللام[5]. فمحال أن يكون من الأسماء المضمرة لأنها محدودة معروفة ولس (الآن) واحداً منها، ومحال أن يكون من الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو، لأن تلك تخص الواحد بعينه، والآن يقع على كل وقت حاضر لا يخص بعض ذلك دون بعض، ولم يقل أحد إن الآن من الأسماء الأعلام ومحال أيضاً أن يكون من أسماء الإشارة لأن جميع اسماء الإشارة لا تجد فيه لام التعريف، وذلك نحو: هذا، وهذه وذلك، وهؤلاء، وما أشبه ذلك. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الآن إنما نعرفه بالإشارة، وأنه إنما بني لما كانت الألف واللام فيه لغير عهد متقدم، إنما تقول: الآن كان كذا وكذا، لمن لم يتقدم لك معه ذكر الوقت الحاضر.

وأما ما اعتل به من أنه إنما بني لأن الألف واللام فيه لغير عهد متقدم ففاسد أيضاً، لأنا قد نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير تقدم عهد، وتلك الأسماء مع كون اللام فيها معربة، وذلك نحو قولك: يا أيها الرجل، ونظرت إلى هذا الغلام، فقد بطل ما ذكرنا أن يكون "الآن" من الأسماء المشابهة.

---

(1) الأسماء المضمرة هي تلك الأسماء التي يعين مسماها يفيد التكلم ، ك (أنا) ، أوالخطاب كـــ(أنت) أو الغيبة ك (هو) ، شرح ابن عقيل ج1 ص 118.

(2) هي الأسماء التي لا يتضح معناها إلا بما يضاف إليها، شذور الذهب ص 81.

(3) هي تلك الأسماء التي تكسبها الإضافة تعريفاً وتخصيصاً، وهي المضاف لمعرفة ، وهي في درجة ما أضيف إليه، شذور الذهب ص 156.

(4) هي تلك الأسماء التي وضعت لتستعمل في شئ بعينه كالضمير والعلم، شرح ابن عقيل، ج1، ص 88.

(5) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 32-34.

ومحال أيضاً أن يكون من الأسماء المتعرفة بالإضافة، لأنا لا نشاهد بعده اسماً هو مضاف إليه، فإذا بطلت واستحالت الأربعة الأوجه المقدم ذكرها، لم يبق إلا أن يكون معرفاً باللام نحو الرجل والغلام، وقد دلت الدلالة على أن الآ ليس معرفاً باللام الظاهرة التي فيه، لأنه لو كان معرفاً بها لجاز سقوطها منه، فلزوم هذه اللام الآن دلالة على أنها ليست للتعريف.

وأما الألف واللام في الذي والتي وبابهما من الأسماء الموصولة، فيدل على زيادتها وجود أسماء موصولة مثل مُعرّاة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفة، ومثل : من ، وما وأي، في نحو قولك: ضربت مَنْ عندك ، وآكل ما أطعمتني، ولأضربن أيهم يقوم، فتُّعرف هذه الأسماء التي هي أخوات الذي والتي بغير لام، وحصول ذلك لها بما تبعها من صلاتها دون اللام يدل على أن الذي إنما تعرُّفه بصلته دون اللام التي فيه، وأن اللام فيه زائدة، إلا أنها زيادة لازمة[1].

قال ابن جني: وأما لام الابتداء فمن خواص الأسماء، وهي مفتوحة مع المظهر والمضمر، تقول: لزيد أفضل من عمر، ولأنت أكرم من محمد[2].

13- باب لحاق اللام الأفعال:

وتلحقها على ضربين عاملة وغير عاملة، فالعاملة: لام الأمر، وهي مكسورة جازمة، وذلك قولك: ليقم زيد، وزعم الفرّاء أن من العرب من يفتح هذه اللام لفتحه الياء بعدها، وهذا كلام يستفاد منه إن إنكسر حرف المضارعة أو انضم أن لا تكون هذه اللام مفتوحة نحو: ليكرم زيد عمراً، ولتعلم ذلك[3].

ويقارن ابن جني بين حرف العطف، وحروف المضارعة بقوله: فهذا كله يؤكد عندك اختلاف حروف العطف لجواز دخول بعضها على بعض إذ كان حرفان

---

(1) المصدر السابق، ج2 ص 47.

(2) سر صناعة الإعراب ، ج2 ص 63.

(3) المصدر السابق، ج2 ص 66.

لمعنى واحد لا يتواليان، ولما كانت حروف المضارعة كلها كالحرف الواحد لم يجز أن يدخلوا بعضها على بعض، كما لا يجمعون بين حرفي استفهام، ولا حرفي نفي، فلذلك جاز حمل بعض حروف المضارعة على بعض، ولم يجز حمل بعض حروف العطف على بعض[1].

قال ابن جني: وأما اللام غير العاملة فلام القسم، وتدخل في الأفعال في موضعين: أحدهما الماضي، والآخر المستقبل، فأما الماضي فقولك: والله لقد قمت، وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها النون للتوكيد، ولإعلام السامع إن هذا فعل مستقبل وليس للحال، كالذي في قوله عز وجل: (وإن ربك ليحكم بينهم) (النحل:124) فإن زال الشك بغير النون استغنى عنها (فلسوف تعلمون) (الشعراء:49)، لأن سوف تخص الاستقبال، وذلك قولك: والله لأقومن ولأقعدن. واعلم أن هذه اللام إذا وليت المستقبل فلحقته النون لم تأت إلا على نية القسم[2]. وقال: ولا تدخل اللام في جواب لو، ولولا إلا على الماضي دون المستقبل، وكان أبو علي قد قال قديماً: إن اللام في جواب لولا زائدة مؤكدة، واستدل على ذلك بجواز إسقاطها. وكذلك مذهبه في لو على هذا القياس لجواز خلو جوابها من اللام[3]. وقال ابن جني: واعلم أن اللام قد لحقت من الحروف موضعين، جاءت في إحداهما للتوكيد، وفي الآخر للتوصل إلى النطق بالساكن.

الأول : نحو قولك: لعل زيداً قائم هو علَّ، واللام زائدة مؤكدة.

الثاني منهما: قولنا في حروف المعجم ( هَ وَ لَا يَ) ولا يقال هنا لام الألف كما يقول المعلمون، إنما يقال (لاي) ووجه ذلك أن الألف(لا) إنما هي المدةالساكنة في

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 67-71.

(2) المصدر السابق، ج2 ص 73.

(3) سر صناعة الإعراب ، ج2 ص 82-85.

نحو قام، وحِمار، وكتاب، ولا يمكن الابتداء بهذا الألف، لأنها لا تكون إلا مدة ساكنة[1].

14- باب حرف الميم:

اعلم أن الميم حرف مجهور يكون أصلاً وبدلاً، وزائداً ، فإذا كانت أصلاً وقعت فاء وعيناً ولاماً، فالفاء : نحو: مَسَدَ، ومَرسَ، والعين نحو: سَمُرَ، وعَمِرَ، واللام نحو: قَلَمٍ، وعَلَمٍ، وأما البدل فقد أبدلت الميم من أربعة أحرف، وهي: الواو، والنون، واللام، والباء، أما إبدالها من الواو فقولهم: فمٌ وأَصله: فوة، بوزن سوط، فحذفت الهاء تخفيفاً[2]، يتميز ابن جني عن غيره بأنه يهرح سؤالاً ثم يجيب عليه، مثل: فإن قال قائل: فإذا ثبت بما ذكرته أن التشديد في (فم) عارض ليس من أصل الكلمة، فمن أين أتاها هذا التشديد؟ وكيف وجه دخوله إياها؟ فالجواب: أن أصل ذلك أنهم ثقلوا الميم في الوقف، فقالوا: هذا فمّ، كما يقولون: هذا خالدّ، وهو يجعل، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، فقالوا: هذا فمّ ، ورأيت فماً، كما أجروا الوصل مجرى الوقف في ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم ثلاثة أربعة، فأنقلت: فإذا كان أصل فم فوه،فما تقول في قول الفرزدق[3] أنشدنا أبوعلي:

هما نَفَثاً فيَّ من فَمَو بِهْما*** على النابح العوي أشد رجام

وإذا كانت الميم بدلاً من الواو التي هي عين فكيف جاز له الجمع بينهما؟ فالجواب: أن أبا علي حكى[4] لنا عنأبي بكر وأبي إسحاق أنهما ذهبا إلى أن الشاعر جمع بين العوض والمعوض عنه، لأن الكلمة مجهورة منقوصة، وأجاز أبو علي وجهاً آخر، وهو أن تكون الواو في "فَمَوبَها" لاماً في موضعالهاءمن

---

(1) المصدر السابق، ج2 ص 89.

(2) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 89.

(3) ديوان الفرزدق ص 771.

(4) حكى أبو علي أن هذا مذهب ابن السراج ، بينما قال ابن جني: هذا مذهب الزجاج، هامش سر صناعة الإعراب، ج2 ص 93.

الإواه. فإذا ثبت بما قدمناه أن عين "فم" في الأصل واو، فينبغي أن يقضى بسكونها لأن السكون هو الأصل حتى تقوم الدلالة على الحركة الزائدة[1].

قال ابن جني: وأما زيادة الميم فموضعها أول الكلمة، وحال الميم في ذلك حال الهمزة، فمتى اجتمع معك ثلاثة أحرف أصول وفي أولها ميم، فاقض بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كونها أصلاً، وذلك نحو مَشْهَدْ، ومَضْرَب، ومِقْيَاس، لأن الألف زائدة؛ فإن كان معك أربعة أحرف أصول وقبلهن ميم فاقض بكونها من الأصل[2]، واعلم أن الميم في أنتما، وأنتم، وقمتما، وقمتموا، وضربتكما، وضربتكموا، ومررت بهما وبهموا، إنما زيدت لعلامة تجاوز الواحد، وأن الألف بعدها لإخلاص الثنية، والواو بعدها لإخلاص الجمع، واعلم أن الميم من خواص زيادة الأسماء، ولا تزاد في الأفعال إلا شاذاً ، وذلك نحو: تمسكن الرجل من المسكنة[3].

15- باب حرف الياء:

اعلم أن الياء حرف مجهور، يكون في الكلام على ثلاثة أضرب، أصلاً وبدلاً وزائداً.

فإن كانت أصلاً وقعت فاءً، وعيناً ولاماً فالفاء نحو:يُسرٍ ويعمه والعين نحو "بيب" و "سار" واللام نحو ظَبْيٌ، وميت، وقد يكون التضعيف في الياء كما يكون في سائر الحروف، من ذلك الفاء والعين، وهو قولهم في اسم مكان "بَيْنٌ" وليس له في الأسماء نظير، وقالوا في الفعل "يبيت ياء حسنة"، على أن فيه ضعفاً من طريق الرواية وليس في كلامهم اسم في أوله ياء مكسورة إلا في قولهم في اليسار اسم اليد "يسار" بكسر الياء، وقالوا: يقظان ويقاظ وبعر وبعرة للجدي، وقالوا: بيأس

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 92-35.

(2)سر صناعة الإعراب، ج2 ص 100

(3) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 105

وبيئس، وإنما رفض ذلك استثقالاً للكسرة في الياء[1]، وقد أبدلت الياء من الألف والواو، والهمزة، والهاء والسين، والياء والراء والنون واللام والصاد والضاد والميم والدال والعين والكاف والتاء والثاء والجيم؛ فإما إبدالها من الألف فقولهم في مفتاح، مفيتيح، ومفاتيح، وكل واو سكنت غير مدغمة، والكسر ما قبلها قلبت ياء، وذلك نحو: "ميقات" و "ميزان"، واعلم أن كل همزة سكنت وانكسر ما قبلها وأردت تفخفيها قلبتها ياء خالصة، تقول في "ذِئبٍ" "ذيب" وفي"بئر" "بير" وكذلك إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نقول في "مئر: و "مير" وفي "يُقْرِئَك" يُقْرِيكَ، ومتى اجتمعت همزتان وانكسرت الأولى منهما قلبت الثانية ياء البتة، وكان البدل لازماً، وذلك قولك: إيمان، ووإيلاف، وقد أبدلوا الهمزة ياء لغير علة إلا طلباً للتخفيف، وذلك قولهم في "قَرَأْتُ" "قَرَيتُ"[2].

16- باب زيادة الياء:

قد زيدت الياء أولاً، وثانية وثالثة، ورابعة وخامسة وسادسة.

زيدة الياء أولاً: وذلك نحو: يَرْمَعٍ ويَعْمَلة و يُسْرُوع ويعضد.

وفي الفعل نحو: يقومُ و يقعدُ وينطلقُ.

زيادة الياء ثانية: وذلك نحو : خَيْفَق وصَيْرَف وفي الفعل نحو: بَيْطَرَ وبَيْقَرَ.

زيادة الياء ثالثة: وذلك نحو "عِثْيَرٌ" و جِدْيَمْ وقِنْدِيل.

وفي الفعل نحو: سلعت وجعبت.

زيادة الياء خامسة: وذلك نحو: عَنْتَريس وقَرْقَرير، وفي الفعل نحو: "احرنبيت".

زيادة الياء سادسة: قال بعضهم فيما حكاه الأصمعي في تحقير"عنكبوت" وتكسيره "عنيكبيت" و "عناكبيت" وقرأ بعضهم: (وعباقريَّ حِسان) (الرحمن:76) وهذا شاذ لا يقاس عليه، واعلم أن الياء قد تزاد في التثنية والجمع والذي على حد التثنية،

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 361.

(2) المصدر السابق، ج2 ص 362-363.

نحو: الزيدين والعمرين والزيدين والعمرين، وتزاد أيضاً علماً للتأنيث والضمير في الفعل المضارع نحو: أنتِ تقومين وتقعدين[1]، وتحذف أيضاً الياء الزائدة بعدها إضمار نحو: مررت به يا فتى[2]وتزاد الياء أيضاً بعد كاف المؤنث إشباعاً للكسرة في نحو: عَلَيْكِي ومِنْكِي، وتزاد أيضاً بعد لام المعرفة عند التذكر، وذلك قولهم: قام إليّ، يريد: الغلام أو الإنسان أو نحو ذلك: وتزاد الياء بمعنى الاسم في نحو: غلامي وصاحبي، وتزاد للنسب وذلك نحو: بَصريّ وكُوفيّ.

وتزاد أيضاً في الاستفهام عن النكرة المجرورة إذا وقفت[3].

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 364-368.

(2) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 391

(3) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 397-402.

**المبحث الحادي عشر: تعقبه على الصرفيين السابقين:**

الذي يطلع على كتب التصريف والمعجمات واللغة والنحو يجد أثر ابن جني واضحاً فيها، وكأن كتبه كانت المعين لها، يقول ميتس: وكما أن كتب اللغة التي ألفت بعد الجوهري كلها عيال عليه، فكذلك كتب علم الاشتقاق وفقه اللغة ومعرفة أسرار العربية فإنها مما ابتكر الإمام ابن جني الذي فهم أسرار العربية وفلسفتها وبخاصة الاشتقاق، وأنه لمن المؤسف أن لا يجئ بعد ابن جني عالم يتم ما بدأ به مع أن كل الذين جاؤوا من بعده قد استفادوا من كتبه[1]. ولا يعلم حقيقة أثر ابن جني في التصريف واللغة إلا من أطلع على آثار الصرفيين وأصحاب المعجمات من بعده فإنها كلها مطبوعة بطابعه[2]،ومن يتصفح المثل السائر لابن الأثير والأشباه والنظائر للسيوطي ولسان العرب، والمخصص لابن سيدة، والمحكم له وسر الفصاحة للخفاجي، وكتب التصرف يدرك مدى الأثر الذي طبعه فيها، فصاحب اللسان كثير النقل عن ابن جني، وكذلك ابن سيده[3] ويذكر السيوطي في مقدمة الاقتراح أنّه استمد كثيراً من كتاب الخصائص فيقول: واعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصائص لابن جني فإنه وضعه في هذا المعنى وسماه أصول النحو[4]، وكذلك نجد أثراً بيّناً لابن جني على كتاب السيوطي الأشباه والنظائر، قال ابن جني: سَمى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً، نحو مِنْ وفي وقد وهل وبل، وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلم، وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له[5].

---

(1) ميتس : 227.

(2) مجلة المجمع العربي ، د.محمد أسعد طلس ، المجلد 31 ج1 ص 111.

(3) المصدر السابق، المجلد 31، ج4 ص647.

(4) الاقتراح ، ص 2.

(5) سر صناعة الإعراب ، ج1 ص 29.

وقال: اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فافتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، وقد كان متقدموالنحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغرة والضمة الواو الصغيرة[1].

قال ابن جني : وللحروف قسمة أخرى إلى الأصل والزيادة وحروف الزيادةعشرة وهي: الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والسين والتاء واللام والهاء ويجمعهافي اللفظ قولك : اليوم تنساه، وإن شئت قلت " هويت السمان" وأن شئت قلت : سألتمونيها، وقال ابن جني:وأخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة، وقال: إنما تأتي منفصلة بيان الحركة والتأنيث[2]، قال ابن جني: اعلم أن الهمزة حرف مجهور، وهو في الكلام على ثلاث أضرب: أصل وبدل وزوائد.

ومعنى قولنا أصل: أن يكون الحرف فاء الفعل، أو عينه، أولامه.

ومعنى قولنا زائد: أن يكون الحرف لا فاء الفعل ولا عينه ولا لامه. والبدل أن يقام حرف مقام حرف، إما ضرورة وإما استحساناً وصنعة، فإذا كانت الأولى وقعت فاء أو عيناً، أولاماً.

فالفاء نحو: أنف وأذن وإبره.

والعين: نحو: فأس ورأس.

واللام نحو: قرء وخطء، ونبأ، وقرأ[3].

وعلق على ما ذهب إليه سيبويه من أن آلاءة وآشاءة مما لامه همزة، قال ابن جني:فالقول فيه عندي إنه إنما عدل بهما عن أن تكونا من الياء كعباءة وصلاة

---

(1) المصدر السابق، ج1 ص 33.

(2) المصدر السابق، ج1 ص 76.

(3) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 83.

وعطاءة، لأنه وجدهم يقولون: عباءة وعباية، وصلاءة وصلاية، فمحمل الهمزة فيهن على أنها بدل من الياء التي ظهرت فيهن لاماً، ولما لم يسمعهم يقولون أشاية، ولا ألاية، ورفضوا فيهما الياء البتة، دله ذلك على أن الهمزة فيهما لام أصلية غير منقلبة عنياء ولا واو، ولو كانت الهمزة فيهما بدلاً لكانوا خلفاء أن يظهروا ماهي بدل منه، ليستدلوا به عليها، كما فعلوا ذلك في عباءة واختيها، وليس في آلاءة وأشاءة من الاشتقاق من الياء ما في أباءة، فلهذا جاز لأبي بكر أن يزعم أن همزتها من الياء، وإن لم ينطقوا فيها بالياء وإنما لم تجتمع الفاء والعين، ولا العين واللام همزتين، لثقل الهمزة الواحدة، فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالت فيهما همزتان أصلان البتة؛ فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم دريئة ودرائي وخطيئة وخطائي فشاذ لا يقاس عليه، لاسيما وليست الهمزتان أصلين، بل الأولى منهما زائدة، وكذلك قراءة أهل الكوفة: "أئمة" شاذ عندنا،والهمزة الأولى أيضاً زائدة[1]، اجتماع الهمزتين في أول الكلمة مختلف فيه، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين كأبي إسحاق الزجاج، ومنعه ابن جني كما يتضح من كلامه هنا، ولهذا قال: إن قراءة أهل الكوفة أئمة، أي بتحقيق الهمزتين شاذة عندنا، وقال ابن جني: وإنما شرطنا أنهما لا يلتقيان ألفين، فهذا كما الهمزة الأصلية[2]. إن قول ابن جني: وإنما يدل على أنه يبرر نطق العرب بالهمزتين متحققتين إذا تجاوزتا في مثل درائي وخطائي وأئمة يكون إحداهما زائدة، وإن كان ذلك عنده شاذاً لا يقاس عليه، قال ابن جني: وأما قول العجاج:

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي

---

(1) المرجع السابق، ج1 ص 85.

(2) المرجع السابق، ج1 ص 86.

ثم قال: فخندف هامة هذا العألم[1]، استشهد ابن جني على أن الألف تقلب همزة، وأن بعض العرب كان يهمز الألف كما يهمز العجاج في قوله (العألم)، وقال ابن جني: وقد روى أن العجاج كان يهمز العالم والخأتم وقد روى عنه في هذا البيت العالم فهمزه العالم والخاأتم مما قدمناه من قلب الألف همزة، وحكى اللحياني عنهم (نأر) بالهمزة، وهذا أيضاً من ذلك الباب، وحكى بعضهم: قوقأت الدجاجة، وحلأت السويق، ورثأت المرأة زوجها، ولبأ الرجل بالحج، هذا كله شاذ غر مطرد في القياس[2]، وقال: هذه جملة من القول على انقلاب الألف همزة، وقد تقصيت جميع ما جاء منه مطرداً وشاذاً، وقلما تجد شيئاً يخرج عن هذا من الشواذ[3]، واستشهد ابن جني بقول سيبويه: ليس في الكلام: مثل: حيوتُ، وقال: فأما ما أجازه أبو عثمان في الحيوان من أن يكون واوه غير منقلبة عن الياء، وخالف فيه الخليل، وأن يكون الواو فيه أصلاً غير منقلبة، فمردود عليه عند أصحابنا، لادعائه ما لا دليل عليه، ولا نظير له، وما هو مخالف لمذهب الجمهور، وكذلك قولهم في اسم رجل: رجاء بن حَيْوَةَ، إنما الواو فيه بدل من ياء، وحسن البدل فيه، وصحة الواو أيضاً بعد ياء ساكنة، كونه علماً، والأعلام قد يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها[4]؛ وقال ابن جني في باب الحاء: فأما قول من قال في قول تأبط شراً:

كأنَما حثحثوا حُصاً قوادحُهُ  أو أُمّ خِشْف بذي شِثّ وطُبَّاق

لأنه أراد خنثوا، فأبدل من الثاء الوسطى حاء، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون ، وأبوبكر أيضاً معهم.

---

(1) المرجع السابق، ج1 ص 104.

(2) المصدر السابق ، ج1 ص 104.

(3) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 106.

(4) المصدر السابق، ج1 ص 164.

وسألت أبا علي عن فساره، فقال: العلة في فساره أن أصل القلب في الحروف، إنما هو فيما تقارب منها وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء والهاء والهمز والميم والنون وغير ذلك مما تدانت مخارجه فأما الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها[1] قال ابن جني : وأما قولهم : اسطاع يسطيع، فذهب سيبويه فيه إلى أن أصله: أطاع يطيع، وأن السين فيه زيدت عوضاً من سكون عين الفعل، وذلك أن أطاع أصله كاطوع، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء فصار التقدير أطوع، فانقلبت الواو ألفاً، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، وتعقب أبو العباس هذا القول فقال: إنما يعوض من الشئ إذا فقد وذهب، فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا وجه للتعويض منه، وفتحة العين التي كانت في الواو قد نقلت إلى الطاء التي هي الفاء، ولم تعدم، وإنما نقلت، فلا وجه للعوض من شئ موجود غير مفقود.

وقد ذهب عنأبي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة، فإما غالط وهي من عادته معه، وإما وهم في رأيه هذا، والذي يدل على صحة قول سيبويه في هذا، وأن السين عوض عن حركة عين الفعل، أن الحركة التي هي الفتحة وإن كانت كما قال أبو العباس موجودة منقولة إلى الفاء لما فقدتها العين، فسكنت بعد ما كانت متحركة، توهنت لسكونها، ولما دخلها من التهيؤ للحذف عند سكون اللام، وذلك قولك لم يطع، وأطع، ولا تطع ففي كل هذا قد حذفت العين لالتقاء الساكنين، ولو كانت العين بحالها متحركة لما حذفت، لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين، وقال الفراء في هذا: شبهوا أسطعت بأفعلت.

فهذا يدل من كلامه على أن أصلها استطعت، فلما حذفت التاء بقي على وزن أفعلت، ففتحت همزته وقطعت، وهذا غير مرضي عندنا من قوله، وذلك أنه قد

---

(1) المصدر السابق، ج1 ص 193.

اضطرد عنهم اسطعت بكسر الهمزة، وكونها همزة وصل، فهذا يدل على أنهم إذا أرادوا استفعلت، وحذفوا التاء وهم يريدونها بقوة الهمزة موصولة مكسورة بحالها قبل حذف التاء ويؤكد ما قال سيبويه من أن السين عوض من ذهاب حركة العين أنهم قد عرضوا من ذهاب حركة هذه العين حرفاً آخر غير السين، وهو الهاء في قول من قال: أهرقت، فسكن الهاء وجمع بينهما وبين الهمزة، فالهاء هنا عوض من ذهاب فتحة العين، لأن الأصل: أرْوَقَتْ أو أربقتْ، بل الصواب أرْبِقَتْ، والواوعندي أقيس لأمرين:

أحدهما: أن كون عين الفعل واواً أكثر من كونها ياء فيما اعتلت عينه.

والآخر: أن الماء إذا أهريق ظهر جوهره وصفاؤه فراق رانية يروقه، فهذا أيضاً يقوّي كون العين منه واواً[1].

وإذا ما رجعنا إلى كتب الصرف التي ألفها المتأخرون نجد أثر ابن جني واضحاً في تلك المؤلفات، فقد شرح بعض الدارسين كتبه واستعان آخرون بأرائه في تأليف كتبهم، وذلك لأن ابن جني له باع طويل في مجال الدراسات الصرفية، علق ابن جني على رأي أبي عباس المبرد في إتمام اسم المفعول المعتل العين بالواو، وكما أجاز بنو تميم، ذلك في معتل العين بالياء قائلاً: وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو فيهذا الباب كله، فاستحسن من هذا ما يدفعه السماع والقياس جميعاً، أما السماع، فلأنه لم يرد منه إلا ما لا حكم له قلة وشذوذاً، وأما القياس فلاجتماع الواوين والضمة، ولم يسمع من واحد من العرف فيه الهمز، فدل على ذلك على أنه ليس عندهم في حكم (فارت عينه فؤورا) و (حال من العهد حؤولا)[2]، ولابن جني أراء خاصة عرض فيها لبعض الأوهام والأفكار التي وقع فيها بعض العلماء، مثل المازني من ذلك مثلاً ما ورد في الحروف الزائدة، وهي

---

(1) المرجع السابق، ج1 ص 213–214.

(2) المقتضب ، ج1 ص 73.

عشرة مجموعة في "هويت السمان"، قال المازني: إذا رأيت شيئاً من هذه الحروف العشرة في كلمة فاقض بزيادته ولا تتوقف.

وقد نبّه ابن جني إلى أن هذا خطأ لا يقوله أحد، ألا ترى أن "أوى" و "وأي" إنما هما مركبان من همزة وواو وياء، وليس فيهما حرف زائد البتة، وإن كُنّا نعلم أن الهمزة والواو والياء من حروف الزيادة في غير هذا الموضع[1]،وهذا خطأ وليس بصحيح، وإنما لكل منها مواضع حددها الصرفيون واللغويون والاشتقاقيون.

وأورد ابن جني عن زيادة الألف والنون في آخر الكلمة، مثل "دكان" قال: فأما دكان له اشتقاقان، قالوا: دكنت الشئ أدكنه دناً، إذا نضدت بعضها فوق بعض، ودكّنْتهُ تدكينا حكى ذلك ابن دريد قال ومنه اشتقاق الدكان، قال: وهو عربي صحيح، قال وسمعت أبا عثمان الإشناندانى يقول: قال الأخفش: الدكان مشتق من قولهم: "أكَمَةٌ دكّاءُ" إذا كانت منبسطة، وناقةٌ دكّاءُ إذا افترش سنامها في ظهرها، ما اشتقوا عثمان بن العم، فالنون على هذا القول في دُكان زائدة وهي في القول الأول أصل، فهذا تفصيل ما أجمله أبو عثمان في هذا الفصل وقد تعجرف عثمان: فيه ، ولكنه كان يخاطب به من يثق بفهمه ومعرفته[2]، وعن زيادة الميم في (دُلامِص) قال أبو عثمان: وزعم الخليل أن "دُلامِصاً" الميم فيه زائدة، وهو "فعائل" و الدليل على ذلك قولهم: دِلاصٌ ودلَيصٌ في معنى "دُلامِص" ولو قال قائل: إن دُلامَصاً من الأربعة معناه دَليص، وليس بمشتق من الثلاثة، قال قولاً قوياً كما أن "لأْلأً" منسوب إلى اللؤلؤ، وليس منه، وكما أن "سَبْطَراً" معناه السَّبط وليس منه.

قال أبو الفتح : مذهب الخليل في هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان، وذلك أنه لما رأى "دُلامصاً" بمعنى دليص، ووجد الميم قد زيدت غير أول في "زُرقُم: وسُتْهُم وبابهما ذهب إلى زيادة الميم في "دُلامص".

---

(1) المنصف، ج1 ص 99.

(2) المصدر السابق، ج1، ص 135.

فهذا قول واضح كما تراه، والذي ذهب إليهأبو عثمان أغمضُ من هذا وذلك أنه لم ير الميم قد كثرت زيادتها غير أول، ووجد في كلامهم ألفاظاً ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية، وليس بين هذه وهذه إلا زيادة الحرف الذي كمل أربعة حمل "دلامصاً" عليه هرباً من القضاء بزيادة الميم غير أول ألا ترى أن "لأْلأً" ثلاثي، ولؤلؤ رابع والمعنى واحد، واللفظ قريب بعضه من بعض، وكذلك: "سَبطَ وسِبَطْرٌ" وكلا القولين مذهب، وقول الخليل أقيس وأجرى على الأصول[1]، ومن الإظهار والإدغام في "تِحيّةٌ" أورد ابن جني قول أبي عثمان، والإظهار عندي جائز، والإدغام أكثر وجاز الإظهار كما جاز في جمع "حَياءٍ" حين قلت:"أَحْيَيْتَهُ" لأن الهاء " لأفعِلَةٍ" إذا كانت جمعاً لازمة لا تفارق فلذلك كانت كتحية حيث كانت الهاء فيها لا تفارق. ثم قال ابن جني: يقول: فإذا جاز أن تظهر "أَحْيَيتَهُ مع أن الهاء في "أَفْعِلَةٍ" لازمة وليست كهاء "مُعيبةٍ" لأنه لم يكن في الأصل "أحييٌ" ثم دخلت الهاء بل الهاء لازمة "لأفعِلَة" إذا كانت جمعاً كلزومها "لتَحيّةٍ" ورأيتهم قد أظهروا "أحْيتَهُ" جاز أيضاً أن أظهر "تَحيّة" وهذا الذي ذهب إليه ضعيف، وأنا أذكر الفصل بين "تَحِيّة" و "أحْييتَه" وذلك أن "أحييَة" جمع، والجمع فرع على الواحد، فأنت إذا جئت بالواحد فقلت"حياء" زال ما كرهته من اجتماع الياءين، وليس كذلك: "تَحِيَّة" لأنها مصدر، والمصدر أصل لا فرع، وليس يمكنك فيه ما يمكنك في الجمع الذي هوفرع على الواحد، ألا ترى أن تَحيّة ليس ثانياً عن أول، كما أن الجمع ثان عن الواحد؟ فالإدغام فيها لا يجوز غيره، فهذا أفرق ما بينهما[2].

لقد لقي الدارسون والباحثون مما كتبه ابن جني فوائد كثيرة، وهذا مما زاد اهتمامهم بكتبه، فقد رجع إليه القدماء ونقلوا من كتبه، ومن هؤلاء العلماء الذين أفادوا منه خالد الأزهري، فقد أورد في إبدال الواو من الياء ما نصه: أن تكون

---

(1) المنصف ، ج1 ص 152.

(2) المصدر السابق، ج2 ص 195.

الياء لاماً لفَعْلَى (بفتح الفاء) اسماً لا صفة، نحو: تَقْوَى، وشَرْوَى، بالشين المعجمة، بمعنى المثل، يقال لك: شَرْواه، وشَرْوَه أي مثله، حكاهابن جني في شرح غريب تصريف المازني[1] ونقلجلال الدين السيوطي من كتابه المنصف شرح تصريف المازني، وقال:ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الأصلية أيضاً عن الأصل، ولا يتبع، وهي لغة شاذة حكاها ابن جني في المنصف[2].

ونقل عبد القادر البغدادي عنابن جني بقوله: في (الفعل المعتل) قال ابن جني: في المنصف وهوشرح تصريف المازني: الفعل المعتل العين إذا صح ما قبل عينه نقلت حركة عينه إلى الساكن قبلها نحو (أَقَامَ) و(اسْتَقَامَ). فأما ما اعتلت فاؤه فإنك لا تنقل إليها حركة العين وذلك قولك في أفعلتُ، نحو آيْمتُ وآولْتُ من آم وآل، لأنه لما اعتلت الفاء وهي همزة فقلبت ألفاً صحّتْ العين[3]. وذكر حاجي خليفة أن ابن يعيش النحوي ت643هـ وضع حاشية على شرح ابن جني لكتاب تصريف المازني، وهذا خلط من حاجي خليفة، فالمعروف أن ابن يعيش شرح التصريف الملوكي لابن جني، وهذا الشرح مطبوع، ومن الدارسين المحدثين الذين رجعوا إلى شرح تصريف المازني لابن جني وأفادوا منه الدكتور شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) ، وما بعدها. والدكتور السيد يعقوب بكر في كتابه (نصوص في فقه اللغة العربية)، والدكتور عبدو الراجحي في كتابيه فقه اللغة العربية وما بعدها والتطبيق الصرفي ص 8-9.والدكتور رشيد العبيدي في كتابه : أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، وفسر ابن جني أرجوزة أبي نواس، وعالج عدداً من الموضوعات الصرفية ولقد استفاد ابن منظور من تفسير أرجوزة أبي

---

(1) خالد الأزهري : شرح التصريح على التوضيح، ج2 ص 384.

(2) المنصف،ج1،ص54، وهمع الهوامع، ج6، 223

(3) خزانة الأدب، للبغدادي، ج3، ص153، المنصف، ج2، ص169.

نواس لابن جني فقد نقل عنه في معجمه "لسان العرب"[1]، ونقل بدر الدين الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرن) بعض أقوال ابن جني، من ذلك مثلاً تعريف معنى (سُورة) قال الزركشي: وقال ابن جني في شرح مَنْهُوكَة أبي نواس إنما سُورَة لارتفاع قدرها، لأنها كلام الله تعالى، وفيها معرفة الحلال والحرام، ومنه رجل سُوّار: أي مُعرَبِد لأنه يغلو في فعله ويشتط[2]، ولا شك أن علماء آخرين استفادوا من هذا الكتاب وغيره مما ألّفه ابن جني وخصوصاً في علم الصرف، لأنه كان ضليعاً متميزاً فيه، وأكثر مؤلفاته التي وصلت إلينا مملوء بالتقول عن العلماء، وحشد الآراء المختلفة، ومن هذه الكتب كتاب (التمام) الذي جعله ابن جني لتفسير أشعار هُذَيل وبيان ما فيه من مشكلات صرفية ولغوية ونحوية وعروضية، وقد حوى هذا الكتاب بعض الآراء الصرفية الخاصة بابن جني[3]، ولقي كتابه "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة" اهتماماً من العلماء قديماً فقد رجع إليه بدر الدين الزركشي ونقل منه في كتابه "البرهان في علوم القرآن"[4]، وكذلك نقل منه عبد القادر البغدادي في كتابة خزانة الأدب[5]، كذلك جمع أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ملكون الحضرمي ت584هـ بين هذا الكتاب (التنبيه) وبين كتاب آخر لابن جني وهو (المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة) في كتاب له سماه :إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج[6].

---

(1) لسان العرب: (يأيأ) ج1، ص197.

(2) البرهان في علوم القرآن ج1 ص 264. تفسير أرجوزة أبي نواس ، ص 129.

(3) انر التمام ص 24-88-127-210.

(4) ج2 ص 347، وج4 ص 256.

(5) ج1 ص 386 -452.

(6) إيضاح المنهج لابن ملكون ص 1 مخطوط.

تعرّض ابن جني فيكتابه الخصائص لكثير من الآراء الصرفية التي نقلها عن كثير من العلماء الذين أخذ منهم مباشرة مثل أبي علي الفارسي وابن مقسم وغيرهما، أو نقل من كتبهم وبحوثهم، مثل: أبي بكر ابن السراج، وأبي الحسن الأخفش، وأبو إسحاق الزجاج وغيرهم، وآراؤه الصرفية مبثوثة في ثنايا الكتاب، وهذه أمثلة منها. قال ابن جني عن همزة "وَراء" ومن البدل الجاري مجرى الزائد عندي لا عند أبي علي الفارسي همزة "وَراء" ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم: تواريت عنك، إلا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في (ضَهيأة)[1] فكما إنك لو حقرت (ضَهْيأة) لقلت: ضُهَيِّئة فأقررتَ الهمزة، فكذلك قالوا في في تحقير (وَراء) و (وُريِّئة). ويؤكد ذلك قول بهضهم فهيا : (وُرَيّة) ما قالوا في (صَلاءة) ( صُلَيّة) فهذا ما أراه أنا واعتقد من (وَراء) هذه[2]. ثم أشار ابن جني إلى رأي شيخه الفارسي في هذه الهمزة، فقال: وأما أبو علي (رحمه الله) فكان يذهب إلى أن لامها في الأصل همزة، وأنها في تركيب (ورأ) وأنها ليس من تركيب (ورى) واستدل على ذلك بثبات الهمزة في التحقير على ما ذكرنا؛ قال ابن جني: وهذا لعمري وجه من القول إلا أنك تدع معه الظاهر، والقياس جميعاً. أما الظاهر فلأنها في معنى تواريت، وهذه اللام حرف علة، لا همزة، وأن تكون ياء واجب، ككون الفاء واواً، وأما القياس فما قدمناه من تشبيه البدل بالزائد[3]. نجد أن ابن جني خالف رأي أستاذه أبي علي عندما وجد وجهاً من القول، وهذا يدل على شخصية ابن جني.

وعن استحالة الجمع بين الألفين المدّيتين أورد ابن جني ما يلي:

---

(1) هي المرأة التي لا تحيض.

(2) الخصائص ، ج3 ص 278

(3) المرجع السابق، ج3 ص 278–279.

ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدّتين نحو ما صار إليه قلب لام (كساء) ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطأ (كساأ) أو (قضاأ) فهذا تتوهمه تقديراً، ولا تلفظ به البتّة[1]، ثم أورد ابن جني ما قاله أبو إسحاق الزجاج لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدّتين، ومد الرجل الألف في نحو، هذا وأطال، قال أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة[2]. ثم بيّن ابن جني علة امتناع الجمع بين الألفين المديتين فقال: وعلة امتناع ذلك عندي أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فلو التقت مدتان لا تنتقض القضية في ذلك، ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنة، وإذا كان ما قبل الثانية ساكناً كان ذلك نقضاً في الشرط لا محالة[3]، ونقل ابن جني عن أبي بكر بن السراج أنه قال في نحو: (ثَرّة) و(ثرثارة): أن الأصل فيها (ثَرّارة) فأبدل من الراء الثانية ثاء، فقالوا : (ثرثارة) وكذلك طرد هذا الطّرْد[4].

قال ابن جني معلقاً، وهذا وإن كان عندنا غلطاً لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه، ولا مقارباً في المخرج له، فإنه شق آخر من القول، ولم يدّع أبوبكر فيه تكرير الفاء وإنما هي عين أبدلتْ إلى لفظ الفاء، فأما أن يدعي أنها فاء مكررة فلا[5]. ونجد لابن جنّي شخصية بارزة في كتابه (سر صناعة الإعراب) فقد أتى بكثير من آراء الباحثين الصرفية، وكان يتدخل أحياناً في بعض هذه الآراء ويناقشها ويرد علهيا وهذه بعض الأمثلة لآرائه الصرفية:

نقل ابن جني بعض اللغويين ولم يسمهم أنهم قالوا في (غائض) من قول الشاعر:

إلى الله أشكو من خليل أوده*** ثلاث خصال كلها لي عائضُ

---

(1) المرجع السابق، ج1 ص 88-89.

(2) المرجع السابق، ج3 ص 89.

(3) المرجع السابق، ج1 ص 89.

(4) المرجع السابق ج2 ص 54.

(5) الخصائص ، ج2 ص 55.

أراد (غائظ) فأبدل الظاء ضاداً قال ابن جني معلقاً: ويجوز عندي أن يكون (غائض) غير بدل ولكنه من (غاضه) أي نقضه، فيكون معناه: أنه ينقضي ويتهضمني[1]. وذكر ابن جني أنه قيل في قول الشاعر:

لا تفخرنَّ فإن الله أنزلكم*** يا خزر تغلب دار الذل والعار

إنه أراد بالخرز: الخنازير لأن كل خنزير عندهم أخرز[2]. قال ابن جني: وأنكر ذلك أحمد بن يحيي ثعلب فقال: (خُزْر) جماعة خنزير على حذف الزوائد، ظن النون زائدة، وإنما هي هاهنا أصل[3].

وأورد ابن جني عن أبي السكيت أنه ذكر: أنه يقال: للصَّبا (هَيْر وهِيْر) و (أيْر وإيْرِ) وذكر ذلك في باب الإبدال، ولم يقل أيهما الأصل وأيهما الفرع. قال ابن جني معلقاً: والقول في ذلك عندي أن يقضي بكونهما أَلِيين غير مبدل أحدهما من الآخر حتى تقوم الدلالة على القلب[4].قال ابن جني: وقول النحويين: أن الحركة تحل الحرف مجاز، لا حقيقة تحته، وذلك أن الحرف عرض، والحركة عرض أيضاً، وقد قامت الدلالة من طريقي صحة النظر على أن الأعراض لا تحل الأعراض، ولكنه لما كان الحرف أقوى من الحركة، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف صارت كأنه قد حلته، وصار هو كأنه قد تضمنها، تجوزاً لا حقيقية.

واستدل أبو علي على أن الحركة تحدث مع الحرف، بأن النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا انقلبت همزة فدل ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف، هو لعمري استدلال قوي[5]. وقد نقل محقق

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 215.

(2) المرجع السابق، ج2 ص 446.

(3) المرجع السابق، ج2 ص 446.

(4)المرجع السابق، ج2 ص553.

(5) المرجع السابق، ج1 ص 46.

كتاب سر صناعة الإعراب الأستاذ محمد محمد حسن إسماعيل من هامش نسخة (ب) نصه: حاشية.... في الأصل بخط ابن جني المصنف – رحمه الله– قد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالخصائص ما يقدح في قول أبي علي رحمه الله هذا، وأرينا أن الأثر قد يكون قبل وجود مؤثره.. أعنى باب.. وعمير وشمباء.. تمت.

وهي في متن (ص) مختصرة ومحرفة وأولها يشعر بتقدم تأليف كتاب الخصائص على سر الصناعة، وقوله فيما بعد يشعر بأن كتاب الخصائص ألف بعد سر الصناعة، وفي هذا تناقض، ويزول التناقض إذا عرفنا أن ابن جني كان دائم التنقيح لمؤلفاته، فيظهر أنه بعد إشارته للرد على أبي علي في هذا الكتاب، بدأ له أن يشبع القول فيه مبيناً فساده، فألحق أدلة ذلك بكتابه الخصائص ص29، من النسخة لمخططة بدار الكتب المصرية، رقم 5 نحو ( ش)[1]، قال ابن جني: فكذلك لو كان المعجم صفة لحروف لما جازت، إضافتها إليه، وأيضاً فلو كان المعجم صفة لحروف، لقلت المعجمة، كما تقول: تعلمت الحروف المعجمة، فقد صحّ بما ذكرناه أن المعجم ليس وصفاً لحروف، والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد (المبرد) من أن المعجم مصدر بمنزلة الإعجام، كما نقول: أدخلته مدخلاً وأخرجته مخرجاً، أي إدخالاً وإخراجاً[2]. يقصد ابن جني أن تطلق المعجمة على الحروف، كما أطلق لفظ المعجم على الكتاب الذي يجمع هذه الحروف في ترتيب وتنسيق شديدين.

وقال ابن جني: وحكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش أن بعضهم قرأ: (ومن يهنِ اللهُ فما له من مكرِم) (الحج:18)، بفتح الراء، أي من إكرام، فكأنهم قالوا: هذه حروف الإعجام، فهذا أسَدُّ وأصوب من أن يُذهب إلى أن قولهم حروف المعجم بمنزلة قولهم صلاة الأولى ومسجد الجامع، لأن معنى ذلك صلاة الساعة الأولى أو

---

(1) حاشية سر صناعة الإعراب، ج1 ص 46.

(2) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 48.

الفريضة الأولى، ومسجد اليوم الجامع، فالأولى غير الصلاة في المعنى، والجامع غير المسجد في المعنى أيضاً وإنما هي صفتان حذف موصوفاهما، وأقيمتا مقامهما، وليس كذلك حروف المعجم، لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم، ولا حروف اللفظ المعجم، وإنما المعنى أن الحروف هي المعجمة، فصار قولنا حروف المعجم من باب إضافة المفعول إلى المصدر، كقوله: هذه مطية ركوب، أي من شأنها أن تركب، وكذلك حروف ا لمعجم أي من شأنها أن تعجم[1].

وفي باب أسماء الحروف وأجناسها ومخارجها ذكر خلاف العلماء وذكر ابن جني عدد حروف المعجم بأنها تسعة وعشرون حرفاً، وقال : أولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبا العباس، فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفاً، ويجعل أولها الياء ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة، ولا تثبت علىصورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا اعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة مرفوعة. وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا[2].وقال أيضاً: فأما إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف، واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها فليس بشئ.

وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لما كنت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط، والهمزة أيضاً موجودة في اللفظ كالهاء والقاف وغيرهما فسبيلهما أن تعتد كغيرها، فأما انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أوبدل، فلا يخرجها من كونها حرفاً، وانقلابها أدل علي كونها حرفاً، ألا ترى أن الألف والواو والياء والتاءه والهاء والنون غيرهن قد يقلبن في بعض الأحوال، ولا يخرجهن ذلك من أن يعتددن حروفاً، وهذا أمر واضح غير

---

(1) المرجع السابق، ج1 ص 48.

(2) المرجع السابق، ج1، ص 55.

مشكل[1]، قال ابن جني: واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشرة: ثلاثة منها في الحلق. فأولها من أسفله وأقصاه، مخرج الهمزة والألف والهاء، هكذا يقول سيبويه، وزعم أبو الحسن – الأخفش الأوسط– أن ترتيبها: الهمزة، وذهب إلى أن الهاء مع الألف، لا قبلها ولا بعدها، والذي يدل على فساد ذلك وصحة قول سيبويه، أنك متى حركت الألف اعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل، قلبتها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاء، وهذا واضح غير خفي[2].

اختلف العلماء في عدد مخارج الحروف بين أربعة عشر، وستة عشر، وسبعة عشر مخرجاً وعلماء التجويد على أنها سبعة عشر على الرأي المختار، وهو رأي الخليل، أما على رأي سيبويه فهي ستة عشر[3]. قال ابن جني: وأما الضمة المشوبة بالكسرة فنحو قولك في الإمالة:ممررت بمذعور، وهذا ابن بور، نحوت بضمة العين والباء نحو كسرة الراء، فاشممتها شيئاً من الكسرة، وكما أن هذه الحركة قبل هذا الواو وليست ضمة محضة، ولا كسرة مرسلة، فكذلك الواو أيضاً بعدها، هي مشوبة بروائح الياء، وهذا مذهب سيبويه، وهو الصواب، لأن هذه الحروف تتبع الحركات قبلها، فكما أن الحركة مشوبة غير مخلصة، فالحرف اللاحق بها أيضاً في حكمها، وأما أبو الحسن فكان يقول: مررت بمذعور، وهذا ابن بور، فيشم الضمة قبل الواو رائحة الكسرة، ويخلص الواو واواً محضة البتة، وهذا تكلف فيه شدة في النطق، وهو مع ذلك ضعيف في القياس[4]. قال ابن جني: وكان يجب على أصحابنا – هم البصريون– إذ ذكروا فروع الحروف، نحو ألف الإمالة وألف التفخيم، وهمزة بين بين أن يذكروا أيضاً الياء في نحو: قيلوبيع،

---

(1) المرجع السابق، ج1 ص 57.

(2) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 60.

(3) هامش سر صناعة الإعراب، ج1 ص 61.

(4) سر صناعة الإعراب، ج1، ص 68.

والواو في نحو: مذعور وبن بور علىأنه قد يمكن الفصل بين الياء والواو، وبين اللف، بأنها لابد من أن تكون تابعة، وأنهما قد لا تتبعان ما قبلهما. وما علمت أن أحداً من أصحابنا خاض في هذا الفن هذا الخوض، ولا أشبعه هذا الإشباع[1]. لنا أن نسجل هنا أن ابن جني يعد بحق من اللغويين العالميين الذين وضعوا أسس الدراسات الصوتية قبل أن تعرفها أوربا في النهضة الحديثة. قال ابن جني: ومن الإخفاء أيضاً قوله تبارك أسمه : (ويحيا من حيي عن بينّة) (الأنفال:42)، وقالوا في جمع حياء وعياء : أحيّيه، وأعيية، مختلسين، وكذلك ما انشده سيبويه من قول الراجز[2]:

وغيُر سَفْعٍ مُتَّلٍ يَحِامم، باختلاس حركة الميم الأولى، فأما ما أنشده أيضاً من قوله[3]:

كأنها بعد كلال الرّاجز *** ومسحه مر عقاب كاسر

فقال سبيويه كلاماً يظن به في ظاهره أنه أدغم الحاء في الهاء، بعد أنقلب الهاء حاء، فصار في ظاهر قوله ومسح[4]، وعبارة سيبويه في الكتاب[5] هي:ومما قالت العرب في إدغام لهاء في الحاء قوله:

كأنها بعد كلال الرّاجز *** ومسحه مر عقاب كاسر

يريدون: ومسحه، وظاهر من هذه العبارة أنه يرى أن الإدغام هو إدخال الثاني في الأول، وظاهر من عبارة ابن جني هنا، وهي: أن أدغم الحاء في الهاء، أنه يذهب إلى أن الأوّل هو الذي يدغم في الثاني وهما مذهبان. ثم قال ابن جني: واستدرك أبو الحسن ذلك عليه، وقال: إن هذا لا يجوز إدغامه، لأن السين ساكنة، ولا يجمع

---

(1) المصدر السابق، ج1 ص 70.

(2) الراجز هو غيلان بن جربث كما ذكر سيبويه في الكتاب، ج2 ص 448.

(3) البيت ذكر سيبويه دون أن ينسبه، الكتاب، ج2 ص 448.

(4) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 72.

(5) المرجع السابق، ج2 ص 413.

بين ساكنين، فهذا لعمري تعلق بظاهر لفظه، فأما حقيقة معناه، فلم يرد محض الإدغام، وإنما أراد الإخفاء فتجوز بذكر الإدغام، وليس ينبغي لمن قد نظر في هذا العلم أدنى نظر أن يظن أن سيبويه ممن يتوجه عليه هذا الغلط الفاحش، حتى يخرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن، لأن هذا الشعر من مشطور الرجز، وتقطيع الجزء الذي فيه السين والحاء، "ومَس وحِهِي" مفاعلن، فالحاء: بإزاء عين مَفاعِلُن، فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعراً، وهو من ينبوع العروض، وبحبوحة وزن التفعيل، وفي كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم، واشتماله عليه، فكيف يجوز عليه الخطأ فيما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه، وفضلاً عن سيبويه في جلالة قدره، ولعل أبا الحسن أراد بذلك التشنيع عليه، وإلا فهو كان أعرف الناس بحاله[1]، قال ابن جني: وذهب سيبويه في قولهم: ألاءة وأشاءة، إلىأنهما فعالة، مما لامه همزةفأما أباءة، فذهب أبوبكر محمد بن السري فيما حدثني به أبو علي عنه، إلى أنها من ذوات الياء من أبيت، فأصلها عنده أباية ثم علم فيها ما عُمِل في عباية وصلاية وعظاية، حتى صرن عباءة وصلاءة وعظاءة في قول من همز، ومن لم يهمز أخرجهن على أصولهن، وهو القياس القوي، وإنما حمل أبابكر على هذا الاعتقاد في إباءة أنها من الياء، وأن أصلها أباية.

وأما ما ذهب إليه سيبويه من أن ألاءة وأساءة مما لامه همزة فالقول فيه عندي، أنه إنما عدل بهما عن أن تكونا من الباء، كعباءة وصلاءة وعظاءة، لأنه وجدهم يقولون عباءة وعباية وصلاءة وعظاء وعظاية، فحمل الهمزة فيهن على أنها بدل من الياء، التي ظهرت فيهن لاماً، ولما لم يسمعهم يقولون أشاية، ولا ألاية ورفضوا فيهما الياء البتة، دله ذلك على أن الهمزة فيهم الام أصلية غير منقلبة عن ياء ولا واو، ولو كانت الهمزة فيهما بدلاً لكانوا خلقاء أن يظهروا ما هي بدل منه،

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج1 ص 73.

ليستدلوا به عليها، كما فعلوا ذلك في عباءة وأختيها، وليس في ألاءة وأساءة من الاشتقاق من الياء ما في إباءة، فلهذا جاز لأبي بكر أن يزعم أن همزتها من الياء، وأن لم ينطقوا فيها بالبياء. وإنما لم تجتمع الفاء والعين، ولا العين واللام همزتين، لثقل الهمزة الواحدة، لأنها حرف سفل في الحلق، وبعد عن الحروف، وحل طرفاً، فكان النطق به تكلفاً، فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان البتة. فأما ما حكاه أبوزيد من قولهم دريئة ودراي وخطيئة وخطاني فشاذ لا يقاس عليه، لاسيما وليست الهمزتان أصلين، بل الأولى منهما زائدة، وكذلك قراءة أهل الكوفة "أئمَّة" شاذة عندنا، والهمزة الأولى أيضاً زائدة، وإنما شرطنا أنهما لا يلتقيان أصلين، فهذا حكم الهمزة الأصلية[1].

وعلق ابن جني على محمد بن حبيب عندما قال: ومنه قالوا للعَنْس عَنْسَل، فذهب إلى أن اللام من عَنْسَلٍ زائدة، وأن وزن الكلمة فَعْلَلَ، واللام الأخيرة زائدة، حتى لو بنيت مثلها على هذا القول من ضرب لقلت: ضَرْبَل، وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه[2]، الذي عليه ينبغي أن يكون العمل وذلك أن عَنْسَلَ عنده فَنْعَلَ، وهي من العسلان، وهو عدو الذئب، والذي ذهب إليه سيبويه هو القول، لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام، ألا ترى إلى كثرة باب قُنْبَر، وعَنْصَلَ، وقَنْفَخْر، وقِنْعَاس، وقلة باب ذلك وأولالك.

ويلزم على ذلك أن تكون اللام في فَلْنَدَعَ زائدة، ويجعل وزنه فَلنلَل، لأنه الملتوي الرجل، فهو من معنى الفدع، وهذا بعيد فاسد[3]. قال ابن جني: ذهب الفراء إلى أن نون التثنية إنما دخلت فرقاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد، ومعنى ذلك أنك إذا قلت: عندي رجلان، فلولا النون لالتبس بقولك: ضرب رجلاً فإذا جاءتالنون

---

(1) المرجع السابق، ج1 ص 84-85.

(2) الكتاب، ج2 ص 326.

(3) سر صناعة الإعراب، ج2 ص9.

أعلمتك أن الكلمة مثناة وأنها ليست واحداً منصوباً. وهذا القول عندنا في نهاية الخطل – أي الخطأ– والضعف والفساد، وله وجوه كثيرة تفسره، وتشهد ببطلانه، منها: إنك لو قلت على قوله ومذهبه: قام الرجلان، بلا نون، لم يلتمس هذا بالواحد المنصوب ، ولذلك أنك لا تقول: ضربت رجلاً بالألف علماً للتثنية، ولم تخف لبسا على ما قدمنا؛فإن قال قائل: إن من العرب من يقف على ما فيه من لام المعرفة في موضع النصب بالألف فيقول: ضربت الرجلا، فدخلت النون فرقاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد على هذه اللغة، فالجواب: أن هذه اللغة من الشذوذ والقلة على حال لا ينبغي أن يجتمع جميع العرب على مراعاتها، وتخوف اللبس فيها، وإنمايقولها قوم هم من القلة، بحيث لا يعتدون خلافاً، فضلاً أن تجتمع العب كلها قاطبة على تخوف الأشكال في لغتهم[1]. فأما قول أبي الحسن –الأخفش– أنه جر إذ لأنه أراد قبلها حين، ثم حذفها، وبقى الجر فيها، وتقديره حينئذ، فساقط غير لازم، ألا ترى أن الجماعة قد أجمعت على أن إذ ، وكَمْ ، ومَنْ، من الأسماء المبنية على الوقف.

وقد قال أيضاً أبو الحسن نفسه في بعض التعاليق عنه في حاشية الكتاب: بُعْدُ، و كَمْ، وإذ من المتمكنة أن الإعراب لم يدخلها قط.

فهذا تصريح منه ببناء إذْ، وهو الأليق به والأشبه باعتقاده، وذلك القول الذي حكيناه عنهشئ قاله في كتابه الموسوم بمعاني القرآن، وإنما هوشبيه بالسهو منه، علىأن أبا علي قد اعتذر له منه بما يكاد يكون عذراً، ويؤكد عندك ما ذكرته من بناء إذ أنها إذا أضيفتفهي مبنية، وذلك نحو قوله عز وجل: (إذ الأغلالُ في أعناقهم) [غافر:71] إذ في هذا ونحو مضافة إلى الجمل بعدها، وموضعها نصب، وهي ما ترى مبنية من حيث كانت الإضافة إلى الجملة كلا إضافة، لأن من حق

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 135

الإضافة وشرطها أن تقع إلى الأفراد، فهي إذا لم تضف في اللفظ أصلاً أجدر باستحقاق البناء، وذلك نحو: يومئذ، وحينئذ، ويزيد ذلك وضوحاً لك قراءة الكسائي: (من عذابِ يومئذٍ) [المعارج:11] فبنى يوم على الفتح لمّا أضافه إلى مبني غير متمكن، كما بنى النابغة حين على الفتح لما أضافه إلى مبنى غير معرب في قوله[1]:

على حين إلهي الناس جل أمورهم*** قندلا زريق المال ندل الثعالب

فكما بنيت هذه الأشياء وغيرها ممايطول ذكره من حيث كانت مضافة إلى مبنى، فاكتست من معناه في البناء، كذلك أيضاً بنى يوم لإضافة إلى إذ المبنية في قراءة من قرأ: (من عذاب يومئذِ) [المعارج11 فإذا صح بما ذكرناه أن إذ مبنية علمت أن الكسرة في دال يومئذٍ إنما هي حركة ساكنين، وهما في التنوين، وأن ماعدا هذا القول متساقط غير متقبل[2]، وقال ابن جني رداً على أبي إسحاق بقوله: وذهب أبو إسحاق إلى أن التنوين في جوار ونحوه إنما هو بدل من الحركة الملقاة لثقلها عن الياء، فلما جاء التنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين هي والتنوين، كما حذفت من المنصرف في نحو قاضٍ وغازٍ ومشترٍ ومتعالٍ.

وهذا الذي ذهب إليه أبو إسحاق غير مرضي من القول ولا سائغ في القياس، وقد ترك قول سيبويه والخليل، وخالفهما إلى خلاف الصواب، وذلك أن الياء في باب جوارٍ ونحوه في الرفع والجر قد عاقبت الحركة، فلم تجتمع معها، وأيضاً فلو كان التنوين في جوارٍ إنماهو عوض من حركة الياء في الرفع والجر لوجب أيضاً أن يعرضوا من ضمة الياء والواو في نحو: يقضي ويغزو، فإن قلت: إنهم إنما رفضوا ذلك في الفعل من قبل أن الأفعال لا يليق التنوين بها، ولا له مدخل فيها، فالجواب: أن الفعل إنما يمتنعفيه من التنوين ما كان دالاً على الخفة والتمكين، فأما

---

(1) البيت في ديوانه، ص 163.

(2) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 165-167..

غير ذلك من التنوين فقد أدخل عليه في نحو: داينت أروى والديون تقضن. والتنوين الذي في جوارٍ وغواشٍ، على قول أبي إسحاق، ليس بالتنوين اللاحق بعد حركات الإعراب دلالة على التمكن والخفة وعلماً للصرف، إنما هو عنده عوض من الحركة، فكما أن الحركة ليست علماً للصرف، ولا الاسم مختص بها دون الفعل، فكذلك كان يلزمه على قوله هذا أن يعوض من حركة نحو يغزو ويقضي تنويناً، فيقول: يَغزُن ويقضِن، ويحذف لام الفعل لسكونها وسكون التنوين بعدها كما حذفها في قوله: والديونُ تَقْضَنْ.

وهذا الذي ألزمناه أبا إسحاق على مذهبه الذي حكيناه عنه غير لازم للخليل وسيبويه ومن قال بقولهما: لأن التنوين عندهما[1] في جوار وبابه إنما هو التنوين الذي هو علم الصرف، وليس بعوض من الحركة المحذوفة، فيلزم أن يلحقاه الفعل عوضاً من الحركة المحذوفة منه.

ومما يسأل عنه مما يقرب من هذا الضرب ما أنشده أبوزيد في نوادره، وقرأته على أبى علي برفعه إليه بإسناده[2]:

هل تعرف الدار ببيدا إنه*** دار لليلى قد تعفّت إنه

فإن سأل سائل، فقال: ما تقوله في قوله : ببيدا إنه؟؟ هل تجيز أن يكون صرف بيداء ضرورة فصارت في التقدير: بيداء، ثم أنه شدد التنوين ضرورة على حد التثقيل في قوله :

ضَخْمُ يحبُّ الأضْخَما

ونحو قول الآخر:

كأنّ مهواها على الكَلْكَلّ

---

(1) الكتاب ، ج2 ص 56.

(2)النوادر ، ص 261 ، والأبيات تنسب لردل من الأشعريين ، يُكنى بأبي الخطيب

وغير ذلك مما أثبتناه في أول كتابنا هذا، ومن غيره مما صنفناه وأمللناه، فلما ثقل التنويع واجتمع ساكنان فتح الثاني من الحرفين لالتقائهما، ثم ألحق الهاء لبيان الحركة كما يلحقها في هُنّة، ولكنَّهُ فالجواب أن هذا غير جائز في القياس، ولا سائغ في الاستعمال[1].

(1) سر صناعة الإعراب، ج2 ص 170–173.

## خاتمة البحث ونتائجه

ولعلي أوجز نتائج البحث في هذا الموضع على عجالة وهي:

1. أظهرت هذه الدراسة جوانب متعددة من التأثير الكلامي في النحو العربي، ليس فقط على مستوى الشكل والأسلوب، ولكن على مستوى المضمون والأفكار أيضاً، سواء ما كان منها متعلقاً بأنواع الأدلة كالسماع والقياس، أم تعلقاً بالقواعد والأسس العامة التي وجهت التفكير النحوي كالتعليل والعامل، وقد استخدم النحاة بعض التعبيرات ذات المدلول الكلامي، وبعض التعبيرات الأخرى ذات البعد العقدي، وهي ملمح واضح في الأدلة على ارتباط النحاة العرب في بحثهم بالعقيدة الإسلامية، وأن التأثير الكلامي واكب النشأة الأولى للنحو في صورة دوافع اعتقادية لمواجهة ظاهرة اللحن التي تطرق خطرها إلى القرآن الكريم، مما حدا بهم إلى تلمس القواعد اللسانية التي يصونون بها لغة القرآن الكريم.
2. أظهرت هذه الرسالة مدى ارتباط النحويين بالمنهج العلمي المتبع في العلوم الإنسانية عامة، وكان من دعائم هذا المنهج النزعة العقلية والمنطقية في مناحي التفكير وأساليب التعبير، فضلاً عن ارتباطهم بضوابط العقيدة الدينية، لاسيما توجيه آيات القرآن الكريم، ونصوص العقيدة توجيهاً إعرابياً، ومن المحترزات الاعتقادية التي راعى بها النحاة كثيراً من مبادئ العقيدة الإسلامية.
3. حاولت هذه الدراسة بيان موقف ابن جني وغيره من القراءات، وكلام العرب والحديث النبوي الشريف، وبيان موقفهم من الأدلة السماعية بالرفض حيناً، والتخطئة حيناً، والتأويل حيناً ثالثاً، وهو تفسير لتحفظ النحاة من الأدلة السماعية في ضوء التأثر بالمذهب الكلامي القائل"العقل قبل النقل"، أو "القياس قبل السماع"، وعلى ذلك فسّر معارضة النحويين

للقراءات بتأثرهم بقضية أن العقل أصل النقل، كما فسّر تحفظهم من الحديث النبوي بمسايرتهم لمذهب أكثر المتكلمين في أن خبر الواحد لا يفيد العلم.

4. أبرزت الرسالة الصلة التي عقدها النحاة بين الألفاظ والموجودات الخارجية، كتفضيلهم الزمن اللغوي على الزمن الوجودي الذي يتألف من ثلاثة أقسام: الماضي ، الحاضر، المستقبل.

وكذلك حملهم أقسام الكلم على أقسام الموجودات الخارجية، وقد حاول ابن جني تلمّس العلاقة بين الألفاظ ومعانيها حين رأى أن لفظ "صر" يناسب المعنى الذي يعبر عنه- وهو صوت الجندب- لما فيه من الاستطالة والمد، وأن "صرصر" يناسب معناه- وهوصوت البازي- لما فيه من التقطيع.

تلك هي أبرز النتائج التي انتهت إليها الدراسة والله الموفق.

# فهـــرس المصـادر والمراجـع


1. القرآن الكريم.
2. أبو علي الفارسي – د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي.
3. أبنية الصرف في كتاب سيبويه– د. خديجة الحديثي – ط1 بغداد 1385هـــ. 1965م.
4. التصريف الملوكي لابن جني – ط1 تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.
5. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي – ضبطه وصححه وخرجآياته محمد سالم هاشم– منشورا محمد علي بيضون– دار الكتب العلمية بيروت– لبنان 1424هـــ– 2003م.
6. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي – ط2 طبع في مدينة ليدن.
7. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني – تحقيق: د. علي عبدالمنعم – مكتبة الخانجي – 1950م.
8. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – دار الكتب العلمية: بيروت ، ط1 – 1984م. وطبعة حيدر أباد الدكن 1359هـــ مطبعة دار المعارف العثمانية.
9. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل السراج البغددي – تحقيق: د. عبد (رب) الحسين الفتلي.
10. الأصول دراسة أبيستمولجية للفكر للكتاب، العرب – د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب– مصر – دار الشؤون الثقافية العامة – العراق– 1988م.
11. أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية – 1393هـــ – 1973م.

12. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية –1973م.
13. أطلس التاريخ الإسلامي صنفه هاري وهازارد، ترجمه وحققه : زكي خورشيد.
14. الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام– مكتبة القاهرة بالأزهر دون تاريخ.
15. أعيان الشيعة– للعالمين مبطعة ابن زيدون – دمشق – ط1 – 1935م.
16. أعيان الشيعة للسيد محمد الأمين – ط1 مطبعة الأنصاف – بيروت 1956م.
17. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الفكر – بدون تاريخ.
18. الأغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية 1975م.
19. الاقتراح للسيوطي ط2 حيد أباد الكن ، 1359م.
20. الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم – ط1، 1988م، ط2 حير أباد الدكن 1359م.
21. الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تقديم وتعليق د. أحمدسليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم ط1، جروس برس 1998م.
22. الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد قاسم، القاهرة ، 1976م.
23. أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تقحيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1955م.
24. الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر – دون تاريخ.

25.أوزان الفعل ومعانيها د. هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف 1971م.
26.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد العزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة بدون تاريخ.
27.الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيقد. موسى العليلي، مطبعة العاني – بغدد 1983م.
28.الإيمان – لابن تيمية صحيه وعلق عليه الدكتور محمد هليل هراس– مكتبة أنصار السنة المحمدية، القهرة ، 1390م.
29.البحر المحيط لأبي حيان – دار الفكر ط2– 1983م.
30.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت 1964م.
31.البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، د. شوقي ضيف، ط5 ، دار المعارف ، الاقهرة 1980م.
32.تاريخ الإسلام السياسي ، حسن إبراهيم حسن، ط4، 1958م.
33.تاريخ الشعوب الإسلامية ، كارل بروكلمان، ط3، 1962م، ترجمة د. نبيه.
34.التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي دار الجيل، بيروت، ط2، 1987م.
35.التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للحسين بن المبارك الزبيدي.
36.التصريف الملوكي لأبي الفتح عثمان ابن جني نسخة مخطوطة بهولندا برقم 2402 ، نشر مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر ، نمرة 24، ط1.
37.التعريفات للشريف الجرجاني، وزارة الثقافة والإعلان، دار الكريم الثقافية العامة ، 1986م.

38.تفسير أبي السعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار الفكر، بدون تاريخ.
39.تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار أريان للتراث، القاهرة 1987م.
40.التفكير اللغوي بين القديم والحدية،ط4، دار الثقافة العربية، المبتديان، السيدة زينب.
41.التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضوي لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، نشرته عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود بالرياض 1401هـ- 1981م.
42.تقويم الفكر النحوي، د.علي أبو المكارم، بيروت- دار الثقافة – بدون تاريخ.
43.الجمل في النحو لأبي إسحاق الزجاجي، حققه د. علي توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة ، بيروت – ط1- 1404هـ - 1984م.
44.الجني الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت 1403هـ - 1983م.
45.جوانب من نظرية النحو تأليف تشومسكي ترجمة مرتضى جواد باقر، جامعة البصرة ، 1985م.
46.الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري- لآدم متز نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة ، ط2، 1366هـ- 1947م.
47.الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري- لآدم متز نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة ، ط2، 1366هـ- 1947م.
48.الخاطريات، ابن جني تحقيق علي ذو الفقار مشاكر، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت: لبنان، 1408هـ-1989م.

49.خزانة الأدب عبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة 1979م.
50.الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار – القاهرة 1952م.
51.الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار دار الشؤون الثقافية بغداد 1990م.
52.الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار– ط2 الهيئة المصرية العامة للكتاب – 1988م.
53.دائرة المعارف – فؤاد أفرام البستاني– المجلد الثاني– بيروت 1958م.
54.دراسات في العربية وتاريخها محمد خضر الحسين – ط2، 1380هـ – 1960م.
55.دراسات في العصور العباسية المتأخرة، د. عبد العزيز الدوري شركة الرابطة للطبع والنشر المحدودة – بغداد سنة 1945م.
56.الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث محمد حسين آل ياسين منشورات دار مكتبة الحياة.
57.دمية القصر وعصره ، أهل العصر للباخرزي، ط1 الطبعة العلمية حلب.
58.ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى التبيان في شرح الديوان، الطبعة الأخيرة، مصر 1391هـ –1971م.
59.ديوان الشماخ حققه د. صلاح الدين الهادي دار المعارف– مصر 1968م.
60.الذريعة إلى تصانيف الشيعة أغا بزرك الطهراني 1367هـ – 1948م.
61.الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي– تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف – ط3 – 1982م.
62.روح المعاني لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط4، – 1985م.

63.سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسين هنداوي دار القلم دمشق.
64.سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عام دار الكتب العلمية – بيروت – ط3 لبنان – 2012م.
65.الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي مطبوعات جامعة الكويت 1393هـ - 1973م.
66.شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي- تحقيق د. صاحب أبو جناح- الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل 1404هـ- 1982م.
67.شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد – ط5 – دار الكتب العلمية بيروت 1395هـ.
68.شرح المفصل لابن عيش مكتبة المتنبي – القاهرة – بدون تاريخ.
69.الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها لابن فارس تحقيق السيد أحمد صقر وطبعة عيسى الباب الحلبي وشركاه ، القاهرة 1977م.
70.الصحاج (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري – إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطا – ط4، دار العلم للملايين بيروت 1407هـ.
71.صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن حجاج النيسابوري مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ، بدون تاريخ.
72.طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام الجمحي شرح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني 1974م.

73.طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي محمد أبو الفضل، دار المعارف بمصر 1974م.
74.طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار المعارف بمصر.
75.طرق تنمية الألفاظ في اللغة، د. إبراهيم أنيس، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة 1966م- 1967م.
76.علم اللغة، د. محمد السعران، ط1 مصر 1962م.
77.عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته د. صباح عباس السالم ، ط1، مؤسسة الأعلمي دار التربية بغدد 1390هـ- 1973م.
78.الغرة المخفية في شرح (الردة الألفية لابن قعط) لابن الخباز تحقيق محمد العبدلي- ط1 ، دار الأنبار – مطبعة العاني بغداد 141هـ- 1990م.
79.فتح الباري لابن حجر العسقلاني المطبعة الخيرية.
80.الفخري في الآداب السلطانية لابن طباطبا ، مطبعة المعارف مصر، 1923م.
81.الفسر شرح ابن جنبي الكبير، على ديوان المتنبي ، تحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع – دمشق ، ط1 2004م.
82.القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب عبد الفتح القاضي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
83.القواعد النحوية عبد الحميد حسن، ط2، 1952م.
84.القياس في اللغة العربية – محمد الخضر حسين- ط2 ، دار الحداثة بيروت ، لبنان.
85.الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصية العامة للكتاب، القاهرة ط1977م.

86.الكتاب بين المعيارية والوصفية د. أحمد سلميان ياقوت، ط1، دار لمعرفة الجامعية 1989م.
87.كشف اصطلاحات الفنون محمد علي الفاروقي التهاوني، تحيق. د. لطفي عبد البديع المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر 1969م.
88.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة.
89.الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسين الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري 1975م.
90.الكني والألقاب لعباس – القمي مطبعة الحيدرية ، النجف.
91.لسان العرب لابن منظور– مطبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
92.اللغة والنحويين القديم والحديث عباس حسن، دار المعارف بمصر ، 1966م.
93.اللمع في العربية لابن جني، تحقيق د. سميح أبو فعلي دار مجدلاوي للنشر عمان، 1988م.
94.لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ، 1957م.
95.مجلة المجمع العلمي العربي، د. محمد أسعد أطلس– المجلد 31 ، ج1، ص 111.
96.مجموع فتاوى ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي ومحمد بن عبدالرحمن النجدي، مكتبة ابن تيمية ط2، 1399هـ.
97.محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية – الدولة العباسية – محمد الخضري بيك، ط9، 1959م.

98. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار، ود. عبدالفتاح شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1386هـ.

99. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكاء والمتكلمين لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، تقديم طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، بدون تارخي.

100. مختصر الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية اختصره محمد الموصلي، مكتبة المتنبي، القاهرة.

101. مختصر في شواذ القرآن، تحقيق ونشر: برجستراسر- مكتبة المتنبي القاهرة 1933م.

102. مدرسة البصرة النحوية نشأته وتطورها، د. عبد الرحمن السيد – ط1 دار المعارف 1968م.

103. مروج الذهب للمسعودي، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط3، 1958م.

104. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، دار التراث، القاهرة، ط3، بدون تاريخ ، ط4، 1378هـ- 1958م.

105. معاني القرآن للفرّاء ، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1972م.

106. معجم البلدان لياقوت الرومي – بيروت 1957م.

107. مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح ، بدون تاريخ.

108. مفاتيح الألسنية ، تاليف جورج موزن تعريب الطيب لبكوش، ط تونس 1981م.

109. المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط4، جمهورية مصر العربية، القاهرة، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون المالية، مطبعة الأهرام التجارية.
110. المقتضب 285هـ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد.
111. تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1399هـ.
112. المقتضب ف يكلام العرب لابن جني، المطبعة العربية ، مصر.
113. مقدمة في أصول التفسير الخصائص لابن تيمية ، المطبعة السلفية.
114. مقدمة كتاب الخصائص، محمد علي النّجار.
115. منية الأدباء في تاريخ الموصل الحدباء ، ياسي بن خير الله الخطيب العمري. تحقيق وشرح الديوجي، مطبعة الهدف، الموصل 1955م.
116. المنصف، شرح أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المزني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1960م.
117. المصنف شرح التصريف لابن جني، ط1، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.
118. المنصف لابن جني تحقيق وتعليق د. محمد عبد القادر أحمد- دار الكتب العلمية، بيروت : لبنان، 1419هـ- 1999م.
119. المنطق الحديث، دار البحث ، د. محمود قاسم ، ط5، دار المعارف 1967م.
120. المنطلقات التأسيسية، ريف دمشق ، معهد الإنماء العربي، بيروت : لبنان، 1987م.
121. من قضايا الصرف والنحو، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة 1394هـ، 1974م.

122. مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، د. نعمة العزاوي، منشورات المجمع العلمي العراقي، 1421هـ - 2001م.
123. المواقف في علم النحو – قاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، مكتبة المتنبي، القاهرة بدون تاريخ.
124. نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس.
125. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. علي سامي النشار، دار المعارف.
126. نهاية الأقدام في علم الكلام لأبي الفتح محمد عبد الكريم الشهرستاني، تصحيح الفرد جيوم، بدون تاريخ.
127. هوية العارفين إسماعيل باشا البغدادي، إسطنبول سنة 1951م.
128. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، محمد الأمين الخانجي، القاهرة 1327هـ.
129. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية.
130. همع الهوامع، شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العليمة، الكويت 1975م.
131. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور الثعالبي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الآية | أ |
| كلمة شكر | ب |
| مستخلص عربي | ج |
| Abstract | د |
| مقدمـــة | 1 |
| أهمية البحث والدراسات السابقة | 2 |
| سبب اختيار الموضوع | 4 |
| التمهيد | 13 |
| الأهداف | 13 |
| مكانته العلمية | 16 |
| **الفصل الأول: التعريف بابن جني** | |
| المبحث الأول: الحالة السياسية في عصره | 21 |
| المبحث الثاني: الحالة الدينية | 28 |
| المبحث الثالث : الحالة العلمية | 30 |
| أولاً: معالم الدرس النحوي قبل ابن جني | 36 |

| | |
|---|---|
| ثانياً: أشهر النحويين في عصره | 39 |
| المبحث الرابع: بلد النشأة | 44 |
| المبحث الخامس: اسمه ولقبه ومولده ووفاته | 49 |
| المبحث السادس: شيوخه وتلاميذه | 52 |
| أولاً شيوخه: | 52 |
| أ. أمانته في النقل عنهم | 57 |
| ب.ابن جني مع المتنبي | 58 |
| ث.شرحه لديوانه | 60 |
| ثانياً: تلاميذه | 61 |
| المبحث السابع: ثقافته وآثاره وأثره فيمن بعده | 65 |
| المبحث الثامن: أدبه، شعره ونثره | 72 |
| أولاً : شعره | 72 |
| ثانياً: نثره | 72 |
| المبحث التاسع : أخلاقه ومذهبه وفكره | 85 |
| أولاً : أخلاقه | 85 |
| ثانياً : مذهبه العقدي | 86 |
| ثالثاً : مذهبه الفقهي | 92 |

| | |
|---|---|
| رابعاً: مذهبه النحوي | 92 |
| المبحث العاشر: رأي ابن جني في اللغة | 93 |
| **الفصل الثاني: جهوده في التأصيل النحوي** | |
| المبحث الأول : في المسائل النحوية | 95 |
| المبحث الثاني: اهتم العلماء بمشكل القرآن | 100 |
| المبحث الثالث: حكم وجود المشكل في القرآن | 103 |
| المبحث الرابع: إعراب مشكل القرآن | 111 |
| أولاً: نماذج من إعراب مشكل القرآن | 117 |
| ثانياً: هل تكون (إلا) زائدة؟ | 118 |
| ثالثاً: هل في ا لقرآن حرف زائد؟ | 118 |
| المبحث الخامس: في أدوات اللغة العربية | 143 |
| المبحث السادس: في نقده وتعقبه على النحاة السابقين | 164 |
| أولاً: ابن جني الناقد | 164 |
| ثانياً : تعقبه على النحاة السابقين | 168 |
| ثالثاً: نقد ابن جني العلماء بطريقتين | 169 |
| المبحث السابع: نقد ابن جني لبعض المراجع في اللغة | 186 |
| المبحث الثامن: موقف ابن جني من الضرورة الشعرية | 200 |

| | |
|---|---|
| المبحث التاسع: وقفات ابن جني النقدية للأوجه الإعرابية | 203 |
| المبحث العاشر: التقسيمات النحوية | 213 |
| المبحث الحادي عشر: في المسائل النحوية العقدية | 217 |
| **الفصل الثالث: جهوده في التأصيل الصرفي** | |
| المبحث الأول: موضوع علم الصرف وتطويره | 220 |
| المبحث الثاني: مفهوم الصرف قبل ابن جني | 225 |
| المبحث الثالث: العوامل التي أثرت في اتجاه ابن جني ودراسته الصرفية | 227 |
| المبحث الرابع: منهج الصرف | 229 |
| المبحث الخامس: المصطلحات الصرفية | 235 |
| المبحث السادس: طبيعة الكتب التي نقل منها | 238 |
| المبحث السابع: كتبه التي حوت نصوصاً صرفية | 240 |
| المبحث الثامن: دراساته الصرفية في أبنية الأسماء | 250 |
| أولاً: في أبنية الأسماء المجردة والمزيدة | 252 |
| أ. في أبنية الثلاثي المجرد | 252 |
| ب.في أبنية الرباعي المجرد | 254 |
| ج. في أبنية الخماسي المجرد | 255 |
| ج. الثلاثي المزيد | 256 |

| | |
|---|---|
| المبحث التاسع: دراساته في أبنية الأفعال | 259 |
| أولاً : في أبنية الأفعال المجردة | 260 |
| ثانياً: في أبنية الأفعال المزيدة | 261 |
| المبحث العاشر: في الحروف الأصلية والزائدة | 272 |
| المبحث الحادي عشر: تعقبه على الصرفيين السابقين | 300 |
| **الفصل الرابع : من أصول الصناعة** | |
| المبحث الأول: السماع | 324 |
| أولاً : موقفه من السماع | 327 |
| ثانياً: القرآن الكريم بقراءاته | 328 |
| ثالثاً: الحديث النبوي الشريف | 332 |
| رابعاً: كلام العرب وأمثالهم وأشعارهم | 334 |
| المبحث الثاني : القياس | 343 |
| أولاً : موقف العلماء من القياس | 344 |
| ثانياً: أقسام القياس | 345 |
| ثالثاً: موقف ابن جني من العلة | 349 |
| رابعاً: موقف ابن جني من القياس | 357 |
| المبحث الثالث : الاستصحاب | 361 |

| | |
|---|---|
| خاتمة ونتائج | 371 |
| **الفهارس** | |
| فهرس الآيات | 374 |
| فهرس الأحاديث والآثار | 382 |
| فهرس الأعلام | 383 |
| فهرس الأماكن | 398 |
| فهرس المصادر والمراجع | 401 |
| فهرس الموضوعات | 417 – 412 |